السياسة الفلسطينية

السنة الأولى . العددان الأول والثاني . شتاء وربيع ١٩٩٤

- تقرير : الموقف في الأرض المحتلة — زياد أبوعمرو
- الجذور التاريخية لاتفاق غزة - أريحا — إبراهيم أبولغد
- الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية — رشيد الخالدي
- الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية — خليل الشقاقي
- العلاقات التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية — هشام عورتاني
- المخططات الهيكلية كوسيلة للتنمية المحلية — راسم خمايسي
- الآثار الثقافية لإتفاق إعلان المبادىء — أحمد حرب

لقاء مع :

- ادوارد سعيد
- هشام شرابي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة.

مجلس أمناء المركز

أسعد أبوشرخ
رشيد الخالدي
خليل الشقاقي
سعيد كنعان، رئيساً
إبراهيم أبولغد
رجا شحادة
هشام عورتاني
مريم مرعي

مدير المركز

خليل الشقاقي

Digitized by Birzeit University Library

١٤٠٢
١٩٩٨ / ١٩ ت ق
ق٠

السنة الأولى • العددان الأول والثاني • شتاء - ربيع ١٩٩٤

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
زياد أبوعمرو
سمير عوض

هيئة المجلة الاستشارية

إبراهيم أبولغد	علي الجرباوي
أحمد حرب	غسان الخطيب
إبراهيم الدقاق	خولة شاهين
رجا شحادة	هشام عورتاني
سري نسيبة	مهدي عبدالهادي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، الضفة الغربية - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) تلفاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن أراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

إفتتاحية : ٤

مقالات :

تقرير : الموقف في الأرض المحتلة — د. زياد أبو عمرو ٥

الجذور التاريخية لاتفاق غزة-أريحا — د. إبراهيم أبولغد ٢٣

الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية — د. رشيد الخالدي ٣٠

الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة — د. خليل الشقاقي ٤٠

العلاقات التجارية الفلسطينية-الإسرائيلية: الواقع والمستقبل — د. هشام عورتاني ٥١

المخططات الهيكلية كوسيلة للتنمية المحلية للحكم الفلسطيني — د. راسم خمايسي ٦٥

الآثار الثقافية لإتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي — د. أحمد حرب ٩٢

لقاءات :

مع د. ادوارد سعيد : التطور الفكري والسياسي عند ادوارد سعيد ١٠٠

مع د. هشام شرابي : "الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي : نهاية مرحلة أم نهاية صراع؟" ١١٣

مراجعات كتب :

دراسة الفاقو المسحيّة للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع — د. إيليا زريق ١٢٦

الفلسطينيون : صناعة شعب — د. علي الجرباوي ١٥٨

مؤتمرات :

المؤتمر الدولي المشترك حول فلسطين ١٦٧

المؤتمر العربي للتراث الاسلامي-المسيحيّ ١٧١

المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية ١٧٣

المؤتمر الفلسطيني الاستثماري ١٧٩

المؤتمر الفلسطيني للرؤية المستقبلية للمناهج ١٨١

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مؤتمر حقوق الانسان الفلسطيني ١٨٣
مؤتمر حول إسلامية المعرفة ١٨٥
مؤتمر حقوق الانسان في غزة ١٩٣

وثائق :
النص الكامل لاعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي ٢٠٠
رسائل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير ٢٠٩
بيان سياسي عام صادر عن الفصائل الفلسطينية العشرة ٢١١
النص الكامل للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الاردني ٢١٤
جدول أعمال المفاوضات الأردنية/الإسرائيلية ٢١٦
النص الكامل لوثيقة اتفاق القاهرة ٢١٨

Digitized by Birzeit University Library

إفتتاحية

يصدر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية مجلة **السياسة الفلسطينية** لتكون منبراً للحوار والنقاش وطرح الرأي الناقد حول شؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تشجع المجلة الكتابات النقدية في أية موضوعات تهم العمل السياسي الفلسطيني سواء أكان ذلك في القضايا الاستراتيجية العليا أو السياسة الداخلية أو الاقتصاد أو الموضوعات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها. وتهتم المجلة بشكل خاص بالمساهمات التي تسعى لتحديد ووصف وتحليل تحديات ومشاكل الساعة وتحديد البدائل الممكنة والمتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

يأتي اصدار هذه المجلة في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني، ولهذا فإن عملية إعادة البناء هذه تشكل الهم الاساسي لنا. إننا نعمل على تشجيع كل ما من شأنه ترشيد العملية بالرأي الناقد البناء، ولهذا نقف بكل قوة مع حرية الرأي والتعبير. لا تتبنى المجلة موقفاً سياسياً مسبقاً من قضايا الساعة، وتسعى لاغناء الحوار والجدل الداخلي بآراء مختلفة متباينة، ولهذا نقف بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية. إن هيئة التحرير والهيئة الاستشارية لا تدّعي احتكار الحكمة وسدادة الرأي، ولهذا نقف بكل قوة ضد الرقابة السياسية على اسهامات الباحثين، ولا نقبل إلا برقابة المحكمين العلمية الاكاديمية.

في هذا العدد، تم تخصيص مساحة كبيرة لعملية المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، باعتبارها المحور الاساسي الراهن للعمل السياسي الفلسطيني. تتناول مقالات العدد تحليلاً لجوانب المفاوضات المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ويضم جانب اللقاءات حوارين، احدهما مع إدوارد سعيد والآخر مع هشام شرابي، تم إجراؤهما أثناء زيارة الإثنين لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية خلال الاشهر القليلة الماضية.

بالرغم من أن **السياسة الفلسطينية** مجلة فصلية، إلا أنها ستصدر مرتين فقط في السنة الاولى نظراً لمتطلبات تحريرها العالية ومحدودية الامكانات المتاحة في المركز. إننا نوجه الدعوة للباحثين والمهتمين بشؤون السياسة الفلسطينية لكتابة المقالات والتعليق على ما تنشره المجلة لنتمكن معاً من صنع نموذج للحوار البناء يغني الأدبيات السياسية الفلسطينية.

رئيس التحرير

Digitized by Birzeit University Library

تقرير : الموقف في الأرض المحتلة *

د. زياد أبوعمرو *

جاء اتفاق إعلان المباديء الفلسطيني - الإسرائيلي الذي وقع في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣ - والذي تم التوصل إليه عبر مفاوضات سرية؛ - ليضع حدا لقرابة عامين من المفاوضات العلنية التي بدأت في واشنطن في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام، والمنعقد في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩١ . وهناك إجماع فلسطيني، وربما عربي ودولي أيضا، بأن الاتفاق المذكور قد يشكل نقطة التحول الفاصلة في الصراع والعلاقات الفلسطينية/العربية-الإسرائيلية. وليس هناك من شك في أن هذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل جاء انعكاسا لمجمل الاوضاع السابقة والقائمة، على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

(١) الموقف قبل الاتفاق :

يجب النظر إلى توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في السياق المتحول الذي نشأ في الأرض المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة في شهر كانون الأول ١٩٨٧، وكذلك في سياق الظروف الموضوعية المتغيرة على المستويين : الإقليمي والدولي، وخاصة، انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية وحرب الخليج عام ١٩٩١، وما تمخض عنها من نتائج. وعبر السنوات القليلة الماضية، طرأ عدد من التغيرات الجوهرية على الوضع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وكذلك على التفكير والممارسة

---

* د. زياد ابوعمرو يحمل درجة الدكتوراه في السياسة المقارنة من جامعة جورجتاون بواشنطن، ويعمل الآن استاذاً مشاركاً للعلوم السياسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت، وهو متخصص وله عدة مؤلفات وابحاث في الشؤون الفلسطينية والحركات الاسلامية.

* يود كاتب هذا المقال التنويه الى أن بعض الأفكار التي وردت في المقال اخذت من دراستين شارك الكاتب في اعدادهما وقام مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنشرهما في كراسين بعنوان "قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي - غزة-اريحا اولاً" (سبتمبر ١٩٩٣) شارك فيها زياد أبوعمرو، علي الجرباوي، وخليل الشقاقي، و "الانتخابات الفلسطينية" (أكتوبر، ١٩٩٣)، شارك فيها زياد أبوعمرو، ابراهيم ابولغد، علي الجرباوي، وخليل الشقاقي. وقد تم إعادة نشر وتضمين هذه الأفكار في هذه المقالة بموافقة مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

السياسية الاستراتيجية الفلسطينية. تمثلت هذه التغيرات بشكل أساسي في التحول من التفكير الأيديولوجي والثوري إلى الواقعية (البراغماتية) السياسية، ومن أشكال النضال العنفي إلى النضال اللاعنفي، ومن النشاط السياسي السري إلى النشاط العلني. كما تجلت هذه التغيرات في تراجع الانتفاضة وتقلص المشاركة السياسية الواسعة، والتلاشي التدريجي لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وبروز نفوذ الاسلام السياسي وتزايده، متمثلاً في حركتي حماس والجهاد الاسلامي، هذا النفوذ الذي شكل منافسا حقيقيا لنفوذ م.ت.ف.

ساد الأرض المحتلة قبل توقيع إعلان المبادىء حالة من الانقسام والقلق والتنافس الفئوي. وقد نشأت هذه الحالة نتيجة لعدة عوامل منها:

(١) القرار الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية في واشنطن، تلك المشاركة التي قامت على شروط مجحفة بحق الفلسطينيين.

(٢) حالة "الحصار" التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بشكل عام، بسبب موقفهم الداعم للعراق في اثناء أزمة الخليج.

(٣) الشعور الفلسطيني بالضعف واللاتأكيد، نتيجة لتراجع الانتفاضة وانسداد آفاق التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

(٤) التنافس الفئوي الحاد، واشتداد هذا التنافس بوجه خاص بين حركتي فتح وحماس.

وعلى هذه الخلفية، وعلى أرضية المواقف والعلاقات المجتمعية والسياسية والفئوية، تحددت خريطة القوى السياسية وموازين القوى في الأرض المحتلة. وقد حددت هذه الخريطة والموازين بدرجة كبيرة السياسات الفلسطينية الراهنة، وستلعب بالتأكيد دورا مهما أيضا في تحديد السياسات المستقبلية. وتتشكل خريطة القوى السياسية المنظمة في الأرض المحتلة من اتجاهين رئيسيين هما : الاتجاه الوطني والاتجاه الإسلامي.

الإتجاه الوطني :

يتشكل الاتجاه الوطني من الجماعات التالية :

(أ) **حركة فتح** : تُعدُّ حركة فتح أكبر فصائل م.ت.ف. وأكثرها نفوذا من حيث القدرات وعدد الأعضاء والأتباع والشعبية. وعلى الرغم من تعدد الاستقطابات والولاءات داخل الحركة، تظل فتح القوة التنظيمية والسياسية الأهم داخل الأرض المحتلة، إذ إنّها تسيطر على معظم المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المؤشرات على قوة حركة، فتح القرار الفلسطيني بالمشاركة في المفاوضات مع إسرائيل والتوصل معها إلى اتفاق إعلان المبادئ، وذلك رغم معارضة معظم القوى السياسية العلمانية والإسلامية لهذه المشاركة وهذا الاتفاق. وقد تسنى لحركة فتح هذا النفوذ بسبب تاريخها الوطني وبنيتها التنظيمية والمؤسساتية وقدراتها العسكرية وإمكاناتها المالية وعلاقاتها المتشعبة، وكون زعيمها رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

(ب) **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** : يسود الاعتقاد، وتوضح الدلائل والمؤشرات المعتمدة، بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي ثاني أكبر فصائل م.ت.ف. في الأرض المحتلة. ولكن لم يتسن للجبهة الشعبية منافسة حركة فتح على المرتبة الأولى داخل الصف الوطني، رغم اعتقاد الجبهة في وقت من الأوقات أن بمقدورها أن تصبح الفصيل الأقوى. ومن أسباب تعثر جهود الجبهة في هذا السياق ما يلي:

(١) عدم قدرة الجبهة على الارتقاء بالشعارات التي طرحتها إلى مستوى الممارسة الفعلية، وقد يكون ذلك نتيجة لتشابك في الظروف الموضوعية المعقدة وقصور في العامل الذاتي.

(٢) تركيز الجبهة على الطابع النوعي لأتباعها وفي بنائها التنظيمي، وحرصها على التربية الحزبية الصارمة والتجانس الأيديولوجي في صفوفها، مما تسبب في تقلص قاعدتها الجماهيرية.

(٣) الالتزام الثابت بالمواقف الوطنية، وتشدد الجبهة في تمسكها بهذه المواقف بالقياس مع فصائل أخرى داخل الاتجاه الوطني العلماني. مثل هذا الأمر، جعل من الصعب على الجبهة تغيير مواقفها للتكيف بسهولة وبدون تبعات سلبية مع معطيات وأطروحات جديدة، وتغيير أساليب نضالها لمواءمة هذه المعطيات والأطروحات. إن كل موقف جديد للجبهة كان سيقاس بمواقفها السابقة، بعكس حركة فتح مثلا، التي اعتمدت منذ البداية مواقف متعددة وأشكال نضال مختلفة بما فيها السياسي والدبلوماسي. فالتعامل مع الأطروحات السياسية، ومبادرات الحلول والتسوية، لم يشكل عبئا على حركة فتح التي ربطت دوما بين النضال والحصاد السياسي.

(٤) لم تكن معارضة الجبهة الشعبية لمفاوضات السلام معارضة متميزة أو قاطعة، إذ إنّ هذه المعارضة ارتبطت في الأذهان بأنها معارضة للشروط وليس للمبدأ، ولذلك، فإن النتائج الفاشلة للمفاوضات طالت، بشكل أو بآخر، موقف ومصداقية الجبهة رغم رفضها للشروط.

(ج) **حزب الشعب الفلسطيني** : تنافس هذا الحزب مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين على المرتبة الثالثة. وقد حُسم هذا التنافس لصالح الحزب بعد الانقسام الذي وقع داخل الجبهة، والذي أدى إلى قيام الاتحاد الوطني الديموقراطي (فدا). ومع ذلك، فقد تراجعت قوة حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقا) نسبيا رغم حفاظ الحزب على المرتبة الثالثة داخل الصف الوطني وذلك لعدة أسباب منها:

(١) انتقال الحزب من صفوف المعارضة إلى المشاركة في أجهزة (م.ت.ف) دون القدرة على ممارسة معارضة فاعلة ومتميزة من داخل المؤسسة. وتلك المعارضة، هي التي أكسبت الحزب شرعية وشعبية بين الجماهير. وبدلا من الحفاظ على دوره المعارض المميز، تعرض دور الحزب للاحتواء في معظم الأحيان.

(٢) فقدان الحزب لوضعه وأشكال نضاله المتميزة أيضا، بعد دخول فصائل وطنية أخرى ميدان العمل الجماهيري داخل الأرض المحتلة بعد عام ١٩٨٢، وانتقال التركيز في عمل

Digitized by Birzeit University Library

الفصائل الأخرى، وخاصة حركة فتح، إلى الأرض المحتلة.

(٣) التحول السريع في موقف الحزب من المشاركة في العملية السلمية. فرغم معارضته الشديدة لشروط المشاركة، استجاب الحزب للضغوط أو الإغراءات وشارك في المفاوضات مقدما غطاءا مهما لحركة فتح. وقد أفقد هذا الموقف الحزب بعض مصداقيته بين الجماهير، وأدى إلى إتهامه بالانتهازية والتذيل، وذلك على الرغم من إيمان الحزب التاريخي بالتسوية السياسية للصراع.

(٤) يضاف إلى ذلك بالطبع، انهيار المعسكر الاشتراكي الذي شكل مصدر دعم للحزب على الصعيدين : السياسي والأيديولوجي. فمن الناحية السياسية، فقد الحزب أهميته كجسر للحركة الوطنية الفلسطينية مع حليفها الاستراتيجي السابق. أما من الناحية الأيديولوجية، فقد أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي تخلي الحزب عن بعض الركائز الأيديولوجية التي شكلت مبررا لوجوده. وحتى هذه اللحظة، لم يضع الحزب أيديولوجية جديدة تميزه بشكل واضح مما هو موجود على الساحة الفلسطينية مثلما كانت الحال في الماضي.

(د) **الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين** : لم يجر النظر إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ومنذ نشأتها، على أنها تشكل تنظيما سياسيا وأيديولوجيا أصيلا ومتميزا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي شكلت التنظيم الأم للديموقراطية. وكان من الصعب على جماهير الأرض المحتلة، التعرف بشكل واضح الى ما يميز الجبهة الديموقراطية من الجبهة الشعبية من حيث الأطروحات أو الممارسة. يضاف إلى ذلك، أن الجبهة الشعبية عرفت بأنها الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في فلسطين، تلك الحركة التي تمتعت برصيد تاريخي وبتعاطف جماهيري. وكان من الصعب أيضا على الجبهة الديموقراطية إبراز تميزها الأيديولوجي (تنظيم ماركسي-لينيني) في ظل وجود حزب شيوعي فلسطيني له تاريخ طويل في فلسطين.

وقد يكون لشخصية زعيم الجبهة الديموقراطية دور في تحديد المكانة التي احتلتها الجبهة في أوساط جماهير الأرض المحتلة. فقد احتل نايف حواتمة مكانة تالية لكل من ياسر عرفات وجورج حبش. وفي ظل استمرار التأكيد على المشاعر والولاءات الوطنية والإقليمية، ربما تكون جنسية حواتمة الأردنية قد لعبت دورا في محدودية شعبيته أو جاذبيته لفلسطينيي الأرض المحتلة. ومن الجدير بالذكر، أن نايف حواتمة مسيحي، وربما كان الوضع الفلسطيني الداخلي لا يتسع لكي تحظى زعامتان مسيحيتان بشعبية واسعة في مجتمع أغلبيته من المسلمين، وذلك على الرغم من وجود اتجاه علماني قوي في المجتمع الفلسطيني. وأخيرا، فقد أسهم الانقسام الأخير داخل الجبهة الديموقراطية في إضعاف الجبهة بشكل إضافي، لا سيما وأن أسباب هذا الانقسام بدت للجماهير وكأنها صراع على المصالح أو النفوذ الشخصي بين قادة الجبهة.

(هـ) **الاتحاد الوطني الديموقراطي (فدا)** : ومن السابق لأوانه، تقييم وضع الجناح الذي يقوده ياسر عبد ربه في الجبهة وتحول هذا الجناح إلى حزب جديد هو الاتحاد الوطني الديموقراطي. ومنذ

Digitized by Birzeit University Library

الإعلان عن تشكيله، سجّل الحزب الجديد حضورا جماهيريا ملحوظا. وتوضح بعض استطلاعات الرأي أن نفوذ (فدا) قد يوازي أو حتى يفوق النفوذ الذي تحظى به الجبهة الديموقراطية في مناطق عدة من الضفة والقطاع. ولكن الانطباع السائد هو أن هذا الحزب وقيادته ينشأ ويترعرع في ظل رعاية ودعم من السيد ياسر عرفات. وقد عزز هذا الانطباع مشاركة زعيم الحزب ياسر عبد ربه في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بدون أي تحفظ كبير، الأمر الذي يفقد هذا الاتجاه الاستقلالية الجدية أو أي تميز من المواقف أو السياسات التي تتبناها حركة فتح، وعلى وجه الخصوص، السيد ياسر عرفات.

الاتجاه الإسلامي :

يتشكل هذا الاتجاه من مجموعات ثلاث هي : حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي.

وليس هناك خلاف داخل الاتجاه الوطني العلماني أو داخل الاتجاه الإسلامي، بأن جماعة الأخوان المسلمين التي يشار إليها في غالب الأحيان باسم جناحها المقاوم، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تشكل كبرى الحركات الإسلامية في الأرض المحتلة. وتأتي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وهي كبرى جماعات الجهاد الإسلامي في الأرض المحتلة، في المرتبة التالية بعد حماس. وقد انشق عن هذه الحركة جماعات أصغر حجما كحركة الجهاد الإسلامي-بيت المقدس التي يرأسها الشيخ أسعد بيوض التميمي، وحركة الجهاد الإسلامي-كتائب الأقصى التي يرأسها إبراهيم سربل، وحزب الله في فلسطين الذي يقوده أحمد مهنا. وربما أن الجماعتين الأخيرتين لهما طابع عسكري، فلا يوجد لهما أي امتداد جماهيري. أما حزب التحرير الإسلامي، فقد جمد نشاطه منذ عام ١٩٦٧، ولم يعاوده إلا منذ سنوات قليلة وبشكل غير ملحوظ، واقتصر هذا النشاط على الأوساط الطلابية داخل الجامعات الفلسطينية.

أما عن أسباب توزع موازين القوى بين فصائل الحركة الإسلامية على هذا النحو، فهي تكمن في ما يلي :

(أ) إن جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم الحركات الإسلامية في فلسطين. وقد احتفظت الجماعة بوجود ونشاط متواصل منذ نشأتها، ولو بوتائر مختلفة، كما تمتعت حتى عام ١٩٦٧، بوجود قانوني في الضفة الغربية. أقامت الجماعة، أو حافظت على بنية تحتية لها ارتكزت عليها منذ مباشرتها للعمل السياسي. ومنذ أواخر السبعينيات، انخرطت في العمل السياسي النشط، وحدث التحول الأكبر لديها بمشاركتها في الانتفاضة عام ١٩٨٧، وممارستها لأشكال المقاومة كافة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتقارن قدرات ومكانة ونفوذ جماعة الإخوان المسلمين/حماس داخل الاتجاه الإسلامي بقدرات ومكانة حركة فتح داخل الاتجاه الوطني.

(ب) أما فيما يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي، فإن انطلاقة نوعية وكمية متوقعة للحركة لم تحدث. وقد جاء توقع مثل هذه الانطلاقة على خلفية الظروف المحيطة بنشأة الحركة

Digitized by Birzeit University Library

(احتجاجاً على مواقف وأسلوب عمل جماعة الإخوان المسلمين) وأطروحتها (اعتبار فلسطين القضية المركزية للحركة) وأسلوب عملها (الكفاح المسلح). وقد يعود عدم حدوث هذه الانطلاقة إلى العوامل التالية: (١) التحول الأساسي الذي حدث داخل جماعة الإخوان المسلمين، وتشكيل حركة حماس وانخراطها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بشكل فعال، مما أفقد حركة الجهاد تميزها من حيث نظرتها إلى فلسطين وأسلوب عملها. (٢) الانقسامات التي تعرضت لها حركة الجهاد. (٣) إبعاد مؤسسي وقادة الحركة إلى خارج فلسطين في مرحلة مبكرة، مما أجهض أو أضعف إمكانات بناء الحركة بناء قويا ومتينا خلال الاستفادة من خبرات وقدرات هؤلاء المؤسسين والقادة، وقدرتهم على استخدام نفوذهم في استقطاب المزيد من الأنصار. (٤) الضربات القاسمة التي تلقتها الحركة على يد السلطات الإسرائيلية. (٥) عدم قدرة أو قيام الحركة بتأسيس بنية تحتية تشكل رديفا بشريا وماديا للحركة.

(ج) أما بالنسبة لحزب التحرير الإسلامي، فعلى الرغم من أن هذا الحزب هو ثاني حزب إسلامي في فلسطين (تأسس عام ١٩٥٣) فإنه يعاني من حالة من الغياب على صعيد الممارسة العملية، الأمر الذي يضع الحزب في أدنى مكانة من حيث النفوذ على خريطة القوى الإسلامية الفاعلة في الأرض المحتلة. ومن أسباب ضعف حزب التحرير، تركيزه المفرط على جوانب العقيدة أو استنكافه عن الممارسة. ولأسباب عقدية أيضا، ابتعد الحزب عن إنشاء بنية تحتية خاصة به؛ مما أسهم في ضعفه. ولكن ربما كان موقف الحزب من القضية الفلسطينية من أهم عوامل ضعف الحزب، فهو لا يولي هذه القضية اهتماما خاصا إلا في حدود أيديولوجيته الإسلامية العامة. ويعتقد الحزب بأن حل القضية الفلسطينية سيتم بعد قيام دولة الخلافة الإسلامية، وبوساطة المسلمين خارج فلسطين. ولذلك، لم يشارك الحزب في مقاومة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ، كما أنه لم يشارك في الانتفاضة. وقد يفسر ذلك ضعف نفوذه في الشارع الفلسطيني.

(٢) الاتفاق:

وصلت حالة الاستقطاب والجدل الوطني في المجتمع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة أوجها، عند توقيع اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني-الإسرائيلي. ويذكر مؤيدو الاتفاق وخيار غزة-أريحا أن هذا الاتفاق يشكل فقط بداية الطريق، وأن القرار بقبوله يُعدُّ قرارا حكيما وخيارا عمليا نحو تحقيق الأهداف الوطنية المعلنة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. أما معارضو الاتفاق، فيرون فيه تنازلا عن الحقوق الفلسطينية المشروعة. وعبر المؤيدون والمعارضون للاتفاق على حد سواء عن مواقفهم خلال عقد الاجتماعات والمهرجانات والمسيرات الجماهيرية. وبينما حاول الطرفان كسب الدعم والتأييد الجماهيري كل لجانبه، اتسمت ردود الفعل بين قطاعات واسعة في الشارع الفلسطيني وفي أوساط النخبة بالرزانة وعدم الانفعال.

وبعيد توقيع الاتفاق، بدأت تخف وبشكل تدريجي، نشوة المؤيدين للاتفاق وكذلك غضب المعارضين له، إذ بدأ المؤيدون يقرون بوجود ثغرات ونواقص جدية في هذا الاتفاق، على حين أخذ

Digitized by Birzeit University Library

المعارضون يدركون أن الاتفاق قد يكون أمرا مفروغا منه وأنه لا مجال لإفشاله في ظل الظروف والمعطيات القائمة. ويضمن معسكر المؤيدين للاتفاق داخل الأرض المحتلة كل من حركة فتح، وحزب الشعب الفلسطيني، والاتحاد الديموقراطي (فدا)، بالإضافة إلى شرائح من المستقلين والمثقفين.

أما معسكر المعارضة للاتفاق من الإتجاه الوطني، فيضم كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية وشريحة من المثقفين. وتعارض الاتفاقية جماعات الاتجاه الاسلامي كافة. وتتبع معارضة الاتجاه الإسلامي للاتفاق من موقف عقدي وسياسي يرفض الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض معها. أما معارضة أطراف الاتجاه الوطني، فهي على الشروط وليس على مبدأ الحل السياسي الذي يستجيب للحقوق الفلسطينية المشروعة. وقد أكدت أطراف المعارضة باتجاهيها : الوطني والإسلامي بأنها لن تلجأ للعنف الداخلي تحت أي ظرف من الظروف لإفشال الاتفاق. ويواصل المؤيدون والمعارضون للاتفاق الجدل حول الاتفاق وحول جوانبه السلبية والإيجابية والآثار المترتبة عليه. ويمكن تلخيص هذا الجدل على النحو التالي:

(أولا) إيجابيات الاتفاق :

يحتوي الاتفاق على عدد من الجوانب الإيجابية، على الأقل من الناحية النظرية. ومن هذه الجوانب الإيجابية ما يلي:

١) على الرغم من أن اتفاق إعلان المباديء لا يذكر صراحة وبالإسم "الحقوق الوطنية الفلسطينية"، إلا أنه يشمل ولأول مرة اعترافا إسرائيليا رسميا بالشعب الفلسطيني وبالحقوق السياسية والمشروعة لهذا الشعب. ويمكن النظر إلى الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية التي قامت بتوقيع الاتفاق ممثلة للطرف الفلسطيني على أنه اعتراف بالصفتين الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية التي تنكرت إسرائيل لهما حتى توقيع الاتفاق.

٢) يوفر الاتفاق للفلسطينيين فرصة لتجسيد مفهوم "الكيان الفلسطيني" الذي يحمل في طياته إمكانية التطور إلى دولة مستقلة. وقد جاء الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أفسح المجال لتوقيع الاتفاق، لينهي مقولة مُسلَّماً بها تقريبا؛ وهي أن الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية هما نقيضتان وتشكلان نفيا أحداهما للأخرى، وأنه لا يمكن التوفيق أو المصالحة بينهما. وقد جاء الاتفاق ليشكل اعترافا متبادلا بحركتين، وبعد بالتعايش بينهما وبين كيانين أحدهما إسرائيلي والآخر فلسطيني، وربما بصلح تاريخي إذا ما وفر هذا الاتفاق مدخلاً لتسوية عادلة ومتكافئة، وانتهى برفع الظلم والخطأ التاريخي الذي ارتكبته الحركة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني.

٣) يشرط الاتفاق في المرحلة الإنتقالية انسحابا إسرائيليا للجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية الإسرائيلية من منطقتي غزة وأريحا، وذلك بعد ٢٦ عاما من الاحتلال

Digitized by Birzeit University Library

العسكري الذي عدَّه بعضهم احتلالاً ليس من المحتمل التراجع عنه. ويمثل الانسحاب، رغم جزئيته، تخليا عن مواقف ومطالب أيديولوجية، تُعدُّ الأرض الفلسطينية جزءا من "أرض إسرائيل". وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يشير بشكل رسمي أو قانوني إلى موضوع السيادة الفلسطينية على غزة وأريحا بعد الانسحاب منهما، فإن السلطة الفلسطينية التي تنشأ في المنطقتين، ستكون بمثابة سيادة فعلية (de facto) لأن السيادة يمكن أن تكون لمن يمارس السلطة الفعلية على الأرض.

٤) يذكر الاتفاق أن قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ سيكونان أساس التسوية الدائمة، وأن مفاوضات المرحلة النهائية سوف تؤدي إلى تنفيذ هذين القرارين. يشير أيضا، إلى أن المرحلة الانتقالية سوف لن تزيد عن فترة ٥ سنوات، وأن مفاوضات الوضع النهائي سوف تبدأ بعد مرور عامين على بدء المرحلة الانتقالية. وليس في الاتفاق أية إشارة صريحة أو ضمنية تحرم إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما انّ الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية والمشروعة للفلسطينيين يوفر أساسا للمطالبة بالمساواة في تلبية هذه الحقوق، بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين مقابل الدولة اليهودية التي هي قائمة فعلا. وجاء الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ليكسر موقفا إسرائيليا تاريخيا رافضا لأربعة مطالب فلسطينية أساسية تشكل جوهر القضية الفلسطينية وهي: حق تقرير المصير، وإقامة الدولة، وحق العودة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني. وإذا كانت إسرائيل باعترافها ب م.ت.ف. قد تراجعت عن إحدى لاءاتها تجاه الأهداف الوطنية الفلسطينية، فإنه يمكن الإفتراض، ومن الناحية النظرية على الأقل، أن بالإمكان إقناعها أو دفعها إلى التنازل عن لاءات أخرى. وإذا ما نشأت حالة مؤكدة من الثقة المتبادلة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الناشيء، وإذا ما أدركت إسرائيل أن "دولة فلسطينية" قد تكون ذخرا بأكثر مما هي عبء على استقرار الدولة العبرية ورفاهيتها، فليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن تستمر إسرائيل في رفضها الأعمى لقيام دولة فلسطينية.

٥) يشترط الاتفاق إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني. وحيث أن الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة أنهى موضوع الخلاف القائم حول من يمثل الفلسطينيين، وان إجراء انتخابات تجاوز هذا الغرض، فإن الانتخابات تصبح بعد ذلك شأنا فلسطينيا داخليا. وسيعزز من هذه الصفة إجراؤها تحت رعاية دولية، وهو الأمر الذي يضمنه الاتفاق. وسيكسب ذلك الوضع الفلسطيني بشكل عام، المزيد من الاستقلالية عن إسرائيل. وينص الاتفاق على أن هذه الانتخابات تشكل خطوة تمهيدية وانتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

(ثانيا) سلبيات الاتفاق :

ومن سلبيات الاتفاق ما يلي:

١) إن الاتفاق لا يشكل اتفاقية سلام، ولكنه مجرد إعلان مبادىء يمكن إخضاعه لأكثر من تفسير. أضف الى ذلك أن الاتفاق غامض في جوانبه المختلفة، ويحتاج كل

Digitized by Birzeit University Library

بند فيه تقريبا إلى تفاوض واتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتحدث الاتفاق عن انسحاب من غزة وأريحا، ولكن أحد الملاحق فيه يذكر أن هذا الانسحاب هو موضوع للتفاوض.

٢) لا يتعامل الاتفاق مع إسرائيل كقوة احتلالية، ولهذا السبب، فقد يحتوي الاتفاق على اعتراف ضمني بوجود كيانين مستقلين في الأرض الفلسطينية المحتلة، واحد فلسطيني والآخر إسرائيلي (المستوطنات)، مما يضفي في النهاية شرعية على ما تقوم به إسرائيل من تغيير لوضع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

٣) يؤجل الاتفاق البت في موضوعات أساسية كالقدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة، إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ويستثني القدس من الولاية الجغرافية للمجلس الفلسطيني المنتخب، كما أنه لا يحتوي على ضمانات تحول دون استمرار إسرائيل في تغيير مكانة أو معالم القدس، أو على اشتراطات لوقف النشاط الاستيطاني في أثناء المرحلة الانتقالية. وقد يمهد تأجيل موضوع اللاجئين إلى مفاوضات المرحلة النهائية السبيل إلى توطين هؤلاء اللاجئين في الأقطار التي يعيشون فيها حاليا خارج فلسطين. وعلى الرغم من أن الاتفاق يشير إلى اتفاق الطرفين على ألا يؤثر الحل المرحلي في نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، فإن تأجيل موضوعات كالقدس والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين قد يجحف عمليا بنتيجة تلك المفاوضات بسبب ما قد تقوم به إسرائيل من تغييرات عملية على الأرض في هذه المجالات في أثناء المرحلة الانتقالية.

٤) وعلى الرغم من أن الاتفاق يشير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة يتوجب الحفاظ على وحدتها في أثناء المرحلة الانتقالية، وهي إشارة إيجابية في حد ذاتها، فإن علاقة القدس بهذه الوحدة الجغرافية الواحدة تركت غامضة ليفسرها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني كل كما يشاء؛ فعلى حين يعدُّ الطرف الفلسطيني شرقي القدس جزءا من الضفة الغربية، يرفض الطرف الإسرائيلي مثل هذا التفسير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق الذي يتحدث عن وحدة أراضي الضفة والقطاع خلال المرحلة الانتقالية، لا يتضمن أية إشارة إلى وحدة هذه الأراضي خلال الوضع النهائي.

٥) ويعاني الاتفاق من عدد آخر من السلبيات منها : (أ) أنه لا يشير، صراحة أو ضمنا، لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أو إقامة دولة مستقلة خاصة به. (ب) لا يعطي الفلسطينيين سيادة كاملة على منطقتي غزة وأريحا. (ج) لا يضع إطارا زمنيا محددا لإنهاء مفاوضات الوضع النهائي. (د) لا يتضمن تفسيرا مشتركا ومتفقا عليه من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، الذي يُعدُّ مع القرار ٣٣٨ الأساس للتسوية النهائية. (هـ) لا يلزم إسرائيل باحترام حقوق الإنسان كما تحددها اتفاقيات جنيف. (و) لا يشير إلى فلسطينيي الشتات كجزء من الشعب الفلسطيني؛ لأنه يتحدث عن "الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة".

Digitized by Birzeit University Library

(ثالثا) المعارضة والاتفاق :

تُعدُّ المعارضة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة السياسية على المستوى الوطني. فهذه المعارضة، تسعى إلى استلام السلطة السياسية وتشترك مع من هم في موقع القيادة أو السلطة حاليا في النضال والتعامل مع نفس الموضوعات. وتواجه المعارضة الفلسطينية في هذه المرحلة، شأنها في ذلك شأن من هم في "السلطة"، إشكالية التكيف مع وضع انتقالي جديد. وقد تجد نفسها أمام معضلة من نوع آخر. فليس من الواضح إن كانت قوى المعارضة سوف تستمر في معارضتها في سياق النضال من أجل التحرر الوطني، أم أنها ستعارض في إطار مرحلة بناء الكيان الفلسطيني الجديد. وعلى الرغم من الضعف التاريخي وكذلك البنيوي الراهن للمعارضة الفلسطينية، فإن شرعية أية سلطة فلسطينية قادمة سوف تكون منقوصة، إن لم تفسح المجال للمعارضة بالمشاركة في النظام السياسي الناشيء.

ولكن أغلب الظن، وبسبب نقاط ضعفها المتعددة، فإن شروط مشاركة المعارضة في "السلطة" ستكون مواتية للطرف المؤيد للاتفاق، أي شروط حركة فتح والسيد ياسر عرفات على وجه الخصوص. وبينما تؤيد الجماعات المؤيدة الاتفاق (حركة فتح، وحزب الشعب الفلسطيني، والإتحاد الوطني الديمقراطي - فدا) من حيث المبدأ، توجد بينها بعض الخلافات فيما يتعلق بالتفاصيل. ولا تخلو المواقف في معسكر المعارضة للاتفاق من التباينات؛ حيث يتكون هذا المعسكر من تحالف وطني إسلامي، يضم الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية عن الاتجاه الوطني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي عن الاتجاه الإسلامي. ويعاني الشارع الفلسطيني حالة من الاستقطاب بين مؤيد ومعارض. وتوضح استطلاعات الرأي أن أغلبية من الفلسطينيين لا تزال تؤيد الاتفاق، ولكن حجم هذا التأييد يتأثر بالمتغيرات والتطورات، ولذلك فهو في حالة من الصعود والهبوط النسبيين.

وفيما يتعلق بأساليب مواجهة الاتفاق والسعي لإفشاله، عبرت فصائل المعارضة مرارا عن التزامها بعدم اللجوء إلى استخدام العنف، وأنها سوف تعارض بالطرق الديموقراطية. وربما ينبع مثل هذا الموقف من حرص المعارضة على عدم الدخول في اقتتال يكون له آثار تدميرية على الشعب الفلسطيني. ولكن هذا الموقف، قد يكون أيضا نابعا من تقديرات المعارضة لموازين القوى السياسية بين المعارضين والمؤيدين للاتفاق الذي ليس هو لصالح المعارضة في الوقت الراهن.

وتخشى فصائل المعارضة أن تبادر حركة فتح إلى استخدام العنف ضد المعارضة من أجل إخضاعها وضمان تنفيذ الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي. ومن غير المتوقع، نشوب اقتتال على أرضية الخلاف السياسي حول الاتفاق، ولكن العنف قد ينشب إذا ما حاولت الأطراف المؤيدة، أو السلطة المقبلة قمع المعارضة أو حرمانها من حرية الحركة أو التنظيم أو العمل السياسي أو النضالي. وقد تصر المعارضة على مواصلة شن الهجمات على الأهداف الإسرائيلية، وسيكون على السلطة الفلسطينية وقف أعمال العنف، كما تعهد السيد ياسر عرفات في رسالته لإسحق رابين، وتحاول منع المعارضة بالقوة من ممارسة أعمال المقاومة. وقد تحاول السلطة الفلسطينية أيضا،

Digitized by Birzeit University Library

تجريد أطراف المعارضة مما لديها من أسلحة، ولا يستبعد في هذه الحالة وقوع أعمال عنف أو اقتتال داخلي فلسطيني.

ولكن من المحتمل أيضا، أن يتحول موقف المعارضة من الاتفاق في أكثر من اتجاه، حيث أن قوى المعارضة غير موحدة أو متجانسة، فإن تمايزا في المواقف أو حتى انقسامات قد تنشأ في صفوفها وفي صفوف الفصيل الواحد. وعلى سبيل المثال، بينما تعارض حركة حماس صراحة ومن حيث المبدأ أية تسوية سلمية مع إسرائيل، لا يزال الغموض يكتنف موقف الحركة تجاه الحل المرحلي كما تجلى ذلك في تصريحات الزعيم الروحي للحركة، الشيخ أحمد ياسين، وقادة آخرين ممن لم يستثنوا بشكل قاطع ونهائي إمكانية مشاركة الحركة في الانتخابات المقررة للمجلس الفلسطيني في شهر تموز ١٩٩٤ . أما معارضة الجبهتين الشعبية والديموقراطية، فهي في الأساس تكتيكية، بمعنى أنها تتمحور حول شروط التسوية والمفاوضات والاتفاق، وليس ضد مبدأ الحل السياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ويبدو أن المعارضة بدأت تشعر بأن إفشال الاتفاق في الوقت الراهن هو أمر غير ممكن، وذلك بسبب استمرار الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت الطرف الفلسطيني إلى قبوله، وبسبب ما يلقاه الاتفاق من دعم من الأطراف المعنية به، وخاصة قيادة م.ت.ف. وإسرائيل، في الوقت الذي لا تحظى فيه المعارضة بأي دعم مقارن.

إن مواقف الأطراف الرئيسية للمعارضة الفلسطينية محكومة موضوعيا بمواقف أطراف عربية أخرى (سوريا والأردن على وجه الخصوص) تتحين الفرصة لعقد اتفاقيات مشابهة مع إسرائيل، اتفاقات ليست مرهونة أو مشروطة بتحسين شروط الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي. إن توصل سوريا إلى اتفاق مع إسرائيل، سيضع الفصائل الفلسطينية العشرة المتمركزة في دمشق في مأزق، إذ إنّه من غير المحتمل أن توفر سوريا حرية الحركة لهذه الفصائل المعارضة لكي تواصل أو تطور أساليب عملها من أجل إفشال الاتفاق. من ناحية أخرى، لا يستطيع الإخوان المسلمون في الأردن (الذين يشكلون مصدر الدعم الأساسي لحركة حماس) الذهاب بعيدا في معارضتهم للملك حسين وسياسته الرامية إلى عقد اتفاق مع إسرائيل في أقرب وقت، وخاصة بعد تراجع نفوذ الإخوان الرسمي (كما أوضحته نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة) والذي كان للنظام الذي قام بتغيير قانون الانتخابات يد فيه. وفي كل الأحوال، لن يلجأ الإخوان إلى تبني سياسات عملية يكون من شأنها استعداء الملك عليهم.

وفي هذه المرحلة بالذات، وعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني، ستسعى فصائل المعارضة، وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلى تصعيد هجماتها العنيفة ضد إسرائيل بهدف خلق ردة فعل إسرائيلية سلبية تجاه الاتفاق، قد تدفع الإسرائيليين إلى التراجع عنه، أو تدفع إسرائيل بالرد العنيف ضد الفلسطينيين مما سيحرج القيادة الفلسطينية أمام إسرائيل والرأي العام لعدم قدرتها على السيطرة على الوضع الفلسطيني الداخلي من ناحية، ولعدم قدرتها من ناحية أخرى

Digitized by Birzeit University Library

على حماية الفلسطينيين من الإجراءات الانتقامية الإسرائيلية المحتملة.

وخلاصة القول هي : إن أطراف المعارضة قد تعجز عن إفشال الاتفاق بجهودها الذاتية، وإن كتب لهذا الاتفاق الفشل، فقد يحدث ذلك بسبب ما يعانيه من نواقص داخلية حادة وبسبب سوء النوايا أو سوء التصرف أو التصلب الإسرائيلي تجاه تفسير وتنفيذ بنود الاتفاق. وفي مثل هذا الوضع، ستشكل نشاطات المعارضة عاملا مساعدا مهما لإفشال الاتفاق.

ولكن من جانب آخر، فقد يكون الطرف الفلسطيني قد فقد القدرة على تحديد مصير هذا الاتفاق الذي أصبح تنفيذه شأنا إقليميا ودوليا، بالإضافة إلى كونه شأنا فلسطينيا وإسرائيليا. إن الأطراف الأخرى ستسعى إلى المحافظة على الاتفاق وربما إلى فرضه، حتى لو لم يتوفر له سوى حد أدنى من الدعم الفلسطيني.

(٣) ما بعد الاتفاق :

بدأ الجدل الوطني الفلسطيني الداخلي في الأرض المحتلة بعد توقيع الاتفاق ينتقل من مناقشة الجوانب الإيجابية والسلبية للاتفاق، إلى آفاقه وإشكالياته والمخاوف والقلق المرتبط بتطبيقه. فالتوقيع على إعلان عام للمبادىء، لا يعني أن الحقوق الوطنية الفلسطينية أصبحت مكفولة، أو أن حالة من السلام العادل قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى. إن كل بند من بنود إعلان المبادىء تقريبا هو بحاجة إلى التفاوض والاتفاق مع إسرائيل، دون وجود أية ضمانات لتلبية الحقوق والمطالب الفلسطينية المشروعة، وخاصة أن أي تفاوض أو اتفاق سيكون خاضعا لموازين القوى الراجحة بشكل صارخ لصالح إسرائيل. لكن القلق الفلسطيني ينبع أساسا من اعتبارات فلسطينية داخلية يعكسها الجدل الوطني، الذي يدور حول موضوعات مهمة، كالسلطة الفلسطينية القادمة، والانتخابات، والتعددية والديموقراطية، والوضع الاقتصادي، من بين موضوعات أخرى.

أ- السلطة الفلسطينية :

يخشى فلسطينيو الارض المحتلة من قيام سلطة فلسطينية في غزة واريحا تكون نسخة طبقة الاصل لشكل السلطة التي اقامتها م.ت.ف. في الخارج، والتي لم تحظ بسمعة طيبة بين الفلسطينيين من حيث الكفاءة او السلوك. وعلى الرغم من ان السيد ياسر عرفات وعدداً آخر من مسؤولي المنظمة اكدوا مراراً وتكراراً، بأن الكفاءة ستكون هي المعيار الاساسي، فإن حالة من الشكوك وفقدان الثقة لا تزال تسيطر على سكان الارض المحتلة.

يشعر هؤلاء السكان بنوع من الترقب القلق للمعايير التي سيتم بموجبها انتقاء الافراد لاشغال المناصب العامة، ويخشون ألاّ يقام وزن لاعتبارات الكفاءة والقدرة والتأهيل، بل للولاءات الشخصية والسياسية وللتوازنات المختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

وهناك خشية من استشراء الفساد المالي والاداري في النظام الفلسطيني الجديد. وتسود حالة من الشك واللاتأكيد حول قدرة السلطة الفلسطينية القادمة على تغيير اسلوب عملها القديم الذي لم تثبت نجاعته على مدى اكثر من عقدين من الزمان. وسوف يتحتم على السلطة الفلسطينية التحول من منطق الثورة وحياة الشتات، الى منطق بناء الكيان والعيش في مجتمع مدني فلسطيني قائم على الارض الفلسطينية.

وستكون هذه هي المرة الاولى منذ عام ١٩٦٧ التي تنشأ فيها سلطة وطنية فلسطينية تعمل على الارض الفلسطينية وفي مجتمع مدني فلسطيني. وقد ينشأ بالضرورة نوع من الصدام اذا ما جرى فرض اجهزة حركة تحرر وطني، نشأت وعملت في المنفى، بصورة فوقية وقسرية على مجتمع مدني، وذلك لأن المجتمع المدني يعمل طبقاً لديناميات مختلفة، وله منطق خاص به واولويات ومجموعة قيم مغايرة. وستشكل عملية التوفيق بين منطقة "الثورة"، ومنطق "الدولة" تحدياً عظيماً وخاصة في مرحلة انتقالية، حيث لا يمكن استثناء قيام مشكلات كبرى وربما الصراعات الداخلية، حيث يمكن النظر الى عملية اغتيال ثلاثة من رموز فتح البارزين في قطاع غزة في هذا السياق (محمد ابوشعبان، وماهر كحيل، واسعد سفطاوي في شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٩٩٣). ان الصراع على السلطة والنفوذ قد يكون السبب الكامن وراء هذه الاغتيالات.

ب- الانتخابات :

يعكس الجدل الوطني الدائر في الارض المحتلة مشاعر مختلطة تتسم بالترقب والقلق تجاه الانتخابات المقررة لانتقاء اعضاء المجلس الفلسطيني. ان انتخابات تجرى في ظل ظروف مواتية، ستسهم في اعادة الحيوية للحياة الوطنية والسياسية الفلسطينية. وقد تمد هذه الانتخابات المجتمع الفلسطيني بقوة دافعة لمرحلة جديدة. واذا لم يجر التلاعب بهذه الانتخابات، أو تزييفها أو تخريبها، فقد تسهم في تغيير المناخ واسس العمل السياسي في الارض المحتلة. فالانتخابات، يمكن ان تنهي اسلوب التمثيل الفئوي القائم على الحصص الذي يقوم عليه التمثيل السياسي الراهن، ويمكن أيضاً، ان تعبىء طاقات جديدة، وتشرك في الحياة العامة شرائح جديدة من المجتمع، وجيلاً جديداً من القادة السياسيين.

ولكن، في ظل الظروف والاجواء الراهنة، وعلى الرغم من الرغبة الواسعة في اجراء الانتخابات، هناك بعض الشكوك في ان الانتخابات الوطنية قد تؤجل الى اشعار آخر مسمى أو غير مسمى، وقد يكون مصيرها الالغاء. وبينما توجد ظروف قد يكون تأجيل الانتخابات في ظلها امراً مشروعاً يخدم المصلحة الوطنية، هناك تخوف من ان تلجأ القيادة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية الى تأجيل الانتخابات أو الغائها عملياً ان كان ذلك يحقق مصلحة مشتركة للطرفين. وبالاضافة الى ذلك، فقد يفشل الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي في التوصل الى اتفاق حول شروط وحيثيات الانتخابات، وقد يجد الطرفان في تعيين اعضاء المجلس مثلاً بديلاً اكثر جاذبية.

Digitized by Birzeit University Library

وهناك مجموعة من الاسباب التي قد تدفع اسرائيل للتنازل عن الانتخابات لصالح بديل آخر. فقد تجد اسرائيل في منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها كممثل للشعب الفلسطيني، شريكاً افضل للتعامل معه بالمقارنة مع مجلس منتخب لا تعرف اسرائيل اعضاءه او توجهاتهم او سقوفهم السياسية بشكل جيد. وبما ان م.ت.ف. اصبحت الشريك الرسمي لاسرائيل في العملية السلمية، فسيكون للطرفين مصلحة مشتركة في تطبيق الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي بشكل ناجح. وكما اوضحت عملية التوصل الى الاتفاق وتوقيعه، اصبحت اسرائيل اكثر اعتياداً على سلوك م.ت.ف. البراغماتي، وربما اعتقدت اسرائيل بأن الغاء الانتخابات سوف يضعف الموقف التفاوضي للقيادة الفلسطينية، التي لن يتسنى لها، اذا ما الغيت الانتخابات، إعادة تأسيس شرعيتها، أو تعزيز هذه الشرعية عبر الانتخابات.

من ناحية اخرى، فإن الغاء الانتخابات وتشكيل مجلس فلسطيني بالتعيين، حتى لو لم تسعَ م.ت.ف. الى ذلك، سيضمن استثناء المعارضة الفلسطينية من المشاركة في المجلس او تحديد حجم هذه المشاركة بالشكل الذي ترتئيه القيادة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن مقاطعة المعارضة للانتخابات ستضعف من شرعية المجلس المنتخب، فإن مشاركة المعارضة وفوزها بعدد كبير من المقاعد، قد يمكن المعارضة من تحد سلطة المؤيدين للاتفاق، والحد من حرية تحركهم او عملهم، وربما حرف الاتفاق عن مساره المقرر.

واذا ما اجريت الانتخابات، فإن قيادة م.ت.ف ستواجه عدداً من الاشكاليات منها :

١- ان الانتخابات سوف تخلق اساساً جديداً للتمثيل السياسي في الارض المحتلة بالمقارنة مع التمثيل المتبع في م.ت.ف، الذي لا يقوم على الانتخابات الحرة الديمقراطية والمباشرة.

٢- القلق الذي سينشأ لدى بعض زعماء م.ت.ف العائدين الى الارض المحتلة من جراء خوفهم بعدم الفوز في الانتخابات، وذلك لعدم امتلاكهم للقاعدة السياسية الداعمة لهم في الانتخابات.

٣- ان الانتخابات سوف تخلق ازدواجية من حيث الهيئات التمثيلية والتنفيذية وبني السلطة بشكل عام. وسوف يتوجب على م.ت.ف حل اشكالية العلاقة بين المجلس المنتخب والهيئات القيادية والتمثيلية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كالمجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة.

٤- وقد يترتب على الانتخابات ضرورة تدوير السلطة وممارسة مبدأ المحاسبة. وبما أن م.ت.ف، لم تعهد تدويراً حقيقياً للسلطة او ممارسة جدية لمبدأ المحاسبة، فإنها قد تجد في الانتخابات العامة امراً لا ينسجم والثقافة أو الممارسة السياسية القائمة. وقد تخلق الانتخابات اساساً لمطالبة مشروعة باقتسام السلطة في الوقت الذي قد تحبذ فيه القيادة الفلسطينية العائدة الى الوطن المحافظة على احتكارها للسلطة.

٥- وقد لا تبدي بعض الفصائل المؤيدة والمعارضة للاتفاق على حد سواء، حماساً كافياً لإجراء الانتخابات؛ لأن مثل هذه الانتخابات ستكشف بنتائجها الثقل الحقيقي

Digitized by Birzeit University Library

للفصائل الفلسطينية في الارض المحتلة، الأمر الذي قد يسبب حرجاً لبعض هذه الفصائل عندما تكتشف انها تتمتع فقط، بنفوذ ضئيل جداً في اوساط الشعب. وكانت بعض هذه الفصائل قد وجدت في نظام الحصص (الكوتا) التي تبنته م.ت.ف نظاماً مريحاً للتمثيل السياسي.

وقد يصبح تأجيل الانتخابات في ظل ظروف معينة امراً تقتضيه المصلحة الوطنية للفلسطينيين، وذلك اذا ما تبين ان هذه الانتخابات لا تنسجم والاهداف الوطنية المتوخاة من اجرائها. وربما اصبح تأجيل الانتخابات ضرورة مشروعة اذا لم يتوفر لها بيئة سياسية مناسبة تضمن اجراءها بطريقة ديمقراطية حقيقية. ويتوجب ان توفر هذه البيئة السياسية الفرصة لاوسع مشاركة لاكبر عدد من القوى السياسية المتواجدة في الارض المحتلة. واذا ما اصبحت نزاهة الانتخابات موضع شك، فإن الشك وعدم الثقة سيطال مصداقية السلطة الفلسطينية، واذا ما فقدت الجماهير ثقتها بنزاهة الانتخابات، فإنها ستصاب بالاحباط واللامبالاة.

وقد تخلق الخلافات الناشئة حول نزاهة الانتخابات استقطاباً حاداً بين القوى السياسية المتنافسة، وتتسبب بالتالي في اندلاع العنف السياسي بين هذه القوى، مما سيعرقل تنفيذ الاتفاق وعملية اعادة البناء الوطني بشكل عام. وقد يوفر العنف السياسي الداخلي ذريعة لاسرائيل لتتباطأ في تنفيذ الاتفاق او لتتدخل في نزاع فلسطيني داخلي. وبالاضافة الى ذلك، فإن انهياراً امنياً ناجماً عن ازدياد دراماتيكي للهجمات على اهداف اسرائيلية أو عن صراع فلسطيني داخلي قد يدفع الى تأجيل الانتخابات الى اجل غير مسمى.

جـ- التعددية والديمقراطية :

يسود دوائر المثقفين الفلسطينيين ودوائر المعارضة الفلسطينية مخاوف بشأن عدم قدرة السلطة الفلسطينية المقبلة على مراعاة وتطبيق مبادىء التعددية والديمقراطية، وذلك رغم التأكيدات المتكررة لقادة المنظمة، بأن هذه المخاوف غير مبررة. وتجادل دوائر المثقفين والمعارضة بأن الكيان الفلسطيني سيشهد بروز سلطة سياسية تقوم على نظام "الحزب الواحد"، ان لم يكن "الرجل الواحد". ويقترح بعض المثقفين والمعارضة، ان قيادة م.ت.ف ورئيسها لن يغيرا من نهجهما بين عشية وضحاها. وهناك خشية من استمرار احتكار السلطة بعد قيام الحكم الانتقالي الفلسطيني ومن المحتمل، ان تكون مخاوف المعارضة مبالغ فيها، وتشكل جزءاً من الدعوة السياسية. فلو تسنى للمعارضة ان تشارك بشكل أو بآخر في بني السلطة، فقد يتبع ذلك تغير في خطابها السياسي ويمكن بالفعل ملاحظة بعض التغير في هذا الخطاب، فبدلاً من التركيز القوي على معارضة الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، كما كان عليه الحال الى عهد قريب، بدأ خطاب الفصائل المعارضة يتعرض لنوع السلطة التي ستنشأ عند تنفيذ الاتفاق، ولمخاوف المعارضة من هذه السلطة وسياساتها، وخاصة تلك الموجهة نحو المعارضة السياسية. وتخشى أطراف المعارضة ان تلجأ السلطة الى قمع المعارضة السياسية واخضاعها لمعاملة غير متساوية مع تلك التي سيحظى بها مؤيدو الاتفاق.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى الرغم من ان المؤيدين والمعارضين على حد سواء، يؤكدون على ضرورة الالتزام بالابتعاد عن الصراعات او الاقتتال الداخلي، تقول المعارضة : إن اية محاولة من قبل السلطة الفلسطينية لمنع المعارضة من مهاجمة اهداف اسرائيلية قد تؤدي بالضرورة الى اشتباكات داخلية. وفي ظل استمرار رفض فصائل المعارضة للاتفاق، وفي ظل غياب خطة مشتركة لتنظيم العلاقات الداخلية في اطار السلطة الفلسطينية، فإن احتمالات الصراع لا تزال تلوح في الافق.

د- الوضع الاقتصادي :

بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي مباشرة، اخذت توقعات الفلسطينيين بتحسن الوضع الاقتصادي وحتى تحقيق الرخاء في الارتفاع. وساد في نفس الوقت شعور عميق بأن مثل هذه التوقعات قد لا تتحقق. وينظر الفلسطينيون بعين الريبة والشك الى تلك الوعود الاقتصادية التي يقصد منها اغراء الفلسطينيين لا تباع سلوك سياسي معين.

وبعد توقيع الاتفاق ايضاً، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حركة غير معتادة في مجال النشاط الاقتصادي، فقد شغلت المجموعات الفلسطينية الاقتصادية والتنموية نفسها بوضع الخطط الاقتصادية والتنموية المتعلقة بالنظام الفلسطيني الجديد، وقام اعضاء هذه المجموعات بزيارة الدول الاجنبية أو عقد الاجتماعات مع مبعوثيها الى الارض المحتلة. وفي الوقت ذاته، جاء رجال اعمال ومصرفيون ومستثمرون فلسطينيون الى الضفة الغربية في محاولة منهم لاكتشاف فرص الأعمال والاستثمار، وزار الارض المحتلة وفود اجنبية، كان من بينها وفد من البنك الدولي وآخر من صندوق النقد الدولي.

وقد امضى وفد البنك الدولي بضعة اسابيع، قام خلالها بعقد اللقاءات مع قادة سياسيين ورجال اعمال واقتصاديين فلسطينيين. وقامت المؤسسات الطوعية الاجنبية العاملة في الارض المحتلة بمراجعة سريعة لخطط عملها ومشروعاتها من اجل مواءمتها مع المقتضيات السياسية والعملية للمرحلة الجديدة. ولكن الأموال لم تتدفق حتى اللحظة على الضفة الغربية وقطاع غزة لتبرر ارتفاع التوقعات لدى الفلسطينيين في هاتين المنطقتين.

ويشعر الفلسطينيون بالقلق، بشكل عام، حول الوضع الاقتصادي المستقبلي، فهم يخشون أن يكون للأطراف الأجنبية المانحة للمساعدات أو المقرضة للأموال جدول أعمال سياسي خفي. ويعمق هذا الشعور ما هو معروف عن البنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية وغيرهما من الوكالات الأجنبية من سياسات تدخلية وشروط مقيدة. ويشير الفلسطينيون الذين التقوا بوفد البنك الدولي الذي زار الضفة الغربية وقطاع غزة، أن البنك لا يريد لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تتحكم في صرف الأموال التي تمنح أو تقرض للفلسطينيين في الأرض المحتلة، كما ذكروا ان البنك يريد أن يلعب دورا في الإدارة والإشراف على الأموال الممنوحة. ولا يمانع الفلسطينيون في أن يضع البنك شروطا للتأكد من الاستخدام الصحيح للأموال، ولكنهم يرفضون استخدام هذه الأموال لإقامة مراكز قوة سياسية موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

وفي أعقاب زيارة وفد البنك الدولي للأراضي المحتلة، تولد لدى الفلسطينيين انطباع بأن البنك معني بتعزيز البنى والهياكل والعلاقات الاقتصادية القائمة، بدلا من مساعدة الفلسطينيين على إنشاء بنى وهياكل جديدة يقتضيها بناء الكيان المستقبلي، كما تولّد لديهم شعور بأن الشركات الأمريكية والأوروبية تسعى لأن تحظى بعقود إنشاء المشاريع الكبرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى، يسود أوساط الفلسطينيين شعور بالخوف من استمرار السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي حالة من السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن أغلب الظن أن حالة من التطبيع الاقتصادي سوف تنشأ بين الطرفين. ولكن الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك بنى قوية تضاهي بنى الاقتصاد الإسرائيلي. كما ان الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك ما يتوفر للاقتصاد الإسرائيلي من موارد مادية وتكنولوجية متقدمة وخبرات بشرية عالية التدريب والكفاءة. ومن شبه المؤكد ان الاقتصاد الإسرائيلي سوف ينتعش على حساب الاقتصاد الفلسطيني التابع. وفي ظل مثل هذه العلاقة، سوف تتكرس حالة التبعية الفلسطينية لإسرائيل، وقد لا يتغير الوضع الاقتصادي المستقبلي في ظل السلطة الفلسطينية عن وضعه الحالي إلا قليلا.

إن تدخلا واسعا من قبل السلطة الفلسطينية المستقبلية من أجل تنظيم الاقتصاد الفلسطيني أو إخضاعه لخطة مركزية قد يخيف المستثمرين ورجال الأعمال الفلسطينيين والأجانب على حد سواء، وقد يكون لسياسات فلسطينية اقتصادية غير عقلانية أو فاسدة نفس الأثر. وقد يكون المستثمرون ورجال الأعمال مدفوعين في الاساس باعتبارات الجدوى الاقتصادية وتحقيق الربح، الأمر الذي قد لا يتوافق ومقتضيات بناء الكيان. وفي هذا السياق، لابد من خلق حالة من التوازن بين اعتبارات الجدوى والفائدة الاقتصادية التي تعني رجال الأعمال والسياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الأهداف الوطنية والسياسية والسيادية للكيان الفلسطيني الناشيء.

(٤) خاتمة:

عندما يفكر الفلسطينيون في الأرض المحتلة في المستقبل، فإن قلقا ينتابهم بسبب تخوفات عدة منها:

هناك تخوف من ان النواقص الداخلية التي يعاني منها الاتفاق قد تقضي على احتمالات تحقيق الاهداف الوطنية المشروعة كما يحددها الفلسطينيون انفسهم. وحتى لو كان الاتفاق يحمل في طياته امكانات تحقيق مثل هذه الاهداف، يخشى الفلسطينيون من عدم قدرتهم على استغلال الفرصة المتاحة بسبب عوائق فلسطينية داخلية وخارجية على حد سواء. ويخشى الفلسطينيون ايضاً، من عدم القدرة على احداث التحول المطلوب للتعامل مع مقتضيات وضع جديد. ولا يشعر الفلسطينيون بنفس الدرجة من الحماس أو الثقة تجاه المرحلة الجديدة المقبلة. فليس هناك اجماع او رؤية أو خطة وطنية واحدة حول الكيفية التي يتوجب بها التعامل مع المرحلة الجديدة. وهناك اختلاف في هذا الشأن بين صفوف المؤيدين للاتفاق، ولا تزال الفجوة قائمة وتتعمق بين المؤيدين والمعارضين.

Digitized by Birzeit University Library

ان المراحل الانتقالية وعمليات نقل السلطة، تتسم اجمالاً بالمخاوف والقلق السياسي والنفسي. وتبدو المشكلة في السياق الفلسطيني اكثر تعقيداً، اذ ان المؤسسات الوطنية التي تقوم في العادة بتنظيم عملية التحول والانتقال هي ضعيفة للغاية، وغير كفيئة، او حتى غير موجودة. وقد تكون المخاوف من الصراع العنيف والقمع مخاوف واقعية، وقد ينشأ نوع من التناحر ايضاً بين قيادات وبيروقراطيات الداخل والخارج التي تتنافس على نفس المواقع القيادية والمؤسساتية.

من ناحية اخرى، اعتمدت م.ت.ف في عملها الداخلي والخارجي، على مدى سنوات، على هيئات واجهزة معينة، حيث ساد منطق ومقتضيات حركة التحرر الوطني على منطق ومقتضيات بناء الكيان السياسي على التراب الوطني. ويخشى فلسطينيو الضفة والقطاع ان تلجأ قيادة م.ت.ف الى فرض هذه الهيئات والاجهزة بشكل قسري على سياق المجتمع المدني الفلسطيني الذي يمتلك منطقاً ومقتضيات وديناميات خاصة به، وتختلف عن نظيراتها في حركة التحرير الوطني. ويتخوف الفلسطينيون من عدم قدرة أو رغبة قيادة م.ت.ف في التحول وتغيير اسلوب عملها القديم الذي اثبت عدم نجاعته في الماضي.

وأخيراً، يخشى الفلسطينيون ان تكون السلطة الفلسطينية القادمة بمثابة نسخة طبق الأصل لقيادة ومؤسسات م.ت.ف المتهمة بعدم الكفاءة والتسيب والفساد المالي. وهناك مخاوف اكبر من ان السلطة الفلسطينية القادمة قد لا تعير اهتماماً أو تقيم وزناً لمبادىء القيادة الجماعية والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الانسان والمرأة، وخاصة خلال الانتقال الى مرحلة جديدة في حياة المجتمع الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

الجذور التاريخية لاتفاق غزة - أريحا

د. إبراهيم أبو لغد *

بالرغم من دهشة الكثيرين من المواطنين والمراقبين بما قبلته منظمة التحرير الفلسطينية من مبادئ واجراءات عبر عنها اتفاق ١٣ أيلول ١٩٩٣ لحل النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، والتي تعارضت مع المبادئ التي ارتكز اليها -تعبيرا وممارسة- النضال التاريخي الفلسطيني، الا ان محاولة لاعادة فهم التاريخ الوطني الفلسطيني يمكن ان تقودنا الى قراءة بديلة للمسار التاريخي الذي أدى منطقيا وبشكل "حتمي"، الى اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي، الذي اتفق عليه الطرفان في اوسلو، وجري التوقيع عليه في البيت الابيض في واشنطن. وليس هذا المجال للخوض في تفاصيل اعلان المبادئ والاجراءات التي اتفق عليها الطرفان لانهاء الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. يكفينا في هذا المجال، ان نلخص ونرسم الخطوط العريضة لهذا الاتفاق: ينص الاتفاق على نقل السلطة من اسرائيل الي الفلسطينيين، وعلى ممارسة حكم ذاتي في بعض الاراضي المحتلة، وكذلك انهاء الاحتلال العسكري للضفة والقطاع عبر مراحل. ولا يشير الاتفاق المبرم الي الكيان. والهيكل السياسي او طبيعة النظام الذي سيتمخض عن "المرحلة النهائية من المفاوضات"، اذ ان الطرفين احجما رسميا عن التكلم عن دولة فلسطينية ذات سيادة علي أي جزء من فلسطين. وقد نجم الاتفاق عن آلية تفاوضية مباشرة بوساطة وزير خارجية النرويج، وجرى حول المبادئ التي هي بمثابة رؤية وبرامج تنفيذ يمكن وصفها "بالمرحلية" وآلية ونهج تفاوض مباشر بين الطرفين الرئيسيين - الفلسطينيين والاسرائيليين.

اصول الاتفاق :

تحاول هذه الدراسة القصيرة ان تجيب على سؤال مهم وهو: هل كان هذا الاتفاق "جديداً"؟ وان لم يكن جديدا، فهل له اصول في العمل الفلسطيني التاريخي؟ بمعني آخر، هل كان ممكنا لمحلل

---

* د. إبراهيم أبولغد: نائب رئيس جامعة بيرزيت واستاذ العلوم السياسية فيها، له العديد من الكتب والنشرات والأبحاث في مختلف المجالات السياسية والتاريخية، منها *The Transformation of Palestine* .

Digitized by Birzeit University Library

سياسي ان يتوقع ابرام هذا الاتفاق استنادا الي تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة؟ ان هذا الاتفاق لم يأت من فراغ، وتستند هذه المقالة الى فرضية يمكن التوصل اليها عبر التحليل السياسي، وتقول : بأن الطريقة التي تطورت بها الحركة الوطنية كان يمكن ان تؤدي الى الاتفاق الذي جرى التوصل اليه اليوم. فالحركة الوطنية الحديثة، بدأت تتلمس حلا سياسيا للمشكلة الفلسطينية بعد تسلم القيادة الفصائلية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت فواصل تاريخية تشير الي تطور اكيد في الرؤية الفلسطينية للمستقبل السياسي والوطني الفلسطيني، كما كانت هناك آليات محددة لتحقيق هذه الرؤية. ولتبيان ذلك، سأحدد المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية والاهداف والوسائل التي جرى تبنيها للتلاءم مع هذه المراحل. كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، الذي التزم بتحقيق وعد بلفور الداعي الي تأسيس الوطن القومي اليهودي، منذ بدايتها وحتي النكبة، تسعى الى تحقيق حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وكان المقصود بذلك؛ استقلال فلسطين وتشكيل دولة ذات سيادة فيها. ومع ان اقلية وطنية فلسطينية كانت تؤيد بعض التعديل في الاهداف والتعامل مع بريطانيا، الا ان الحركة اصرت وناضلت طيلة فترة الانتداب في سبيل الاستقلال والسيادة الفلسطينية.

لكن تغيرا طرأ على هذا الهدف بعد "النكبة" واصبح هدف الحركة الوطنية بعد ان استفاقت من بعض الاثار السلبية للنكبة، تحرير ذلك القسم الجغرافي من فلسطين الذي اقامت عليه الحركة الصهيونية دولة اسرائيل. وعند نهاية مرحلة الانتقال من النكبة الى الجهود، او المحاولات المدركة لازالة اثار تلك النكبة. وبعد ١٦ عاماً من ضياع فلسطين، ومن اشكال متعددة ولكن متواضعة من العمل الحزبي والوطني الهادف الى التحرر الوطني، تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها الوطني. وتبنى هذا الميثاق آلية محددة لتحقيق هذا الهدف المشار اليه. ويهمنا في هذا المجال، ان نؤكد بأن الهدف الاساسي عبر المرحلتين، بقي ثابتا الى حد بعيد وتمثل في رفض الحركة الصهيونية ووليدها اسرائيل، واستعادة فلسطين، دون اشارة واضحة الي مصير الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين للسيطرة العربية.

وإثر هزيمة حزيران ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل للضفة والقطاع اصبحت فلسطين بكاملها تحت السيطرة الاسرائيلية، مما اضفى وضوحا علي مفهوم التحرر الوطني وسهّل ممارسته، وهو الامر الذي اكدته وجسدته منظمة التحرير الفلسطينية. واصبح التحرير بعد ذلك، يعني انهاء احتلال اسرائيل لفلسطين باكملها. وباستلام قيادة فتح السلطة في منظمة التحرير وتمكنها من ايجاد صيغة مرنه للتحالف مع فصائل المقاومة، اصبح استقلال فلسطين مطلبا وطنيا واضحا واساسا للاجماع الوطني، وحددت آلية التحرير بالكفاح المسلح والتعبئة الشعبية والتحالف العربي، واصبح التوجه "القطري" الذي كان التعبير عنه اقل صراحة قبل النكبة، واكثر غموضا في المرحلة الانتقالية (١٩٤٨- ١٩٦٥) في منتهي الوضوح بعد ان تسلم ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة عام ١٩٦٩ . وصدر حينئذ كتيب تضمن المنظور الفلسطيني لحل الصراع، وكان أهم ما جاء فيه مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية، كحل للوجود اليهودي علي ارض فلسطين

Digitized by Birzeit University Library

باكملها، وشكل هذا الحل الاطار العام للخطاب التاريخي الذي القاه عرفات في الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤

وعلى الرغم من دعوة عرفات في خطابه المهم امام الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ الى تشكيل دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش بها المسلم والمسيحي واليهودي علي ارض فلسطين، فإن تحولا مهما كان قد حدث قبل ذلك، اذ ان عرفات كسب معركة سياسية مهمة باقناع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في صيف نفس العام بتبني قرارين في منتهي الاهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني.

تمثل القرار الاول، بالموافقة علي تشكيل "سلطة وطنية" علي أي قسم من فلسطين يحرر أو تنسحب منه اسرائيل. اما القرار الثاني فتمثل في شعار: "المرحلية" الذي قُصد به ان تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل. ولهذا سمي البرنامج الذي تبناه المجلس الوطني في حينه بـ"البرنامج المرحلي". وأكد النقاش الذي دار في اروقة المجلس، على اهمية تأسيس "السلطة الفلسطينية" على اي قطعة ارض (في فلسطين) يتم تحريرها او ينحسر عنها الاحتلال الاسرائيلي مهما كانت صغيرة حتي لو كانت "اريحا". ولذلك، لا يستطيع المحلل السياسي الا ان يربط بين هذا التصور الواقعي وبين الاتفاق الذي ابرمه الطرفان بعد ١٩ عاما من ذلك التاريخ، وذلك رغم تدني سقف اتفاق اعلان المبادئ الذي جري الاتفاق عليه، ورغم عدم انطباق المفهوم الاصلي لـ "السلطة الوطنية" او "انحسار الاحتلال" تمام الانطباق على الترتيبات المتفق عليها بشأن غزة واريحا وبقية مناطق الضفة الغربية.

وان كنا نريد البحث فعلا في جذور فكرة الكيان الفلسطيني على جزء فقط من ارض فلسطين، فلابد من العودة الي اواخر الخمسينيات. فقد تضمنت ادبيات حركة فتح الاولى المنشورة في مجلة "فلسطيننا" في تلك الفترة، اشارة واضحة وصريحة لهذا الامر. تضمنت هذه الادبيات دعوة لاقامة كيان فلسطيني في اجزاء فلسطين التي خضعت بعد قيام دولة اسرائيل للسيطرة العربية (والاشارة هنا الى الضفة الغربية وقطاع غزة) على ان يكون هذا الكيان قاعدة لاسترداد فلسطين. وعندما سيطرت حركة فتح علي م.ت.ف عام ١٩٦٨، كان من المتوقع ان تسعى الحركة الي تجسيد فكرة الكيان اذا ما اتيحت الفرصة لذلك.

وعندما استجاب الرئيس عرفات لدعوة الامم المتحدة، ذهب مسلحاً "بالبرنامج المرحلي" وهو البرنامج الذي سعى من اجل تبنيه في المجلس الوطني. ومع ان خطابه الأممي ركز علي موضوع الدولة الديمقراطية التي تتعايش في كنفها الطوائف الثلاث، الا ان الوفد الفلسطيني الذي تواجد في الامم المتحدة، بقيادة الرئيس عرفات، ناضل في سبيل تبني قرارين لا علاقة لهما بفكرة الدولة الديمقراطية، ولكنهما يجسدان فكرة الاستقلالية الفلسطينية. اكد القرار الاول (٣٢٣٦) على حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه الثابتة في فلسطين والمتمثلة في السيادة والاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة. وتوحي هذه الصياغة العمومية للقرار وعدم تحديد البعد الجغرافي

Digitized by Birzeit University Library

للدولة المشار اليها، بأن هذه الدولة ما كانت لتقوم في فلسطين بأكملها. وكان هذا القرار بمثابة اول قرار دولي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وأكد القرار الثاني (٣٢٣٧) على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الشعب الفلسطيني، وسُمح لها بالتالي، بالمشاركة في اعمال الامم المتحدة كعضو مراقب.

كان القرار الذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال اعتراف دولي مهم علقت منظمة التحرير عليه اهمية بالغة، وبالتالي، اصبح مفهوم الاستقلال (الكيانية) مطابقاً تقريباً لمفهوم "التحرير" الذي أصر عليه الميثاق الوطني الفلسطيني. ومنذ ذلك، الوقت تحولت حركة التحرر الوطني الفلسطيني الى حركة تناضل من اجل الاستقلال الوطني علي جزء من الارض الفلسطينية، وكان مفهوما ضمنا ان آلية واساليب تجسيد الاستقلال الوطني قد تختلف عن آلية واساليب التحرر الوطني.

الإستقلال عبر النضال السياسي :

منذ تبني البرنامج المرحلي، عملت المنظمة على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بشكل اساسي عبر النضال السياسي/الدبلوماسي والدعم العالمي مستفيدة من الدعم العربي الشامل. وبعد فترة وجيزة من الزمن، وتحديدا في عام ١٩٧٧ ، بدأ المراقبون يلاحظون مدى اهتمام القيادة الفلسطينية بأساليب الحوار والنقاش على أرضية الأهداف السياسية المحددة التي تضمنها البرنامج المرحلي. ففي جلسة المجلس الوطني بالقاهرة عام ١٩٧٧ ، جرى نقاش حاد حول اتصالات فلسطينية - يهودية زعم بعضهم أنها تجري سرا. واتضح في تلك الجلسة أن هذه الإتصالات التي تمت بمعرفة القيادة، إن لم يكن برغبتها، شكلت تجاوزا للقرارات السياسية بمحاربة "العدو" ومخالفة للإجماع الفلسطيني (Consensus) الذي رفض التعامل مع الحركة الصهيونية وممثليها. إلا أن المجلس، تحت تأثير السيدين ياسر عرفات ومحمود عباس (أبو مازن)، تبنى قرارا مهماً يسمح بإجراء إتصالات مع أفراد يهود طالما أنهم "غير صهيونيين". ولم يخطر ببال أحد أن يسأل عن ماهية هؤلاء في إسرائيل. وفي الوقت ذاته تضاعفت الاتصالات الفلسطينية - الأمريكية، إما مباشرة عبر أجهزة أمن الطرفين في بيروت، أو عبر أطراف ثالثة "السعودية" خاصة إثر القرار الصريح الذي تبناه المجلس الوطني في نفس الجلسة بتأييد إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني والذي تبعه قرار آخر بعد سنتين يؤكد أيضاً على نفس الهدف. وكان الفهم السائد، ان هذه الدولة لن تقوم على كامل ارض فلسطين بل على جزء منها وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مهّدَ مجمل هذه القرارات السياسية، وتكثيف الاتصالات والحوار بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية التي أثارت الحق الفلسطيني في تقرير المصير لقبول أمرين تضمنهما البرنامج المرحلي، الأول : هو اعتماد مبدأ المرحلية في تحقيق أهداف سياسية متواضعة، والثاني هو التفاوض المباشر مع الأطراف الرئيسية المعنية بالحل السياسي للقضية الفلسطينية. ومع أن الجانب "العنفي" للصراع قد استمر، إلا أن التعامل السياسي أصبح أكثر إلحاحا وتقبلا وتطبيقا.

Digitized by Birzeit University Library

استهدف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، من بين ما استهدف، إلحاق الضرر البالغ بمنظمة التحرير والقضاء على نهجها الجديد الذي اتسم بالاعتدال والذي انعكس في التعامل مع أمريكا والعناصر الديمقراطية الإسرائيلية لإيجاد حل "سياسي" تفاوضي للمشكلة الفلسطينية. وبالرغم من النكسة التي أصابت المنظمة في أعقاب الاجتياح وإجلاء المنظمة من الأراضي اللبنانية، إلا أن التوجه السياسي الفلسطيني الجديد بقي ثابتا، وحافظت قيادة المنظمة على مبدأي المرحلية والحل السياسي لإحلال السلام في فلسطين، وظهر ذلك واضحا في نظرة المنظمة الإيجابية إلى التعامل مع مشروع ريجان ١٩٨٢ ومشروع فاس في نفس العام الذي أسهمت المنظمة في صياغته أصلا.

وجهت المنظمة اهتمامها إلى التعبئة الوطنية في الضفة والقطاع بعد الخروج من لبنان وسعت الى تصعيد النضال الوطني في داخل الارض المحتلة للتعويض عن فقدان الساحة اللبنانية. أسهمت المنظمة ماديا ومعنويا وسياسيا في تطوير نضال الشعب في الضفة والقطاع إلى أن تفجرت الانتفاضة التي أفرزت سياسيا إعلان الاستقلال الفلسطيني في المؤتمر الوطني الذي عقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ . استند إعلان الاستقلال إلى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وكان ذلك بمثابة قبول واضح بشرعية الكيان الصهيوني. كما طالب الإعلان صراحة بتشكيل "دولة فلسطين" على قسم من أرض فلسطين يمكن التفاوض عليه. وبقبولها قرار التقسيم كأساس لحل المشكلة الفلسطينية تخلت م.ت.ف عن موقفها السابق المتمسك بوحدة الارض المحتلة. وبعد قرارات الجزائر ضاعفت المنظمة اتصالاتها بأمريكا وكذلك تضاعف الاتصال الفلسطيني - الإسرائيلي عبر حوارات مشتركة عديدة في مختلف الأماكن الأوروبية، أدت في النهاية إلى عقد لقاء بين الرئيس عرفات وقيادات يهودية مرموقة (لقاء السويد). كما استجاب السيد عرفات للشروط الأمريكية، لفتح حوار رسمي بين الطرفين، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده في جنيف على هامش جلسات الأمم المتحدة حيث نوقشت قضية فلسطين. وفي ذلك المؤتمر، واستنادا إلى قرار المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨، أعلن السيد عرفات قبوله بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب، وأعلن قبوله لقرار ٢٤٢ . ومع أن حوار المنظمة مع أمريكا كان قصير الأمد، إلا أن التوجه السياسي العام لمنظمة التحرير بقي ثابتا ومرتبطا بقرارات المجلس الوطني هذه.

سمح استمرار الانتفاضة للتحرك السياسي الفلسطيني أن يبقى ثابتا دون أن تستجيب أمريكا وإسرائيل لهذا التحرك. إلا أن ضعف موقف المنظمة مرة أخرى بعد العدوان الأمريكي على العراق، حيث قبلت المنظمة بالمشاركة غير المباشرة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وكما حددها وزير الخارجية الأمريكي، وضع شروطا لم يكن لأي فلسطيني أن يقبلها سابقا. فقد قبلت المنظمة بإرسال وفد فلسطيني اتفقت عليه الأطراف الثلاثة (أمريكا، وإسرائيل، والمنظمة) على أن يشارك بأعمال المؤتمر على أرضية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك. وبذلك تكون م.ت.ف قد قبلت بتغييب نفسها عن المؤتمر رسمياً وقانونياً وتمثيلياً. ونتيجة لمؤتمر مدريد والمفاوضات اللاحقة في واشنطن، اتفق على منح الفلسطينيين ما سمي في نهاية الأمر بالحكم الذاتي في الضفة والقطاع، على أن يتم تنفيذ ذلك عبر مراحل تحدد مدتها

Digitized by Birzeit University Library

وطبيعتها عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ومع أن المنظمة أعلنته مرارا بأن شروط مدريد كانت "مجحفة" إلا أنها أصرت على المضي قدما في المفاوضات المباشرة وغير المباشرة إلى أن نجحت الأطراف بالوصول إلى اتفاق المبادىء في أوسلو الذي وقعه الطرفان في واشنطن في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ . يقوم اتفاق المبادىء على اعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً في الارض المحتلة واعطائهم صلاحيات اكبر في غزة واريحا بالمقارنة مع بقية مناطق الضفة الغربية، وذلك خلال مرحلة انتقالية تستمر خمس سنوات يجري بعدها التفاوض على الوضع النهائي للارض المحتلة. وبقبول اتفاق اوسلو، تكون م.ت.ف قد قبلت مرة اخرى، ليس فقط بالتخلي عن وحدة الارض الفلسطينية، ولكن هذه المرة عن وحدة الشعب الفلسطيني.

التحول باتجاة القطرية الفلسطينية :

يبين هذا العرض السريع والمختصر بوضوح مراحل التحول الذي طرأ على مسار النضال الفلسطيني من حيث الأهداف والأساليب والآليات لإيجاد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي:

كان الهدف في المرحلة الاولى، وهي مرحلة الانتداب، هو تحقيق الاستقلال عبر الكفاح المتعدد الأوجه (إضرابات، مظاهرات، إلتماسات مع قليل من العنف). وجاء هذا الكفاح على ارضية رفض الانتداب، ورفض الحركة الصهيونية، ورفض الحديث المباشر مع رموزها.

أما في المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي ظهرت فيها م.ت.ف فقد كان الهدف هو تحقيق التحرر الوطني وإلغاء المكاسب التي حققتها الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية داخل حدود عام ١٩٤٨ . وكان الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية هما الأسلوب المعتمد لتحقيق هذا الهدف.

وفي المرحلة الثالثة اصبح التركيز ينصب على تحقيق الاستقلال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر برامج مرحلية، وأساليب نضال متعددة الجوانب (سياسية ودبلوماسية وعنفية)، استناداً إلى الشرعية الدولية.

وفي المرحلة الرابعة، اصبح الهدف هو تحقيق الاستقلال الوطني في الضفة والقطاع عبر النضال السياسي، والحوار والتعامل الإيجابي مع أمريكا والقوى اليهودية، وتقديم تنازلات فلسطينية اشترطتها كل من أمريكا وإسرائيل.

وفي المرحلة الخامسة، جرى قبول "الحكم الذاتي" على جزء من التراب الوطني في الضفة والقطاع، على ان يبدأ ذلك في غزة وأريحا اولاً، عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وبعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يجري البت في الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة.

Digitized by Birzeit University Library

يمكن من خلال هذا التسلسل التاريخي، أن نجد علاقة مباشرة بين البرنامج المرحلي الذي أقره المجلس الوطني سنة ١٩٧٤ والذي كان بداية لظهور "القطرية الفلسطينية" بين الحكم الذاتي في غزة وأريحا. والذي يعدّه مؤيدو الاتفاق الخطوة الأولى لتشكيل "القطر" الفلسطيني الكامل. ويعبر مؤيدو الاتفاق عن اعتقادهم بأن الحل التاريخي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لن يتحقق عسكريا، بل يمكن تحقيقه سياسيا عبر الحوار والمفاوضات المباشرة. وعندما قبلت المنظمة أن تحتكم إلى القرار الذي تقبله أمريكا وإسرائيل (٢٤٢) عبر مفاوضات مباشرة (ليست دولية) كان مفهوما بأن النتيجة ستكون محصلة مساومات عبر التفاوض ستؤدي إلى حصول الطرف الأضعف (الفلسطينيين) على أقل مما أراده أو توقعه هذا الطرف لدى دخوله المفاوضات. ولهذا، جاء خيار غزة/أريحا مخيبا لآمال كثير من المواطنين ولا يطمئنهم على إمكانية تحقيق الاستقلال الوطني في ما بقى عربيا من القطر الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

الطريق المسدود في المفاوضات الثنائية

رشيد الخالدي *

أتمنى لو كان بمقدوري أن أختار هنا موضوعا أكثر قربا إلى نفسي، على سبيل المثال، موضوع المستقبل المشرق لتعايش الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، أو أن أتناول موضوعا ضمن اختصاصي في تاريخ الشرق الأوسط. ولسوء الحظ، ولكون الأوضاع على ما هي عليه، فقد كان لا مناص من أن يتناول هذا المقال موضوع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ثمة وسائل عديدة للدخول في هذا الموضوع، والوسيلة التي سوف أتبعها، ستلقي الضوء على مدى ما تم إنجازه من أهداف تضمنها إطار العمل الذي انبثق عن مؤتمر مدريد، وكيف أن بعض هذه الأهداف تحمل في طياتها معيقات يصعب تذليلها على طريق تقدم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ولكي أقوم بهذا العمل، فإنني أجد لزاما على أن أعود بالذاكرة إلى عامين للوراء، وبالتحديد، إلى الزمن الذي تم فيه التفاوض بصدد القواعد الأساسية لمحادثات مدريد بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بهدف الإجابة عن السؤال التالي: ما هي الأهداف التي اتفقت عليها الحكومة الإسرائيلية آنذاك، ووزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بايكر فيما يتعلق بالفلسطينيين؟.

١- تمثل الهدف الأول في جعل التمثيل الفلسطيني على أضيق نطاق ممكن ومنحصرا في أضعف فريق يتمتع بأقل قدر من السلطة التفاوضية ولا تربطه علاقة علنية مع منظمة التحرير الفلسطينية (لقد تعمدت الولايات المتحدة وإسرائيل وضع حجر العثرة هذا في طريق المفاوضات باشتراطهما أن يقتصر الوفد الفلسطيني على أشخاص من الضفة الغربية وغزة - باستثناء المقدسيين - يتم اختيارهم من قبل إسرائيل وأن يكون

* د. رشيد الخالدي : يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة اكسفورد، وهو استاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو ومدير معهد دراسات الشرق الاوسط في الجامعة، له عدة ابحاث ومؤلفات حول القومية العربية والتنافس الدولي على الشرق الاوسط وبروز القومية الفلسطينية والصراع اللبناني.

Digitized by Birzeit University Library

مرتبطا مع الوفد الأردني) وذلك بهدف صيد أكثر من عصفور في آن واحد.

هذه الإجراءات، استثنت رمزيا من المفاوضات كلا من الشعب الفلسطيني وممثليهم من العمل ككيان واحد. لقد أسهمت هذه الإجراءات في تحقيق الهدف الأبعد المتمثل في تحقير الفلسطينيين بتذكيرهم أنهم لا يستطيعون أن يختاروا ممثليهم وأنهم ليسوا طرفا على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وبالفعل، وبمعنى أكثر تحديدا، فقد وضع الوفد الفلسطيني في مرتبة أدنى بالقياس مع الأطراف الأخرى العديدة وخاصة الأردن، وإسرائيل والولايات المتحدة. وبنفس القدر من الأهمية فإن هذه الإجراءات استثنت أية شخصية من القدس من الجلوس إلى مائدة المفاوضات (حتى الدورتين الأخيرتين من مفاوضات واشنطن) وذلك لدعم المحاولات الإسرائيلية لاستثناء موضوع القدس من المحادثات.

بمقدورنا أن نتكهن بالضبط ماهية النوايا التي بيتتها حكومة شامير آنذاك من جراء كل هذه الإجراءات، أو على وجه التحديد، معرفة الأسباب التي حدت بفريق بوش/بيكر إلى االسير على نفس الطريق معها. ولكن على أية حال، فإن هذا ليس على جانب من الأهمية. فإذا كانت نية حكومة شامير أن تضع العراقيل أمام الفلسطينيين للحيلولة دون القيام بمهامهم قدر المستطاع وبنفس الوقت لا تقدم أية تنازلات، فلقد تم لها ذلك بمساعدة الولايات المتحدة التي لا غنى لها عنها. وسوف نعود إلى التأثير البعيد المدى لهذه الشروط التي فرضت على التمثيل الفلسطيني والتي استمرت مع بعض الاستثناءات في جميع دورات المفاوضات.

٢- أما الهدف الثاني، فهو التأكد من اقتصار المفاوضات مع الفلسطينيين على الترتيبات المؤقتة. وتأجيل الموضوعات بشان الوضع النهائي إلى مرحلة لاحقة، والتي في حقيقة الأمر من الممكن أن لا تأتي على الإطلاق. في حين، تعهدت إسرائيل والولايات المتحدة بالعمل الجاد والدؤوب للتفاوض بشأن معاهدات السلام مع كل من سوريا ولبنان والأردن، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع بقية العالم العربي. وفي حين أوضحت الولايات المتحدة للفلسطينيين خلال عدة وسائل شتى - سواء كانت خلال ورقة التطمينات الأمريكية أو المناقشات التي جرت معهم بصورة رسمية أو غير رسمية- أن الباب ما زال مفتوحا أمام احتمال التفاوض حول وقف بناء المستوطنات، وإنهاء الاحتلال العسكري في الأماكن المأهولة بالسكان، وإقامة حكومة ذاتية حقيقية، فليس هناك تصور لهذه القضايا لدى حكومة شامير. وفي نفس الوقت، فإن الولايات المتحدة لا تعلق أهمية خاصة على استبعاد إسرائيل لهذه القضايا من المفاوضات منذ باديء بدئها.

وبمعنى آخر، فإن الفلسطينيين قد تم زجهم في عملية اعتقدوا أنها ذات نهاية مفتوحة في بعض القضايا، ولكن نتائجها على المدى القريب قد تم حسمها من قبل إسرائيل في أضيق مدى ممكن مع إذعان الولايات المتحدة. لقد كان السبب وراء هذا التعهد

Digitized by Birzeit University Library

بسيطا للغاية، يكمن في تجنيب إسرائيل الحاجة لاتخاذ قرارات صعبة تتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عن فكرة بوساطة فكرة الاتفاقية المرحلية التي خلفت كل الموضوعات المهمة دونما تحديد لمفهومها أو حددت هذا المفهوم بما يتفق ومصالح إسرائيل. سوف نرى كيف أن هذه العملية قد حددت عدة تطورات لاحقة.

٣- أما الهدف الثالث الذي اتفقت عليه كل من إسرائيل والولايات المتحدة، فهو الحرص على تقليص التوتر الذي سوف تخلقه هذه الترتيبات في الساحة الداخلية لكل منهما إلى أقصى حد ممكن، وبالمقابل، فإن موظفي بوش وبيكر لم يعيروا أدنى انتباه إلى التوترات التي يمكن أن تفرضها هذه الترتيبات على الشؤون الداخلية الفلسطينية.

وبالرغم من أن الأمريكيين قد صدرت عنهم بوادر طفيفة في هذا الاتجاه في أثناء إنعقاد مؤتمر مدريد (وذلك برفض واحد أو اثنين من مطالب شامير الأكثر إثارة للسخط)، إلا أن درجة عدم حساسيتها في هذا السياق كانت مفرطة للغاية على العموم، إلى الحد الذي أثار التساؤلات حول إمكانية كون مثل هذه التوترات هدفا أمريكيا حيث يبدو من الواضح أنه هدف من أهداف شامير أيضا.

وعلى أية حال، فقد كان التباين جليا بين تصلب موقف الولايات المتحدة في فرض شروطها على الفلسطينيين، والتي شكلت مرارا التهديد بإثارة الإنشقاق على الصعيد الوطني، وبين قلقها المفعم بالرقة على أدق دقائق السياسات الداخلية الإسرائيلية وأكثرها رهافة.

ومن الأساس، فإن حكومة شامير، والتي خبرت وبشكل مؤسف مدى احتمال إدارة بوش لها في الماضي، لم تجر إلى مشكلات داخلية بشأن هذه القضية، كما هو الحال بالنسبة لضمانات القروض التي هي موضوع أمريكي-إسرائيلي صرف.

ومن ناحية أخرى، فإن الفلسطينيين، الذين ما زالت إدارة بوش ترغب بمعاقبتهم لخطاياهم التي ارتكبوها خلال حرب الخليج، قد حملوا أعباء شروط قاسية أوشكت إلى حد قريب على كسر الإجماع الفلسطيني السياسي الداخلي، وقد تم في الواقع إبلاغهم - آنذاك وفيما بعد - بخيار قبول هذه الشروط أو التخلي عنها.

إن ما أقترح عمله، هو مراجعة للأهداف الثلاثة التي أدرجتها، ومناقشة مدى حرص كل من إسرائيل والولايات المتحدة، بالرغم من كل الأمور التي جرت في ساحة المفاوضات على مدار الاثنين والعشرين شهرا الماضية ، على التمسك بهذه الأهداف التي تسببت في مشكلات أساسية خلال المفاوضات.

أ- بغض النظر عن مشكلةشرعية هؤلاء الذين يتفاوضون فعليا مع الإسرائيليين لحقيقة

Digitized by Birzeit University Library

كونهم قد تم اختيارهم من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، فإن تركيبة التمثيل المفروضة على الفلسطينيين كانت لها أصداء سلبية أخرى :

١- لقد جعلت من عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ، بل وأكثر تعقيدا مما كانت عليه، فعوضا عن اختيار الأشخاص الذين يتخذون القرارات، والمقصود هنا منظمة التحرير الفلسطينية، للمشاركة بشكل واضح في المفاوضات، على رأس فريق مكون من ممثلين سياسيين وموثوق بهم وذي خبرة عملية معهم لسنوات عديدة، فإن مهمة التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى مدار السنتين، قد القيت على كاهل أفراد غالبيتهم لم يسبق لهم معرفة بعضهم بعضاً، أو انهم عديمو الخبرة فيما يتعلق بموضوع المفاوضات الدولية. فكل ما لديهم من خبرة سابقة ينحصر في كون علاقتهم بإسرائيل علاقة المحتل (إسرائيل) بالمحتل (الفلسطينيين).

إن هذه الترتيبات التي يمكن وصفها بأنها غير عملية، ومرهقة، ومتعددة الأطراف التي فرضت على الفلسطينيين كانت من أهم أسباب تعثر المفاوضات ضمن إطار مدريد. وفي الواقع، فإن ما يعجب له المرء أنهم قد تدبروا شأنهم في نهاية الأمر إلى حد ما. وتتمثل قمة الصفاقة، بعد كل هذا في سماعنا شكاوي دائمة تصف عملية اتخاذ القرارات الفلسطينية بأنها غير عملية وغير فعالة، وجاء ذلك على لسان نفس الأشخاص الذين تعمدوا تقييد حريتنا بزجنا داخل سترة ضيقة لا مجال للتحرك داخلها.

٢- هناك قضية أخرى برزت في موضوع التمثيل. لقد تم إبعاد كثيرين من أفضل الخبراء والمفاوضين الفلسطينيين عن مائدة المفاوضات. الأمر الذي أعاق إمكانية إحراز تقدم في المفاوضات. فقد كان لذلك تأثير كبير في إعاقة نقل الرسائل الدبلوماسية والتي تعتبر شرطا مسبقا لطرف من الأطراف ليتمكن من إقناع الآخر.

صحيح أن بعض من يمكن وصفهم بالخبراء أمثال كميل منصور وأحمد الخالدي وغيرهم، والذين قد سمح لهم أخيرا بمشاركة المجموعات العاملة في المحادثات الثنائية التي أجريت في شهر أيار وحزيران، وبعد انقضاء عام ونصف العام من جهود لا طائل لها لتحقيق ذلك، وصحيح أن آخرين قد سمح له المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، إلا أن أفضل خبير في شؤون الأرض لدينا وهو رجا شحادة والذي هو من سكان القدس، كان ممنوعا من الجلوس على مائدة المفاوضات، ينطبق نفس الشيء على الاقتصادي يوسف صايغ والمؤرخ أيلي صنبر وآخرين غيرهم.

إنها حقا لمهزلة كلفت الشيء الكثير، وأدت إلى تشويه هذه العملية في أعين الشعب الفلسطيني، وإلى تعقيد العملية التفاوضية التي لا طائل لها.

Digitized by Birzeit University Library

ب- فيما يختص بمفهوم المرحلة الانتقالية، ففي حين أنني أرى أن لها عدة مزايا، إلا أنها تبدو لي مبتورة من حيث المبدأ. فالمشكلة تكمن في حقيقة أن أي ترتيب مرحلي يتناول موضوع الحكم الذاتي الحقيقي -وأنا هنا أؤكد على حكم ذي سلطات حقيقية- ينبغي له أن يبحث مجموعة قضايا ذات صلة وثيقة بالوضع النهائي، بصورة ماسة يصعب تجنبها، حتى وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. وهذا يعني أنه بدلا من التفاوض مرة واحدة حول هذه الأمور المربكة، فيجب مصارعتها مرتين اثنتين.

١- وفي حقيقة الأمر، فإن كان هذا هو الحال الذي كنا عليه الآن (منتصف شهر آب). فإن رؤية إسرائيل لما تسميه الحكم الذاتي تفتقر في رأي الفلسطينيين إلى أرضية صلبة تقوم عليها. فالطرف الإسرائيلي يرفض أن يمنح الحكم الذاتي أي بعد إقليمي. فبدون هذا البعد، من المستحيل التعامل بموضوعات كالأرض، وتقييد الاحتلال، ومجال السلطة الشرعية للحكومة المؤقتة ومدى صلاحياتها. إن منح هذه الإجراءات مثل هذا البعد كما يفهمه الإسرائيليون والأمريكيون يعني غض النظر عن الهدف الأساسي للمفهوم الشامل للمرحلة الانتقالية، وبالتحديد عدم فرض أية خيارات صعبة على إسرائيل.

إن هذا التناقض، متأصل في صميم الترتيبات المرحلية كما تراها إسرائيل، وبالتالي كما يراها المسؤولون في الولايات المتحدة، وبالتحديد الذين هم متأثرون بوجهات النظر الإسرائيلية فيما يخص هذه الأمور. فهم إما أنهم يجهلون وجهات النظر الفلسطينية، أو أنهم على معرفة ضئيلة بها أو ليس لديهم حساسية تجاهها.

٢- وهذا يقودنا إلى موضوع القدس، والتي افترض عباقرة إسرائيل وأمريكا غيابها عن ذاكرة الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى (لقد انقضت سنتان دون إحراز أي تقدم، ولم يزل الاتفاق قيد التفاوض، وسوف تمر خمس سنوات أخرى، وبعدها لا أحد يعلم غير الله فيما إذا سيتم التوصل إلى إتفاق حول الوضع النهائي لها أو متى يكون ذلك).

إن مثل هذه الاتفاقية لن يكتب لها النجاح على الأقل بسبب الضغط المستمر على منظمة التحرير الفلسطينية والوفد المفاوض للتأكيد على موضوع القدس من قبل أولئك المعارضين للعملية (والذين طالما عززت مواقفهم تلك الإذلالات المنصبة على الجانب الفلسطيني). وأخيرا الناحية الإقليمية التي يعدُّها الفلسطينيون قضية مركزية مطلقة - وفي الحقيقة هي قضية أساسية بدونها لن يكون هناك اتفاق مرحلي. وهذا يقودنا بطريقة أو بأخرى إلى موضوع القدس - بالتأكيد لا يمكن أن يصدق أحد أن الفلسطينيين قد صرفوا النظر عنها. ولكن في سياق الأحداث، فإن الطوق الذي فرض على مدينة القدس في ٣١ آذار والذي عزلها عن بقية الأراضي المحتلة، أسهم في دفع قضية القدس إلى المقدمة، حيث أنها جعلت الفلسطينيين يتوصلون إلى تفاهم حول حقيقة مفادها أن القدس التي هي مركز تطلعاتهم السياسية وحياتهم الثقافية والاقتصادية

Digitized by Birzeit University Library

والفكرية والدينية مما تبقى من فلسطين قد تم بتره عن بقية الوطن.

إن حواجز التفتيش غير المحتملة، وساعات الانتظار الطويلة فيها، والوقت الطويل الذي يستغرقه الحصول على تصريح الدخول إلى القدس قد نبهت الفلسطينيين الذين اعتادوا العودة إلى بيوتهم فيها والتسوق والصلاة فيها والمرور عبرها، إلى حقيقة مفادها أن إسرائيل لم تدع أحقيتها في المدينة المقدسة فحسب بل أنها قامت بتطبيق هذا الادعاء على أرض الواقع.

إن التصريح الأخير الذي أدلى به مسؤول إسرائيلي "أن أغلبية سكان القدس الشرقية هم من اليهود" قد زاد الأمر سوءا. أعتقد أنني أتفهم قلق الساسة الإسرائيليين تجاه هذ االموضوع. فالناس قد تعودوا جبن السياسيين خاصة عندما يكون الأمر يخص موضوعا مقدسا لا جدال فيه. لكنني أتساءل باندهاش أين تلك الأصوات التي من المفروض، وبكل بساطة، أن تلفت نظر السياسيين ومختلق قطاعات الرأي العام الإسرائيلي والتي تتفهم النقاش العقلاني إلى أن سياسة "دفن الرأس في الرمال" بادعاء مقولة "أن القدس الموحدة ستبقى لنا إلى الأبد وأنها جزء لا يتجزء، وأن ليس لأحد الحق في التفاوض بشأنها" لا تشكل سياسة جادة تجاه القدس. فالقدس عاصمة فلسطين كما هي عاصمة إسرائيل. بالله عليكم، لقد كانت مدينة عربية لأكثر من ألف وأربعمائة عام، ولا يزال جزء منها كذلك بالرغم من جبروت القوى المتعددة والتي تعمل على هدم بنيتها العربية. وأخيرا فإنها بمثابة موطن للمشاعر الدينية لألف مليون من المسلمين. فهل يعتقد الإسرائيليون الجادون - فيما بين أنفسهم - أنه بالإمكان التوصل إلى تفاهم مع كل هؤلاء المسلمين على مستوياتهم كافة في ظل سياسة قصيرة النظر تتسم بانعدام عقلانيتها؟ إنني أدعو من كل قلبي أن لا يعتقدوا ذلك.

ج- إن هذا يقودني إلى الهدف النهائي والذي هو جزء لا يتجزء من صيغة مدريد والذي يحرص على عدم التسبب في أية إجراجات للطرف الإسرائيلي، في حين يتجنب وبكل ثقله تطبيق نفس الشيء على الفلسطينيين. وبالرغم من أن هناك أموراً سيئة في هذا الصدد منذ بداية العملية التفاوضية، إلى أنها تفاقمت منذ الانتخابات الإسرائيلية، بل ازداد هذا التفاقم سوءا منذ الانتخابات الأمريكية.

إن إدارتي كل من بوش وكلينتون قد تراجعتا إلى الخلف في محاولة لتجنيب حكومة رابين أية إحراجات غير ضرورية والنقاط الضعيفة في هذا المشهد المخزي هي:

* فشل فريق بوش الإسهام في دفع عجلة المحادثات إلى الأمام خلال الفترة ما بين حزيران ١٩٩٢ و كانون الثاني ١٩٩٣ (كان هناك عدة أسباب تكمن خلف ذلك. أحد هذه الأسباب تعود الى الارتياح الذي رافق وصول حزب العمال إلى سدة الحكم وبعد سنين طويلة وحالكة خيم عليها شبح شامير).
* صفقة كريستوفر - رابين المتعلقة بمبعدي مرج الزهور، والتي في حقيقة الأمر قد ألغت قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ . لقد ادعى كريستوفر في خطاب منمق وبكلمات تحمل

Digitized by Birzeit University Library

أكثر من معنى، أن هذا القرار الذي ينادي "بعودة فورية للمبعدين" قد تم تطبيقه خلال الصفقة التي توصل إليها مع رابين والذي خلف حوالي ٤٠٠ مبعد أو ما يقارب هذا العدد في جنوب لبنان ولعدة أشهر.

* وأخيرا، الوثيقتان الأمريكيتان اللتان صدرتا في أثناء جلسات المحادثات الثنائية في شهري أيار وحزيران، هاتان الوثيقتان الأمريكيتان جديرتان باحتلال مكان خاص في سجلات تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حيث أنها المرة الأولى التي تنبري فيها الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وبحماس أكبر من حماس إسرائيل نفسها. لقد اعتدنا مثل هذا الموقف من الكونغرس الأمريكي ولكن في ظل إدارة كلينتون شاركت السلطة التنفيذية في ذلك. (لقد تبادر إلى علمي أن بعض الإسرائيليين المقربين من الحكومة كانوا محرجين بعض الشيء من كون الأمريكيين أكثر ولاءا لإسرائيل من الإسرائيليين أنفسهم).

إنني لن أدخل بالتفصيل في كثير من العيوب الفاضحة لهاتين الوثيقتين. إن حقيقة كون هاتين الوثيقتين تتضمنان إعادة صياغة حاذقة للتصريحات بشأن الموقف الإسرائيلي بصدد كل نقطة خلاف أكثر من كونها محاولة لإيجاد لغة مشتركة مقبولة لدى الطرفين.كل هذا يشير إلى العقلية التي تتحكم في تفكير المسؤولين الأمريكيين، تلك العقلية التي سبق وناقشتها والتي هي متجسدة في إطار مدريد.

بالنسبة لهؤلاء المسؤولين فإن الإجماع القومي الإسرائيلي، أو ما اعتبروه ذلك، هو في الواقع أمر مقدس. ومن ناحية أخرى، فإن الإجماع الوطني الفلسطيني يمكن أن يكون موضع تجاهل مطلق، حتى وإن كلفوا أنفسهم عناء التحقق من ماهيته - ثمة قلة يبدون اهتماما ولو قليلا لفعل ذلك.

في رأيي، فإننا نواجه فيضا من المشكلات الهيكلية (البنيوية) ضمن المفاوضات الجارية، علاوة على القضايا الجوهرية والتي كانت موضوع خلاف على مائدة المفاوضات. إنني شخصيا أعتقد أنه بالإمكان إيجاد حلول لكثير من هذه المشكلات الجوهرية. ففي بعض الحالات كان الطرفان قريبين من التوصل إلى هذ الحلول لولا المشكلات المنهجية والهيكلية، والتي كانت تبرز كعائق كبير يحول دون التوصل إلى صفقة ما. إن بالإمكان التغلب على هذه المشكلات، إلا أن ذلك سوف يتطلب تغييرات صعبة يجب اتخاذها من قبل الجانب الإسرائيلي.

أولا، يجب أن يكون هناك توجه جديد بالكامل فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني. ويجب أن لا يكون الغرض من هذا التوجه إحراز منفعة تافهة لإسرائيل على حساب المفاوضات الفعالة. بل على العكس من ذلك، يجب أن يهدف إلى الحصول على صفقة قابلة للتنفيذ، والتي تتطلب إضفاء الشرعية على الشريك الذي تريد في نهاية الأمر االتفاوض معه. إننا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة

Digitized by Birzeit University Library

من المفاوضات والتي نستطيع التفاوض فيها بالأسلوب المتبع في المفاوضات العمالية، حيث تدرك كل من الإدارة والعمالة أنه من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم، يجب الترفع عن الحرب الطبقية ولغة الصراعات النقابية المنمقة وتركها جانبا. إن إسرائيل لا تزال تحاول تمزيق الفلسطينيين ككيان وشعب واحد، وللوصول إلى ذلك، يجب إحداث تغيير في ممارسات السيطرة وتبني سياسة الإزدراء التي تطبع بها أكثر من جيلين. وإن هذا ليس بمستحيل، بالرغم من أنه يتطلب شجاعة سياسية، فيجب أن لا تكون هناك صعوبة في إفهام الجمهور الإسرائيلي أنه من الأفضل التفاوض مع جماعة مثل هؤلاء الذين يتفاوضون معهم حاليا، عوضا عن اللجوء إلى البديل الآخر والوحيد المطروح على الساحة السياسية الفلسطينية.

ثانيا، لقد آن الأوان للساسة الإسرائيليين ومستشاريهم أن يقبلوا بالحقيقة المرة، والتي مفادها أن هناك بعض القرارات الصعبة، بما فيها تلك التي تتعلق بالحدود سوف تتخذ بالقريب العاجل. فهناك عدة وسائل لترويج هذه الحقيقة وإقناع الشعب بها. وعندما توجد النية لتقبل حقيقة أن التسوية المرحلية لا تعني إبقاء الوضع على ما هو عليه باستثناء الأمور التي لا ترغب بها إسرائيل، فسوف تكون هناك إمكانية للاتفاق على صياغة هذا الأمر ليكون مقبولا لدى الرأي العام الإسرائيلي. لكن المدخل العملي لكل من "بيغن وشامير وروبنشتاين"، بكل بساطة، سوف لن ينجح لدى طرحه للممارسة، وأبعد من ذلك، فليس هناك ثمة طريقة على الإطلاق يمكن بوساطتها إقناع الرأي العام الفلسطيني بقبوله.

إنني أتمنى أن يكون في واشنطن من يهتم بهذا الأمر. فلقد فقدت الأمل بهؤلاء الأشخاص. فأنا لم يسبق لي أن قابلت مسؤولا فعالا أو من لديه الاستعداد أو النية في الاستمرار في بذل الحد الأدنى من الاهتمام بهذه المسألة.لقد كان هناك فقط أفراد خارج النطاق الرسمي للوظيفة الحكومية، والذين أقروا، بجرأة، بحقيقة وجود رأي عام فلسطيني. ومن المحتمل أن يؤدي إقرارهم هذا إلى حرمانهم من أية وظيفة أخرى في سلك الحكومة، ولكن ليس ثمة سبب يمنع الإسرائيليين من الاعتراف بهذه الحقيقة حتى وإن أختار الأمريكيون أن يتعاموا عنها.

لقد بدأنا نرى أن هناك شعوراً لدى الوفد الفلسطيني، بأن الناس قد فقدت الصبر، فإذا كان الذين يتمتعون ببعض الحس السياسي ولديهم إدراك عن مدى احتمال الشعب يرفضون بيعه ما لا يمكن بيعه، وحتى لو وجد هناك مغفلون يقبلون التوقيع على اتفاقية تم أملاؤها عليهم من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، فما الجدوى من ذلك؟ إن هذا التوقيع لن يمثل أحدا، ولن يمكن إسرائيل من تعزيز أمنها ولن يقربها من تحقيق السلام مع السعب الفلسطيني. فكم من الوقت سوف يمر قبل أن ينهار أي اتفاق مع الدول العربية الثلاثة المفاوضة في ظل هذه الأوضاع؟

إن الأمن والسلام يمكن تحقيقهما خلال هذه العملية فقط، إذا ما تخلت إسرائيل عن ممارساتها السابقة التي أصبحت جزءا من طبيعتها ولأمد طويل من الزمن، أي يجب أن تتخلى إسرائيل عن سيطرتها بدلا من تعزيزها ولنأخذ مثلا حديث العهد، وهو : أنه لن يكون سلام على

Digitized by Birzeit University Library

حدود إسرائيل ولا في الجليل ما دامت إسرائيل تستخدم وسائلها لتعزيز هذه السيطرة وفرض نتائج أثبتت فشلها على مدار خمسة وعشرين عاماً منصرماً.

إن دولة لبنانية قوية هي وحدها فقط الكفيلة بتدعيم أسس هذا الأمن. وإن المدخل إلى وضع تستطيع فيه مثل هذه الدولة أن تسيطر على أرجاء البلاد كافة مليء بالعقبات، ولكن يجب أن يشرع به. لكن هذا يحتم على إسرائيل أن تتخلى عن نزعة السيطرة لديها. وبصورة مماثلة فلن يكون ثمة أمن دائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتحقق السلام لإسرائيل طالما أنها تحاول، وباستمرار، فرض سيطرتها على هذه المناطق في ظل وجودها الأمني الخانق.

إن الأمن يمكن أن يتحقق بفرض سلطة فلسطينية قوية تتولى زمام الأمور، وهذا بدوره سوف يتسبب في خلق لحظات صعبة لكلا الطرفين. ولكن، وبكل بساطة، ليس ثمة بديل لذلك. فلا يمكن تجاهل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لصالح صفقات تعقد من قبل الأطراف العربية الثلاثة الأخرى. إن هذه الأطراف الثلاثة محظور عليها تخطي نقطة محددة، وذلك بسبب افتقار مسارنا إلى التقدم، كما أن جميع هذه الأطراف حتى الآن تفهم أن الصفقة المعروضة علينا هي دون الحد الأدنى بكثير مما هو مقبول بالنسبة لنا بحيث أنها غير قابلة للتطبيق.

إن التقدم في المسارات الأخرى يستطيع، بل يجب، أن يستمر. ولكن في نهاية الأمر، فإن شرعية الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تعتمد على الفلسطينيين. فالفلسطينيون الذين يتمتعون بالشرعية هم الذين يستطيعون التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وذلك بهدف تمكين الدول العربية من طرح الاتفاقيات التي خاضوا المفاوضات من أجلها على شعوبهم، وبهدف أن يتمكن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني من الصمود مستقبلا.

إن أولئك الذين على اطلاع على وجهات نظري تجاه هذا الموضوع، ويعلمون بشكل عام، أنني كنت، وما زلت، متفائلا بالنسبة لاحتمالات التسوية قد يلمسون أن هناك قدراً ضئيلاً من التفاؤل فيما قلته اليوم.

إننا في الواقع نواجه مشكلات تتخطى القضايا الرئيسية التي عملت على تجزئة الشعب الفلسطيني والإسرائيلي. إن هذه المشكلات، التي ناقشتها، هي نتاج طبيعي لإطار المفاوضات الذي حددته كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

لا أظن أن هذا الأمر ممكن التغيير بسهولة، وباعتباري مؤرخا، فإنني أميل إلى افتراض أن القصور والجمود والغباء والأنانية سوف تنتصر على حساب الدينامية والحكمة والإيثار. ولكن في حين أنني لا أتوقع أية مبادرة إيجابية من الولايات المتحدة الأمريكية - في الواقع فإن الإدارة الأمريكية الحالية قد بذلت، ومازالت، تبذل أقصى الجهود في جعل الأمور تبدو على أسوأ حال - فإنني أجد أنه من الصعوبة تصديق أن الإسرائيليين لن يفعلوا شيئا... إنهم، بعد كل ذلك، يعيشون

Digitized by Birzeit University Library

هنا، وسوف يتحملون تبعات الفشل.

وفي أغلب الأحيان، لا تتاح فرصة مثل هذه لشعوب في حالة صراع دموي مهلك، تمكنها من تغيير هذا الوضع. فلا جيل آبائنا، ولا جيل أجدادنا، قد أتيحت لهم مثل هذه الفرصة. فإذا فشلنا فإن أطفالنا وأطفال أطفالنا قد لا تسنح لهم فرصة كهذه.

وإنها لمأساة إذا ما سمح لأول فرصة جاءت للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالتبخر. ليس لأننا لم نستطع أن نجد حلولا للمشكلات التي أفضت إلى انقسامنا، ولكن، لأن المعايير التي شكلت الأسس التي نتفاوض بشأنها، كانت سببا في إعاقة العملية التفاوضية أكثر من كونها عاملا مساعدا.

وإذا ما كان بمقدوري أن أطرح سببا واحدا، ولو هشا للتفاؤل، فهو أنني أومن أننا لن نكون حمقى إلى الحد الذي يمكن عنده أن نضيع الفرصة التي تلوح أمامنا على خلفية أسباب تافهة.

** ألقيت هذه الورقة في محاضرة للكاتب في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في شهر تموز ١٩٩٣ .

Digitized by Birzeit University Library

الهيمنة الأمنية الإسرائيلية والمفاوضات السياسية الراهنة

د. خليل الشقاقي *

"*The strong do what they can, and the weak suffer what they must*"
Thucydides, Greek Historian, 2400 years ago.

تهدف المفاوضات العربية - الإسرائيلية الراهنة إلى بلورة نظام أمني إقليمي، كركيزة أساسية في التسوية السياسية. تري هذه الورقة، أن هذا النظام الأمني الإقليمي، هو الإطار الذي ستتجسد خلالهُ "الهيمنة" الأمنية الإسرائيلية، وأن هذا النظام، لن يعدو كونه مأسسة لهذه "الهيمنة". المقصود بالنظام الأمني : هو الترتيبات الأمنية على المستويات الثنائية والإقليمية المختلفة، التي قد تشمل إجراءات وبنى متعددة، يتم التفاوض حولها . توفر المفاوضات الراهنة، الآلية التي يتم خلالها مأسسة "هيمنة أمنية عسكرية إسرائيلية". ومع أن هذه النتيجة، قد لا تكون حتمية، إلا أنها تبقى الأكثر احتمالاً ضمن الظروف الموضوعية الراهنة.

يجدر بنا أولاً التعرف الى مفهوم "الهيمنة". تستعمل هذه الكلمة في العادة، للإشارة إلى معنى "السيطرة" وهذا هو المعنى المقصود في القاموس، لكن مفهوم "الهيمنة" المستعمل في هذه الورقة، أوسع وأكثر شمولية مما هو مقصود "بالسيطرة". والمفهوم، كما هو مستعمل هنا، مأخوذ عن المفكر السياسي الإيطالي (أنطونيو غرامشي) الذي صاغه ليعني الوحدة بين القوة المادية الموضوعية (التي تولد سيطرة فقط) والأفكار والمفاهيم السياسية والقيمية. فالهيمنة إذن، وحدة بين البنيتين التحية والفوقية، لو سمحنا لأنفسنا باستخدام مصطلح ماركسي، وضمن هذا السياق، فإن القوة القائمة على السيطرة على الإنتاج، تكتسب عقلنة وقبولاً فكرياً خلال أيديولوجية فكرية،

* د. خليل الشقاقي يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح، عضو مجلس أمناء ومدير مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ورئيس تحرير السياسة الفلسطينية. له أبحاث ودراسات عديدة في مواضيع السياسة والأمن والاستراتيجية.

Digitized by Birzeit University Library

تولد عن طريق التوصل لحلول وسط، وإجماع بين الجماعات المسيطرة، والجماعات الخاضعة أو التابعة. ومن اجل الوصول لهذا الإجماع الهيمني، فإن المجموعة المسيطرة، تقدم بعض التنازلات لإرضاء المجموعة التابعة، بشرط ألا تؤدي تلك التنازلات إلى تهديد لسيطرة المجموعة الأولى. ومن المهم، لإنجاح هذه الصفقة، أن تكون اللغة المستعملة، هي لغة الإجماع، ولغة الهدف والمصالح المشتركة، وأن يكون التعبير عن ذلك، خلال مصطلحاتٍ ومفاهيمَ عالميةٍ مشتركة. وفي كل الأحوال، بالطبع، فإن العلاقة بين المجموعتين، تكون محكومة ببنية قوة غير متوازنة.

ضمن هذه الرؤية، تتحول السيطرة العسكرية الإسرائيلية، إلى هيمنة أمنية إسرائيلية، يتم تحقيقها خلال مفاوضات، تهدف، من بين أشياء أخرى، إلى خلق نظام أمني؛ أي إجماع، يقوم بمأسسة هذه الهيمنة الإسرائيلية. ويصبح هذا النظام الأمني، تجسيدا للهيمنة الإسرائيلية، ويوفر الشرعية لها فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية الثنائية والإقليمية.

مصادر السيطرة الإسرائيلية وقاعدتها : تستند "السيطرة" الأمنية الإسرائيلية، إلى بنية القوة الراهنة، التي ترجح فيها موازين القدرات، والإمكانات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، لصالح إسرائيل. إن السيطرة الإسرائيلية، تقوم إذن، على أساس التفوق العسكري، الذي يمكن رؤيته بسهولة في مجالات السيطرة الجوية، وقدرات الجندي الإسرائيلي ومهاراته، وفي الاحتكار الإسرائيلي الإقليمي للأسلحة النووية. وبالمقابل، فإن القدرات العربية العسكرية ليست قليلة، لكنها ليست مساوية للقدرات الإسرائيلية. إن أي إفتراض بإمكانية قيام نظام أمني إقليمي، يوفر أمنا متبادلا متعادلا، هو افتراض غير واقعي؛ لأن التعادل والتبادلية، لا تقومان في غياب حالة من التوازن في بنية القوة، وهذا شرط غير متوفر اليوم. فقد كان - على سبيل المثال - أمن متبادل ومتعادل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فالاعتماد الأمني المتبادل والمتعادل، يعني تأثر طرفي العلاقة بالتغيرات التي تطرأ على السياسات الأمنية لكل منهما، كما يعني أن يكون الطرفان عرضة (بشكل متقارب) للأذى الذي قد يترتب على القرارات الأمنية للطرفين، ولكن، عندما يكون أحد الطرفين أكثر حساسية، وأكثر عرضة للأذى من الطرف الآخر، فإن العلاقة بينهما تصبح علاقة سيطرة وتبعية.

بالطبع، لا يتوجب أن تتقلص العلاقة العربية - الإسرائيلية، إلى الحد الذي لا تزيد فيه عن كونها علاقة أمنية صرفة. ومع ذلك، فإن العلاقة التي تتسم بالصراع، والناتجة عنه، والتي تولد تركيزا بالغا على المتطلبات والاحتياجات الأمنية تفوق بكثير الأهمية المعطاه للجوانب الأخرى للعلاقة. إنّ توازن القدرات العسكرية وتوزيعها في هذه الحالة، هو الذي يقرر بنية القوى للعلاقة بأسرها.

إن مما لا شك فيه، أن الدول القوية، هي التي تصنع قواعد اللعبة السياسية وقوانينها. وقد صدق المؤرخ اليوناني الكبير "ثوسيديدس" عندما كتب قبل أكثر من ٢٤٠٠ سنة: "للقوي أن يفعل ما يستطيع، أما الضعيف فيعاني ما عليه أن يعانيه". تسعى الدول المسيطرة، إلى إيجاد أنظمة

Digitized by Birzeit University Library

أمنية وحفظها، وذلك بخلق مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات الأمنية بين الدول، وتقوم الدول المسيطرة، بعمل ذلك؛ لأن الأنظمة الأمنية هذه، توفر لها اعترافاً وشرعية من الآخرين بسيطرتها، مما يسمح لها بالتالي، بفرض شروطها وإلزام الآخرين بها، أو بتعديل الشروط القائمة المعمول بها، أو إلغائها، أو بمنع الآخرين من تبني شروط وقواعد تعارضها. تستطيع الدول المسيطرة أيضاً، أن تقوم بتغيير قواعد اللعبة السياسية، وشروط النظام الأمني، بدلا من تغيير سياستها هي؛ لتتلاءم مع معطيات النظام القائم. أخيرا، فإن اكتساب الشرعية والاعتراف بالمكانة المسيطرة لدولة ما، يغنيها عن الاستعمال المتكرر، والمكلف للقوة العسكرية، مما يسمح لها بالتالي، الاهتمام بشؤون أخرى كالانشغال بترجمة العظمة، والقدرة العسكرية إلى مكاسب سياسية واقتصادية.

تهدف المفاوضات العربية - الإسرائيلية الراهنة، للتوصل إلى صفقة تقوم فيها إسرائيل بتقديم "تنازلات" إقليمية، ولكن، ضمن إطار وترتيبات من الهيمنة الأمنية الإسرائيلية. كما توفر المفاوضات إطارا يسمح للأطراف الضعيفة التابعة، بالمشاركة في صنع النظام الأمني الذي سيكون، كما ذكر سابقا، تجسيدا وتعبيراً ومأسسة للهيمنة الأمنية الإسرائيلية وإعطاء شرعية لها.

من الجدير، بالذكر أن هذا النظام، يتم تصميمه وصياغته؛ لكي يكون قادرا على التعامل مع حقائق ما بعد حرب الخليج، ويتم التفاوض حوله، في ظل موقف عالمي أمريكي مهيمن، ومحاولة أمريكية لخلق "نظام عالمي جديد"، يشكل تعبيرا عن هذه الهيمنة. وبشكل أكثر تفصيلا، فإن العلاقات الأمنية الشرق أوسطية، يجري التأثير فيها وصياغتها، بوساطة مجموعة من **التوجهات والتغييرات العالمية والمحلية** المهمة المتداخلة:

(١) إعادة بناء علاقات القوة الدولية، وبروز الولايات المتحدة كأكبر قوة عظمى.
(٢) استمرار الانقسامات العميقة في الوطن العربي، وانهيار الجيش العراقي والضربات التدميرية التي وجهت للبنية التحتية الصناعية العسكرية، التي أجهضت أي دور أمني كان من الممكن أن يلعبه العراق في المستقبل، وتعاظم الدور الأوروبي والأمريكي المباشر في أمن الخليج.
(٣) تأثر الأمن الإقليمي كذلك، بالتقارب الأمريكي - الإسرائيلي في الجوانب الأمنية، بما في ذلك إلتزامات أمريكية جديدة بضمان التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي.
(٤) تصاعد انتشار الأسلحة المتطورة، وبشكل خاص؛ الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من المحاولات الأمريكية لاحتواء هذا الانتشار وتقليصه. يشكل هذا الانتشار تهديدا للاحتكار النووي الإسرائيلي وتحديا استراتيجيا لتفوق إسرائيل العسكري، في الوقت الذي يخلق فيه ضغوطا قوية باتجاه سباق تسلح نوعي، وباتجاه الاهتمام بتطوير أسلحة مضادة للصواريخ.
(٥) تأثر الأمن الإقليمي والمفاوضات الراهنة لخلق نظام أمني، باعتقادات وإدراكات سائدة لدى الكثيرين في المنطقة وخارجها بوجود تهديدات داخلية لاستقرار المنطقة ودولها، وبخاصة تهديدات إسلامية "أصولية". ويشكل هذا الاعتقاد عاملا مشتركاً، يدفع

Digitized by Birzeit University Library

باتجاه تعزيز العملية التفاوضية.

يمكن لنا أن نضيف هنا، أن هذه التوجهات، والتغيرات، تُسهم في خلق أجواء عربية، تدفع باتجاه الاعتقاد بعبثية الحرب وعدم نجاعتها، بالإضافة إلى كون هذه خطرا على الدول العربية.

كيف يمكن رؤية السيطرة الأمنية الإسرائيلية اليوم؟ ما هي مواصفات النظام الأمني الذي يتبلور كنتيجة لهذه المفاوضات الراهنة؟ تحدد المؤسسة الإستراتيجية الإسرائيلية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية ضمن **أبعاد أربعة مترابطة**: (١) احتياجات الأمن الداخلي، والتي تشمل عمليات عسكرية وإرهابية داخل إسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة. (٢) هجمات عبر الحدود يقوم بها فدائيون فلسطينيون وآخرون. (٣) اجتياح عسكري بري تقوم به قوات عربية (٤) هجمات صاروخية وهجمات بالإسلحة غير التقليدية.

تقوم إسرائيل اليوم بتوفير أمنها وتلبية احتياجاتها في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، بالاعتماد على **استراتيجيات دفاعية وردعية**. تعتمد إستراتيجية **الردع** الإسرائيلية، على قدرات إسرائيل العسكرية المتفوقة، وعلى ترسانة نووية، وأساليب الإرغام والقهر، كالعقاب الجماعي مثلا. أما استراتيجية **الدفاع**، فتعتمد على قدرة إسرائيل على صد الهجمات المعادية، وهزيمة أي ائتلاف عربي عسكري ممكن، وعلى منع أعدائها من الحصول على قدرات عسكرية، تمكنهم من احتلال أراض، تخضع لسيطرتها، أو تمكنهم من إلحاق أذى بسكانها وممتلكاتهم.

تربط إسرائيل، بين قدراتها الردعية والدفاعية، وسيطرتها على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. فلا تزال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، تتحدث عن تهديدات عربية "إرهابية"؛ كالتسلل عبر الحدود، وتربط بين هذا التهديد ورفضها الانسحاب من الضفة الغربية، كما أنها لا تزال تتحدث عن رفض العرب لوجود الدولة اليهودية. يرى الكثيرون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وجود علاقة بين الأمن والأرض؛ بمعنى أنه كلما ازدادت مساحة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، زاد معها شعور إسرائيل بالأمن، لهذا، يصر الإسرائيليون، على أنهم لن يفكروا مطلقا بالانسحاب من أراض عربية، إلا ضمن تسوية إقليمية واسعة، تشتمل، ضمن أشياء عديدة، على نظام أمني إقليمي، بعبارة أخرى، يصر الإسرائيليون، على ضرورة الاتفاق على ترتيبات أمنية، وعلى ضرورة تطبيق هذه الترتيبات، كتعويض عن السيطرة على الأراضي العربية. كما يصر الإسرائيليون بأن تفي هذه الترتيبات الأمنية، وتلبي احتياجات إسرائيل الأمنية في البيئة الجديدة التي ستظهر بعد التسوية. إن هذه الاحتياجات الإسرائيلية، والإجراءات، والترتيبات الأمنية التي تسعى إسرائيل لاكتساب المشروعية والقبول بها، تكوّن جوهر النهج الإسرائيلي المتبلور تجاه خلق هيمنة أمنية إسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

الاحتياجات الإسرائيلية التي يصر عليها الإسرائيليون : هنالك خمس جوانب لهذه الاحتياجات:

(١) القضاء على أي احتمال لظهور تهديد عسكري من المناطق التي توافق إسرائيل على الانسحاب منها.

(٢) كسب المزيد من مصداقية وقدرة **الردع** الإسرائيلي، لأية هجمات من الشرق مرورا بالأردن والضفة الغربية أو سوريا.

(٣) تحسين قدرات **الإنذار المبكر** الإسرائيلية، وبالذات الإنذار المبكر من هجمات تأتي من الجبهة الشرقية.

(٤) تحسين قدرة إسرائيل، في **الدفاع** عن نفسها، ضد هجمات تأتي من الجبهة الشرقية.

(٥) التقليل من حدة التهديدات الفدائية والإرهابية ضد الإسرائيليين في إسرائيل نفسها، وفي الأراضي الفلسطينية (ضد المستوطنين مثلا) وفي العالم كله.

إن تلبية هذه الإحتياجات الأمنية الإسرائيلية، يُسهم في نظر المؤسسة الإستراتيجية الإسرائيلية، في تحقيق الأهداف الإسرائيلية العامة، باتجاه التقليل من إمكانية حدوث مواجهات عسكرية عربية - إسرائيلية في المستقبل، وفي تحسين قدرات إسرائيل في الانتصار الحاسم والسريع، في حالة وقوع هذه المواجهات. كما يُسهم أيضا في تشجيع ظهور كتلة من "الدول المعتدلة" في قلب الشرق الأوسط، تقف في مواجهة مجموعة الدول "المتطرفة" الرافضة للنظام السياسي والأمني الجديد.

الترتيبات الأمنية التي تريدها اسرائيل كجزء من النظام الأمني الاقليمي : نستطيع القول : إن اسرائيل ترغب إسرائيل في التوصل لترتيبات أمنية فلسطينية - إسرائيلية ثنائية، وترتيبات فلسطينية - إسرائيلية - أردنية وترتيبات إقليمية تشمل المنطقة الشرق أوسطية بأسرها.

١- الترتيبات الفلسطينية - الإسرائيلية :

ألفترة الانتقاليّة: تصر إسرائيل، على السيطرة الكاملة على الأمن الخارجي طيلة الفترة الانتقالية. ويتطلب هذا الأمر استمرار الوجود العسكري في المناطق الحدودية، (على طول نهر الأردن وشاطيء غزة والحدود المصرية - الفلسطينية وعلى المعابر) واستمرار وجود قواعد عسكرية، وقوات مدرعة، وقواعد للإنذار المبكر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما الأمن الداخلي، فمن الممكن نقل صلاحياته تدريجيا للسلطات الفلسطينية الانتقالية، وفي هذا السياق، مبّر إعلان المباديء الفلسطيني - الإسرائيلي بين منطقتي غزة وأريحا (حيث يتم نقل فوري، لصلاحيات الأمن الداخلي للسلطات الإنتقالية الفلسطينية)، وبقية الضفة الغربية، (حيث تبقى هذه الصلاحيات بأيد إسرائيلية، ويتم نقلها تدريجيا للسلطات الفلسطينية الانتقالية). إن النقل التدريجي للصلاحيات الأمنية الداخلية، لأيد فلسطينية، سيكون مشروطا بمدى نجاح الفلسطينيين في غزة وأريحا، في توفير الأمن الداخلي للفلسطينيين، وفي منع هجمات ضد

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيليين، وفي التنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية.

الوضع النهائي: أما في الترتيبات النهائية، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ستصر على الحصول على الترتيبات التالية:

(أ) نزع سلاح كامل للضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا تلك الأسلحة التي تحتاجها قوات الأمن الفلسطينية من أجل حفظ الأمن الداخلي.

(ب) منع دخول قوات أجنبية، أو أسلحة للضفة الغربية وقطاع غزة، تحت أية ظروف.

(ج) الإبقاء على مواقع وقدرات إسرائيلية، للإنذار المبكر في الضفة الغربية، بما في ذلك مواقع رادارات، ومحطات مراقبة ألكترونية، في مناطق جبلية مختارة في الشمال والوسط.

(د) الإبقاء على قوات دفاع جوية أرضية، بما في ذلك مواقع لصواريخ مضادة للطائرات في مناطق مختارة في الضفة الغربية.

(هـ) السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي الفلسطيني، بما في ذلك القيام بطلعات جوية لأغراض استخبارية، وجمع المعلومات حول النشاط الأمني الفلسطيني.

(و) الاحتفاظ بمواقع وقوات عسكرية إسرائيلية مدرعة، في مناطق مطلة على نهر الأردن، وبشكل خاص على محاور الهجوم المحتملة، وعلى تلك المرتبطة بالجسور.

(ز) ضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، وذلك بناءا على حجج أمنية. وتشمل هذه الأجزاء؛ مناطق تقع شمالي نهر الأردن وجنوبه، بالإضافة الى مناطق تقع الى الشرق من مدينة القدس. كما أن إسرائيل، قد تطالب بضم مناطق استيطانية معينة، وخاصة تلك التي يعيش فيها معظم مستوطني الضفة الغربية البعيدة عن تجمعات سكانية عربية.

(ح) ستعمل إسرائيل، على السيطرة على الجبهة البحرية لقطاع غزة، عن طريق مراقبة شواطئها. كما ستعمل على جعل القطاع امتدادا طبيعيا، وجزءا لا يتجزأ من النظام الأمني الإسرائيلي المصري.

٢- الترتيبات الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردنية :

تتطلع إسرائيل، للتوصل لاتفاق أمني مع الأردن يكون امتداداً معززاً للاتفاق الأمني مع الفلسطينيين، كما ستعمل إسرائيل على أن يشمل هذا الاتفاق ما يلي:

(أ) إقامة "خطوط حمراء" مقبولة ومعترف بها من الأردن على طول الحدود الأردنية مع العراق وسوريا، وسيكون من ضمن هذه "الخطوط" : تحريم دخول "قوات أجنبية" للأردن.

(ب) وضع قيود على عدد الوحدات الأردنية المدرعة، ووحدات الصواريخ المضادة للطائرات المنتشرة على خط نهر الأردن.

(ج) إلغاء أية معاهدات، أو إتفاقات عسكرية موجهة ضد إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

(د) موافقة الأردن، على مجموعة من خطوات بناء الثقة، تشتمل على تقليص في حجم القوات المسلحة الأردنية، وتقليصات في ميزانية الدفاع، والموافقة على ترتيبات مشتركة للإنذار المبكر، قد تشمل بناء محطات إنذار مبكر في الأراضي الأردنية تحت إشراف متعدد الجنسيات.

تهدف هذه الترتيبات بمجملها، إلى جعل الأردن "منطقة عازلة" لإسرائيل في الشرق، تماماً، كما تشكل صحراء سيناء في الجنوب عمقاً أمنياً لاسرائيل، بعبارة أخرى، تصبح الأردن هي العمق الأمني الإستراتيجي الشرقي لإسرائيل، مثلما تشكل سيناء في الجنوب ذلك البعد.

٣- **الترتيبات الأمنية الإقليمية :**

ستعمل إسرائيل على توسيع الحدود الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، بحيث تشمل دولاً غير عربية في المنطقة، مثل إيران وباكستان، بالإضافة لدول عربية "متشددة" مثل ليبيا، والسودان، وسوريا، ودول بترولية ذات قدرات شرائية عالية، كالسعودية. وستعمل هذه الترتيبات الأمنية، على خلق نظام أمني متكامل، يكون رديفا مكملا للاتفاقات الأمنية الثنائية، والثلاثية العربية - الإسرائيلية. كما ستشمل هذه الترتيبات، مجموعة من الخطوات المهمة منها:

(أ) خلق مناطق عازلة، ومناطق منزوعة السلاح، ومناطق تحديد السلاح وتخفيضه، وبخاصة، في مناطق حساسة، مثل المناطق الحدودية المتاخمة لإسرائيل.

(ب) التوصل لاتفاقات تحديد سلاح، تشتمل على تخفيضات في حجم القوات المسلحة لدول المنطقة، وتحريم لأنواع معينة من الصواريخ، وخاصة بعيدة المدى، ووضع قيود على إنتاج، أو استيراد أنواع معينة من الأسلحة المتطورة، ومنع إنتاج أسلحة كيماوية، أو بيولوجية، ونووية، وغيرها.

(ج) التوصل لمجموعة من إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك إقامة مراكز لمنع ومعالجة الأزمات، والحد من تفاقمها، وإقامة مراكز ارتباط واتصالات، وتبادل روتيني للمعلومات، وإجراء تخفيضات على ميزانيات الأمن ومصروفاته والدفاع وغيرها.

(د) التوصل لمجموعة من إجراءات التدقيق والمراقبة، القادرة على ضمان التقيد بالاتفاقات، بما في ذلك، المراقبة المباشرة، والتفتيش المفاجيء، والطلعات الجوية وغيرها.

إن إقامة اتفاق أمني جماعي إقليمي، ضمن هيمنة أمنية إسرائيلية، ليس نتيجة حتمية للمفاوضات الراهنة، على الرغم، من الظروف الموضوعية، وتوازن القوى اللذين يدفعان بذلك الاتجاه. ويمكن التدليل على ذلك، بالنظر إلى المثال العراقي - الخليجي، وعدم تمكن الولايات المتحدة وحلفائها، من إقامة إجماع كهذا، يشمل دول الخليج الرئيسة، في مقابل النزاعات الداخلية، والشقوق التي ظهرت بين دول التحالف العربية. هناك **أسباب عدة، قد تعرقل بناء نظام أمني**

Digitized by Birzeit University Library

شرق أوسطي يتمتع بالإجماع ويُضبط بهيمنة إسرائيلية، ومن هذه الأسباب ما يلي:

(١) إن قيام نظام كهذا، بحاجة لترابط وتماسك القوى الرئيسية المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة، وإسرائيل، ومصر، وسوريا، والعربية السعودية، والأردن. إن إفتراض وجود مصلحة مشتركة لدى هذه القوى، تكفي للدفع باتجاه خلق نظام أمني مشترك، ليست مسألة مفروغاً منها.

(٢) إن هذا النظام، يتطلب من القوى الرئيسة التوصل لاتفاقات حول التنازلات المتبادلة وذلك ما سيُقدم للقوى والأطراف الضعيفة كالطرف الفلسطيني مثلا. وبالرغم من وجود إشارات واضحة، حول إمكانية التوصل لاتفاقات كهذه، فإن الأمر لا يزال قيد التفاوض.

(٣) إن نظاما كهذا، سيكون بحاجة لاكتساب الشرعية، والاعتراف من القوى والحركات المحلية المختلفة، داخل الدول الرئيسة والضعيفة المعنية. إن وجود حركات معارضة وطنية وإسلامية قوية داخل المعسكر الفلسطيني والأردني والسوري، قد يعرقل عملية إكساب الشرعية للنظام. كما أنّ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، مسألة بروز قوى ومؤسسات وتوقعات جديدة في المنطقة، حتى في داخل إسرائيل نفسها. أضف الى ذلك أن بناء نظام أمني إقليمي، لا يأخذ بعين الاعتبار، إمكانية بروز هذه القوى (كالأحزاب الإسلامية) والمؤسسات (كالإسلام السياسي) والتوقعات (كمستقبل ليبرالي وديمقراطية ونمو اقتصادي) يعني، بناء نظام أمني، يتمتع بالسيطرة، لكنه لا يملك الهيمنة. بعبارة أخرى، قد ينطوي الوضع الأمني الجديد، على احتمالات نشوب صراع جديد، بين أطراف وقوى جديدة، وليس إنهاء لحالة الصراع.

(٤) إنّ إمكانية بقاء نظام أمني وإقليمي واستمراره، يتطلب خلق مؤسسات وهياكل تنظيمية، قادرة على استيعاب الترتيبات الأمنية ومتابعتها وتطويرها. إن هذه المأسسة ليست أمرا هيناً، وقد لا تكون دول المنطقة جاهزة اليوم لمثل هذا التطور.

(٥) إن الهيمنة الإسرائيلية، حتى في حالة قيام نظام أمني إقليمي، ليست قادرة على البقاء والاستمرار على المدى البعيد، لسببين مهمّين وهما : ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية العسكرية الإسرائيلية، وإمكانية بروز خلافات وتناقض في المصالح الإسرائيلية والأمريكية في المستقبل. إن استمرار التحالف الأمريكي - الإسرائيلي، ووجود قاعدة إنتاجية إسرائيلية ضخمة نسبيا، أمران ضروريان للمحافظة على الهيمنة الإسرائيلية الأمنية.

(٦) أخيرا، إن إحدى الصعوبات التي ستواجه قيام نظام أمني إقليمي، هو غياب "رؤية شمولية مشتركة، تجمع الأطراف المختلفة، فبالرغم من وجود بعض المصالح المشتركة (مثل مواجهة الأصولية الإسلامية) فإن ذلك، لا يشكل بحد ذاته فكرة ثابتة وقيم مشتركة في بيئة تعج بالقيم والمفاهيم والاعتبارات الأخلاقية المختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

وبالرغم من هذه التحفظات، فإن هناك إمكانية حقيقية، لقيام نظام أمني بهيمنة إسرائيلية قبل نهاية هذا العقد. أمّا ما هي **المخاطر** التي قد تترتب على هذا الاستنتاج ؟ أستطيع القول، إنّ هناك أربعة محاذير رئيسية يجب الانتباه لها:

(١) إن عملية بناء الهيمنة، تخلق معها توقعات وولاءات جديدة، وتظهر كوادر وحركات ومؤسسات ترى لها مصلحة في إستمرار هذه الهيمنة، وقد يؤدي هذا، إلى إحداث المزيد من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية، وفي المجتمع الفلسطيني بالذات، مما قد يؤدي إلى تعزيز فرص حدوث صراع داخلي اجتماعي وسياسي ودموي.

(٢) إن مجمل الترتيبات الأمنية المقصودة، سيتركز على الجانب الفلسطيني، مما سيقيد السيادة الفلسطينية، ويضعفها ويجعلها عرضة للاستهزاء الداخلي، والأطماع الخارجية.

(٣) إن التوقعات والأمل، بإمكانية حدوث تحول ديمقراطي وليبرالية سياسية في المنطقة العربية، ستجد نفسها أمام جدار صلب من الاحتياجات الأمنية، التي قد تتطلب توجها معاكسا تماما. كما أنّ إنعكاسات هذا الأمر، على الجانب الفلسطيني، ستكون قاسية جدا، وستدفع باتجاه الصراع الداخلي.

(٤) إن حدوث صراع اجتماعي سياسي، واستقطاب داخلي عربي وفلسطيني، وإمكانية حدوث صراع دموي، قد تخلق ظروفا في المستقبل، توفر لإسرائيل ذريعة للعودة للسيطرة العسكرية المباشرة على مناطق عربية وفلسطينية.

هل يمكن للطرف الفلسطيني المفاوض، **تحسين الشروط التفاوضية**، وإحداث تغيير على النتيجة المتوقعة، وبالتالي التخفيف من المخاطر التي ستترتب عليها؟ ليس هناك شك في أن الظروف الموضوعية وموازين القوى، ستفرض نفسها في نهاية الأمر، وبالتالي، فإن أي عمل بهذا الاتجاه، أي نحو تغيير هذه الظروف باتجاه زيادة القدرات الفلسطينية سيحسن من الأداء الفلسطيني التفاوضي، ولكن، في ظل الوضع الراهن، تبقى الإمكانات التفاوضية محدودة. ويتم الآن تناول مسألة النظام الأمني الإقليمي، ضمن إطار المحادثات المتعددة للأمن، والحد من التسلح، فهل يوفر هذا الإطار للفلسطينيين شروطا أكثر فائدة من الشروط التي يوفرها إطار المحادثات الثنائية الأمنية الفلسطينية - الإسرائيلية؟

من الممكن للطرف الفلسطيني، تناول إطار المحادثات المتعددة، بشكل يخدم مصلحة الثنائية، حتى وإن كانت المكاسب المتوقعة ضئيلة. إن محادثات الحد من التسلح، تدور أساسا، حول التعامل مع مصادر التهديد، كما تدركها الأطراف المشاركة، على حين تدور محادثات منع انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، حول التعامل مع مصادر التهديد الوجودي، كما قدرتها الأطراف المشاركة. بعبارة أخرى، إن الحديث هنا، لا يدور إذن حول مسائل عسكرية تقنية، وإنما حول قضايا سياسية بالدرجة الأولى. إن المحادثات المتعددة للحد من التسلح، تفترض حالة من السلام. فما هو نوع السلام المفترض في إطار المحادثات المتعددة ؟ وكيف يمكن الاستفادة منه

Digitized by Birzeit University Library

فلسطينيا؟

إن إطار المحادثات الثنائية، يقوم على أساس المرحلية؛ أي أن التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، ستمر في مرحلتين : مرحلة انتقالية تستثنى التفاوض حول قضايا جوهرية، ومرحلة نهائية يتم فيها وضع أسس لحل نهائي (ولكن قد يكون هناك علاقة جوهرية بين المرحلتين). يدور الحديث في إطار المرحلة الانتقالية، عن حكومة ذاتية انتقالية، **لكن المحادثات المتعددة ليست مقيدة بهذا الإطار الانتقالي**. ومن هنا، فإن الطرف الفلسطيني، قادر على استغلال المحادثات المتعددة، من أجل طرح قضايا لا يستطيع طرحها في الثنائية.

توفر المحادثات المتعددة، إذن، مكانا يمكن فيه للفلسطينيين، عرض متطلباتهم، واحتياجاتهم المرتبطة بأوجه عمل، وافتراضات موضوعات الأمن، والحد من التسلح. وهنالك أربعُ قضايا يمكن للفلسطينيين طرحها في هذا السياق:

(١) قد تحمل المحادثات المتعددة في طياتها، اعترافا ضمنيا بكيان فلسطيني، نظرا للمشاركة الفلسطينية المستقلة فيه، بشكل متساو مع مشاركة الأطراف الأخرى. ومن الممكن تجسيد هذا الاعتراف الضمني، بالتركيز على حق تقرير المصير، وهو الحق المفترض ضمنيا في هذا الإطار. وتشير إسرائيل بشكل روتيني، إلى تردد الدول العربية المشاركة في الاعتراف الرسمي بها، وتطالب بهذا الاعتراف. إنّ على الطرف الفلسطيني، جعل قضية اعتراف الأطراف المشاركة في المحادثات المتعددة **بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم**، همه الأول.

(٢) بما أن عملية الحد من التسلح، تتعامل مع الهموم والمتطلبات الأمنية، فإن على الفلسطينيين، كمشاركين في المحادثات المتعددة للحد من التسلح، تذكير المشاركين الآخرين، وبخاصة الإسرائيليين، بالهموم الأمنية **الوجودية** للفلسطينيين. إن هذا الهم الأمني الوجودي، هو الهم الأساسي لكل المشاركين، الذين يعملون من أجل الحصول على ضمانات من الآخرين، باحترام هذا الوجود، وعدم تهديده. إن التحدي الذي يواجه المفاوض الفلسطيني، يكمن في كيفية تحويل هذا البعد الضمني للمحادثات المتعددة للحد من التسلح، إلى **اعتراف صريح بحق الفلسطينيين في ضمان أمنهم الوجودي كشعب**، وفي تذكير الآخرين بأنه من الصعب عليهم، حرمان الفلسطينيين مما يريدونه لأنفسهم في قمة أولوياتهم.

(٣) تهدف المحادثات المتعددة للحد من التسلح، إلى تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في إطارها الإقليمي، على حين تهدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الأمنية، إلى تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، بغض النظر عن البيئة الإقليمية. يمكن للفلسطينيين، الإشارة إلى أن **تلبية الاحتياجات الإسرائيلية إقليميا، يجب أن يرتبط**

Digitized by Birzeit University Library

بتخفيف القيود المفروضة على السيادة الفلسطينية لاعتبارات أمنية. وقد يكون من المفيد فلسطينيا، المطالبة بإقامة هذا الربط (بين تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية إقليميا وتخفيف القيود على السيادة الفلسطينية) بشكل صريح وواضح ضمن عمل المحادثات المتعددة للحد من التسلح.

(٤) أخيرا، إن تناول موضوع التخوف العربي من التهديد الأمني الإسرائيلي بشكل يلبي الاحتياجات العربية، ضمن المحادثات المتعددة، يمكن أيضا، أن يخدم غاية فلسطينية مهمّة، إذ، من الممكن أن يتبع ذلك توقف بعض الدول العربية عن استعمال المسألة الفلسطينية، لخدمة مصالح هذه الدول الداخلية، وفي تعاملها مع إسرائيل. كذلك، فإنه عند تضاؤل التخوف العربي، من استخدام إسرائيل للفلسطينيين بشكل يهدد مصالح الجيران العرب، فإن العلاقات العربية - الفلسطينية، وبالذات **العلاقات الفلسطينية مع دول الجوار**، يجب أن تشهد تحسنا ملحوظا ينتج عنه توقف تدخل هذه الدول بشؤون الفلسطينيين الداخلية، وعلى الطرف الفلسطيني الإشارة لهذه الإمكانية.

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات التجارية الفلسطينية-الإسرائيلية الواقع والمستقبل

د. هشام عورتاني*

مقدمة

يمثل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني للضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود ذلك لعوامل عديدة، تنبع في الأساس، من صغر السوق الفلسطيني، وعدم قدرته على استيعاب الإنتاج المحلي من بعض السلع الزراعية، والصناعية الرئيسة. تنعكس تأثيرات هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية، وسوق العمل، وميزان المدفوعات، ومستويات الأسعار، كما يجب التنبيه إلى الدور المهم الذي تقوم به التجارة الخارجية بالنسبة لمواجهة احتياجات الأسواق المحلية من السلع الإستهلاكية بالكميات والنوعية المناسبتين وبأسعار تنافسية. ولهذا الموضوع أهمية خاصة على ضوء العجز الذي تعانيه المناطق المحتلة في الغالبية العظمى من السلع الصناعية، وحتى بالنسبة لاحتياجاتها الغذائية.

لا توجد إحصاءات رسمية عن حجم التجارة الخارجية في الضفة والقطاع قبل وقوع الإحتلال الإسرائيلي. ويتبين من التقديرات التقريبية، بأن القيمة الإجمالية لواردات الضفة الغربية في سنة ١٩٦٦ بلغت ٢٤ مليون دينار، منها ٤ ملايين دينار من الضفة الشرقية. أما الصادرات فقد قدرت ب ٤,١ مليون دينار، كانت حصة الضفة الشرقية منها حوالي النصف. وبالنسبة لقطاع غزة، فقد قدرت صادراته في سنة ١٩٦٦ ب ٢,٦ مليون دينار. في حين بلغت قيمة الواردات حوالي ١٠ ملايين دينار [١]. بدأت قيمة الواردات والصادرات السلعية بالارتفاع منذ السنوات الأولى للإحتلال، فقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة كبيرة بحيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة ١٩٨٧ حيث بلغت قيمتها ١,٠٥ بليون دولار. أما الصادرات فقد بلغت ذروتها في سنة ١٩٨١، حيث قدرت ب ٤٠٣ مليون دولار. (أنظر الجدول رقم ١).

---

* د. هشام عورتاني: محاضر للاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، وعضو مجلس امناء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ورئيس للدائرة الاقتصادية فية، (عضو في الوفد الفلسطيني للمفاوضات الاقتصادية الثنائية مع اسرائيل).

Digitized by Birzeit University Library

الجدول رقم (١)

إتجاهات التطور في الميزان التجاري للمناطق المحتلة* (بالمليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز	نسبة الصادرات
١٩٦٩	٩٠ر٨	٤٠١ر٠	٤٩ر٨	٤٥ر٢
١٩٧٠	٩٩ر٥	٤٥ر٢	٥٤ر٣	٤٥ر٤
١٩٧٨	٤٥٥ر٨	٢٦٣ر١	١٩٢ر٧	٥٧ر٧
١٩٧٩	٥٦٧ر٨	٢٧١ر٥	٢٩٦ر٣	٤٧ر٨
١٩٨٦	٨٩٠ر٠	٣٧٨ر٣	٥١١ر٧	٤٢ر٥
١٩٨٧	١٠٥١ر٢	٣٨٥ر٣	٦٦٥ر٩	٣٦ر٦

Source : *National Accounts of Judea, Samaria and Gaza Area 1968-1986* , p.127
Statistical Abstract of Israel, 1988, p.715

* لا تشمل الإحصاءات المنشورة المعطيات الخاصة بالقدس العربية.

ويتبين من الإحصاءات المنشورة بأن الميزان التجاري للمناطق المحتلة قد سجل عجزا كبيرا ومتزايدا طيلة فترة الإحتلال. وقد وصلت قيمة هذا العجز إلى أقصاها في سنة ١٩٨٧ عندما بلغت حوالي ٦٦٦ مليون دولار. وترتفع قيمة هذا العجز بحوالي ١٠-١٥٪ عند احتساب التجارة الخارجية للقدس العربية.

تقوم الصادرات بدور مهم في الاقتصاد القومي للمناطق المحتلة، اذ تبلغ قيمتها حوالي ١١٪ من الانتاج القومي الاجمالي (١٩٩٠). ولكن أهميتها النسبية قليلة بالمقارنة مع الاردن (٣٠٪ من الانتاج القومي) واسرائيل (٣١٪). ويلاحظ بأن حصة الواردات من الإنتاج القومي هي أعلى من الصادرات بكثير، حيث بلغت في نفس العام ٣١٪، مقابل ٦٦٪ في الأردن و٤٦٪ في إسرائيل. ويمكن أخذ فكرة نسبية عن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية من الجدول رقم (٢) الذي يبين أن قيمة صادرات المناطق المحتلة في سنة ١٩٨٦ قد بلغت ٥,٥٪ من قيمة الصادرات الإسرائيلية و٥٩٪ من الصادرات الأردنية، في حين أن النسبة المماثلة للواردات كانت على الترتيب ٩,٦٪ و٣٧٪. وبالنسبة لحصة الفرد من الصادرات، فقد بلغت في المناطق المحتلة ١٧,٥٪ مما هي في إسرائيل، ولكنها كانت أعلى بـ ٢١٪ مما هي في الأردن. أما بالنسبة لحصة الفرد الواحد من العجز، فقد كانت في المناطق المحتلة أقل بكثير مما هي عليه في إسرائيل والأردن. أخيرا فإننا نلاحظ أيضا بأن نسبة الصادرات إلى الواردات في المناطق المحتلة هي أقل بكثير من إسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

(٤٢٪ مقابل ٧٤٪)، ولكنها أعلى مما هي في الأردن (٢٦٪).

الجدول رقم (٢)
الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالمقارنة مع الأردن وإسرائيل (١٩٨٦)*

	إسرائيل	الأردن	فلسطين
قيمة الصادرات الصافية (مليون$)	٦٩١٤,٢	٦٤٥,٢	٣٧٨,٣
معدل الصادرات للفرد الواحد ($)	١٥٨٦,٠	٢٣٠,١	٢٧٨,٠
قيمة الواردات الصافية (مليون $)**	٩٢٧٥,٤	٢٤٣٠,٦	٨٩٠,٠
معدل الواردات للفرد الواحد ($)	٢١٢٨,٠	٨٦٧,٢	٦٥٣,٠
العجز الاجمالي (مليون دولار)	٢٣٦١,٢	١٦٨٦,٤	٥١١,٧
معدل العجز للفرد الواحد ($)	٥٤٢,٠	٦٣٧,١	٣٧٦,٠
نسبة الصادرات الى الواردات (٪)	٧٤,٥	٢٦.٥	٤٢,٥

Sources : Statistical Abstract of Israel, 1987, p, 217.711,
Central Bank of Jordan, *Twenty Third Annual Report, 1986,* (Amman), p.4.

* لا يوجد احصاءات تجارية احدث عن الضفة الغربية.
** تساوي الواردات الإجمالية مطروحا منها الواردات التي يعاد تصديرها.

إتجاهات التجارة الخارجية

قامت السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للإحتلال بفرض سياسات وإجراءات عديدة، استهدفت إعادة تشكيل التجارة الخارجية للمناطق المحتلة، بالشكل الذي ينسجم بالدرجة الأولى مع المصالح الإسرائيلية، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم "أمنية". ومن الناحية المقابلة فقد قامت الحكومة الأردنية هي أيضا، وبالتنسيق مع مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية، بوضع عدد من السياسات المتعلقة بحركة التبادل التجاري مع المناطق المحتلة، وكان الهدف الرئيس لتلك السياسات هو ضمان استمرار المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل. وبالطبع، فقد كان للمناطق المحتلة، كما هو واضح من الجدول رقم (٣).

Digitized by Birzeit University Library

يبين الجدول رقم (٣) ملخصا للتجارة الخارجية للضفة الغربية والقطاع كما كانت في سنة ١٩٨٧ (آخر سنة عادية من حيث الاحصاءات التجارية)* . ويتبين من هذا الجدول، أن إسرائيل هي الطرف الرئيس في هيكل التجارة الخارجية لفلسطين. فقد بلغت حصتها حوالي ٨٨٪ من مجمل قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية. ويزيد حجم التجارة الفلسطينية مع إسرائيل حوالي ١٤ ضعف عن حجم التبادل التجاري مع الأردن والبلدان العربية. وبالطبع فقد كان هذا التشوه الكبير نابعا بالدرجة الأولى عن السياسات والإجراءات التي فرضتها إسرائيل بقصد الحد، قدر المستطاع، من دخول المنتجات العربية عبر الجسور.

جدول رقم (٣)
ملخص التجارة الخارجية للضفة والقطاع - باستثناء القدس العربية
(١٩٨٧ - بالمليون دولار)

	إسرائيل	الأردن	بلدان أخرى	المجموع
الضفة الغربية				
- الواردات	٥٨٠ر٧	٩ر٤	٤٩ر٠	٦٣٩ر١
- الصادرات	١٦٠ر٥	٦٦ر٤	١ر٣	٢٢٨ر٢
قطاع غزة				
- الواردات	٣٨٠ر٥	٠ر٠	٣١ر٦	٤١٢ر١
- الصادرات	١٤٣ر٢	١١ر٨	٢ر١	١٥٧ر١
المجموع للضفة الغربية				
- الواردات	٩٦١ر٢	٩ر٤	٨٠ر٦	١٠٥١ر٢
- الصادرات	٣٠٣ر٧	٧٨ر٢	٣ر٤	٣٨٥ر٣
المجموع	١٢٦٤ر٩	٨٧ر٦	٨٤ر٠	١٤٣٦ر٥

Source : *Statistical Abstract of Israel*, 1988, p. 715

* لا يوجد احصاءات رسمية عن حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن (١٩٩٣). ولكن يتبين من الاحصاءات المنشورة عن قطاع غزة بأن حجم الواردات من اسرائيل قد انخفض بحدة خلال عام ١٩٩٠ (١٦٦ مليون دولار). ولكنه عاد الى الارتفاع التدريجي ثانية الى ان وصل الى ٣٢٩ مليون دولار في سنة ١٩٩٢، اي بنفس معدل عام ١٩٨٧ . ومن المرجح بأن نفس التحولات التي طرأت في الضفة الغربية، بحيث أن حجم الواردات من اسرائيل قد عاد لمعدلاته التي سبقت الانتفاضة.

Digitized by Birzeit University Library

قامت السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للإحتلال بفتح الحدود أمام دخول السلع الإسرائيلية لأسواق المناطق المحتلفة دون أية قيود. وبالمقابل فقد فرضت تلك السلطات إجراءات تنظيمية عديدة بالنسبة لدخول المنتجات من المناطق المحتلة إلى إسرائيل. وكما هو مبين أدناه، فقد كان للسلطات الإسرائيلية سياسات متباينة بالنسبة لتجارتها مع المناطق المحتلة بحسب أنواع السلع، فيما إذا كانت زراعية أو صناعية.

أ- المنتجات الزراعية

أصدرت السلطات الإسرائيلية منذ الأشهر الأولى للإحتلال أمرا عسكريا يحمل الرقم (٤٩) منعت بموجبه إدخال المنتجات الزراعية من المناطق المحتلة إلى إسرائيل، إلا بموجب تصريح خاص وضمن أضيق نطاق. ويهدف هذا الإجراء إلى عدم المس بمصالح المزارعين في إسرائيل الذين يتمتعون بأشكال عديدة من الدعم تستهدف تثبيت الأسعار وضمان تحقيق حد أدنى من الأرباح للمنتجين. ويتم تحديد الكميات المسموح بدخولها من قبل المجالس التسويقية المتخصصة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة، ثم تنقل القرارات المتعلقة بذلك لدوائر الزراعة في الضفة والقطاع من أجل إصدار التصاريح اللازمة بموجبها. وتقتصر هذه العملية على كميات قليلة نسبيا تستخدم لمواجهة عجز طارىء في الأسواق أو لغرض تزويد المصانع باحتياجاتها من المواد الخام، مثل البرتقال والعنب.

ومن الجدير بالذكر بأن المنع الذي فرضته إسرائيل على دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية قد امتد ليشمل أيضا القدس العربية، بحجة أنها (جزءٌ) من إسرائيل. وبالتالي فقد حرم مزارعو المناطق المحتلة من أحد الأسواق التقليدية الرئيسية لفائض منتجاتهم الزراعية.

ان من اهم المعوقات التجارة الزراعية المتكافئة بين اسرائيل وفلسطين، بالاضافة للقيود المتعلقة بمنع دخول المنتجات الفلسطينية الى الاسواق الاسرائيلية، هو حصول المنتجين الاسرائيليين على الكثير من اشكال الدعم المباشرة وغير المباشرة، وذلك في الوقت الذي لا يحصل فيه المنتجون الفلسطينيون على اي شكل من الدعم. ولقد ادى ذلك الى منافسة غير متكافئة، ليس فقط في الاسواق الاسرائيلية بل في الاسواق المحلية أيضاً. فقد اصبح من المألوف ان تقوم مؤسسات التسويق الاسرائيلية بطرح كميات ضخمة من الانتاج في اسواق المناطق المحتلة، غالباً من نوعية متدنية، وبأسعار لا يمكن مجاراتها بالنسبة للمنتجين المحليين. ولعل ذلك هو أهم الاسباب لارتفاع كمية الخضار والفواكه الاسرائيلية التي يتم تصريفها في الاسواف الفلسطينية، بحيث انها بلغت حوالي ٨٠ - ١٠٠ الف طن في العام في معظم السنوات [٢].

لقد أسفرت ظروف المنافسة غير المتكافئة في التجارة الزراعية على كثير من الفروع الزراعية، التي لم تتمكن من منافسة المنتجات الإسرائيلية في الأسواق المحلية، حتى بالرغم من الارتفاع الملموس في كفاءة الإنتاج، وذلك بسبب الدعم الكبير الذي يحصل عليه المزارعون في

Digitized by Birzeit University Library

إسرائيل. لذا فقد كان من الطبيعي أن تؤدي المنافسة غير المتكافئة في التجارة الزراعية، إلى حدوث فائض كبير في الميزان التجاري لصالح إسرائيل. فبعد أن كان للمناطق المحتلة فائضٌ في الميزان التجاري الزراعي مع إسرائيل في معظم سنوات السبعينيات، فإنها أصبحت تعاني من عجز كبير منذ سنة١٩٨٢، حيث بلغت قيمة هذا العجز في سنة ١٩٨٥ حوالي ٨٤ مليون دولار [٣].

ب- المنتجات الصناعية

اختلفت السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمنتجات الصناعية بشكل ملموس عن سياستها بالنسبة للمنتجات الزراعية. فقد درجت السلطات الإسرائيلية على السماح من حيث المبدأ بدخول منتجات المناطق المحتلة (باستثناء المنتجات الدوائية) دون الحاجة لتصاريح خاصة، على أن يلتزم المنتجون بالتعليمات المتعلقة بالتغليف وكتابة المواصفات وبالنواحي الصحية. لذلك فقد تم خلال العشرين سنة الماضية، وبالرغم من المنافسة غير المتكافئة مع المنشآت الصناعية الإسرائيلية، تطوير بعض الفروع الصناعية التي تتمتع بميزات نسبية معينة، مثل الإستخدام المكثف للأيدي العاملة الرخيصة أو توفر مواد خام محلية. ولكن، يلاحظ، مع ذلك، بأن تطور الفروع الصناعية خلال التعاقد الباطني مع إسرائيل قد رافقه حصول ارتباطات عضوية ذات طابع إلحاقي بين المنشآت الصناعية المحلية والصناعات الإسرائيلية، وذلك بموجب اتفاقيات تعاقدية غير متكافئة.

الأهمية النسبية للتجارة مع إسرائيل

إن لصادرات إسرائيل للمناطق المحتلة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الإسرائيلي. فمن المعروف بأن لتجارة التصدير أهمية كبرى في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب صغر السوق المحلي بالقياس مع الطاقة الإنتاجية، سواء في المجال الصناعي أو الزراعي. لذا فقد أولت إسرائيل منذ تأسيسها أهمية بالغة للبحث عن أسواق تستوعب منتجاتها. وبالفعل فقد نجحت في رفع قيمة الصادرات إلى أرقام قياسية بحيث بلغت ١٧٩٠١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، ويعادل ذلك ٣٦٪ من الإنتاج القومي الإجمالي لإسرائيل لذلك العام [٤].

لقد تمكنت إسرائيل خلال سياستها الاقتصادية في المناطق المحتلة من تحقيق درجة متقدمة من الإستغلال الكولونيالي لأسواق تلك المناطق، كما يتبين من خلال العديد من المؤشرات الإحصائية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية السلعية للضفة والقطاع بسرعة كبيرة بحيث أصبحت تشكل حوالي ٩٠٪ من وارداتهما الإجمالية منذ السنوات الأولى للإحتلال. وقد وصلت قيمة تلك الصادرات إلى ذروتها في سنة ١٩٨٧ عندما بلغت ١١٠٥ مليون دولار (تشمل القيمة التقديرية للصادرات الاسرائيلية الى القدس العربية، والتي تقدر بحوالي ١٥٪ من اجمالي الصادرات للضفة والقطاع). ويمكن الإستدلال على الأهمية الكبرى لهذه الصادرات بالنسبة لإسرائيل، إذا علمنا بأن معدلها السنوي، بلغ خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)، حوالي ١٣٪ من القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية (أنظر الجدول رقم ٤). وبذلك فإن المناطق المحتلة تحتل المكان الثاني بين الدول المستوردة للبضائع الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة (٣١٪). كما أن

Digitized by Birzeit University Library

حصتها تصل إلى حوالي ٤٠٪ من مجمل صادرات إسرائيل لدول السوق الأوروبية المشتركة.

الجدول رقم (٤)
الأهمية النسبية لصادرات إسرائيل للمناطق المحتلة (القيمة بالمليون دولار)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المعدل
القيمة الإجمالية لصادرات إسرائيل *	٥١٠٨	٥٨٠٧	٦٢٦٠	٧١٥٤	٨٤٧٥	٦٥٦١
القيمة بدون المماس	٣٩٠٤	٤٥٩٥	٤٨٢٨	٥٢٧٥	٦١٧٤	٤٩٥٥
الصادرات للمناطق المحتلة **	٨١٩	٧١٣	٦٨٨	٩١٧	١١٠٥	٨٤٨
- حصتها من الصادرات الإجمالية (٪)	١٣,٠	١٢,٣	١١,٠	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٠
- حصتها بدون المماس (٪)	٢١,٠	١٥,٥	١٤,٢	١٧,٤	١٧,٩	١٧,٢
- حصة الولايات المتحدة (٪)	٣٠,٨	٢٨,٣	٣٤,٢	٣٢,٩	٣٢,٥	٣٠,٨
- حصة السوق المشتركة (٪)	٣٤,٤	٣٢,٥	٣١,٦	٣٠,٧	٣٢,٤	٣٢,٣
الواردات من المناطق المحتلة	٢٨٥	١٩٦	١٨١	٢٧٥	٣٠٤	٢٤٨
الفائض التجاري لصالح إسرائيل	٥٣٤	٥١٧	٥٠٧	٦٤٢	٨,١	٦٠٠
العجز الإجمالي في التجارة الخارجية لإسرائيل (بدون المناطق)	٣٤٩٢	٢٤٥٠	١٩٣٦	٢٣٥٢	٣٢٢٩	٢٦٩٢

* لا تشمل الصادرات للمناطق المحتلة

** تشتمل على الصادرات للقدس العربية وذلك بإضافة ١٥٪ للقيمة المبينة في المرجع الأصلي.

Source: *Statistical Abstracts of Israel, 1982* - 87

واذا استثنينا صادرات اسرائيل من الماس، والتي تشكل ما يقارب من ربع الصادرات الاجمالية، فإن حصة المناطق المحتلة من الصادرات الإسرائيلية ترتفع إلى أكثر من ١٧٪. وبالطبع ترتفع الأهمية النسبية لتلك الصادرات لأكثر من ذلك إذا احتسبت من الصادرات "المدنية" فقط، إذ تقدر قيمة الصادرات الإسرائيلية من الأسلحة (لسنة ١٩٨٧) حوالي ٥، ١بليون دولار.

ومن الناحية المقابلة يتم تصريف الجزء الأكبر من صادرات المناطق المحتلة في الأسواق الإسرائيلية. فقد بلغ معدل قيمة الصادرات الفلسطينية الإجمالية إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ حوالي ٢٤٨ مليون دولار بالنسبة، أي ما يعادل ٧١٪ من معدل القيمة الإجمالية للصادرات. ويتبين من المعطيات الإحصائية الرسمية بأن حوالي ١١٪ فقط من قيمة السلع المصدرة هي من منتجات زراعية، تحتاجها إسرائيل إما لسد العجز في الأسواق المحلية أو للأغراض الصناعية (مثل البرتقال والعنب)، أو للتصدير الخارجي (مثل التوت الأرضي وبعض الخضار وبذور البصل). إلا أن الجزء الأكبر من الصادرات الفلسطينية لإسرائيل (حوالي ٨٩٪) هي من المنتجات الصناعية، مثل الملبوسات والأحذية والمشروبات الغازية والشوكولاته والطحينة ومواد البناء (أنظر الجدول رقم ٥). وفي جميع هذه الحالات، تتمتع المنشآت الفلسطينية المنتجة بميزات معينة تمكنها من التنافس بكفاءة مع المنشآت الإسرائيلية، أو أنها تقوم بخدمات تكميلية

Digitized by Birzeit University Library

لحساب تلك المنشآت ضمن اتفاقات تعاقدية.

الجدول رقم (٥)
التحليل السلعي لتجارة المناطق المحتلة مع إسرائيل - ١٩٨٦ (بالمليون دولار)

صادرات لإسرائيل	منتجات زراعية	منتجات صناعية	المجموع
الضفة الغربية	١٦,٦	١٣٩,٣	١٥٥,٩
قطاع غزة	١٣,٨	١٠٤,٩	١١٨,٧
المجموع	٣٠,٤	٢٤٤,٢	٢٧٣,٦
واردات من إسرائيل			
الضفة الغربية	٦٩,٧	٣٨١,٣	٤٥١,٠
قطاع غزة	٤٤,٧	٣٠٢,١	٣٤٦,٨
المجموع	١١٤,٤	٦٨٣,٤	٧٩٧,٨

Source : *Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, 1988*, pp. 6-7

إن التقييم الإجمالي للعلاقات التجارية للمناطق المحتلة مع إسرائيل كما كانت حتى الآن يشير إلى الإستنتاجات التالية:

١- أسفرت هذه العلاقات عن تحول المناطق المحتلة إلى سوق ضخم ومحمي لصالح المنشآت الاقتصادية الإسرائيلية. ونظراً لقرب هذا السوق من مناطق الإنتاج فإن ذلك يوفر للمنشآت الإسرائيلية المصدرة ميزات تنافسية مهمة أمام المنافسين من الدول الاخرى.

٢- بالرغم من حصول مواطني المناطق المحتلة على مزايا معينة نتيجة لتوفر سلع إسرائيلية مدعومة في الأسواق المحلية (كالحليب ومنتجاته والبيض ولحم الدجاج) إلا أن دخول تلك المنتجات كان له أثرٌ سلبيٌ للغاية على الفروع الزراعية المحلية. كما أنه أعاق كثيرا من إمكانية ظهور وتطور صناعات جديدة تكون في العادة بحاجة ماسة لقدر فعال من الحماية في المراحل الأولى من نموها. وبالفعل، فقد اقتصر تطور الصناعة الفلسطينية إلى حد بعيد على المجالات المكملة للصناعات الإسرائيلية أو المرتبطة معها بشكل أو بآخر.

٣- هناك شكوك قوية، من أنّ المناطق المحتلة، قد أصبحت في بعض الأحيان سوقا لطرح منتجات إسرائيلية ذات نوعية متدنية، قد لا يكون مصرحا بتداولها في الأسواق الإسرائيلية. ويشمل ذلك سلعا كالأدوية والأغذية المحفوظة التي لا تتوفر فيها المواصفات المعمول بها في إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتجارة فلسطين مع الدول الأخرى

بالإضافة للسياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم تجارتها مع المناطق الفلسطينية المحتلة، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بفرض عدة إجراءات على آلية التعامل التجاري بين تلك المناطق والدول الأخرى. وكما هو متوقع، فقد كان الهدف الأساسي لجميع السياسات التي فرضتها سلطات الإحتلال في هذا المجال، هو تحقيق مزيج من المصالح لإسرائيل، بغض النظر عن إنعكاسات هذه السياسات على الجانب الفلسطيني. وبشكل عام، يمكن تلخيص أهم الإجراءات الإسرائيليةالمتعلقة بالتجارة الفلسطينية مع الدول الأخرى بما يلي :

أ- مع الدول العربية

- عدم السماح باستيراد المنتجات التي قد تؤثر بصورة سلبية على المنتجين الإسرائيليين. وينطبق ذلك بشكل خاص، على المنتجات الزراعية والمحروقات والطاقة الكهربائية والإسمنت والفوسفات . . . ألخ.
- فرض رسوم جمركية باهظة على السلع المستوردة عبر الجسور، وكذلك منع استيراد العديد من السلع لاعتبارات أمنية، خاصة الأجهزة الكهربائية والمواد الكيماوية.
- فرض إجراءات تفتيش معقدة ومطولة على السلع المستوردة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير عملية التخليص وتلف جزء من البضاعة.
- منع الشاحنات من البقاء في الأردن لأكثر من يوم واحد، مما يسبب تعقيدات ومشاكل كثيرة للسائقين ويزيد من كلفة الشحن.
- فرض رسوم باهظة على الشاحنات العاملة على الجسور، مما أدى إلى رفع كلفة الشحن بنسبة كبيرة (حوالي ٤٠٠-٥٠٠ دينار للشحنة الواحدة).
- إغلاق الجسور بشكل عشوائي أمام حركة الشاحنات لاعتبارات "أمنية" غالبا ما تكون في الواقع هي مجرد عقاب جماعي على سكان منطقة أو مناطق معينة.

ب- مع الدول الأخرى

- فرض إجراءات مطولة على عملية تخليص مستوردات تجار المناطق المحتلة، مما يؤدي إلى رفع الكلفة وتأخير كبير في استلام البضاعة.
- فرض فحوص أمنية تعجيزية على المنتجات الزراعية الفلسطينية المصدرة، حيث يتم تفريغ الثمار من صندوق لآخر أمام ضباط الأمن، مما يعمل على رفع الكلفة ويعيق عملية التصدير ويحدث تلفا في البضاعة المصدرة.

الآفاق المستقبلية للعلاقات التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية

يتضح مما تقدم، بأن العلاقات التجارية المشوهة التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية المحتلة، قد أدت إلى نتائج وإنعكاسات بالغة الخطورة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا، فإن إعادة هيكلة

Digitized by Birzeit University Library

هذه العلاقة بصورة جوهرية، وعلى أساس من التكافؤ في التعامل والحرية في اتخاذ القرار، هو أهم مرتكزات السياسة الفلسطينية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، سواء في المرحلة الإنتقالية أو المرحلة الدائمة.

إن وضع تصور تفصيلي للعلاقات التجارية الفلسطينية-الإسرائيلية، لا يمكن أن يتم دون أن يأخذ بعين الإعتبار ما يمكن إعتباره المرتكزات الأساسية للسياسة الاقتصادية الفلسطينية في مرحلة التحول نحو الاستقلال. ومن منطلق الظروف والإفرازات التي تفرضها المرحلة الراهنة، فإن أهم هذه المرتكزات هي ما يلي:

١- ضرورة العمل على تحقيق مستوى عال نسبيا من المعيشة للمواطنين وذلك بعد سنوات عديدة من المعاناة. ومن المعلوم، بأن معدل دخل الفرد في الوقت الحاضر (GNP per capita) هو بحدود ١٣٠٠ دولار بالسنة، وذلك مقابل ١١٥٠٠ دولار في إسرائيل.

٢- تخفيف الفوارق الطبقية في الدخل قدر المستطاع، خاصة على خلفية الدور المتميز الذي لعبته الطبقات الاجتماعية المتوسطة والقليلة الدخل في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية.

٣- خلق أكبر عدد من فرص العمل في سوق العمل المحلي، علما بأن الزيادة السنوية في حجم القوة العاملة، والناجمة فقط عن الزيادة الطبيعية في السكان، هي بحدود ١٢-١٥ ألف عامل.

٤- تقليل التبعية على الاقتصاد الإسرائيلي قدر المستطاع، والتوجه بدلا من ذلك إلى علاقات متكافئة قائمة على حرية الاختيار.

٥- إقامة أكبر قدر ممكن من العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والدول العربية والاسلامية الأخرى، وبشكل خاص يجب التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الأردنية. وبكل تأكيد، يجب تفادي أي موقف تبدو فيه فلسطين في خندق واحد مع إسرائيل في مواجهة اقتصادية مع الاردن والدول العربية الاخرى.

الأسس التي يجب أن يستند إليها الموقف الفلسطيني

إن حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية المستقبلية مع إسرائيل هو في مجال التجارة بين البلدين. ويشمل ذلك بالمعنى الواسع حركة آنتقال السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال. أما المواضيع الأخرى المتعلقة بالبنوك والضرائب المباشرة والسياسات النقدية، فإنها ذات أهمية ثانوية بالنسبة لإسرائيل، وسيتحدد الموقف بالنسبة لها على ضوء ما سيتم الاتفاق عليه بالنسبة للتجارة، خاصة التجارة السلعية.

بالرغم من الحساسيات والحواجز النفسية والسياسية التي لا يستهان بها، فإنه من الأفضل لنا أن نعترف بأن تحرير التجارة بين فلسطين وإسرائيل (Free trade)، ضمن أسس تفصيلية عديدة يتفق عليها بين الطرفين، هو الخيار الأفضل بالنسبة للجانب الفلسطيني. وهنالك أسباب

Digitized by Birzeit University Library

ومبررات عديدة لذلك، أهمها ما يلي :

١- أن السوق المحلي للمناطق الفلسطينية المحتلة هو سوق صغير لا يمكن أن يشكل قاعدة كافية لتطوير قطاعات اقتصادية إنتاجية قادرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير (Economies of scale). لذلك، لا مناص من اللجوء إلى اتباع سياسة إنتاجية تستهدف تصريف جزء أساسي من الإنتاج في أسواق خارجية . وبالطبع، فإن أحد أهم مرتكزات سياسة تصديرية ناجحة، هو إقامة علاقات تجارية انفتاحية تتميز بقدر كبير من حرية حركة السلع ورأس المال بين فلسطين والدول الأخرى.

٢- ومن الناحية الأخرى، يجب ملاحظة أن كلفة إنتاج السلع الزراعية والصناعية في فلسطين، قد ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بحيث فقد المنتجون الفلسطينيون قدرا كبيرا من قدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية التقليدية. ولعل أبرز الأدلة على ذلك، هو أن حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الأردن والبلدان العربية قد انخفض من معدل سنوي قدره حوالي ٢٣٥ ألف طن في نهاية السبعينيات، إلى أقل من ٤٠ ألف طن في بداية التسعينيات.

يعود الإرتفاع في تكلفة المنتجات الفلسطينية إلى عوامل عديدة، أهمها هو إرتفاع مستوى الأجور بشكل كبير نسبيا. وبالطبع، لا يجوز أن نتطلع ثانية إلى تخفيض الأجور إلى ما هي عليه في الدول العربية المجاورة كوسيلة لتقليل كلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن نوعية الإنتاج الفلسطيني، هي بشكل عام، ليست بمستوى أفضل من غالبية الدول العربية، بل إنها أحيانا من نوعية أقل. لكل هذه الأسباب، فإن هنالك أملا ضئيلا في أن يتمكن المنتجون الفلسطينيون من تصدير جزء ملموس من إنتاجهم إلى الأسواق العربية المجاورة.

٣- وعلى العكس مما سبق، فإن للمنتجين الفلسطينيين، خاصة في القطاع الزراعي وفي بعض الفروع الصناعية الكثيفة العمالة، ميزات نسبية كبيرة في الأسواق الإسرائيلية؛ تكمن هذه الميزات بشكل رئيس، في الفرق الكبير في مستويات الأجور. ومن الجدير بالملاحظة أيضا، بأن مستوى الإنتاجية قد ارتفع بشكل كبير، (خاصة في الفروع الزراعية الرئيسية) بحيث فقد الإسرائيليون ميزتهم النسبية من هذه الناحية، وسيتحسن الوضع التنافسي للمنتجين الفلسطينيين أكثر في حالة رفع مستوى الخدمات التمويلية والفنية في المستقبل، بعد استلام السلطة الفعلية على الأرض.

٤- ومن الجدير بالملاحظة، بأن جزءاً كبيرا من الإنتاج الزراعي الفلسطيني يتدفق فعلا إلى الأسواق الإسرائيلية في الوقت الحاضر، وذلك بالرغم من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على دخول السلع الزراعية. ولا شك، بأن انسياب المنتجات الإسرائيلية إلى إسرائيل، سيزداد كثيرا في المستقبل، حتى ولو لم يصل الجانبان إلى اتفاق رسمي ترفع بموجبه القيود المفروضة في الوقت الحاضر.

٥- وبالإضافة للفوائد المباشرة للتجارة السلعية الحرة، فإن هنالك أسبابا عديدة أخرى تبرر هذا الموقف، أهمها ما يلي :

٥-١ لقد أصبح مفهوم حرية التجارة الدولية هو أحد أهم القيم الدولية التي توجه

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية. ولهذا المفهوم مبررات اقتصادية مهمة يعترف بها الجميع، ولكن له أيضا مبررات وطابع حضاري لا يستهان به، يقترن بشكل أو بآخر بمدى التزام الدولة بالقيم الديمقراطية ونظام السوق. لذلك يجب أن لا يبدو الجانب الفلسطيني وكأنه يقف ضد مبدأ حرية التجارة، بل على العكس، فإن موقفنا يجب أن يركز على إبراز إسرائيل في موقف مناهض لحرية التجارة بسبب سياساتها المختلفة المتعلقة بالقيود الجمركية وغير الجمركية (سياسات الدعم مثلا) المفروضة على التجارة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمناطق الفلسطينية المحتلة.

٥-٢ لاحقا للنقطة المذكورة أعلاه، فإن مفهوم حرية التجارة يحسن كثيرا من صورة الجانب الفلسطيني وموقفه على المستوى الدولي، أي مع الدول المانحة والتكتلات الاقتصادية الدولية (مثل السوق المشتركة) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويمكن للجانب الفلسطيني أن يكتسب عدة نقاط سياسية وإعلامية مهمة فيما إذا نجح في إبراز الجانب الإسرائيلي، وكأنه هو العائق أمام حرية التجارة، وهو واقع الحال الذي ساد العلاقات التجارية الفلسطينية-الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ .

٥-٣ من المفروض أن نتوقع، في حالة رفضنا للتجارة الحرة مع إسرائيل، أن تبادر السلطات الإسرائيلية إلى تقييد وربما منع دخول العمال من فلسطين الى داخل الخط الأخضر. وبالرغم من أية خلافات داخلية بين الفلسطينيين حول مستقبل العمالة في إسرائيل، إلا أن قيام السلطات الاسرائيلية باجراء كهذا سيؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة، حيث انه لا ينتظر أن تتطور القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلي خلال السنوات القليلة القادمة إلى الحد الذي يسمح باستيعاب الفلسطينيين العاملين في إسرائيل.

٥-٤ إن اتخاذ الجانب الفلسطيني موقفا إيجابيا من التجارة الحرة مع إسرائيل، سيسمح بالضغط على اسرائيل لتقديم "تنازلات" جوهرية في مجالات اخرى، منها مثلا السماح للسلطة الفلسطينية بإقامة بنك مركزي وإصدار عملة فلسطينية واكتساب الحرية في رسم السياسة البنكية التي ترتئيها.

إتحاد جمركي أم اتفاقية تجارة حرة؟

هنالك نموذجان للوصول إلى مبدأ حرية التجارة بين فلسطين وإسرائيل، إما من خلال إقامة إتحاد جمركي (Custom Union)، أو التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة (Free Trade Agreement) ويتم خلال كلا هذين النموذجين تحقيق مبدأ حرية تبادل السلع عبر الحدود بين البلدين. ولكن تلتزم البلدان بتعرفة جمركية موحدة في خيار الإتحاد الجمركي، في حين يكون لكل منهما نظامه الجمركي الخاص في حالة الإكتفاء باتفاقية للتجارة الحرة.

Digitized by Birzeit University Library

يتبين من إحدى الدراسات التي قام بها أحد الخبراء الفلسطينيين في صندوق النقد الدولي،[٥] بأن للإتحاد الجمركي مزايا عديدة، تتعلق بسهولة تنفيذه من الناحية العملية، والحصول على عوائد جمركية مرتفعة نسبيا، وسهولة الاتفاق مع إسرائيل على حرية إدخال المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقها. ولكن للإتحاد الجمركي سيئات مهمة تنبع من أن نظام التعرفة الجمركية الذي تطبقه إسرائيل، ينسجم بالأساس مع سياستها الصناعية، (توفير الحماية لصناعاتها المحلية) وسياستها المالية. ومن الواضح، بأن هذه الأهداف، لا تنسجم بالضرورة مع المصالح الفلسطينية، بل إنها قد تضر برفاهية المستهلكين في فلسطين خلال حرمانهم من الحصول على السلع بأسعار أقل. أي أن المستهلك الفلسطيني، يتحمل في الواقع "ضريبة" حماية الصناعات الإسرائيلية بإجباره على دفع ثمن أعلى للسلع المستوردة. ومن ناحية أخرى، فإن إلزام المنتجين الفلسطينيين باستخدام مواد خام إسرائيلية بدلا من شرائها من الأسواق العالمية، غالبا بأسعار أرخص، سيضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. أخيرا، يجب التذكير بأن إقامة إتحاد جمركي بين إسرائيل وفلسطين سيلحق ضررا سياسيا بالغا بالجانب الفلسطيني، حيث ستجد السلطة الفلسطينية نفسها في "تحالف" اقتصادي منافس لاقتصاد الدول العربية والإسلامية المجاورة.

ومع أن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة قد يبدو هو البديل الأنسب لتنظيم العلاقات التجارية المستقبلية بين فلسطين وإسرائيل، إلا أن ذلك لن يكون مقبولا للسلطات الإسرائيلية، على الأقل بسبب تخوفها من "تهريب" المنتجات التي يستوردها تجار الكيان الفلسطيني (برسوم جمركية) قليلة إلى داخل الأسواق الإسرائيلية. ويمكن الافتراض بأن إسرائيل قد تتخذ في هذه الحالة موقفا أكثر تشددا بالنسبة لدخول المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقها، وكذلك بالنسبة لحرية دخول الأيدي العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي.

يتضح مما سبق، بأن الخيار الأفضل للعلاقات التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية في المرحلة القادمة، على الأقل بالنسبة للمستقبل المنظور، هو في أن يلتزم الطرفان بحرية التجارة السلعية فيما بينهما. ويجب التأكيد على أهمية أن يشمل ذلك ليس فقط السلع الصناعية، كما تفضل إسرائيل، بل السلع الزراعية أيضا. أما بالنسبة للأنظمة الجمركية المتعلقة بالإستيراد من الدول الأخرى، فيجب أن يتم التفاوض حولها على ضوء الأسس التالية:

١- اعطاء الجانب الفلسطيني حرية استيراد سلع معينة برسوم جمركية أو ضريبة إضافية أقل مما هو معمول به في إسرائيل، لأسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية (مثل تخفيض أسعار بعض السلع الإستهلاكية الأساسية والمواد الخام). ويمكن التوصل إلى اتفاق تفصيلي مع الجانب الإسرائيلي، يضمن عدم انتقال مثل هذه السلع إلى الأسواق الإسرائيلية.

٢- أن يسمح للمنشآت الفلسطينية استيراد السلع الإستهلاكية من الدول العربية، وذلك بحسب الشروط المعمول بها بالنسبة للمستوردات من الدول الأخرى.

٣- يسمح باستيراد المحروقات والمواد الخام والإسمنت من الدول العربية دون جمارك، على

Digitized by Birzeit University Library

أن يتم طرحها في الأسواق بأسعار لا تقل كثيرا عن الأسعار الدارجة في إسرائيل.

٤- يفترض أن تلتزم السلطة الفلسطينية بالمحافظة على مستويات عالية بالنسبة للمواصفات البيطرية والصحية المتعلقة بالمنتجات الحيوانية والنباتية المستوردة من الدول الأخرى. ويستوجب ذلك أن تمتنع القيادة السياسية عن ممارسة الضغوط على الأجهزة الفنية بالنسبة للإجراءات المتعلقة بإصدار رخص الاستيراد من الدول الأخرى.

٥- يجب أن يعطى للمنشآت الفلسطينية الحرية الكاملة في اختيار محطات العبور للسلع المستوردة أو المصدرة، خاصة بالنسبة لاستخدام المطارات والموانيء الأردنية لهذا الغرض.

خاتمة

لقد استهدفت هذه الورقة اعطاء تحليل واقعي للعلاقات التجارية بين فلسطين واسرائيل، وذلك على ضوء التجربة المكتسبة منذ وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي في سنة ١٩٦٧ . وقد تبين من التحليل السابق بان العلاقات التي ظلت سائدة حتى الآن قد تميزت بقدر كبير من عدم التكافؤ والتبعية، وذلك كنتيجة طبيعية للسياسات والاجراءات التي وضعتها السلطات الاسرائيلية المختصة. وبالرغم من الوضع المرفوض لواقع العلاقات التجارية الفلسطينية مع اسرائيل، الا ان هنالك فرصاً جيدة لاقامة علاقات متكافئة تخدم المصالح المشتركة للطرفين.

ولكن انطلاقاً من العلاقات المتميزة بين فلسطين والدول العربية، والاردن بشكل خاص، وانسجاماً مع روح السلام والتعاون الاقليمي الذي يأمل الجميع بتحقيقه في المنطقة، فان هنالك حاجة ماسة لأن تسعى القيادة الفلسطينية وفي اسرع وقت ممكن الى فتح ملف العلاقات الاقتصادية مع الاردن، وذلك قبل ان يتم التوقيع على اتفاقيات تفصيلية مع اسرائيل قد تتمخض عن قيود لا يمكن تجاوزها بالنسبة لامكانات تعميق العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين، لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين.

1- Fawzi Gharaibeh, *The Ecomomics of the West Bank and Gaza Strip*, London: West View Press, 1985, p. 107 .

2- Center Bureau of Statistics, Jerusalem: *Statistical Abstract of Israel*, 1991, no. 42, p. 742.

3- Center Bureau of Statistics, Jerusalem: *Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, 1987* (2), p. 6-7.

4- Center Bureau of Statistics, Jerusalem: *Statistical Abstract of Israel, 1993*, no. 44, pp. 193, 260.

5- Karim Nashashibi, "*Trade Regime for Palestine and Israel : A customs Union or a Free Trade Agreement ?*" Nov. 1993 (an unpublished report).

Digitized by Birzeit University Library

المخططات الهيكلية كوسيلة للتنمية المحلية للحكم الفلسطيني

د. راسم خمايسي *

مع أطلال تنفيذ الحل السياسي وإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، يدور النقاش حول سبل تنمية المجتمع الفلسطيني وكيفية تطويره في الدولة الحديثة. معظم المهتمين يركزون على دور الحكم المركزي في التنمية وتأمين الظروف المناسبة للرقي والتقدم. بالمقابل يحظى الحكم المحلي - بلديات، ومجالس قروية بدراسة واهتمام غير كاف كجهاز ومؤسسة تقع عليها المسؤولية المباشرة، ولها الصلاحية في ترجمة السياسات التنموية للحكم المركزي على أرض الواقع. ولقد أثبتت التجارب والدراسات أن للحكم المحلي المتمكن دوراً كبيراً في رقي وتقدم المجتمع، وأن هناك علاقة مباشرة بين جهاز الحكم المحلي ومستوى تطور البيئة والمحيط الحضري.

فمن أجل بناء الحكم المحلي وتطويره، وتحويله إلى جهاز وسلطة محلية، يجب وضع آليات وقواعد لعمله التنظيمي، خلال بناء خريطة تنظيمية ووصف وظيفي ومؤسس وطني مقنن يبين الصلاحيات والمسؤوليات لكل وظيفة. وبالمقابل وضع خطط وبرامج لتوجيه عمل أجهزة الحكم المركزي والمحلي، إضافة إلى مجمل السكان لكي نستطيع تطوير محيط المدينة والقرية بشكل متوازن مع المحيط الأقليمي والقطري، وهذا يتم خلال إعداد مخططات هيكلية تطويرية نترجم خلالها السياسات التنموية، وتوزيع السكان والموارد بشكل متناسق، آخذين بعين الاعتبار الأفضليات النسبية والمعوقات الكاملة والظاهرة لكل مدينة وقرية.

تهدف هذه الدراسة الموجزة إلى طرح واقع التخطيط الهيكلي في المدن والقرى الفلسطينية، مقترحين واجب تعديل هذه المخططات لكي تستجيب إلى احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، ومن أجل فتح فرص تحقيق استراتيجيات تنمية وبناء المجتمع الفلسطيني. إن المخططات الهيكلية المعمول بها في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، تقع حائلا أمام عملية البناء الحالية والمتوقعة

---

* د. راسم خمايسي : استاذ الجغرافيا في الجامعة العبرية، باحث في مركز فلورث هايمر، ومدير مركز التخطيط الاستراتيجي للسلطات المحلية العربية في اسرائيل، له العديد من الابحاث والدراسات حول الاتجاهات التنموية عند العرب في اسرائيل نشر كتابين حول سياسة التخطيط والاسكان عند العرب في اسرائيل و سياسة التخطيط وهدم المنازل في الضفة الغربية.

Digitized by Birzeit University Library

أن تحدث مع تطبيق الحل السياسي المطروح، كما أن أجهزة الحكم المحلي العاملة بموجب هذه المخططات لا تستطيع ترجمة الرغبة التي من المتوقع أن تطرح من قبل الحكم المركزي لأجل بناء مشاريع إسكان وإقامة بنية تحتية وفوقية اقتصادية واجتماعية وثقافية. هذه الفرضية سنحاول إثباتها في هذه الدراسة، معتمدين على المعلومات المتوفرة من الحقل ومحللين المخططات الهيكلية المعمول بها وأجهزة الحكم المحلي العاملة.

بداية التخطيط المقنن

بدأت عملية إعداد المخططات الهيكلية للمدن في فلسطين بشكل مقنن، بعد التصديق على أمر تنظيم المدن لعام ١٩٢١، الذي حدد بأن تكون لكل مدينة منطقة تنظيم، وتكون البلدية لجنة تنظيم محلية تنظم عملية البناء والتطوير في تلك المنطقة (١). وخلال الفترة بين عام ١٩٢١-١٩٢٩، أعلن عن تسع مدن في فلسطين، كمناطق تنظيم ولجان محلية للتنظيم والبناء، من بينها نابلس والقدس؛ حيث كانتا من أول المدن التي أعلن عنها كمنطقة تنظيم محلية وبعدها أعلن عن طولكرم كلجنة تنظيم محلية ١٩٢٩ (٢). ولكن، بعد تصديق أمر تنظيم المدن ١٩٣٦ الذي ألزم بأن تكون كل بلدية لجنة تنظيم محلية، فأصبحت جميع المدن التي أعلن عنها كبلديات خلال الفترة العثمانية، على أثر ذلك، لجان تنظيم محلية وشرع بإعداد مخططات هيكلية عامة لها بموجب تعليمات أمر تنظيم المدن لعام ١٩٣٦ (٣). حتى عام ١٩٤٨، كما ذكرنا، أعلن عن احدى عشرة مدينة تقع اليوم في الأراضي المحتلة وتشكل لجاناً محلية وهي : القدس، ونابلس، وطولكرم، وجنين، والبيرة، ورام الله، والخليل، وبيت لحم، وبيت جالا، وغزة، وخان يونس. ولقد تم إعداد مخططات هيكلية لهذه المدن التي صودق على جميعها حتى عام ١٩٤٤ . بالإضافة لذلك، تم إعداد مخططات هيكلية تفصيلية فقط لـ - ٢٩ قرية (٤)، منها ثمانٍ تقع في الضفة الغربية، والتي تحولت معظمها فيما بعد لمدن وهي: طوباس، وعنبتا، وقلقيلية، وأبو ديس، وحلحول، وبيرزيت، وبيتونيا، من بين هذه القرى فقط أبو ديس ما زالت تدار بوساطة مختار.

هدفت هذه المخططات إلى ضبط عملية البناء في القرى والمدن الفلسطينية، وحصر امتدادها العمراني، وتقنين عملية البناء بناء على قواعد كانت غريبة عن أهالي القرى وعن معظم أهالي المدن الفلسطينية. لقد قام بإعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية، مكتب المستشار لتخطيط المدن الانتدابي الذي أسس عام ١٩٣٥، وأدير بوساطة المهندس المعماري الانجليزي (كندل) دون مشاركة من قبل الحكم المحلي أو مهنيين عرب. إضافة لذلك، فإن هذه المخططات صودق عليها من قبل اللجنة اللوائية، وبعد ذلك من قبل مكتب المستشار الذي أعد المخطط. أما دور البلديات في إعداد المخططات فقد كان ضئيلا واقتصر التخطيط على النواحي الفيزيائية التي شملت تحديد شبكة طرق أولية، وتعيين مناطق للمباني والاستعمالات العامة (مدارس، مقابر، حدائق ... ألخ) وتحديد ثلاث مناطق للسكن تختلف الواحدة عن الأخرى بكثافة البناء، ومساحة قطعة الأرض الصغرى، وإرتفاع المباني، ونسبة البناء، كما تم تعيين واجهات تجارية ومنطقة للصناعات الخفيفة.

Digitized by Birzeit University Library

هذه المخططات الهيكلية التي أعدت للمدن ولبعض القرى الفلسطينية، اعتمدت فلسفة تخطيط معمول بها في مجتمع متمدن وصناعي، وأن آليات التخطيط التي استوردت خلال هذه المخططات كانت غريبة عن المجتمع المدني والزراعي الفلسطيني؛ حيث برز التناقض بين مبنى القرى والمدن الفلسطينية والتخطيط الذي فرض على البلديات التي التزمت به لاحقا بصفتها لجنة تنظيم محلية، حيث أصدرت رخص بناء وتم توجيه استعمالات الأراضي في محيط المدينة بموجب المخططات التي أعدت من قبل مكتب المستشار الانتدابي دون مشاركة من قبل السكان المحليين أفرادا ومؤسسات. كذلك، فإن المخططات التي أعدت لم تعد بموجب رؤية قطرية وإقليمية للمدينة أو للقرية في محيطها، ولم تأخذ بالحسبان الأبعاد والاسقاطات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط على المدينة أو القرية.

لذا، شكلت هذه المخططات ضابطاً أمام مرونة التخطيط الهيكلي فيما بعد، ولاقت معارضة رغم الحاجة إليها في المدن من أجل توجيه استعمالات الأراضي والامتداد العمراني خلال تلك الفترة، وخلق هوية للمدينة وللقرية الفلسطينية.

هذه المخططات الهيكلية المحلية التي أعدت للمدن ولبعض القرى، والمخططات اللوائية التي أعدت فيما بعد للواء القدس (RJ-5)، ولواء السامرة (S-15) وللواء غزة، ما زالت سارية المفعول حتى الآن، وتُعدُّ القاعدة القانونية لاستصدار الرخص والمرجعية في بعض قضايا استعمالات الأراضي (٥)؛ حيث أنه لم تعد مخططات هيكلية محلية أو إقليمية تلغي أو تعدل هذه المخططات خلال الفترة الأردنية والمصرية أو الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن سلطات الإحتلال الإسرائيلي بدأت في العقد الأخير بتعديل هذه المخططات الانتدابية، إلا أنها ما زال بعضها ساري المفعول. لذلك، فإن مخططات هيكلية مقننة أعدت في واقع موضوعي يختلف عن الواقع الحالي. ورغم ذلك فما زال معمولاً بها (٦).

الوضع القانوني للمخططات الهيكلية في البلدية

بالرغم من أهمية المخطط الهيكلي لتوجيه عملية تطوير المدينة والقرية وضبطها، ما زال عدد من البلديات ومعظم القرى بدون مخطط هيكلي مصدق قطعيا، أو بدون مخطط هيكلي يتناسب واحتياجات المدينة السكنية والسكانية؛ أي أن المجلس البلدي، لم يؤد الوظائف الملقاة على عاتقه بموجب قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المادة ٤١ (٧)، والتي تلقي مسؤولية تخطيط المدينة وفتح الشوارع ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها على المجلس البلدي، كما أن تجاهل السلطة المركزية لحاجة السكان أسهم في دفع السلطة المحلية لإعداد مخطط هيكلي. أما بالنسبة للمحاولات التي يمارسها الحكم العسكري لإعداد مخططات هيكلية في الفترة الأخيرة، فهي غير موفقة، وذلك لأنها لا تأخذ مصلحة السكان أولا كما سنبين فيما بعد.

كذلك، فإن قانون تنظيم المدن يلغي مسؤوليته، لإعداد مخططات هيكلية وتفصيلية، على اللجنة المحلية. فجاء في في المادة ٢٥ (١) قانون تنظيم المدن ١٩٦٦ (٧٩) : "تطلب لجنة التنظيم

Digitized by Birzeit University Library

اللوائية بتوصية من اللجنة المحلية من المدير إعادة النظر في أي مخطط إعمار هيكلي مقرر، من أجل إجراء التعديلات أو الإضافات اللازمة إن وجدت مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات، ويقوم بعمل المسح اللازم، ويقدم تقديره إلى لجنة التنظيم اللوائية بشأن التعديلات أو الإضافات التي يرى إدخالها في المشروع" (٨). إن فحص مدى تطبيق هذه المادة، يبين أن كلا من اللجنة المحلية واللوائية لم تقم بواجبها، وأن بعض المحاولات من بعض البلديات أحبطت في ظروف الاحتلال؛ نتيجة لتناقض طلبات البلدية أو المجلس القروي مع توجيهات الحكم العسكري.

جدول رقم ١: بلديات الأراضي المحتلة حسب سنة التأسيس، عدد السكان، مساحة منطقة البلدية ووضع المخطط الهيكلي عام ١٩٩٠ .

اسم البلدية	سنة التأسيس	عدد السكان	مساحة منطقة	وضع المخطط الهيكلي القانوني	ملاحظات
نابلس	١٨٦٩	١١٨٧٠٠	٢٦٥٠٠	مصدق ١٩٦١	لا يشمل جميع أنحاء المدينة
جنين	١٨٨٥	٢٦٦٠٠	٧٥٠٠	مصدق للاعتراضات ١٩٨٨	
طولكرم	١٨٨٦	٤٨٤٠٠	١٠٢٥٥	مصدق ١٩٦٦	مخطط جديد بالاعداد
قلقيلية	١٩٥١	٢٢٣٠٠	٢٤٩٢	مصدق للاعتراضات ١٩٨٧	
عنبتا	١٩٥٨	٨١٠٠	١٧٠٥	المخطط بالأعداد	
يعبد	١٩٥٥	١٠٤٠٠	١٩١٠	مصدق ١٩٦٣	تقوم البلدية باعداد مخطط جديد
عرابة	١٩٦٢	٩٩٠	٤٠٠٠	لا يوجد مخطط هيكلي	
قباطية	١٩٦٧	١٢٩٠٠	٢٤٤١	مصدق للاعتراضات ١٩٨٧	
سلفيت	١٩٥٥	٧٢٠٠	٣٢٠٠	مصدق ١٩٧٤	
طوباس	١٩٥٥	١١٩٠٠	٢٣٢٤	مصدق ١٩٦١	بادرت البلدية لاعداد مخطط جديد
القدس *	١٨٦٨	١٣٦٣٠٠	٢٦٠٠		
رام الله	١٩٠٨	٢٩٤٠٠	١١٠٩٠	مصدق ١٩٦٤	
البيرة	١٩٥١	٢٩١٠٠	٧٨٠٠	مصدق ١٩٦٦	مخطط جديد بطور الاعداد

Digitized by Birzeit University Library

اسم البلدية	سنة التأسيس	عدد السكان	مساحة منطقة	وضع المخطط الهيكلي القانوني	ملاحظات
بيتونيا	١٩٦٥	٤٦٠٠	٢٨١٠	المخطط بالاعداد	
دير دبوان	١٩٥٨	٦٢٠٠	٢٤٠٠	مصدق ١٩٦٦	مخطط جديد بطور الاعداد
سلوان	١٩٦٤	٦٣٠٠	١١٩٠	المخطط بالاعداد	
اريحا	١٩٥٢	٢١١٠٠	٢٢٠٠٠	مصدق ١٩٤٠	اعد مخطط عام ١٩٦٠ ومعمول به وتقوم البلدية باعداد مخطط جديد
بير زيت	١٩٦٣	٦١٠٠	١٥٣٠	مصدق ١٩٦٣	مخطط جديد بطور الاعداد
بني زيد	١٩٦٥	٧٤٠٠	٢٥٠٠	مصدق ١٩٧٩	
بيت لحم	١٨٧٢	٤٢٢٠٠	٨٠٠٠	مصدق ١٩٦٥	مخطط جديد بطور الاعداد
بيت جالا	١٩١٢	١٥٤٠٠	٥٠٠٠	مصدق للاعتراضات ١٩٨٧	
بيت ساحور	١٩٥٦	١١٦٠٠	٢٥٠٠	مصدق ١٩٥٣	مخطط جديد بمرحلة الاعداد
الخليل	١٨٩٠	٨٢٤٠٠	٢٢٠٠٠	مصدق ١٩٤٤	مخطط جديد بمرحلة الاعداد
دورا	١٩٦٧	٩٤٠٠	٥٠٠٠	مصدق ١٩٧٤	
يطا	١٩٧١	١٤٦٠٠	٦٠٠٠	مصدق ١٩٦٣	
حلحول	١٩٦٤	١٢٣٠٠	٦٠٠٠	مصدق ١٩٨٢	
غزة	١٨٩٣	٣٠٢١١٠	٢١٤٠٠	مصدق ١٩٤٤	مخطط جديد بالاعداد
خان يونس	١٩١٨	١٠٣٩٠٠	١٧٠٠٠	مصدق للاعتراضات ١٩٨٢	
دير البلح	١٩٧٣	٣٣٥٠٠	١٠٠٠٠	مصدق للاعتراضات ١٩٨٣	
رفح	١٩٧٤	١٠١٣٠٠	١١٢٠٠	مصدق للاعتراضات ١٩٨١	

* تم إلغاء بلدية القدس العربية عام ١٩٦٧ وتوحيدها مع القدس الغربية بقرار من الكنيست الاسرائيلي.

المصدر : جمع معلومات من البلديات.

Digitized by Birzeit University Library

يتضح من الجدول أن معظم البلديات ما زالت تعمل بموجب المخططات التي أعدت منذ الفترة الأردنية أي قبل عام ١٩٦٧ . وهناك ثماني مدن لا يوجد لها مخطط هيكلي مصدق بل تمنح الرخص بموجب مخطط هيكلي مقترح. كما أن مدينة الخليل ما زال المخطط الهيكلي المصدق المعمول به هو نفسه منذ عام ١٩٤٤ أي منذ حوالي ٤٦ عاما. وعلى فرض أن المخطط الهيكلي يخدم تطوير البلدة لفترة لا تتعدى ٢٠ عاما، فستنتج الفجوة بين التخطيط المصدق والواقع الذي تغير كثيرا عما كان عليه.

أما بالنسبة للقرى، فلقد بادرت سلطات الاحتلال إلى إعداد مخططات هيكلية خاصة للقرى؛ لتكون أساسا لمنح الرخص ومن أجل أن تحل محل المخططات اللوائية الانتدابية، هذه المخططات، تعد معظمها دون مشاركة فعلية من الأهالي في القرى، أو من ممثليهم المخاتير أو المجالس القروية. وحتى عام ١٩٩٢ تم التصديق على مخططات هيكلية خاصة لحوالي ٥٠٪ من قرى الأراضي المحتلة (١٨٣) إضافة أنّ لبعض القرى مخططاً يُعدّ حالياً، وتم التصديق عليه للاعتراضات (٩).

لقد وعى السكان الفلسطينيون، أفرادا ومؤسسات، أهمية التخطيط الهيكلي للمدينة والقرية، إلا أن الواقع السياسي ووجود إحتلال عسكري يسعى إلى السيطرة على الأرض وحصر الامتداد العمراني العربي أسهم في تشويه التخطيط ودفع البعض إلى معارضة إعداد مخططات هيكلية في هذا الواقع السياسي. لذا، فإن تغير الواقع السياسي يحتم واجب إعداد مخططات جديدة، تكون من أولويات السلطة الجديدة. فإن البداية في العقد الأخير، يجب أن تستمر وتتعمق، وذلك بعد تعديل الأهداف والوسائل (١٠).

السكان في المجتمع الفلسطيني

لا توجد إحصائيات دقيقة وموحدة عن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتوزيعهم، (١١)، حيث تُعدُّ المعطيات عن السكان أساسا لإعداد المخططات الهيكلية، وإن المعطيات المتوفرة والقريبة من الصحة، تشير إلى أن عدد سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٩٠ كان ٢,٢٦٥ مليون شخص، منهم ٣٨٠ ألف لاجيء. من مجمل سكان الأراضي المحتلة، وصل عدد سكان قطاع غزة ٧٧٣ ألف شخص، منهم ٢٧٢ ألف لاجيء. إن الفاحص إلى توزيع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حسب القرى والمدن، يجد أن من بين ٥٣٧ موقعاً استيطانياً ١٠٪ يزيد عدد سكانهم عن خمسة آلاف مواطن باستثناء مجمعات اللاجئين (أنظر الجدول رقم ٢).

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم ٢ : توزيع السكان الفلسطينيين حسب احجام التجمعات السكانية ١٩٩٠

حجم التجمعات السكانية	عدد التجمعات	نسبة السكان من مجمل السكان العام
مدن مركزية فوق ٧٠٠٠٠	٤	٣٥
مدن من ٧٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	٩	١٤
من ٢٠٠٠٠ - ٥٠٠٠	٥٠	١٩
من ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠	٧٠	١٠
اقل من ٢٠٠٠	٣٧٦	١٥
مخيمات لاجئين	٢٨	١٧

Center For Engineering and Planning (1992), *Suggestted Guidelines For Comperhansive Development,* Ramallah, P.19

الجدول يوضح؛ أن معظم التجمعات السكانية الفلسطينية هي قروية، كذلك فإن مجموعة المدن التي يقل عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة، هي قرى انتفخ بها عدد السكان، ولهذا الواقع يجب بناء آليات محدثة عند إعداد المخططات الهيكلية.

بالمقابل، فإن غياب الحكم المحلي في معظم القرى الفلسطينية، ووجود جهاز بلدي ضعيف في معظم البلديات ومجالس قروية معطلة في معظم الأحيان، وتلك العاملة، فهي ضعيفة إداريا، لم تعط اهتماما كافيا للمخطط الهيكلي. رغم وجود ٥٣٧ تجمعاً استيطانياً منها ٢٩ بلدية إضافة إلى بلدية القدس التي ألغيت منذ عام ١٩٦٧، وثلاثة وتسعون (٩٣) مجلساً قروياً (٨٤ في الضفة الغربية وتسعة في قطاع غزة) حتى هذه البلديات والمجالس القروية تجاهلت المخططات الهيكلية، ومحاولاتها لتطوير التخطيط كان محدودا. هذا الواقع، يؤكد غياب الحكم المحلي كوسيلة لإعداد المخططات الهيكلية.

علاقة المخطط الهيكلي بسياسة التطوير العامة

تعد المخططات الهيكلية بموجب تعليمات سياسة التطوير المعتمدة، التي تعد من قبل الحكومة على المستوى القطري والإقليمي. من هذه التعليمات والسياسة، تستشف المباديء التي يعد المخطط الهيكلي بموجبها. ولذلك، هناك أثر ملموس للسياسةالعامة على عملية إعداد المخططات، بالإضافة للواقع الفيزيائي والاجتماعي والاقتصادي. وعند فحص المخططات الهيكلية التي أعدت للبلديات والقرى، نجد أنها وضعت في ظل سياسة تطويرية متجاهلة حاجة المواطنين وبناء أساس اقتصادي وسياسي في الأراضي المحتلة. ويمكن تلخيص السياسة التطويرية المتعلقة في المدن والقرى المؤثرة

Digitized by Birzeit University Library

في المخططات الهيكلية قبل عام ١٩٦٧؛ أنها تصبو إلى تطوير المجتمع في المدن مع تفضيل لإقليم الضفة الشرقية على إقليم الضفة الغربية، حيث كانت تتشكل المملكة الأردنية الهاشمية منهم. كما أن التعامل مع بعض البلديات، كان على أنها قرى وليست مدنا. بالمقابل، فإن المواطنين ورؤساء البلديات والمجالس القروية والمخاتير، كانوا يتبنون هذه السياسة ويشعرون أنها غير مناقضة لهم كليا، بل، تتوافق إلى حد ما مع احتياجاتهم، ولذلك، لم يعارضوا بشكل واضح هذه السياسة. إن مؤشرات سياسة التفضيل، نجدها تخصص المناطق الصناعية والسكنية ضمن المخططات الهيكلية، وزيادة حجم السكان وتطويرهم. وبالمقابل فلقد كانت حاجات البلديات محدودة ولم تكن طفرة عمرانية ملحوظة. بالإضافة إلى أن خيار الهجرة، كان مفتوحا أمام الفلسطينيين للتفتيش عن فرص للعمل خارج الأراضي المحتلة، ولو بشكل مؤقت. والأهم من ذلك، أن المواطنين لم يشعروا بأن المخططات الهيكلية التي أعدت آنذاك، كانت تحد من تطورهم، كما أنها لم تكن تحد عملية التطور، وهذا ما سنوضحه عند الحديث عن مميزات المخططات الهيكلية في العهد الأردني مقارنة مع المخططات التي أعدت أو تعد بعد عام ١٩٦٧ في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

أما بعد احتلال الأراضي المحتلة عام ١٩٧٦، فقد دخلت متغيرات إضافية أثرت في علاقة المخطط الهيكلي للبلدية وسياسة التطوير العامة. وتتلخص هذه المتغيرات؛ بتغيّر التناقض بين احتياجات وطموحات المواطنين الفلسطينيين أفرادا وقيادات وسياسة التطوير الحضرية العامة. حيث كانت أولويات سياسة الاحتلال، تقوم على تجميد البناء العربي والحد من انتشاره، ولذلك أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبالمقابل حدثت طفرة استيطانية يهودية تتلخص بإقامة مستوطنات على الأراضي العربية، وفي حالات كثيرة كانت هذه المستوطنات تحد من تطور المدن والقرى العربية كما هو الحال في الخليل، وكريات أربع والبيرة، ومستوطنة بسغوت، ونابلس، وآلون موريه ووبركه ...ألخ (١٢).

نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، زاد التناقض بين الحكم المحلي المتمثل برؤساء البلديات والمجالس القروية وأجهزة الحكم العسكري، وفي بعض الأحيان، رفض بعض الرؤساء التعامل مع السلطة الجديدة، وطالبوا باستمرارية التعامل مع الحكومة الأردنية كسلطة مركزية. وهذا الرفض، جاء على خلفية التناقض بالمصالح. من ناحية أخرى، بدأت البلديات تشكل أعلى سلطة ينتمي إليها الفلسطينيون، نتيجة لغياب "السلطة المركزية الوطنية" بعد الاحتلال، ولهذا الواقع، كان أبعاد مباشرة وغير مباشرة على التخطيط الهيكلي وعملية تطوير البلديات، حيث بدأ الإحساس بأن المخططات الهيكلية هي وسيلة معيقة وضابطة لعملية التطور العمراني، وخصوصا بعد مطالبة سلطات الاحتلال بتطبيقها. ورغم أنها أعدت في العهد الأردني إلا أن تغيراً في الواقع وإحساس عدم الانتماء أدى إلى معارضة داخلية وخارجية لهذه المخططات والبرامج وبرزت الحاجة الماسة إلى تعديلها.

إن السياسة التي وضعت تجاه المدن والقرى من قبل الحكم العسكري، كانت تتلخص في إطفاء النار فقط. ورافقتها تحديد وتحجيم المبادرات، ووضع العراقيل أمام إنشاء مشاريع تتوافق

Digitized by Birzeit University Library

والتخطيط الهيكلي. كما عملت سلطة الاحتلال على عدم توسيع حدود البلديات؛ مما أدى إلى انتشار المباني خارج حدود البلديات بدون إمكانية توفير الخدمات والبنية التحتية لهذ المباني، كما حدث في بيتونيا، ونابلس، والخليل، وجنين، كما أن السياسة العامة تجاه البلديات، حددت حجم المساعدات والمعونات المقدمة التي من الممكن توفيرها من قبل الدول العربية وخصوصا الأردن. أما في القرى، فلم تكن حدود واضحة، حيث لم تكن مخططات هيكلية محلية، وبعد إعداد مخططات هيكلية من قبل دوائر التنظيم في العقد الأخير، ظهر عدد كبير من المباني القائمة خارج الحدود، كما هو الأمر في سيلة الحارثية، وكفر الديك .. ألخ.

وإذا قيمنا تأثير السياسة الاقتصادية العامة، فنجد أنها من ناحية اقتصادية عملت على زيادة التبعية للسوق الإسرائيلي؛ حتى أن مكاتب إسرائيلية أصبحت تعد البرامج التطويرية والمخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، مثل مخططات المجاري والمياه لبلدية بيت لحم ورام الله والبيرة. والمخطط الهيكلي لبلدية سلفيت، ورام الله، والبيرة وجنين، ومخطط المياه والمجاري لبلدية غزة، وبذلك أصبحت المؤسسات الإسرائيلية هي التي تخطط تطور البلديات، وفي بعض الأحيان كان هذا التخطيط كان يتناقض ومصلحة البلدية والمواطنين على المدى البعيد.

وبالمقابل، فلقد حدد الحكم العسكري، وفيما بعد الإدارة المدنية، من صلاحيات رؤساء البلديات، وألغت بعض المجالس القروية وقوت من سلطة المختار، مما أثر في إمكانات المبادرة لإعداد مشاريع عينية أو مخطط هيكلي أو تطويري للمدينة. وكما بينا في الجدول، إنّ معظم البلديات لم تقم بالمبادرة لإعداد مخطط هيكلي في سنوات السبعين، وأظن أن ذلك مرده، إلى أن متخذي القرار في البلديات والمجالس القروية وكذلك في الحكم العسكري والحكومة الإسرائيلية، كانوا يظنون أن الاحتلال سيكون لفترة محدودة حيث تتم تسوية سياسية، يكون لها أبعاد على تطور المدينة والقرية. ومما يؤكد ادعاءنا بمسؤولية الحكم العسكري عن إعاقة وتجميد عمل المجالس القروية والبلديات وزيادة الرقابة الشديدة وتحجيم صلاحياتهم من قبل سلطات الحكم العسكري، وفيما بعد الإدارة المدنية، إقالة بعض رؤساء البلديات في الضفة الغربية مثل رئيس بلدية البيرة، ورام الله، ونابلس وجنين وتعيين ضباط إسرائيليين مكانهم لإدارة الحكم المحلي، وخلال هذه الفترة التي كان يحكم بها ضباط إسرائيليون في البلديات، بادر هؤلاء الضباط لإعداد مخططات هيكلية، وعقدت اتفاقيات لإعداد هذه المخططات مع مكاتب هندسية إسرائيلية وفلسطينية، وبعدها بادرت معظم البلديات وبعض المجالس القروية بعد عام ١٩٨٥ لإعداد مشاريع هيكلية، وأظن أن أسباب المبادرة لإعداد هذ المخططات بهذه الفترة مردها إلى عدة أسباب منها:

١- القناعة لدى رؤساء البلديات العرب منهم، المعينين أو المنتخبين، منذ عام ١٩٧٦ والمعينين الإسرائيليين، أن الاحتلال هو طويل الأمد وهذا الإحساس وافق سياسة الإدارة المدنية والحكم العسكري.

٢- الطفرة العمرانية التي حدثت في المدن والقرى، والحاجة الماسة لتوسيع المناطق المخصصة للبناء.

٣- قدم المخططات الهيكلية التي أعدت في الفترة الانتدابية أو الأردنية، وعدم تناسبها مع

Digitized by Birzeit University Library

الاحتياجات المستجدة والمتغيرة؛ حيث أصبحت هذه المخططات الهيكلية عاملاً معيقاً وحاجزاً أمام مبادرات البلديات والمواطنين.

٤- سياسة دوائر التنظيم والحكم العسكري التي تقضي بزيادة الرقابة وتطبيق المخطط القديم على الواقع الجديد، مما خلق تناقضاً كبيراً ضد مصلحة البلدية والمواطنين.

٥- احتياجات المواطنين لتخصيص أراض للمصلحة العامة والطرق، حيث لا تتوفر هذه الأراضي والطرق في المخططات القديمة.

٦- رغبة بعض رؤساء البلديات توسيع حدود المنطقة التي يسمح التطور بها وحدود البلدية، لزيادة مواردها، وفي نفس الوقت، توفير إمكانية التطور للمواطنين.

٧- إعداد مخططات هيكلية للقرى لحصر امتدادها العمراني من قبل مخططين يهود بمبادرة الحكم العسكري، هذه المخططات، لاقت معارضة شديدة من قبل بعض المجالس القروية مما دفعها إلى التفكير بإعداد مخطط بديل.

٨- تشجيع الحكم العسكري إعداد مخططات هيكلية من أجل إلغاء حقوق البناء التي تمنحها المخططات الانتدابية، وخصوصا في القرى، حيث يسمح بالبناء في مواقع لا ترغب سلطات الاحتلال البناء الفلسطيني به، وذلك من أجل أن يبقى للاستيطان، أو تنفيذ طرق إقليمية تخدم المستوطنات، بالمقابل، كان المبرر لإعداد مخططات هيكلية للقرى يتلخص بتقديم الخدمات.

هذا الواقع لاقى استحسان واضعي السياسة العامة الإسرائيلية، ودفعهم إلى الموافقة على إعداد مخططات هيكلية، حتى أن الإدارة المدنية قامت بدفع ما يزيد عن ٥٠٪ من تكاليف إعداد المخططات. وفي بعض الأحيان، أخذت على عاتقها تكاليف إعداد هذه المخططات، إن هذا الاستحسان، جاء نتيجة سياسة جديدة تبنتها الحكومة الاسرائيلية التي شكلت عام ١٩٨٥ وتتلخص بإدعاء تحسين ظروف المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

يمكن القول، إن المخططات الهيكلية المحلية أعدت لتحقق سياسة تطويرية تنموية تضع في أولوياتها مصلحة الاحتلال والاستيطان. وإن المخططات الهيكلية المصدقة والمعمول بها، أعدت معظمها في الفترة قبل عام ١٩٦٧، حيث كانت السياسة التطويرية والتنموية المتبعة اليوم من قبل الحكم العسكري، وما زال الحكم العسكري يعتمد على هذه المخططات في المدن دون أن يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والطفرة العمرانية التي طرأت على المواطنين الفلسطينيين، وبذلك أصبحت هذه المخططات عاملاً معيقاً أمام التطور والتنمية، وهذا التناقض سنوضحه فيما بعد، وبالمقابل، فإن الاحتلال يسعى جاهدا إلى إعداد مخططات هيكلية للقرى تلبي مصالحه.

Digitized by Birzeit University Library

الفجوة بين التخطيط والواقع

كما بينا، فإن المخططات الهيكلية المصدقة والمعمول بها (عام ١٩٩١) أعدت لتحقيق سياسة تنموية تختلف عن السياسة التنموية المعمول بها أو المطلوبة بعد عام ١٩٦٧ ونتيجة لذلك، بدأت تتسع الفجوة بين التخطيط والواقع. ومما زاد حجم الفجوة عدم التناسب وحتى التناقض بين المباديء والإعتبارات التخطيطية التي تعد بموجبها المخططات الهيكلية للمدن وبين الواقع وسلوكيات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضح من دراسة المخططات الهيكلية المحلية، أنها وضعت على اعتبارات وقيم وأعراف تخطيطية ضابطة مقننة، وأن المخطط الهيكلي، يعرض صورة استعمال الأراضي في سنة الهدف ملحقا بكتاب تعليمات المخطط والذي يعرف "بنظام المشروع" وهو يوضح قوانين وضوابط للرقابة على استعمالات الأراضي، على حين هذا المخطط الهيكلي لم يضع مراحل لتنفيذ المشروع، أو تكاليف تنفيذ المشروع، أو عملية ترتيب المشروع بعد رد الفعل "Feed Back" ويمكن أن تلخص أن المشروع يعرض صورة ثابتة في المستقبل لوضع متغير دون أن يضع أي ضوابط أو وصف عملي لتتابع استمرارية التنسيق بين الواقع المتغير والتخطيط الثابت، وهذا الأمر مناقض لمبادي، التخطيط الأولية التي ترى بالتخطيط عملية مستمرة.

ويمكن أن نعزي هذه الفجوة، نتيجة لماهية العملية التخطيطية المتبعة في إعداد المشاريع الهيكلية. ويتضح من الدراسة للمشاريع، أنها أعدت جميعها بنفس الأسلوب. هذا الأسلوب لم يأخذ بعين الاعتبار واقع سلوكيات قيم وأعراف اجتماعية محلية والوضع السياسي العام، مما دفع في اتجاه اتساع الفجوة بين الواقع والمخطط. وعند فحص المخططات الهيكلية يتضح أنها أعدت معظمها بنفس المكتب في العهد الانتدابي والأردني وحتى الإسرائيلي، ونتج عن ذلك، أن المبادي، التخطيطية التي اعتمدت سياسة التخطيط تقريبا متشابهة بين المدن والقرى، وهذا ليس غريبا؛ فإن تأثير المهني في إعداد المخطط محدودة، لأن اللجان التي تصدقه تعدله حسب رغبتها وتضع التوجيهات الواحدة لإعداده.

وتتلخص هذه المباديء بالنقاط التالية:

١- وضع حد لتطور المدن بوساطة تحديد المناطق التي يمكن للامتداد العمراني التطور عليها.

٢- شبكة طرق شريانية تربط أنحاء المدينة ببعضها دون الدخول بالتفاصيل.

٣- نظام لمنح الرخص في ثلاث مناطق السكن التي تختلف الواحدة عن الأخرى بكثافة البناء، والنسبة المئوية، والارتداد، وعدد الطوابق، ومساحة قطعة الأرض التي يسمح البناء عليها في المناطق التي يمكن البناء بها، والمناطق الممنوعة للبناء، وتعليمات أخرى بشأن عملية إفراز الأراضي ضمن التخطيط.

٤- وضع نظام لإعداد مشاريع تفصيلية في المناطق المختلفة، مع إجازة منح رخص بناء بموجب التعليمات الموضوعة على المستوى الهيكلي.

Digitized by Birzeit University Library

٥- جميع المناطق المخصصة للسكن سيتم تنفيذ الاستعمال المخصص، وكأن شركات حكومية هي التي تقوم بإقامة المباني السكنية بتمويل حكومي دون الأخذ بعين الاعتبار الملكية الخاصة على الأراضي.

ومما أثر سلبيا في المخطط، هو طريقة الإعداد. ولذلك، قبل التطرق لعملية تنفيذ المشروع كسبب في زيادة الفجوة، هناك حاجة للتطرف لطريقة الإعداد. ويتضح من دراسة كيفية إعداد المخططات، أنها أعدت دون إعداد ميداني ودراسات مناسبة. حيث لم نجد أي دراسات عميقة توضح كيف تم إعداد المخطط، وعلى أي أسس يبنى المشروع، وأي عدد سكاني يخدم، وكذلك، فإن المخطط أعد دون أخذ بعين الاعتبار الوضع الفيزيائي للأراضي، فمثلا : لم يؤخذ بعين الاعتبار ميلان الأراضي والطوبوغرافيا عند إعداد شبكة الطرق في المخطط. وكثيرا ما نجد أن الطريق المقترح في المخطط لا يمكن تنفيذه في الواقع نتيجة لنسبة الميلان العالية، كما أن مناطق خصصت للسكن رغم أنه، من ناحية طوبوغرافية المنطقة، لا يمكن البناء بها وامتداد العمران إليها، رغم أنها حسب المخطط مخصصة للسكن.

إن عدم توفر الدراسات، وإعداد المخطط بموجب قواعد متشابهة على الأغلب، رغم أن المدن مختلفة، أثر في المخطط المنجز وجعله غير قابل للتنفيذ بشكل سهل. كما أن انتهاج نفس أسلوب التخطيط المتبع في الدول الغربية، كبريطانيا وإسرائيل ونسخة إلى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة دون أخذ بعين الإعتبار الإختلافات بين المجتمعين، أسهم في وضع مخططات منذ إعدادها لا تتناسب مع الاحتياجات. إن محاولات بعض المهنيين الفلسطينيين الذين شرعوا بإعداد مخططات لبعض القرى والمدن لإعداد دراسات عميقة، وبناء عليها، إعداد مخططات هيكلية للقرى والمدن، لاقت معارضة من قبل دوائر التنظيم في جهاز الحكم العسكري، ودفعت بعضهم إلى إعداد مخططات هيكلية بنفس الأسلوب المعد من قبل مهنيين غير فلسطينيين مما أدى عدم اختلاف المخططات التي أعدت من قبل المخططين الفلسطينيين عن تلك التي اعدت من قبل دائرة التنظيم.

أما تنمية الفجوة، فمن الملاحظ أنها تكون عند تطبيق المخطط ليس بأقل من تأثير إعداد المخطط والتناقص بين السياسة العامة واحتياجات المواطنين، وأن تنمية الفجوة عند التطبيق جاءت نتيجة لعدة أسباب يتلخص بالنقاط التالية:

١- تعتمد عملية البناء في المدن والقرى الفلسطينية على التمويل والمبادرة الذاتية لسد احتياجات المواطنين، وإن عدم توفر شركات حكومية تقوم بإقامة مبانٍ سكنية زادت من عملية البناء الذاتي بالتمويل الذاتي.

٢- إن اختيار مكان إقامة المبنى، يعتمد على توفر أرض، وحيث أن معظم المواطنين يقيمون بيوتهم في الأراضي التي يملكونها، وفي حالات كثيرة هذه الأراضي غير متوفرة ضمن مساحة المخطط المقترح، فإن ذلك يدفع المواطن لإقامة منزله خارج حدود المخطط مخالفا له. كذلك، فإن المخطط لم يؤخذ بعين الاعتبار نمط ملكية الأراضي وعلاقته مع احتياجات السكن بحيث يوجه أمكانية التطوير باتجاه الإحتياجات.

Digitized by Birzeit University Library

٣- الامكانات الاقتصادية المحدودة للبلديات والمجالس المحلية، كذلك غياب سلطة محلية في معظم القرى، ساعد في عدم تطبيق المخطط. ففي البلدية، لا يتوفر الطاقم الفني الذي يراقب عملية البناء، كما أن البلدية لا تبادر بشق طرق أو إقامة مباني عامة لتمنع إمكانية إقامة مبانٍ ضمن الطرق أو في المناطق المخصصة للمباني والساحات العامة. ويتضح من دراسة عملية تطبيق المخطط، أن عملية البناء للسكن هي التي تجذب عملية شق الطرق وتوفير الخدمات.

٤- في البلديات الصغيرة، مثل طوباس، وقباطيه، وبتونيا، وسلواد، يكون القسم الفني المسؤول عن عملية تطبيق المخطط مكوناً من شخص واحد، وحتى فترة وجيزة لم يكن هذا الشخص مهندساً، أما في القرى فلا يوجد مهندس مطلقا.

٥- العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المواطنين متخذي القرار في البلدية، وخصوصا الملاكين، والذين هم على الأغلب أصحاب التأثير في البلديات يؤثرون سلبيا في تطبيق المخطط، بالإضافة إلى متخذي القرار بشأن رخص البناء في البلديات هم على الأغلب الذين يعدون رخص البناء للمواطنين. وهذا الوضع، يتناقض مع الإدارة السليمة.

٦- محدودية الموارد الاقتصادية وعدم توفر المعوقات الكافية، والرقابة على كيفية صرف الميزانيات وحجمها، أعاقت عملية إقامة مشاريع فوق محلية تخدم سكان المدينة والإقليم التابع لها. لذلك، فإن المباني العامة، لا تقام على أراض مخصصة لها، هذا على فرض أنها قد خصصت أراضي للمباني العامة ضمن المخطط الهيكلي.

ومما زاد عملية زيادة الفجوة بين التخطيط والواقع، الطفرة العمرانية والتغيرات الاجتماعية التي رافقت الازدهار الاقتصادي المحدود الذي بدأ يظهر بعد عام ١٩٦٧، وخصوصا، بأواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث زاد الطلب على رخص البناء.

إن الطفرة العمرانية التي واكبها امتداد عمراني ملحوظ للمدن والقرى (فمثلا مدينة البيرة ضاعفت إنتشارها مرتين، مدينة بيتونيا خمس مرات، بيت ساحور أربع مرات، أما قرى مثل بير نبالا، والرام، وسيلة الظهر فقد ضاعفت مساحة المنطقة المبنية ما يزيد عن ثمانية مرات). لم يسبقها تخطيط هيكلي لشبكة الطرق واستعمالات الأراضي، بل أصبح التطور عشوائياً. بالإضافة لعملية الانتشار والتوسع العمراني الأفقي، نجد أن هناك عملية تكثيف لمناطق السكن، هذا التكثيف لم يأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية القائمة، مما أدى إلى نشوء مشاكل ومعوقات بيئية تعيق حياة المواطنين في المدينة.

إن انعدام التخطيط أو توفر التخطيط الرسمي المقنن غير المناسب، كان له أثرٌ سلبي في المجتمع الفلسطيني، وخصوصا، على خلفية عدم توفر الموارد الكافية لتقديم الخدمات وفيما يلي، سنستعرض بعض هذه السلبيات.

Digitized by Birzeit University Library

التخطيط الهيكلي وتنمية موارد البلدية

تعتمد البلدية في مدخولاتها مصدرين أساسيين : الأول : موارد ذاتية ومكونة من الضرائب التي تجبى من المواطنين، على السكن وعلى الفعاليات والنشاطات الاقتصادية الصناعية والخدمات التي تقام في منطقة نفوذ البلدية. أما المورد الثاني : فهو دعم حكومي أو فوق محلي يتناسب في وسياسة الأولويات للحكومة أو السلطة المركزية، والامكانات المتوفرة.

ومن بين الاعتبارات التي تؤخذ عند إعداد المخطط الهيكلي، امكانات البلدية الاقتصادية للصرف على تقديم الخدمات والبنية التحتية. فالمخطط الهيكلي الذي يضبط عملية البناء والتطور حتى نقطة معينة، يجب أن يسعى إلى خلق توازن بين الامكانات المادية المتوفرة في السلطة المحلية ومدخولاتها وإمكانية المواطنين الاقتصادية، وإن عدم توفر هذا التوازن يكون على حساب مستوى الحياة وكيفيتها التي يعيشها المواطن.

إن الامتداد العمراني وانتشار البناء في محيط المدن والقرى بشكل عفوي، خلق عدم توازن بين حجم مدخولات السلطة المحلية من الضرائب التي تجبى من المواطنين وحجم المصروفات التي تخرجها السلطة المحلية لتوفير الخدمات الأولية، مثل الطرق، وشبكة المجاري، وشبكة المياه، وخدمات أخرى، وفي حالات كثيرة، لا تقوم السلطة المحلية بتعبيد الطرق مثل ما حدث في مدينة البيرة في منطقة أم الشرايط وخلة القرمان، أو عدم تمديد شبكة مجاري وكهرباء مثل ما هو الوضع اليوم في معظم البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يوجد مناطق كثيرة لا توجد بها شبكة مجار، نظرا لعدم توفر الموارد المطلوبة. إن الوضع الاقتصادي للمواطنين، لا يمكن من فرض ضرائب تطّوير عليهم.

كما أن التخطيط الهيكلي الذي أعد لم يأخذ بعين الاعتبار تنمية موارد السلطة المحلية، حيث لم تخصص مناطق صناعية مناسبة ولم تشر إلى استقطاب مبادرين لإقامة فعاليات اقتصادية. كما أنه يمكن أن تدعي أن المخططات التي أعدت، لم يقيم معدوها بتقييم تكلفة تنفيذها على خزينة البلدية، أو الإجابة على مسألة إمكانية البلدية المادية لتزويد هذه الخدمات حسب المخطط المعد، هذا على فرض أن السلطات المحلية تقوم بتطبيق المخطط الهيكلي والالتزام بتعليماته. ولكن الواقع يؤكد أن مدى التزام السلطات المحلية بتطبيق المخطط الهيكلي هو محدود، باستثناء أن تقوم البلدية بالحفاظ على مسارات الطرق ومواقع المباني العامة. لا تقوم بتحجيم الامتداد العمراني، ونظن أن السبب الرئيسي الكامن وراء الالتزام المحدود بالمخطط الهيكلي، هو الوضع السياسي والاقتصادي للمواطنين، أما في القرى، فإن السلطة المحلية، إن وجدت، لا تملك الصلاحية للمحافظة على التخطيط بل الصلاحية مملوكة للجنة المحلية الإقليمية.

كما أن المخططات الهيكلية، لم تقم بتخصيص مناطق صناعية وتجارية كافية، بالإضافة لتوفير بنية تحتية لجذب مبادرين وتشجيع مبادرات اقتصادية لإقامة مصانع، وفتح محلات تجارية، مما أعاق نشوء نشاطات اقتصادية وحدده، في البلدة، وهذا بدوره أدى إلى تقليل حجم فرص

Digitized by Birzeit University Library

العمل في داخل المدينة والقرية، ومع ذلك، قلص حجم مدخولات موارد البلدية من هذه النشاطات الاقتصادية. ومعلوم، أن الضرائب على المباني التي تخصص للنشاطات الاقتصادية أعلى بكثير من الضرائب التي تفرض على المباني السكنية. هذا الواقع تنبهت إليه بلدية رام الله ونابلس، على وجه الخصوص، وجنين فيما بعد، حيث قامت هذه البلديات بإعداد مخططات هيكلية تفصيلية لمناطق صناعية، شملت في رام الله حوالي ٨٠٠ دونم وفي نابلس حوالي ١٠٥٠ دونما وفي جنين ٣٤٠ دونما، مما أكسب هذه البلديات إمكانية جمع ضرائب على المصانع التي بدأت تقام في هذه المناطق الصناعية. حيث تمّت المصادقة النهائية على مخطط هيكلي تفصيلي لرام الله ١٩٧٣، وجنين صودق عليه عام ١٩٧٦، أما نابلس فحتى الآن لا توجد مصادقة نهائية على مشروع المنطقة الصناعية. رغم ذلك فتقوم البلدية بإصدار رخص بناء بالمنطقة الصناعية.

ومن مقارنة نسبة حجم مدخولات البلديات التي لا يوجد لها مخطط هيكلي يشمل على مناطق صناعية وتجارية، مع البلديات التي خصص في مخططتها الهيكلي مناطق صناعية وتجارية، فنجد أن هناك فرقاً بينهم، حيث أن البلديات التي تحظى بمناطق صناعية ومدخولاتها عالية نسبيا وفرص دخولها للعجز المالي أقل، وإمكانية العجز المالي محدود.

نستطيع أن نلخص، أن لكيفية توزيع الأراضي في المخطط الهيكلي ونوعيتها وحجمها بالمخطط الهيكلي أثراً مباشراً على إمكانية تنمية الموارد الذاتية للبلديات، حيث أن معدي المخططات الهيكلية لم يأخذوا بعين الاعتبار هذا التأثير. لذا، فإن للاعتبارات الاقتصادية أهمية خاصة في إعداد المخططات الهيكلية من جهة المصروفات على تنفيذها، ومن جهة الإيرادات المتوقعة منها.

ماهية التخطيط المعد للمدن والقرى

أعدت المخططات الهيكلية في المدن والقرى الفلسطينية، كما بينا، دون إعداد دراسات واصفة للواقع بعمق آخذة بعين الاعتبار التغيرات في أنماط واتجاهات المجتمع الاقتصادية والسلوكية. لقد ركزت على ماهية ومفاهيم التطور الفيزيائي، وتجاهلت النواحي الاقتصادية والثقافية، فلقد انحصر التخطيط الهيكلي في سنوات الأربعين والخمسين وحتى سنوات السبعين، بالمفاهيم والأطر النظرية المنبثقة من قدرة التخطيط الهيكلي التأثير من ناحية المبنى الفيزيائي. وهذا أدى إلى توجه المسارات والاتجاهات في التخطيط إلى الحلول الفيزيائية، وكان هدفها يتركز على تحديد اتجاهات الامتداد العمرانية ومسارات الطرق، وافتقرت إلى التدخل بالاتجاهات الاجتماعية والسلوكية للمجتمع الحضري الذي نشأ في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وافتقرت كذلك الى الديناميكية التي تعتمد على التنسيق والترابط بين عدة مواضيع حياتية ومحيطة، بل فرضت أن هذا هو نتيجة للتطور الفيزيائي.

إن اعتماد المخططين للمخططات الهيكلية في المدن الفلسطينية تصورات ومفاهيم تقتصر على الاتجاه الفيزيائي للتطور، دون أخذ الجوانب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

Digitized by Birzeit University Library

بالحسبان عند إعداد المخططات الهيكلية، وأثر هذه الجوانب والعوامل في سلوكيات المواطنين وأنماط تطورهم، أسهم في تغريب التخطيط عن حياة المواطنين. إن التخطيط كان يتم خلال ما تسمى بالمنظمات الرسمية الحكومية (Formal Organization)، هذه المنظمات، كانت ترسم الخطط الهيكلية، كما لو أنها كانت متأكدة من سلوك الناس وطبيعة استجابتهم لما تتضمنه الخطة. لكن التجارب، علمت الكثير، وخصوصا رؤساء الحكم المحلي والعاملين بحقل التنمية، أن التوقعات التي كانت عند إعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية بشأن الجوانب السلوكية للإنسان الفلسطيني، كانت محدودة، وفي كثير من الأحيان، مخالفة للواقع الذي نشأ.

رغم أن المخططين في العالم دعو إلى أن افتقار التخطيط الهيكلي إلى النظرية السلوكية كنتاج لجهاز القيم والأعراف وشبكته المتبناه من قبل مجتمع معين، وأن اعتماد التخطيط الفيزيائي على الجوانب الفيزيائية وإهمال الجوانب السياسية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية هو نهج خاطيء، إلا أنه ما زالت المخططات الهيكلية التي تعد للمدن والقرى الفلسطينية تقتصر على الجوانب الفيزيائية، وتهمل الجوانب الأخرى. هذه الطريقة التي دفعت المخططات الهيكلية إلى محدودية توجيه التطور ونتاج فجوة ملحوظة بين المخطط والواقع في الماضي، هي نفس الطريقة التي تعد بها المخططات في الفترة الحالية. وهذا المفهوم للمخطط الهيكلي، أسهم في انقباض في التخطيط، وادعاء بأن التخطيط هو للطرق، والمباني فقط، وأن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية كموجه لإعداد المخطط الفيزيائي هي نتيجة، وليس هدف المخطط الهيكلي بحد ذاته.

ونظن، أن إهمال الجوانب السلوكية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليس مصادفة بل هو عملية مقصودة؛ وذلك يرجع إلى ماهية وهدف إعداد مخططات هيكلية في المدن والقرى الفلسطينية، التي تقتصر، كما بينا، على ضبط وحدّ التطور والامتداد العمراني العربي. هذا الهدف المنشود الذي تقوم بتنفيذه لجان التنظيم الرسمية المختلفة ويعد من قبل مهندسين في أغلب الأحيان يجهلون حاجة المجتمعات، عاق عملية التطور وقلص حجم البناء، وأوقف عملية توفير الخدمات والبنية التحتية في محيط المدينة الفلسطينية.

فرغم التطور في المجتمع الفلسطيني، وحدوث تغيرات بنيوية وقيمية في مجالات الحياة المختلفة، ما زال التخطيط الهيكلي المعد يحضر بناء على مفاهيم تخطيطية قديمة غير معمول بها في المجتمعات المتقدمة.

وقع التخطيط الهيكلي المعمول به على تطوير المجمعات السكنية

إنه لمن الصعب، تحديد قيمة التخطيط الهيكلي في عملية تطوير المدن والقرى الحضري. ونظن أن ذلك مرده إلى طبيعة وماهية التخطيط المقنن والضابط والثابت، المعمول به، وأسلوب عمله والتعليمات التي يقرها. هذا النوع من التخطيط، بطبيعته لا يدفع إلى المبادرة ويشجعها، وهو فقط يمنع ويسمح، وهذا النوع من التخطيط، هو سلاح ذو حدين؛ حيث يضع الصورة النهائية للتطور

Digitized by Birzeit University Library

دون أن يشير إلى كيفية الوصول إلى هذه الصورة، وما هي استراتيجيات العمل، كما يمكن السلطة المركزية والمحلية من اعتماده كأساس لاستعمالات الأراضي وامكانات التطور، ولا تتوفر به الديناميكية الموازية والمزامنة لتطور المجتمع والتغيرات التي تحدث به.

ولذلك، فهناك حاجة ماسة لتغيير أسلوب العمل، بحيث يكون التخطيط الهيكلي للمجمعات الحضرية والبلديات استراتيجية أو مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات وتعتمدها Decision Making Centers لتنمية نمو وتوسع البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية. تتضمن الاستراتيجية، عادة، تصورا ورؤيا لما يمكن أن يحدث. وتبني مثل هذه التطورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية أطرها الأساسية. وكما قال أحد المتخصصين : فإن التخطيط يهدف إلى : تقرير خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة، سواء لفرد أو مجموعة أفراد، ولتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة بحيث يتوفر لهذه الخطة المرونة الكافية حتى تتمشى مع ديناميكية الحياة، وأن يتم ذلك في إطار فكر سليم لا غموض في عناصره. وبدأ التخطيط يصبح عملية مستمرة تتم على مستويات مختلفة (١٣).

إن أسلوب وعملية التخطيط التي تترجم بناء على ما ذكر، يمكن من إعداد مخططات هيكلية وتطويرية تُسهم في توجيه عملية التطور، ويكون لهذا التخطيط أبعاد إيجابية على عملية تطوير المجتمع، بحيث تكون هذه المخططات برامج مواجه ولكنها غير مقننة، توجه خططاً تفصيلية مقننة تحدد استعمالات الأراضي على مراحل، حسب الاحتياجات المستقبلية للبلديات. إن اتباع هذا النهج من التخطيط، يمكن البلديات من ضبط عملية التطوير وتوجيهها بمرونة وبتكاليف أقل وتكون ديناميكية بعملية التخطيط.

ولكن السؤال الذي يطرح، كيف يمكن أن يُسهم التخطيط الهيكلي أو التخطيط بشكل عام في عملية تطوير البلديات ورفع مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، وفي نفس الوقت، تقليل حجم التعلق والربط بين الحكم المحلي والمركزي، بحيث يمنح مسؤولية إعداد مخططات هيكلية تطويرية على الحكم المحلي، ضمن اتباع سياسة توزيع المسؤوليات والصلاحيات من الحكم المركزي للمحلي، ومع ذلك بناء سلطة محلية قوية لديها المعرفة بحاجتها المباشرة.

في البداية أود أن أتطرق إلى كيفية عدم إسهام التخطيط المعمول به في عملية تطور المجتمع المحلي والخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يمكن تقسيم عدم الاسهام هذه إلى عدة مواضيع:

السكن

معظم المخططات الهيكلية التي أعدت للمدن والقرى الفلسطينية، حددت مناطق السكن بثلاث مناطق تختلف الواحدة عن الأخرى، كما ذكرنا بعدة مقاييس تشمل النسبة المئوية

Digitized by Birzeit University Library

ومساحة قطعة الأرض التي يمكن البناء عليها، والارتداد، وارتفاع المبنى، وعدد الطوابق والشقق. هذه المقاييس، موجهة وضابطة، تعتمد مراقبة عملية البناء من قبل الطواقم الفنية في البلديات، وجاءت لضبط عملية البناء والسكن التي تتم بوساطة المبادرة والتمويل الذاتي دون تدخل شركات حكومية ومقاولين لتوفير مساكن للأزواج الشابة، باستثناء بعض التجارب المحدودة لمقاولين في نابلس والقدس، والتي لاقت مباركة الأهالي عليها لأنها خفضت من حدة الأزمة السكنية.

ويتضح من دراسة أنظمة المخططات الهيكلية، أنها أجازت بناء مساكن متعددة الطوابق ومشاريع إسكان، ولكن بعد تغيير استعمال الأراضي والحقوق الممنوحة به بموجب مخطط تفصيلي. وهذه العملية، تتطلب وقتا وجهدا خاصا في المرحلة الحالية، حيث يلاقي الحكم المحلي والمبادرين صعوبة كبيرة في الموافقة على تغيير استعمالات الأراضي ورفع الحقوق المسموح إقامتها على قطعة الأرض.

من ناحية أخرى، فإن المخططات الهيكلية، حددت المساحات التي يسمح البناء بها للسكن واقتصرتها على مساحات من المتوقع أن تستوعب عدد السكان المتوقع، على فرض أن البناء يكون باستغلال كل الحقوق المسموح استغلالها على قطعة الأرض. ولكن الواقع يؤكد أن هذه الفرضية غير صحيحة، والسبب الأول في إثبات عدم صحتها، هو توزيع ملكية الأراضي الخاصة، وعملية تسويق الأراضي؛ حيث يتميز المجتمع العربي في المدن والقرى بمحدودية تشغيل أو تفعيل التجارة بالأراضي، وإذا فحصنا كيفية توزيع الأرض في مسطح البلديات، فنجد أن نموذج توزيع ملكية الأراضي غير متوازن وفي كثير من الأحيان شكل المخطط الهيكلي أراضي تابعة لفئة اجتماعية (حموله) على حين، لا يشمل أراضي لفئة اجتماعية أخرى، مما يخلق عدم توازن بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين، ويزيد من حجم فئة معدومي الأراضي للبناء في مسطح البلدة، ويزيد من حجم الطلب على أرض البناء نتيجة لأعراف البناء والطريقة المتبعة في توفير المساكن، بالمقابل، فإن قلة مساحة الأراضي المعروضة للبيع على اعتبار أن للأرض قيمة اجتماعية ورمزية بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية، والمالك يرغب بالمحافظة على الأراضي بملكيته لأبنائه وأحفاده. هذا الواقع، سبب في رفع سعر الأراضي بشكل ملحوظ. ولرفع سعر الأراضي أيضا، سلبية على توفير المسكن وخصوصا، عند سكان المدن حيث يعتمد معظمهم على العمالة الأجيرة، ويصعب عليهم شراء أرض لإقامة المسكن، مما يدفعهم إلى السكن في ظروف قاسية وغير صحية. وفي حالة تمكن المواطن من شراء قطعة أرض، فإنه يقيم بناءً على مراحل، وتستمر عملية البناء فترة طويلة. وفي حالات كثيرة يسكن البيت ولم تتوفر فيه الخدمات المطلوبة مثل الكهرباء، والهاتف، وربطه بشبكة المجاري، وطراشة، أو قصارة خارجية. ولهذا أبعاد سلبية على الطابع الخارجي للأحياء السكنية على أنها أحياء لمحدودي الدخل وأحياء فقر.

إن افتراض المخططات الهيكلية تقسيم مناطق السكن المخصصة بالمخطط الهيكلي إلى ثلاث مناطق غير متجانسة ومتناسبة من حيث المبنى والشكل هو افتراض في كثير من الأحيان غير متحقق. وهذه الواقع، يتطلب تقييماً مجدّداً من قبل معدي المخططات الهيكلية، بحيث يتم إعداد

Digitized by Birzeit University Library

مخططات بها مرونة ولا تقف حائلا وعثرة أمام عملية البناء، بل تشجعها وتوجهها حسب أصول أخرى بحيث لا تشكل نقمة.

من ناحية أخرى، نجد أن عملية البناء السكني في البلديات الفلسطينية غير متصلة ومستمرة. بل نجد مساحات كبيرة فارغة تفصل مناطق البناء والسكن. وهذه المساحات، لا تعرض للبيع لأن مالكيها لا يرغبون في البناء عليها أو بيعها في الوقت الحالي، بل يرغبون بالحفاظ عليها إلى أحفادهم في المستقبل كما ذكرنا، من ناحية أخرى، المخططات الهيكلية تفترض أن هذه القطع ستستوعب مباني سكنية. ولكنها لا تشير إلى الطرق التي تشجع أو تفرض على هذا المالك استغلال أرضه للسكن.

إن لعدم استمرارية البناء السكني في مسطحات البلدات أبعاداً سلبية على تقديم الخدمات للمباني السكنية وزيادة تكلفة إمكانية تقديم هذه الخدمات والبنية التحتية، حيث تتحمل خزينة الحكم المحلي تكاليف صرف إقامة البنية التحتية على جوانب قطع هذه الأراضي، دون أن يكون مردود من قبل أصحابها، وفي كثير من الأحيان، تمانع السلطة المحلية من تقديم الخدمات هذه، نظرا لأنها تشكل خسارة مالية لخزينة السلطة المحلية. وإن صرف أموال من خزينة السلطة المحلية في واقع السلطات المحلية الفلسطينية محدودة الدخل يدخلها إلى عجز مالي.

إن طريقة توفير السكن المتبعة في المدن والقرى الفلسطينية، تعيق عملية تنفيذ المخططات الهيكلية المعدة، وفي نفس الوقت، يكون هناك عدم توازن بين الاحتياجات والعرض، ولذلك أبعاد سلبية على عملية التطور، وخصوصا، توفير السكن اللائق وإنشاء أبنية اجتماعية متناسقة تخفف من حدة الفجوات والصراعات بينها، نظرا لعدم إقامة أحياء على مبدأ النسق والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، على حين نجد معظم الأحياء في المدن غير متناسقة أو متجانسة من ناحية المستوى الاقتصادي والاجتماعي، باستثناء بعض الأحياء التي أقيمت مؤخرا بوساطة جمعيات تعاونية للإسكان، حيث يتوفر في أعضائها شيء من التناسق والتجانس الاقتصادي والاجتماعي وفي معظم الأحيان الانتماء لنفس المهنية أو نفس مكان العمل.

نستطيع أن نستنتج مما جاء أعلاه، أن التخطيط الهيكلي الذي أعد للمدن والقرى الفلسطينية أسهم كثيرا في رفع سعر الأراضي بشكل ملحوظ، وأدى إلى تقليل حجم مساحات الأرض التي يمكن البناء عليها مما أدى إلى إنخفاض حجم العرض، وزاد من حجم معدومي الأراضي، وحتى أولئك الذين كانوا يملكون أراضي ولكن أراضيهم تقع خارج المناطق التي يسمح البناء عليها حسب المخطط الهيكلي، مما أدى إلى تشويش التوازن الاجتماعي، حيث منح امكانات تطوير لمجموعة سكانية ولكنه حرم أخرى، نظرا لعدم وجود جهاز إداري مثل البلدية أو سلطة مركزية توازن أو تخفف من حدته. إن تشويش هذا التوازن من المتوقع أن يؤدي إلى صراعات ومنافسات داخلية، وبالمقابل، أسهم في نشوء ضائقة سكنية لعدد ملحوظ من العائلات، وخصوصا، الأزواج الشابة التي تشكل الطاقة الكبيرة الكامنة التي يجب توفير سكن مناسب لها، لكي تقف حائلا

Digitized by Birzeit University Library

أمام دفعها إلى الهجرة وترك المدينة.

المباني العامة

يتضح من دراسة المخططات الهيكلية التي أعدت، أنّه لم تخصص أرض لإقامة مباني وفعاليات عامة، بل تركت تخصيص الأراضي هذه إلى حين إعداد مشاريع تفصيلية. في بعض الأحيان، خصصت بعض القطع لإقامة المباني عامة في المخطط الهيكلي ولكنها لا تكفي لتوفير احتياجات الخدمات العامة، وقلما نجد مخططاً هيكلياً أعد لبلد ما قد خصص من المساحة التي يشملها حوالي ٣٠٪ للاستعمالات العامة، كما يجيز القانون دون دفع تعويض للمالكين، مما يؤدي إلى نقص في الأراضي العامة داخل حدود المخطط الهيكلي، وعند فحص توزيع المباني العامة المتوفرة في المدن الفلسطينية، نجد أنها لا تتناسب مع إنشاء ،توزيع السكان في محيط البلدة وطالما أدى نقص الأراضي العامة، في المخطط الهيكلي، إلى إعاقة إقامة مبنى عام بالرغم من الحاجة الماسة له وتوفر الميزانيات لبنائه. لهذا السبب، نجد فقراً بالمباني والساحات العامة في محيط البلدات الفلسطينية.

ومما أسهم في الفجوة بين توفر الأراضي للمصلحة العامة واحتياجات السكان للمباني العامة، كان الطفرة العمرانية وزيادة السكان، والتي لم يرافقها بناء خطة تبين الاحتياجات وتخصص لها الأراضي بالمساحة والمكان المناسبين.

كما أن الوضع المالي للبلديات، يقف حائلا أمام دفع تعويضات للمالكين عند استملاك أراضيهم للمصلحة العامة، وخصوصا، على خلفية ارتفاع سعر الأراضي . بالمقابل، لم تطور البلديات والمجالس القروية أجهزة وأساليب لكي تنمي مواردها من استعمالات الأراضي، كضرائب التحسين من أجل استملاكها وتخصيصها للمصلحة العامة.

كذلك، فإن التحول الذي حدث في طلب المواطنين للخدمات خلال ثلاثة عقود أخيرة، حيث زاد الطلب على الخدمات العامة، وأصبح توفر الساحات العامة كالمدارس والعيادات والملاعب من الحاجات الضرورية، والتي تحتاج نسبيا إلى مساحات كبيرة من الأراضي، على حين كانت هذه الخدمات في الفترة التي أعدت بهاالمخططات الهيكلية أموراً ثانوية باستثناء المدارس التي كانت تحتاج إلى مساحات أقل.

يمكن أن نستخلص مما ذكر، أن هناك نقصاً ملحوظاً بالأراضي المخصصة للمباني والساحات العامة في المدن والقرى الفلسطينية، وإن المخططات الهيكلية لم تعمل بما هو كاف لتوفير هذا النقص، كذلك، فإن وضع السلطات المحلية المالي والإداري أسهم في إعاقة توفر هذه الأراضي، وهذا الوضع سبب في كثير من الأحيان من عدم توفر مباني للخدمات العامة أو التناقض بين توفر أرض لإقامة المبنى العام وتوزيع السكان المستهلكين والمحتاجين لهذا المبنى في محيط البلدة.

Digitized by Birzeit University Library

الطرق

المخططات الهيكلية المعدة للمدن والقرى الفلسطينية وضعت الطرق الرئيسية، ولم تدخل لتفصيل شبكة الطرق آخذة بعين الاعتبار طرق التسوية التي أعدت في عهد الانتداب، أو فيما بعد، حيث خصصت طرق لكل قطعة أرض صلبة، وكثيرا ما نجد تناقضاً أو عدم توافق بين شبكة الطرق الهيكلية المقترحة وشبكة الطرق المصادق عليها والمقبولة الى الناس والمتعارف عليها بينهم. هذه الطرق الزراعية التي لا يتعدى عرضها غالبا عن اربعة امتار متعرجة، وذات ميلان كبير، ومن الصعب استعمالها للمركبات. من ناحية، نجد المواطنين يعارضون توسيع هذه الطرق على حساب اراضيهم او الموافقة على الطرق المقترحة في المخطط الهيكلي، حيث يرغب كل مالك في الحفاظ على ارضه حتى لأحفاده. ومع تقسيم الاراضي، نتيجة لعملية الارث، فان تقطيع الاراضي دفع مالكين الى معارضة الطرق خوفا على اراضيهم من ان لا يمكن استغلالها. ونظرا لغياب المشاريع التفصيلية المصدقة والسلطة المحلية العاملة على توسيع الطرقات، نجد ان اطراف البلدة والمناطق الجديدة في المدينة والقرية تعاني من طرق ضيقة وملتوية، وفي حالات كثيرة من الصعب استغلالها للسيارات، وخصوصا في المناطق الجبلية. من دراسة شبكة الطرق في المخططات الهيكلية التي اعدت، نجد ان معظمها اعد على مخططات احواض وقطع او صور جوية بدون طوبوغرافيا. لذلك، فان شبكة الطرق يصعب تنفيذها وتكلف كثيراً، وخلالها، لا يمكن استنتاج فكرة تخطيطية. هذا الوضع، يؤدي الى حرمان احياء من توفر طريق مناسبة. ان زيادة عدد السيارات في المدن والقرى الفلسطينية وزيادة الحركة التي لم يواكبها توفر شبكة الطرق المناسبة من حيث العرض، والميلانة، والوصول لكل انحاء البلدة، أسهم في نشوء ابعاد سلبية على تطور المدينة والقرية منها :

١- نشوء نزاعات بين المواطنين على الطرق.
٢- عدد من قطع الاراضي والمباني لا تصلها طرق مناسبة.
٣- فقدان الطابع الحضري للبلدة واعاقة تشغيل مواصلات عامة داخل البلدة.
٤- اعاقة عملية التطور ونشوء الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
٥- تحجيم الامتداد العمراني وصعوبة الاتصال بين اجزاء القرية والمدينة. ما زالت شبكة الطرق في المدن والقرى الفلسطينية قاصرة عن تلبية الاحتياجات، وقرى ذات طابع حضري. ونظن، ان السبب في ذلك مرده الى التعامل مع الطريق كخدمات وليس كمخفر للتطور، كذلك، فان عدم توفر الطاقم المهني المناسب، وغياب التفكير الشمولي والموازن بين الامكانات والحاجيات أسهم في تردي مستوى الطرق وعد مجاراتها لاحتياجات المدينة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

منطقة صناعية :

فحص المخططات الهيكلية التي اعدت للمدن والقرى الفلسطينية، يؤكد انه عند اعدادها لم تخصص منطقة صناعية كافية لتُسهم في بناء اساس اقتصادي للمدينة وتنمية مواردها الذاتية وتوفير مكان عمل لسكانها. ونجد، انه خصص بعض الدونمات لهذا الغرض. ان المناطق الموجودة

Digitized by Birzeit University Library

في المدن الفلسطينية كرام الله، ونابلس، وجنين، خصت بموجب مشروع تنظيم تفصيلي أعده في سنوات السبعين. اما في القرى، فلا نجد مناطق صناعية خصصت بموجب المخططات الهيكلية التي تعاملت مع القرى والمدن الصغيرة كمناطق سكن، حيث ان المخططات الهيكلية لم تؤخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي للمدينة والقرية، أو انها اعدت بهدف أن تكون هذه المدن مكان خدمات تجارية وادارية لريفها، اما القرى، فتستمر بالاعتماد على الزراعة. إن افتقار معظم المدن والقرى الى مناطق صناعية متطورة وعدم توفر البنية التحتية لهذا الغرض، أسهم في الوقوف حائلاً امام نشوء اساس اقتصادي مناسب، كبناء مصانع او تشجيع المبادرة في المدينة، مما ادى الى اعاقة نشوء بنية اقتصادية في المدينة، وعمّق من التبعية بين المجتمع الفلسطيني والمجتمعات الاخرى التي له علاقة بها، من ناحية اخرى، تحولت بعض المدن الى عنابر نوم، وخصوصا، الصغيرة منها، حيث يتركها العاملون صباحا الى السوق الاسرائيلي أو الى خارج البلدة ويعودون اليها للنوم او لقضاء العطلة وهذا ما نجده في مدن كدير دبوان، ويعبد، وعرابة. ويطا، وغيرها. كما ان افتقار المدن والقرى الى مصانع وفعاليات اقتصادية أسهم في تدني الموارد الذاتية للسلطات المحا ة، مما ادى الى زيادة التبعية بين ادارة السلطات المحلية والحكم المركزي، والى عدم اعطاء خدمات وعدم توفير بنية تحتية كالطرق، المجاري الساحات العامة بشكل يليق، واصبحت تعتمد المدينة على التجارة وبعض الخدمات الادارية التي تقدمها الى اهالي الارياف والقرى التي تأتي اليها لتسويق حاجياتها وشرائها واخذ الخدمات منها.

العلاقة الاقليمية :

غياب مخطط هيكلي قطري او اقليمي يحدد العلاقات الاقليمية بين المدن أو القرية ومحيطهم، أسهم في تجاهل المخططات الهيكلية التي اعدت للمدن والقرى الفلسطينية، لما يحدث حولها. لذلك، فان معدّي المخططات الهيكلية حاولوا طرح حلول لمشكلة البلدة نفسها. اما اهتمامهم بمخططات القرى او المدن القريبة على مخطط مدينة اخرى قلما اخذ بالحسبان، يعود الى شبكة الطرق غير المتكاملة بين القرى والمدن المتجاورة، كذلك قلما نجد اقتراحات لمناطق مشتركة، كمناطق صناعية، او مواقع لمباني وخدمات عامة.

مما تقدم، نستنتج ان المخططات الهيكلية في المدن والقرى الفلسطينية التي اعدت وما زالت سارية المفعول، أسهمت في نشوء ضائقة سكنية، وفجوة بين العرض والطلب. محدودية توفر الاراضي العامة، من حيث المساحة والموقع، والمخصصة لاقامة مباني عامة بالحجم والنوع المطلوب، والذي يتناسب مع الاحتياجات الجديدة للمواطنين في المخططات الهيكلية، وقف حائلاً امام توفير بعض الخدمات والساحات العامة. كما ان المخططات أسهمت في فقدان شبكة طرق عصرية مناسبة للتوسع العمراني الذي رافق الطفرة العمرانية في المدن الفلسطينية في سنوات السبعين والثمانين، كما أسهمت في اعاقة تكوين اساس اقتصادي صناعي في المدن والقرى؛ نظرا لعدم توفر المناطق المخصصة لاقامة الفعاليات الاقتصادية، مما ادى الى تكوين خلط بين المصانع والورش والسكن، وذلك ادى الى تردي مستوى الحياة ونوعيتها في المدن الفلسطينية نظرا لطبيعة المصانع والورش

Digitized by Birzeit University Library

التي بادر لاقامتها المبادرون.

قسم الهندسة في السلطة المحلية :

اتضح مما تقدم، ان المخططات الهيكلية واسلوب التخطيط الذي اعد في واقع المدن والقرى الفلسطينية، أسهم في خلق فجوة بين الواقع والاحتياجات وكانت له بعض الابعاد السلبية على تطور المجتمع الحضري الفلسطيني.

ولكن السؤال الذي يطرح، لماذا لم تقم طواقم فنية في البلديات، كمهندس البلدية أو الادارة الهندسية في البلدية، بقرع ناقوس الخطر واستدراك الامر لتحويل التخطيط الى نعمة في حياة المواطنين، خصوصا، وان الطاقم الفني، كمهندس البلدية والادارة الهندسية، من المفروض ان يعرف عمق وابعاد المخطط الهيكلي واحتياجات البلدة المستقبلية وكيفية توفرها.

للاجابة على هذا السؤال، يجب ان نستعرض دور مهندس البلدية في اتخاذ القرار في عملية التخطيط والتنمية في البلدة، ونستعرض طبيعة الادارة الهندسية وبنيتها في المدينة.

في البداية، اود ان اوضح ان معظم البلديات والمجالس القروية، تفتقر الى طواقم هندسية تدير عملية التخطيط والبناء باستثناء البلديات الكبيرة (١٤). ورغم ان الوضع قد تحسن في العقد الاخير، الا ان ثماني مدن ما زالت دون مهندس بلدية دائم، ومعظم القرى لا يوجد لها مهندس او قسم هندسي، وان من يدير القسم الفني بها، هو فني لا يتعدى شهادة دبلوم، أما القسم الباقي من المدن يوجد لها مهندس بلدية، ولكن الطاقم الفني لا يتناسب مع المتطلبات، كما هو الحال في مدينة بيتونيا، وبيرزيت.

ويتضح من دراسة الاقسام الهندسية في البلديات، ان في المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن عشرين الف نسمة، فان مهندس البلدية غير ثابت يستبدل بفترة لا تتعدى سنتين، وان مهندس البلدية في هذه المدن، قلما يشارك في وضع السياسة التنموية والتطويرية للمدينة، وانما يستخدم لمتابعة قضايا فنية حسابية بحته، لا يستطيع رئيس البلدية او السكرتير متابعتها. وفي هذه الحالات، اثر مهندس البلدية في اتخاذ القرار محدود.

اما في المدن الكبيرة التي يتعدى عدد سكانها عن العشرين الف نسمة، فيتوفر بها الطاقم الهندسي ومهندس البلدية الذي يشارك في اتخاذ القرار، ولكن الوضع السياسي في ظل الاحتلال، أسهم في اعاقة مبادرة مهندس البلدية لاعداد مشاريع هيكلية جديدة او اعداد مشاريع تفصيلية، فمثلا، مهندس البلدية في مدينة البيرة، ونابلس استقالا مع اقالة رئيس البلدية من قبل سلطة الاحتلال عام ١٩٨٢ ، كما ان السياسة الداخلية لرئيس البلدية وادارة البلدية كثيرا ما تقف حائلاً أمام مبادرة مهندس البلدية، نتيجة لرغبة الرئيس والاعضاء في المحافظة على مصالحهم ومصالح بعض المواطنين وتأمين مصالح مجموعات ضاغطة. وفي بعض الاحيان، يكون المهندس

Digitized by Birzeit University Library

احد ذوي المصالح الشخصية لانه ينتمي اجتماعيا او مصلحيا لاحدى الفئات، ويسعى في المحافظة على مصالحهم. لذلك، نجد منهم من يلقي اللوم على الوضع السياسي وعلى سلطات الاحتلال وعلى رئيس البلدية، دون ان يراقب نفسه وامكاناته. بل ويسعى للحفاظ على الوضع الراهن لان مصالحه تبقى مؤمنة، بالمقابل، يلقي اللوم على عامل خارجي كالاحتلال الذي يجمع الناس على رفضه، هذا مما يقنع الناس بصدق ادعاء المهندس بان سبب الاعاقة خارجي، ولكن الحقيقة، ان للاسباب الداخلية في الحكم المحلي وعمل القسم الهندسي قسطاً كبيراً في عدم اعداد مخططات هيكلية والعمل بموجبها. ومن دراسة مبنى وطريقة اتخاذ القرار، وطبيعة ونوعية الاقسام الهندسية في البلديات، نجد انها بادرت بشكل جزئي لتغيير الوضع وتحسينه. وفي بعض الاحيان، نجد ان المهندس لا يعي ابعاد اتخاذ القرار الاجتماعي والاقتصادي، وانما يأخذ البعد الفني البحت ويتجاهل الابعاد الاخرى، مما أسهم في عدم كسب المصداقية من الاهالي، أو من رئيس ادارة البلدية. وان عدم اقامة دورات لتثقيف المهندسين لابعاد دورهم في تنمية وبناء المدينة أسهم في تحجيم ايقاف بعضهم، وفي النهاية تقليل المبادرة للتغييير للاحسن واستعمالات الو سائل المناسبة للنقد.

ما العمل ؟

يتضح مما تقدم، ان هناك حاجة ماسة لتعديل هذه المخططات، ان الواقع الجديد يتطلب بناء استراتيجية عمل جديدة في لجان التخطيط والهندسة، لكي يسهم التخطيط الهيكلي في رقي المواطنين، وتوفير القاعدة المناسبة والمدروسة لاتخاذ القرار في العملية التنموية وخصوصا في واقع الطفرة العمرانية الحالية والمتوقعة في المدن والقرى الفلسطينية، واظن ان هناك حاجة لاتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الوضع وتقليل الفجوة بين التخطيط والواقع، لكي تستطيع السلطة المركزية تنفيذ سياستها التنموية خلال الحكم المحلي، حيث ان اعتماد الحكم المركزي على الحكم المحلي الذي يعمل بموجب مخططات هيكلية وتطويرية، يخفف كثيرا من المعوقات امام تحقيق الاهداف (١٥). وفيما يلي، سأستعرض بعض النقاط بشكل موجز، مع العلم ان كل نقطة يمكن توضيحها وبيان أبعادها السلبية والايجابية في عملية التغيير والتنمية، وشرح كيفية اعدادها وعملها لتخرج الى الواقع.

١- اعداد مخطط هيكلي شامل جديد، يعتمد على برنامج لكل مدينة وقرية.

فيجب ان يعد للقرى والمدن الفلسطينية برنامج تطويري شامل يضع الاولويات الآنية والمستقبلية في جميع مجالات الحياة، على ضوء هذا البرنامج التطويري، تعد مخططات هيكلية عامة وقطاعية موجهة ومقننة. هذه المخططات الهيكلية، تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية والسياسية الداخلية والخارجية، وتخصيص فرص للتطور الاقتصادي في المدينة والقرية. هذه المخططات، يجب ان يسبقها اعداد مخططات قطرية واقليمية توجه موقع البلدة في المحيط الاقليمي وموقعها في القطر، ومحدد هوية البلدة وعلاقاتها الاقليمية ومسؤوليتها نحو تطوير محيطها. إن الاستراتيجية التنموية القطرية، يجب ان تلاقي ترجمة عملية خلال المخطط الهيكلي المحلي.

Digitized by Birzeit University Library

٢- انشاء جهاز حكم محلي :

كما بينا، فان الحكم المحلي في المدن والقرى الفلسطينية، ما زال ضعيفا وفي اغلب القرى غير موجود. لذلك نرى ان هناك حاجة لتقوية البلديات واعادة بناء المجالس القروية وتفعيلها على اسس ادارية حديثة مشكلة على قواعد ديمقراطية، بالمقابل، الاعلان عن اقامة مجالس قروية في القرى التي يزيد عدد سكانها عن الف مواطن، واقامة مجالس اقليمية للقرى الصغيرة، بحيث يعلن عن منطقة نفوذ لكل قرية او مجلس اقليمي. هذا المبنى التنظيمي للحكم المحلي يجب ان يشكل بموجب قاعدة قانونية. نظن أنّ الحاجة لانشاء حكم محلي متين لا تقل اهمية عن اقامة حكم مركزي، لذا نرى الحاجة الى مواكبة بناء الحكم المركزي وتشكيل جهاز حكم محلي كذراع اساسي، لتحقيق التنمية وبناء مجتمع على مفاهيم ديموقراطية. غياب حكم محلي، يقف حائلاً أمام تنفيذ التخطيط بشكل مناسب، لذا، فان العلاقة المباشرة بين وجود حكم محلي متين والتخطيط الهيكلي، هو الذي يدفعنا الى بناء وتطوير حكم محلي كآلية لتحديث التخطيط ومناسبته لاحتياجات المواطنين.

٣- جهاز استشاري متابع :

اقامة جهاز استشاري في البلدية أو خارجها. يقدم الاستشارة ويجري عملية تثقيف لرؤساء وأعضاء السلطات المحلية، بالاضافة الى الموظفين في الدرجات العليا، كالمهندس والمحاسب والسكرتير ومديري الاقسام، ويوضح لهم اهمية التخطيط في حياة المؤسسة، وخصوصا، على خلفية الموارد الشحيحة التي تعاني منها السلطات المحلية، وكيفية استثمار التخطيط المقنن وغير المقنن في ادخال عملية التنمية ورفع مستوى حياة المواطنين.

٤- اقامة جهاز فني في السلطة المحلية

توفير البنية التحتية المناسبة لاقامة جهاز فني، وتعيين مهندس لجميع السلطات المحلية، وتخصيص الميزانيات الكافية له، لكي يتسنى له اعداد الخطط، واخذ استشارات فنية تسهم في ترشيد القرارات وزيادة المبادرات.

٥- تشكيل هيئة قطرية أو اقليمية تبادر لاعداد المخططات الهيكلية والاقليمية، لتكون هذه بدورها، اساساً لاعداد المخططات المحلية والمصادقة عليها بموجب قانون أو تعليمات تعد لكي يلتزم بها الجميع، من اجل مأسسه عملية التخطيط، وترشيد عملية التطور بشكل متوازن بين المستوى القطري، والاقليمي والمحلي.

الخلاصة

حاولنا في هذه العجالة، استعراض واقع وصفات التخطيط الفيزيائي المقنن في المدن والقرى الفلسطينية، وتبين لنا، ان معظم البلدات تفتقر للمخططات الهيكلية المناسبة، وذلك، لان هذه المخططات اعدت على خلفية سياسية تنموية، وامكانات فنية لا تتناسب مع الاحتياجات والمتطلبات اللآتية والمستقبلية للمدن والقرى الفلسطينية. كما تبين، ان سلطات الاحتلال، أسهمت

Digitized by Birzeit University Library

بل، اعاقت تغيير الوضع مما ادى الى تفاقم ازمة السكن، عدم توفير الاراضي مناسبة للاستعمالات العامة، وعدم نشوء بنية اقتصادية في المدن والقرى، وذلك مرده الى ماهية التخطيط والتنفيذ المعمول به في واقع المدن والقرى الفلسطينية. لذلك، نرى حاجة ماسة الى تعديل ماهية ومفهوم التخطيط الهيكلي المعمول به وآليات تطبيقية. كما اوضحنا، فان الجهاز الاداري والفني والمحلي لم يعمل على تغيير الوضع نظرا لقصوره لأسباب بنيوية، حيث إنه في معظم المدن والقرى لم يتوفر هذا الطاقم لكي يشارك في اتخاذ القرار وتحويل التخطيط من حالته الساكنة الضابطة الى حالة ديناميكية مبادرة لتسهم في عملية التنمية ورقي المواطنين. ان المرحلة الجديدة القادمة، تتطلب الاعداد المناسب من حيث بناء الاجهزة العاملة لتنفيذ السياسة التنموية العامة، ومع ذلك، اعداد الوسائل التخطيطية لعمل هذه الاجهزة، وذلك خلال بناء استراتيجيات مرنة تسهم في نقل المجتمع الفلسطيني من حالة التخلف التي يعاني منها الى حالة الرقي. هذه الاستراتيجيات، تُبنى لخلق هوية للمدن والقرى الفلسطينية، ومع ذلك توجيه التطور الاقتصادي والاجتماعي، والامتداد العمراني والحضري في المدن والقرى الفلسطينية، وما احوجنا لذلك في الواقع النفسي والموضوعي الذي نعيش به، ونسعى الى تعديله من اجل بناء مجتمع حضاري يتمكن من المنافسة الاقليمية.

Digitized by Birzeit University Library

الهوامش

(١) رايخمن وآخرون (١٩٨٤)، **فصول في تطور التخطيط الفيزيائي باسرائيل : دراسة التخطيط الفيزيائي المبادر ١٩٤٨ - ١٩٦٥**، جزء أ، وزارة الداخلية، القدس (بالعبرية).

(٢) **ارشيف الدولة**، ملف رقم ج/٣٩٨٥، لجان تنظيم محلية، القدس.

(٣) Palestin Gazette, *Town Planning Ordinance*, No. 28 Of 1936, No. 589 .

(٤) لبيدوت، أبراهم (١٩٧٧)، **مخططات هيكلية إقليمية في فترة الانتداب، شباك لعملية التخطيط المقنن في فلسطين الإنتدابية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الجغرافيا الجامعة العبرية/القدس (بالعبرية).

(٥) خمايسي، راسم (١٩٩٠)، **التخطيط والاسكان عند العرب في اسرائيل**، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تل ابيب (بالعبرية).

(٦) خمايسي، راسم (١٩٨٩)، **سياسة التخطيط الاسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف.

(٧) المملكة الاردنية الهاشمية، **قانون البلديات** رقم (٢٩) لعام ١٩٥٥ .

(٨) المملكة الاردنية الهاشمية، **قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية** رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦

(٩) مقابلات مع موظفين في دائرة التنظيم المركزية عام ١٩٩٢ .

(١٠) خمايسي راسم، (١٩٩٠)، **هدم المباني غير المرخصة في الضفة الغربية في ظل الانتفاضة**، مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا.

(١١) Benvenisti, M. And Khayat, S. (1988), *The West Bank and Gaza Atlas*, The Jerusalem Post, Jerusalem.

(١٢) Newman, d. (1991), *Population Settlement and Conflict : Israel and The West Bank*, Uniu. of London, London.

(١٣) رشدي بطرس (١٩٧٠)، **العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية**، كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، الكويت، مطبعة حكومة الكويت ص. ١٤٠

(١٤) الجرباوي، علي، (١٩٩٢)، "دور البلديات في فلسطين - الدولة"، **دراسات فلسطينية**، العدد ٩، صفحة ٣٦ - ٨٤ .

(١٥) القطب، اسحق يعقوب، (١٩٨٦)، "الجوانب الادارية في التخطيط العمراني لأقطار الخليج العربي"، **دراسات عربية**، العدد ٨ حزيران، صفحة ٧٠ - ٨٧ .

Digitized by Birzeit University Library

الآثار الثقافية لاتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني - الإسرائيلي

بقلم د. أحمد حرب *

عند دراسة الآثار الثقافية لاتفاق إعلان المباديء الفلسطيني- الإسرائيلي، لابد من الإشارة إلى احتراز مهم، يجب أن يأخذه الدارس بعين الاعتبار، وهو : أن هذه الدراسة، أو أي دراسة من هذا النوع، هي دراسة افتراضية تعتمد على مؤشرات واحتمالات قد يثيرها الواقع الحاضر، وعلى تفسيرات لنصوص وردت في صيغة الاتفاق، والتي لا تزال موضع تفاوض بين طرفي الصراع. كما أن الآثار الثقافية للاتفاق، سواء كانت سلبية أم إيجابية، سوف تتوقف إلى حد كبير على نوعية السلطة الفلسطينية القادمة التي ستتولى قيادة الحكم الذاتي أو الكيان الفلسطيني الوليد، وكيف ستنظر هذه السلطة إلى مسألة السلام مع إسرائيل: هل ستعدُّ السلام مع إسرائيل أمرا تكتيكيا أم وضعا استراتيجيا؟ إن كل واحد من هذين الاعتبارين يتطلب موقفا مختلفا من السلطة تجاه الثقافة الوطنية الفلسطينية.

وأود أن أشير أيضا، إلى أنني عندما أستعمل كلمة "الثقافة" فإنما أستعملها كمفهوم فضفاض، وإن كنت في بعض الأحيان، كما سنرى لاحقا، أقصره على النتاج الأدبي والثقافي الكتابي والإبداعات بشكل خاص. أي أن المفهوم العام للثقافة يشمل مكونات البنية الفوقية للمجتمع التي تتضمن المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والسياسية والتربوية وما إلى ذلك.

لم يتحدث اتفاق إعلان المباديء عن "الثقافة" إلا في المادة السادسة الخاصة "بالنقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات" حيث ينص البند الثاني من المادة المذكورة على ما يلي: "مباشرة بعد دخول إعلان المباديء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة، والشؤون الاجتماعية والضرائب

* د. أحمد حرب: أستاذ الأدب الإنجليزي المقارن في جامعة بيرزيت، الف العديد من الابحاث والنشرات في المجالين السياسي والادبي. وهو مؤلف روايتي اسماعيل والجانب الآخر لارض المعاد.

Digitized by Birzeit University Library

المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه" وفي البند "ب" من "المحضر المتفق عليه لإعلان المباديء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية" يرد شرح للمادة السادسة. والنقطتان ذات العلاقة تحت هذا البند هما "١" و "٤":

١- "يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المباديء في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة، وأية سلطات أخرى متفق عليها".

٤- "فور تنفيذ إعلان المبادىء، سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه".

ما هي التبعات الثقافية التي قد تترتب على النص المذكور؟

أولا: يأتي الحديث عن الثقافة في سياق نقل السلطة للفلسطينيين الذي يأتي بدوره في سياق تفاوضي مما يعطي للطرف الآخر (الإسرائيلي) صلاحية أو إمكانية التدخل والتأثير، وبناء عليه، قد تدعي إسرائيل الحق لنفسها بالتدخل -مثلا- بالمناهج المدرسية خاصة تلك المتعلقة بالجغرافيا والتاريخ والأدب الوطني على أساس أن المناهج يجب ألا تكون تحريضية ويجب أن تتساوق مع مفهوم السلام والتعايش. ويوجد أكثر من مؤشر، بأن هذا الأمر هو في بؤرة اهتمام التفكير الإسرائيلي الاستراتيجي والتفكير الأمريكي ويلاقي تجاوبا ما من الجانب الفلسطيني الذي وقع على الاتفاق. ومما له دلالته في هذا السياق، أن مارتن اندك، مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي والمعروف بقربه من المفاوضات المباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد رفع مؤخرا توصية إلى إدارة الرئيس كلينتون يقترح فيها تشكيل لجنة من الخبراء والاختصاصيين تكون مهمتها دراسة السبل الكفيلة بتغيير المناهج الدراسية في العالم العربي بما يتناسب مع استحقاقات عملية السلام. وفي هذا السياق، لابد وأن أذكر ما قاله لي كاتب إسرائيلي معروف بتأييده لعملية السلام: "لا أمانع على الإطلاق قيام دولة فلسطينية، ولكن مايهمني هو أن يعلم الفلسطينيون أبناءهم في المدارس بأن دولة إسرائيل تحدهم من الغرب".

ثانيا: يتم الحديث عن "الثقافة" في الاتفاق من وجهة نظر فنية أو ميكانيكية محضة جنبا إلى جنب مع المسائل الأخرى مثل الضرائب والشرطة والتنمية الاقتصادية. أي أن إعلان المباديء يتكلم عن "الثقافة" خارج أي سياق ثقافي فلسطيني محدد أو إطار هوية ثقافية وطنية مميزة. وهذا في تصوري، انتقاص بالاعتراف بالشعب الفلسطيني وهويته الثقافية.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثا: يتم الحديث عن "الثقافة" وسط التركيز على برامج التنمية وما يسميه إعلان المبادىء "الاستقرار الاقتصادي الذي يشمل إقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي". وبالرجوع إلى النص، نلاحظ أن الاتفاق يتعامل مع الثقافة كوسيلة من أجل التنمية الاقتصادية: "وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية.." وليس العكس؛ بمعنى أن المتضمن هنا، أن التنمية الاقتصادية السليمة هي التي تتم ضمن الأطر الثقافية المعروفة للمجتمع. وغني عن القول : إنّ "التنمية" كمفهوم حديث دارج أستعماله في أوساطنا هذه الأيام، مرتبط تاريخيا وثقافيا بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث إلى تحسين أحوالها. والتنمية الاقتصادية، إذا لم تكن امتدادا طبيعيا للنضال الوطني من أجل الاستقلال السياسي، واذا لم تكن تنمية مستقلة بمعنى الاعتماد على الذات في مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية وفي مواجهة انشطار الاقتصاد والمجتمع إلى شطر حديث مرتبط عضويا بالشركات والاستثمارات الأجنبية وشطر "تقليدي" أو متخلف كما سينظر إليه، فإنها لا يمكن أن تتم دون أثر ثقافي واجتماعي وحضاري، بغض النظر عن حكمنا القيمي على ذلك الأثر.

وفي الغالب ما يكون لهذا النوع من التنمية الاقتصادية آثار ثقافية واجتماعية وحضارية سلبية، سوف تقود إلى تشوهات في البنى الاجتماعية، تعكس نفسها في صورة اختلال في أنظمة القيم وفي استعمال الفروق بين الطبقات والطوائف. سوف يتطور عندنا وضع نواجه فيه أقلية ثرية مرتبطة إلى حد كبير بطائفة معينة وأغلبية مهمشة، وسوف تتعمق فيه التبعية الاقتصادية. ولا يخفى، أن التبعية الاقتصادية التي تنأتى عن هذاالنوع من التنمية سوف تطرح بالضرورة طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية وبين متطلبات الحفاظ على الهوية الثقافية. سوف يتقمص بعضنا الثقافة الرأسمالية الغربية، وسوف تطرح بحدة قضية تطويع الثقافة التنموية الغربية ضمن الأطر الثقافية الفلسطينية. وسوف تشكل هذه المواضيع الخطاب الثقافي الفلسطيني، وربما العربي لفترة غير قصيرة.

وفي ضوء ازدياد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، سوف تطرح إشكالية الدين نفسها بقوة أكثر في تطور الثقافة الفلسطينية، بشكل قد تبرز معه الطائفية. سوف يلصق مفهوم التطور بالمسيحية ومفهوم المحافظة على التراث بالإسلام. وبما أن الأقلية المسيحية أكثر تقبلا للثقافة الغربية، وبشكل عام تعيش في وضع اقتصادي أفضل، فسوف ينظر إليها على أنها أكثر تأييدا لمشاريع التنمية وأوسع مشاركة فيها وأكثر إستفادة منها. ومع تفكك أو ضعف الهوية الثقافية الوطنية (وهي النقطة التي سأبحثها لاحقا) الذي قد يترتب في المستقبل نتيجة لتطبيق الاتفاق، فربما يصبح الانتماء إلى الدين (مسيحية أو إسلاما) سابقا على الانتماء إلى الهوية الوطنية.

السلطة أو الجبهة الفلسطينية التي لها مصلحة سياسية واقتصادية في عملية التطبيع السياسي والاقتصادي، سوف تشجع بل وستعمل على تسريع وتائر التطبيع الثقافي لكي تبرهن

Digitized by Birzeit University Library

على تكاملية عملية السلام. وليس سرا، أنه حتى على صعيد الثقافة الإبداعية، تجري منذ مدة لقاءات شبه منتظمة بين كتاب إسرائيليين وفلسطينيين معروفين، وبتأييد من الجهات الإسرائيلية والفلسطينية المؤيدة لعملية السلام، وقد دعيت شخصيا إلى بعض هذه اللقاءات وأعلم أنها سوف تسفر في المدى القريب عن خطوات عملية على طريق التقارب الثقافي الفلسطيني- الإسرائيلي مثل : إنشاء مركز ثقافي إسرائيلي- فلسطيني مشترك ونشر نصوص مشتركة بلغات أجنبية لكتاب (فلسطينيين وإسرائيليين). ويقوم كتاب (فلسطينيون) داخل إسرائيل بدور فعال في هذا المجال تحت شعار "كتاب من أجل السلام" وسيتم في المستقبل القريب لقاء في مدينة القدس بين كتاب فلسطينيين من الداخل وكتاب فلسطينيين من الأرض المحتلة وكتاب يهود. ومما له دلالته هنا، افتتاح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وشمعون بيرس وزير خارجية إسرائيل للقاء الثقافي العربي-الإسرائيلي الذي أقيم في غرناطة/إسبانيا في الذكرى السنوية السادسة للانتفاضة. والذي تابع الخلافات حول إصدار بيان ختامي مشترك وحول المصطلحات التي كان يجب أن يتضمنها البيان، حيث اقترح المندوب الإسرائيلي استبدال إسم "فلسطين" في سياقه الثقافي باسم منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) تمشيا مع روح الاتفاق، لابد أنه قد لاحظ محاولة إسرائيلية لاستبدال مفهوم "الوطن الثقافي" بمفهوم المنظمة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق. ولا شك في أن الفرق في المضامين الثقافية لاستعمال أي من الإسمين هو هائل جدا.

إلا أن الآثار أو التبعات الثقافية لاتفاق إعلان المبادىء، لا تتوقف على ما ذكر صراحة أو لم يذكر في بنود الاتفاق بشأن الثقافة. إن مجرد التوقيع على اتفاق مع إسرائيل، مهما كانت شروطه ومهما كان السقف السياسي الذي نأمل أن نصل إليه من خلاله يضعنا في مواجهة حادة مع ذاتنا الثقافية الوطنية سواء على صعيد أفراد عاديين أو كتاب ومثقفين، أو حتى على صعيد سلطة سياسية في طورالتكوين. لقد وضعنا الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في موضع يفرض علينا أن نفحص وعينا الثقافي التاريخي، سواء أكان من أجل المعارضة أو التأييد، مقابل إدراكنا وتوجهنا السياسي. وما نسمعه من أسئلة تتردد كل يوم في أوساطنا: كيف سنعلم التاريخ الفلسطيني؟ كيف سنعلم جغرافية فلسطين؟ كيف سنعلم أدب المقاومة الفلسطيني؟ كيف سنعلم التراث الفلسطيني ونحافظ عليه وننقله للأجيال القادمة؟ كل هذه الأسئلة ما هي إلا في الحقيقة مظاهر لأزمة خطيرة في هويتنا الثقافية الوطنية وكأننا بوعي أو بغير وعي نحاول إعادة صياغة مقومات تلك الهوية.

عندما استعمل تعبير "الثقافة الوطنية" فإنني أنطلق من مقولة مهمة تستعمل للتمييز بين الثقافة والعلم، وهي أن "الثقافة لها وطن ولكن العلم لا وطن له". وبغض النظر عن الجدلية الفلسفية للعلاقة بين الثقافة والعلم، إلا أن هذه المقولة تخدم فهمي للثقافة الوطنية الفلسطينية وتحليلي لأهم مكوناتها. فالثقافة الفلسطينية، بشكل عام، هي ثقافة عربية إسلامية في جوهرها ولم ترتبط بجغرافية الوطن وبكيانية الوطن، وبمدلول الوطن وبفلسطينية الوطن إلا نتيجة للتحدي الصهيوني بأبعاده ومضامينه الثقافية والسياسية الذي نافسها بشكل حاد وعنيف لاحتلال هذا الوطن. بمعنى آخر، إن الهوية الثقافية للفلسطينيين، قد تجذرت بمفهوم الوطن وإن القضية الوطنية الفلسطينية هي التي شكلت جوهر وملامح الهوية الثقافية التي اعتمدت على أن فلسطين الوطن

Digitized by Birzeit University Library

هي وطن الثقافة الفلسطينية. وقد كان لهذا العامل، تاريخيا، الدور الرئيس في الحفاظ على وحدة الثقافة الفلسطينية وهويتها، على الرغم من التمزق السياسي والاجتماعي الذي حل بالشعب الفلسطيني أثر نكبة عام ١٩٤٨ . وعندما وضع الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤ لم يكن مناصا أمام واضعيه إلا التأكيد على وحدة الوطن كأساس لوحدة الهوية الثقافية للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون تحت الإدارة المصرية في قطاع غزة، والفلسطينيين تحت الحكم الأردني في الضفة الغربية، والفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي، والفلسطينيين في مناطق الشتات تحت أنظمة حكم عربية وأجنبية مختلفة.

ولقد تجذرت الهوية الثقافية الوطنية الفلسطينية، بمفهوم الوطن، لدرجة أصبح الوطن موطنا لجماليات ثقافتنا الإبداعية ومصدر إلهامها و "حجر الكيمياء" الذي تتحول بلمسه وتفاعلاته كل رموز الأدب. ففي ثقافتنا الإبداعية، نجد أن الأم هي الوطن، والحبيبة هي الوطن، والعشيقة هي الوطن، والعاهرة هي الوطن، والطائر هو الوطن، والقمر هو الوطن، والشمس هي الوطن، والزيتونة هي الوطن، والنهر هو الوطن، والبحر هو الوطن، والحجر هو الوطن، والكلام هو الوطن. ولعل ما يقوله الشاعر محمود درويش في قصيدة معروفة خير مثال على عمق هذا التجذر:

ولي قمر في أقاصي الكلام، ورزق الطيور، وزيتونة خالدة.
مررت على الأرض قبل مرور السيوف على جسد حولوه إلى مائدة.
أنا من هناك. أعيد السماء إلى أمها حين تبكي السماء مخ أمها، وأبكي لتخرقني غيمة عائدة.
تعلمت كل كلام يليق بمحكمة الدم كي أكسر القاعدة.
تعلمت كل الكلام وفككته كي أركب مفردة واحدة هي: الوطن.

من هنا، فإن التوقيع الفلسطيني على اتفاق إعلان المباديء هو، شئنا أم أبينا، أيدنا أم عارضنا، هو توقيع على تفكيك الوطن الذي فكك الشاعر كل الكلام العابر والغابر والدائر والنائر والثائر ليركب مفردته. وتفكيك الوطن، هو تفكيك للهوية الثقافية الوطنية، وهذا في نظري هو أكبر بل وأخطر أثر للاتفاق في الثقافة الفلسطينية. الذي يحدث عندما لا يقدر المركز (الوطن) على شد الأشياء إلى بعضها هو أن مكونات الهوية الثقافية الوطنية، سوف تسبح فرادى بعيدا عن نقطة الجاذبية في خضم الواقع السياسي الجديد. سوف يترك هذا الاتفاق، في حالة تطبيقه، هويتنا الثقافية الوطنية كومة من حطام. سوف ينتهي الأمر بنا تدريجيا بأقلية عربية في إسرائيل، بعرب فلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي، وبأردنيين أو مصريين أو سوريين أو لبنانيين أو أمريكيين من منابت فلسطينية. ومع تفكك هوية الثقافة الوطنية، سوف تبرز أهمية ثقافة العائلة أو الطائفة أو العشيرة أو الإقليم الجغرافي.

إلا أن حجم خطر الاتفاق على الهوية الثقافية الوطنية يعتمد إلى حد كبير على العامل الذاتي الفلسطيني في التعامل مع الاتفاق، وعلى طبيعة السلطة الفلسطينية التي ستتولى شؤون

Digitized by Birzeit University Library

الحكم بعد تطبيقه. هل ستكون هذه السلطة ديموقراطية أم لا؟ كيف ستتعامل هذه السلطة مع الثقافة السياسيةالمعارضة للاتفاق؟ وهل ستعدُّ هذه السلطة الحل السياسي الذي توصلت إليه مع إسرائيل حلا تكتيكيا مرحليا أم حلا استراتيجيا دائما؟ فإذا كانت السلطة الفلسطينية القادمة غير ديموقراطية، سلطة تعدُّ ما توصلت إليه من حلٍ سياسي هو نهاية المطاف، فإن الوضع لن يبشر خيرا بالنسبة للثقافة الوطنية. فهذه السلطة نفسها سوف تكون عاملا من عوامل التجزئة الثقافية. سيقتصر مفهوم الثقافة الوطنية على رؤية السلطة الحاكمة وسوف يتشكل عندنا وضع نتكلم فيه عن ثقافة السلطة مقابل سلطة الثقافة كما هو الحال في البلدان العربية ودول العالم الثالث. سوف تتكيء هذه السلطة، على الثقافة لتبرير نفسها وشرعيتها وسوف يكون مفهومها للثقافة الفلسطينية انتقائيا جدا لينسجم مع استحقاقات السلام الذي وقعت عليه. وليس من المستبعد والحالة هذه، بأن يعاد النظر في مكونات التنشئة الثقافية والسياسية التي تشمل مناهج التعليم وفلسفة التربية التي توجهها.

أما إذا كانت السلطة القادمة ديموقراطية، وسلطة تتعامل مع الثقافة السياسية المعارضة في إطار الفهم الاستراتيجي للثقافة الوطنية، وسلطة تتوجه إلى جميع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وتخاطبهم على أساس ما هو مشترك بينهم، وهو ضرورة الحفاظ على الوطن وحراسته في أنفسهم، فإن كثيرا من المخاوف التي عبرت عنها سابقا بشأن تفكك الهوية الثقافية الوطنية سوف تزول. يجب أن يبقى واضحا لدينا نحن - الفلسطينيين - من سلطة ومعارضة ومستقلين - أنه إذا لم يكن بوسعنا استراد الوطن سياسيا فإنه يمكننا الحفاظ عليه ثقافيا. وأول عمل يمكن أن نقوم به لتحقيق هذا الهدف هو إعادة صياغة تعريف "من هو الفلسطيني" بناء على أسس ثقافية وطنية شاملة والقيام بعملية إحصاء للفلسطينيين استنادا إلى تلك الصيغة.

توصيات

تقوم التوصيات التالية على الافتراض بأن السلطة الفلسطينية القادمة، هي سلطة ديمقراطية معنية مبدئيا بالمحافظة على الهوية الثقافية الفلسطينية من منطلق قناعتها ووضوح رؤيتها الاستراتيجية بأن الشعب الفلسطيني الذي صاغ تلك الهوية وجذرها فكرا ووجدانا وطموحا، عقيدة وأدبا وفنا وتراثا خلال تلاحمه بالوطن، إذا لم يكن بوسعه استرداد الوطن جغرافيا وسياسيا فإن بإمكانه الحفاظ عليه ثقافيا. وهذه التوصيات، تفترض أيضا، بأن السلطة القادمة قادرة على التخطيط الواعي والمدروس لمستقبل الثقافة الفلسطينية والاستفادة القصوى من جميع الطاقات الثقافية الفلسطينية بدون خلط بين السياسي الذرائعي والثقافي الاستراتيجي. ومع إدراكي المسبق بصعوبة التطبيق، إلا أنه علينا نحن الفلسطينيين، وبغض النظر عن مواقعنا الجغرافية والحزبية والسياسية، أن نتفق على شمولية الهدف الثقافي الذي يشكل جوهر ثقافتنا الوطنية.

١) على السلطة الفلسطينية القادمة أن تنظر إلى الأرض الفلسطينية التي سيشملها الكيان المستقبلي على أنها حيز إقليمي محفز للثقافة الوطنية الفلسطينية وليس وطنا

Digitized by Birzeit University Library

لها حيث يستطيع الفلسطينيون في شتى أنحاء المعمورة ربط الجزء الجغرافي/السياسي بالكل الثقافي الوطني، يتمثلون الكل الثقافي خلال الجزء المحفز ويعرفون أنفسهم به ضمن الإطار الاستراتيجي لثقافتهم الوطنية. وعلى السلطة الفلسطينية، أن تتنبه إلى ضرورة إدخال عبارات واضحة في دساتيرها وأدبياتها بهذا المعنى، وتعمل على توصيلها للشعب الفلسطيني عبر وسائل التنشئة الثقافية والسياسية. وخلال هذا الربط الثقافي الاستراتيجي بين الجزء والكل، يستطيع الفلسطينيون أن يتجنبوا وضعا يقتصر فيه تعريف هويتهم الثقافية مستقبلا على الحدود الجغرافية والسياسية للكيان الوليد.

٢) يجب أن يترافق الإقرار الدستوري لعملية الربط الاستراتيجي بين الجزء المحفز والكل الشمولي مع إعادة صياغة "من هو الفلسطيني" بناء على أسس وطنية شاملة والقيام بعملية إحصاء للفلسطينيين وفقا لتلك الصيغة. إن من شأن هذه الخطوة إعادة التأكيد على الانتماء للجذور وبعث الحيوية لمفهوم الهوية الثقافية الوطنية التي تجذرت تاريخيا، وعبر نضالات واسعة بالوطن الفلسطيني، والتي سجلت عبر تبلورها أحلام الشعب الفلسطيني وتطلعاته وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال. إن مجرد طرح السؤال "من هو الفلسطيني؟" (والذي يعدّ الفلسطينيون الإجابة عليه من المسلمات) في هذا الوقت الذي تبدو فيه الصورة الثقافية مبعثرة في واقع التجزئة السياسية، لهو بمثابة ناقوس يدق الذاكرة الثقافية الجماعية للفلسطينيين. فالاتفاق بين المنظمة وإسرائيل، يعني ضمن ما يعنيه حسب الرؤية الإسرائيلية أن على الفلسطينيين محو تلك الذاكرة الجماعية أو ممارسة نسيان قسري لتاريخهم حتى يتمكنوا من المحافظة على الكيان الذي سيولده الاتفاق.

٣) ليس لدي أدنى شك، بأن السلطة الفلسطينية القادمة، بغض النظر عن شكلها وأساليب حكمها ومدى ديمقراطيتها، سوف تكون مقيدة سياسيا بالاتفاقيات التي تتوصل إليها مع إسرائيل وبالتزاماتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، مما قد لا يسمح لها بإدخال بنود دستورية تربط بشكل علني وصريح بين وحدة الهوية الثقافية الوطنية الفلسطينية ووحدة الوطن الفلسطيني الشمولي. وهنا تكمن أهمية الإتكاء على البعد الجماهيري للثقافة الوطنية الفلسطينية. وحتى يتمكن الفلسطينيون من استخدام هذا البعد على أفضل وجه، لابد من توفر شرطين أساسيين متداخلين، وهما : ديمقراطية السلطة وديمقراطية الثقافة نفسها، بمعنى؛ أن تعرف السلطة نفسها ثقافيا بالجماهير الفلسطينية وأن يكون للجماهير مشاركة واسعة في مجال إنتاج الثقافة الوطنية وممارستها. وهذا بدوره يتطلب:

أ- التعرف الى واقع هذه الثقافة كما تحياها الجماهير الفلسطينية بمكوناتها الدينية والقومية والاجتماعية، التي ارتبطت تاريخيا وايديولوجيا ووجدانيا بالوطن

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني، والعمل على نشرها وتوسيعها ونقلها عبر وسائل تنشئة يصعب إخضاعها للمراقبة السياسية من أية جهة كانت.

ب- عدم تنميط الثقافة الوطنية وتسخيرها لخدمة المنطق الآني للاعتبارات السياسية، وهذا يعني : ضمان استمرار مشاركة الجماهير الفلسطينية في بناء الصيغة الثقافية الوطنية خلال عدم احتكار السلطة القادمة لمنابع البث الثقافي مثل : وسائل الاتصال والإعلام، وإبقاء الأداة الثقافية في منأى عن مركزية السلطة.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع إدوارد سعيد

التطور الفكري والسياسي عند إدوارد سعيد

عقد هذا اللقاء المفتوح مع البروفيسور إدوارد سعيد المفكر والفيلسوف الفلسطيني المعروف، أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا، والذي ألف العديد من الكتب والدراسات في موضوعات القضية الفلسطينية والثقافة والحضارة العربية والاستشراق. وقد عقد هذا اللقاء بتاريخ ١٩٩٣/٧/٦ في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في أثناء زيارة الدكتور إدوارد سعيد للأراضي المحتلة، حيث تحدث فيه عن سيرته الذاتية والتحولات المعرفية التي مر بها وأثرت في جوانب حياته المختلفة السياسية والمعرفية والشخصية والفكرية وقضايا أخرى ذات علاقة.

د. إدوارد سعيد : يمكنني القول : إنّ تعليمي كان منذ البداية باللغة الإنجليزية منذ أن كنت طالبا في مصر أو حتى في فلسطين. كنت أتكلم العربية جيدا، ولكن أسس ثقافتي وتعليمي وتكويني الفكري كان غربيا. وكنت أجهل التاريخ والثقافة واللغة العربية. وعندما بلغت الخامسة عشرة غادرت البلاد وتوجهت الى أمريكا كطالب مدرسة، كنت أدرس وحدي، وكانت الوحدة أهم صفاتي الذاتية. وكنت عادة الطالب العربي الوحيد - أعني من أصل عربي - في (بيئة) أو وسط أمريكي، أولا في مدرسة ثانوية داخلية في "نيو انجلند"، وبعدها مباشرة في جامعة "برنستون"، وبعدها في جامعة "هارفرد"، حيث حصلت على شهادة الدكتوراة في عام ١٩٦٣ . كنت مطلعا على كل ما هو موجود أمامي باستثناء الحضارة والتاريخ وحتى السياسة العربية، فقد كنت معزولا عنها كليا. أهم حدث فكري بالنسبة لي في كل فترة تعليمي - أريد القول هنا إنّني تعلمت وحدي - كنت أتابع المحاضرات والصفوف طبعا، ولكني لم أكن "تلميذا" بالمعنى المعنوي لأي أستاذ، أعود للقول إنّ أهم الأحداث الفكرية في حياتي كان عام ١٩٦١ أو سنة ١٩٦٠ حين تعرفت الى مفكر وفيلسوف ايطالي أسمه "جان باتيستا فيكو" الذي عاش في القرن الثامن عشر وكتب عدة كتب فلسفية. وهو الذي أسس علم التاريخ بالمعنى الحديث والمعاصر، وقد عمل كأستاذ للبلاغة والفقه في جامعة "نابولي"، ونشر كتابه الشهير "العلم الجديد" (New Science) بعد وفاته فقط وذلك في العام ١٧٤٤ . كانت رؤيته الأساسية هي أن الإنسان هو الذي يصنع التاريخ، وأن تاريخ المجتمع الإنساني هو نتيجة عمل الإنسان وليس نتيجة قواعد أو تدابير طبيعية او الهية. و "فيكو" هو من

Digitized by Birzeit University Library

المؤثرين في أفكار "ماركس" مثلا، ولكن كتاباته تركزت في علم التاريخ. وكان اهتمامه في أن "المجتمع الأول" (Primitive Society) كان مجتمع شعري (Poetic) وأن التطور الذي حدث في الفكر الإنساني كان تطورا من الشعر إلى العلم، وإلى الرؤيا الحقيقية للتاريخ والمصير. هذا الكتاب غريب جدا ومكتوب بلغة صعبة، واطلاعي الأول عليه أحدث ثورة في فكري. وفي ذلك الوقت تعلمت أنه من الممكن لكل إنسان أن يصنع تاريخه ولكل مجتمع أن يحاول الأمر ذاته. هناك دائما، عقبات في الفكر مثل (الميثالوجية)، والاوهام، واللاعقلانية، على كل حال، أنا تعلمت أن أرى العمل الاجتماعي والإنساني والتاريخي بنظرة أولية، أي؛ أن لا أدرسها خلال نتائجها بل من بداياتها. وأول كتاب كتبته كان بعنوان "البدايات"(Beginnings).

المرحلة الثانية في حياتي كانت مرحلة صعبة جدا، كانت حرب عام ١٩٦٧ وأدركت حينها لأول مرة أنني أعيش في مجتمع معاد لي. كانت الهزيمة كارثة، واستغرقني الأمر مدة أربع إلى خمس سنوات، حاولت خلالها أن أربط بين أجزاء حياتي، أصلي العربي ووجودي في الغرب، وهذه بدأت بعد الحرب مباشرة. وأول محاولة سياسية لي كانت مكالمة هاتفية من إبراهيم أبو لغد الذي كنت قد عرفته في "برنستون"، عندما كنت طالبا عام ١٩٥٣، وكذلك في القاهرة عام ١٩٥٨/١٩٥٧ وكانت معرفتي به قصيرة وسريعة. ولكن، بعد الحرب ببضعة شهور اتصل بي هاتفيا، وكنت وقتها في "بوسطن"، وأخبرني أنه بصدد عمل عدد خاص من مجلة "العالم العربي" (The Arab World) التي تصدرها الجامعة العربية في نيويورك، عن حرب عام ١٩٦٧ برؤية عربية. وسألني إذا كنت أود الكتابة عن رؤية الأدب الإنجليزي أو الأمريكي للعرب، وافقت - رغم عدم دراستي للموضوع - وكانت هذه المقالة هي لب أو أصل كتابي عن الاستشراق. منذ ذلك الوقت، توطدت الصداقة بيني وبين إبراهيم، الذي شدّني للسياسة، فأنا لم أكن سياسيا، وخلفيتي غير سياسية. ولكني شعرت للمرة الأولى أن علي واجبا سياسيا. كان لدي صديق آخر اسمه "حنا ميخائيل" وهو من رام الله وكان زميلي في الدراسة. وعندما ذهبت إلى عمان عام ١٩٦٩ ، كان قد انضم إلى حركة "فتح"، في فترة أيلول الأسود، وقد أثر فيَّ في تلك الفترة وقربني إلى الحركة الفلسطينية السياسية والعسكرية. وبعد ذلك، تزوجت من "مريم" سنة ١٩٧٠ وبدأت بالتعرف الى الثقافة العربية، وتعلمت قراءة اللغة العربية مع الأستاذ أنيس فريحة في بيروت. واخذت دروسا لمدة سنة عند هذا الأستاذ. ولأول مرة، قرأت روايات نجيب محفوظ وكتابات طه حسين وتوفيق الحكيم. ركزت على الرواية ولكني قرأت في نفس الوقت التاريخ، كمقدمة ابن خلدون والغزالي ونصوص أخرى. توسعت اهتماماتي، ولكني أكملت دراستي في أمريكا في حقل الادب الانجليزي والمقارن. شعرت انه من الممكن للإنسان أن يكون مزدوجا : أن يكون شخصية واحدة (ولكن اكثر من شخص)، مثلا، أنا كنت أمريكياً غريباً وبنفس الوقت، عربياً فلسطينياً، ولاحظت أنه من الممكن - بناء على نظرية فيكو - أن يصنع الإنسان تاريخه بإرادته وبعمله وبنشاطه. ونتيجه لهذه المرحلة، كان كتابي عن الاستشراق، والذي سبب لي العديد من المشاكل، ولكن في نفس الوقت، عرفني الى عالم مختلف. وإذا حاولت أن أصف عملي بوصف مأخوذ من التجربة والشتات الفلسطيني فهو: أن الإنسان بإمكانه أن يكون رحالا في كل حقول العلم والتاريخ. والإنجاز الفكري الأساسي الذي قدمته، هو كسر الحدود بين حقول العلم والمعرفة. وهذا مبني كليا على التجربة الفلسطينية في

Digitized by Birzeit University Library

المنفى وليس فى الداخل، فأنا تركت القدس لآخر مرة عام ١٩٤٧ . إن الإنسان الفلسطيني أصبح رحالا بين العواصم وهذه من التجارب المفيدة، فأنا ضد الشوفينيه وضد الوطنية الغامضه. ونحن نحارب ضد هذه الظاهرة المتمثلة فى الصهيونية. فحسب قراءتى للسياسة الصهيونية، وجدتها سياسة "غيتو"بمعنى نقل حياة الغيتو فى اوروبا الى الشرق الاوسط. عندما اعود الى طفولتى ونشاتى هنا فى الشرق، اذكر اننى كنت فى المدرسة مع عرب و ايطاليين وارمن ويهود ومع يونانيين وفرنسيين وانجليز، وكان هذا منذ بداية وعيي، وكان الأمر طبيعيا جدا. الان الاحظ، ان الدولة فى كل العالم مطلوب منها ان تمنح الغرباء، وتحاول ان تخلق تجانساً في الوطنية المحلية وتنقيها. إن هذا هدف وهمى ومناقض للطبيعة، لاننا كلنا من أصول مختلطة، وان ما احاول تطويره حاليا هو فكرة او فلسفة الخليط.

اسئلة ومداخلات من المشاركين في اللقاء :

قدم الدكتور ادوارد مدخلا لحوارنا المشترك، والان يمكننا البدء فى الحوار. كل من يريد ان يتحدث ستتاح له الفرصه لأن يتحدث مرة واحدة على الاقل، ولكن، دعني اسألك أولاً، كيف ساعدتك التجربه الفلسطينية على كسر حدود المعرفة؟

● بصفتك شخصاً مطلعاً على مجريات الامور وعلى المجتمع الامريكى بشكل عام، ما هو رأيك فى المفاوضات العربية - الاسرائيلية؟ الى أين وصلنا والى اين ستقودنا؟

د. إدوارد سعيد : نحن وصلنا الى مأزق . والنتيجة الايجابية للمفاوضات أننا برهنا كشعب وقضية، اننا مستعدون للتفاوض مع الاطراف الاخرى - اسرائيل والعرب وامريكا، واننا نبحث عن السلام ،ومستعدون للتخلى عن الخيار العسكرى كبديل. ولكن نظريتى من البداية هى ان الاستعداد للسلام والمشاركة فى المسيرة السلمية هى قضية تستغلها امريكا لصالحها وليس لصالح شعبنا، بل، حتى ليس لصالح اسرائيل. فاسرائيل، اذا ارادت الحياة ستعيش فى منطقة عربية اسلاميه وليس فى اوروبا او امريكا ويجب على الاسرائيليين اخذ ذلك بعين الاعتبار.

فى النهاية، يوجد لدى العالم العربى اهتمام كبير بامريكا. ولكن ليس هناك بالمقابل محاولات لفهم تاريخ اميركا، وماهية نظامها. الفهم العربى لامريكا، ينصب على كونها دولة عظمى ويتجاهل كونها مجتمعا معقدا. ونحن كفلسطينيين، لم نحاول بجديه فهم المجتمع الاميركى الذى يشكل ساحة المفاوضات الحقيقيه. وفى الوقت الحاضر، وصل الفلسطينيون الى ما وصلوا اليه الآن، ورغم ذلك، نحن بحاجة الى خطاب سياسى فلسطينى هجومى وايجابى ،وليس خطابا سلبيا يتلقى من الامريكيين والغربيين والدول العربية اقتراحات واملاءات ثورتنا الفلسطينية تعيش وضعا اصعب من وضع اى حركة تحرير اخرى فى العالم، وهذا يستدعى ان نكون مبدعين ، وان نمارس حملتنا بطريقة خلاقة مبدعة وليس بطريقة سلبية.

Digitized by Birzeit University Library

● باعتباركم تعيشون فى امريكا ومطلعون على المفاوضات والجهاز الاعلامى الامريكى والتجربة الفلسطينية الجديدة، ما هي فى نظرك تاثيرات اغلاق المناطق المحتلة والاستيطان في المفاوضات؟ وكيف يرى الاميركيون هذا التأثير؟

د. إدوارد سعيد : الواقع الفلسطينى المشاهد لم ينعكس على الواقع الامريكي، بل هناك تعتيم عليه، الاغلاق مثلا، مستمر منذ اربعة شهور، ولكنه غير معروف عنه وغير مدون حتى الان فى امريكا،والناس غير مهتمين .هناك أحيانا مشاهد من الارض المحتلة او مقابلات مع شخصيات فلسطينية ولكن هذا نادر جدا، وبالتالي، هناك عدم انسجام بين الواقع الفلسطيني والساحة الامريكية،واظن ان اهم ،ا يمكن عمله فلسطينيا، هو تعريف العالم بالواقع الفلسطيني بطريقة عملية ملموسة وذاتية وليس بالشعار. وهذا يتطلب حملة مركزة ومعقلنة لتنفيذ هذا البرنامج. ان سلاحنا الاساسي الآن هو الشعب والقضية والتعبئة، فاذا كنا محاصرين في فلسطين، فأكثر من ٥٠٪ من شعبنا يعيشون خارج فلسطين في المنفى، والشتات هو أحد أسباب ضعف شعبنا، ولكن من الممكن استخدام الشتات بطريقة ايجابية وحتى ثورية، وذلك بتعبئة الفلسطينيين في الخارج لصالح القضية التي نتحدث عنها. ولا أرى أي طريقة أخرى للعمل، فالعالم العربي الآن، هو "بيئة معادية" (inhospitable). وكذلك الوضع الدولي. ولا يوجد لأمريكا مصلحة أو إدارة للسلم العادل، خصوصا في ظل إدارة "كلينتون" - وهذا ينطبق أيضا على إدارة "بوش" - وذلك لعدة أسباب؛ منها أن الرأي العام في أمريكا والغرب مختلف جدا عما كان عليه، إنه ساكن وغير فعال وغير متحرك، وبالتالي يجب تحريكه. ومن سيقود هذه الحملة غير الفلسطينيين؟

منذ بداية علاقتي بالقيادة الفلسطينية في عام ١٩٧٤، وذلك منذ قدومهم للأمم المتحدة، كنت ألح عليهم باستمرار لادراك أهمية فهم أمريكا والعقل الغربي، وهو مختلف كليا عن عقلنا. ولكن من واجبنا أن نفهم العدو، وماهي أسس المجتمع الأمريكي، وكيف تعمل المصالح في أمريكا. إنه مجتمع معقد ومن الصعب فهمه، ولكن لا يمكن الاستغناء عن ذلك. أحد أصدقائي الباكستانيين "إقبال أحمد" ذكر لي مرة أنه زار الوفد الفيتنامي في أثناء المفاوضات الفيتنامية الأمريكية في باريس سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ ودخل على مقر الوفد، فوجد خريطة لأمريكا والخريطة نفسها مقسمة الى "مقاطعات انتخابية" (Congressional Districts) حيث عرف الفيتناميون ممثل كل مقاطعة في الكونجرس وكيف صوت تجاه الحرب الفيتنامية. على حين، نحن لا نعرف أسماء أعضاء الكونجرس. إذن، ما الذي أنجزناه في النهاية؟ هناك الكثيرون منا ممن يأتون إلى أمريكا ويتحدثون الانجليزية ولهم علاقات. ولكن الإنجاز بحاجة إلى عمل ومتابعة والتزام بالدرجة الاولى.

● أود أن أضيف إلى ذلك، اننا نواجه مشكلة عقلية. إن الرواية الغربية تشمل الرواية اليهودية كجزء منها، مثل "الهولوكوست"، أما بالنسبة لنا فمشكلتنا ليست جزءاً من هذه الرواية. والجزء الثاني من المشكلة، أننا لسنا جزءاً من هذه الرواية؛ لأننا نجهلها. نحن لا علاقة لنا "بالهولوكوست" وليس لدينا معرفة أو علاقة عاطفية به. وهذا يشكل ضعفا في إمكاناتنا

Digitized by Birzeit University Library

للتوصيل، أننا نوصل قضيتنا لأشخاص خلفيتهم متصلة إلى حد كبير بهذا التاريخ. هناك مصدر ضعف آخر وهو أننا قبلنا سياسيا بإسرائيل كأمر واقع وبنينا مقررات المجلس الوطني على هذا الأساس، ولكننا لم نعمل المطلوب من أجل أن نستوعب إسرائيل. فعلاقتنا مع تجربتهم غير مبلورة، وهذا يسبب بعدا عن الناحية الايجابية في إسرائيل وهي أنهم جزء من العالم، ونحن لسنا جزءا من العالم. ويجب أن نكون جزءا من العالم. الحل المطروح، وهو التقوقع، هو حل غير مجدي وغير مرغوب فيه ولن يقودنا الى أي مكان. هناك أمور كثيرة نتجاهلها، وهذا التجاهل لا يؤدي إلى أن نتطور ليصبح لدينا إمكانية للمواجهة.

د. **إدوارد سعيد** : أنا أتفق معك في كل ما قلته، ولكن الشيء الغريب الذي لا أجد له تفسيرا، هو أننا شعب "ضحية". ونحن برهنا أننا نرفض هذا المصير ونريد أن نكون كبقية شعوب العالم ونحصل على حقوقنا. ولكن هناك مسافة بين هذا الشعور وبين النشاط اللازم لتحقيقه والذي يجب أن يكون إيجابيا وهجوميا. وهذا يتطلب معرفة الكثير، وهذه المعرفة تجبرنا على أن نكون مغامرين وننتقل من معرفة إلى أخرى ومن تجربة إلى أخرى. وانطباعي الأساسي أننا في حالة من التراجع أو الانكفاء (Withdrawal).

● هل المطلوب منا أن نتمثل تجربة الخصم وان نعيد تهيئة أنفسنا على أساسها؟ ان هذا أمر صعب، لأن علينا في المقابل القيام بمهمة التعبئة الوطنية التي هي جزء من عملية التحرر الوطني، فأين نضع الخط الفاصل؟

● كل الأطراف الإسرائيلية، بما فيها الجهات المعتدلة مثل "ميرتس"، وجزء منا يعلق عليها بعض الآمال، تطلب من الفلسطينيين أن ينسوا "القدس". إذن المفاوضات، مهما استمرت، هي كحوار الطرشان، إنه دون القدس لا سلام ولا فائدة من المفاوضات؟ ما هو رأيك في هذا الموضوع؟

د. **إدوارد سعيد** : موضوع القدس هو موضوع مهم ومركزي ولا يمكن أن نتنازل عنه. وهدف الإسرائيليين هو إضعاف عزيمة الفلسطينيين في هذا الموضوع. أنا غير مهتم كثيرا بالأحزاب الإسرائيلية؛ لأن هذا يسبب تشتيتا للرؤية. الموضوع الأهم هو واقعنا كفلسطينيين، حيث لم نبدأ لغاية الآن بتوحيد أنفسنا، لا يمكن بناء حركة تتغلب على الصعوبات ونحن مجزأون الى عشرين فصيلا ومؤسسات مختلفة تعمل دون تنسيق، هذا لم يحصل في أي مكان آخر في العالم، فكل حركة تحرير كان لها في النهاية قيادة واحدة وخطاب واحد وهدف واحد. ذهبنا أنا ومريم الى جنوب أفريقيا قبل ثلاث سنوات، بدعوة من المؤتمر الوطني الإفريقي، فلاحظنا هناك أنهم لم يتنازلوا عن المبادىء الأساسية لنضالهم "التي هي صوت واحد لشخص واحد" (One Person One Vote). ولكن بالنسبة لنا هناك تغيير استراتيجي او تكتيكي كل فترة وأخرى. في البداية، كنا نريد دولة علمانية ديمقراطية، ثم دولتين لشعبين ثم حكماً ذاتياً (autonomy). هناك فرق في المعنى هناك إبهام (غموض) في

Digitized by Birzeit University Library

الأهداف وليس هناك تركيز كاف على المجهود الوطني. ومعروف لنا أنه في النهاية سيكون وهناك توفيق بيننا وبين إسرائيل، نوع من التعايش على نفس الأرض يكون عادلا ومفيدا بالنسبة لنا. وهذا يلزمه تركيز وتعبئة ومجهود وطني.

● آخر ملاحظة لك هي لب تساؤلي، نحن كشعب وحركة تحرر وقضية نمر بأزمة رئيسية. أتمنى أن نتعرف الى معالم هذه الأزمة، جزء منها أزمة استراتيجية. كيف تعاملنا مع المشروع الصهيوني منذ بدايته؟ هل امتلكنا استراتيجية واضحة وبعيدة المدى تناسبت مع الظروف التي نواجهها؟ أحب أن أسمع منك خصوصا لكونك إنساناً يعيش في الغرب ويعرف الحضارة الغربية، ولأن لديك احتكاكاً خاصاً بتجربة جنوب أفريقيا مؤخرا، أين نحن الآن؟ هل نحن نحارب في معركة خاسرة؟ وهل هذا يمكن أن يكون مصيرنا؟ وهل نستطيع أن نتحدى المشروع الصهيوني؟ أريد أيضا تعليقا على كلامك حول أهمية العمل في الساحة الأمريكية. إن مشاركتي في المفاوضات خلال السنة الماضية وضعتني على المحك، وأصبح واضحا لي، كم نحن مقصرون مع أنفسنا ومع قضيتنا، ومنظمة التحرير أيضا مقصرة جدا. إن ساحة مثل الساحة الأمريكية مهمة جداً؛ حيث يصنع مصيرنا - وما يجري في أمريكا له علاقة في تحديد مصيرنا - ومع ذلك، لا يوجد لدينا أي استراتيجية عمل واضحة. استنتاجي الشخصي، أننا يجب أن ننسى إمكانية أن تخلق المنظمة جسما يستطيع تفعيل الجالية الفلسطينية والجالية العربية والأصدقاء. هناك امكانات (potentials) عالية في الساحة الأمريكية، ولذلك فإن استنتاجي هو أن هناك تقصيراً من قبل الناس المتواجدين في أمريكا. لماذا لا يقومون بمبادرات؟ فهم يعرفون الإمكانات الموجودة ويعرفون أن هناك تقصيراً.

د. إدوارد سعيد : الرد سهل جدا، لأن وجود الوفد الفلسطيني في أمريكا بصفة الرسمية، كممثل فلسطيني يعني لكل الجالية الفلسطينية غياب المنظمة. إن الوفد هو الذي يسير القرار الفلسطيني في أمريكا. ما المطلوب منا عمله؟ إنهم لا يتصلون بنا ولا يهتمون بالوجود الفلسطيني في أمريكا، لأنهم قادمون في مهمة دولية. وهذا انعكس على الجالية الفلسطينية بشكل سلبي جدا. من ناحية أخرى، ومنذ حرب الخليج، انهارت الجالية الفلسطينية الأمريكية، اولا بسبب النقص التمويلي وثانيا بسبب التغيير السياسي والاقتصادي في أمريكا، والذي أدى بالجالية الفلسطينية الى فقدان الأمل وسيطرة اليأس عليها.

أنا حاولت مرات عديدة أن أجمع أشخاصاً مهتمين بالإعلام، وطالبت أن نركز على حقل واحد على الأقل، الإعلام والخطاب السياسي. ولم ننجح بسبب التوزيع والتشتت وعدم المركزية، الأمر الذي جعل من الصعب توحيد الخطاب، نجم ذلك عن الوجود الرسمي الفلسطيني في أمريكا، وهو الوفد الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية في تونس وفي الأراضي المحتلة والتي تمتلك مؤسسات ومنظمات محلية، والجالية الفلسطينية في أمريكا، التي هي مشتتة. ومع ذلك، يجب الاستمرار في المحاولة. وليس هذا صعباً بسبب الشتات فقط، وإنما أيضا، بسبب عدم وجود اتفاق فلسطيني على الاستراتيجية والهدف.

Digitized by Birzeit University Library

● ليست القصة فقط أن الرواية اليهودية جزء من الرواية الغربية وأن الرواية الفلسطينية (Narrative) ليست جزءاً من هذه الرواية؛ فالأفارقة الجنوبيون نجحوا في فرض روايتهم على الرواية الغربية.

د. إدوارد سعيد : لأنهم لم يتخلوا عن هدف الرواية وهو التحرير. ولكنا توقفنا عن الحديث عن التحرير وبدأنا نتحدث عن الحكم الذاتي. هذه ليست رواية، إنها ترتيب سياسي، ومفاوضات، ولكنها مفاوضات حصلت قبل إتمام عملية التحرير. نحن أوقفنا تطوير الرواية الفلسطينية الى تحرير، وهذا أمر مهم، إذ يجب فيما يتعلق بالرواية - دعوني أتحدث كأستاذ أدب - أن يكون للرواية بداية ونهاية، الرواية اليهودية هي رواية تحرير وتمجيد وانتصار. ونحن يجب علينا أن نبلور رواية تحرير وليس فقط، رواية حكم ذاتي. هذا شيء شعري أو أدبي أو فني وليس سياسيا بالمعنى الحرفي للكلمة. إذا لم نتفق على الهدف أو الغاية، فهذا يعني الضياع والتيه.

● هناك قول لـ "لورنس العرب" يقول فيه : إنّ العرب هم أصحاب البدايات الحسنة والنهايات السيئة. هل هذا استنتاج استعماري أم يوجد فيه شيء من الواقع؟

د. إدوارد سعيد : هذا استنتاج استعماري. لورنس كان رجلا مبدعا وعبقريا، وقد درسته وكتبت عنه مرات عديدة، لكن لا علاقة له بالعرب، والعرب بالنسبة له موضوع اخترعه هو في كتاباته. معرفة "لورنس" بالعرب سطحية وكتاباته عن ثورة العرب بالحرب العالمية الأولى يمكن قراءتها باعتبارها سيرة شخصية "للورنس" نفسه، وليست عن العرب. هذا هو أساس الاستعمار، إذ إنّ بامكانه صناعة وتشكيل الشعوب الأخرى غير الأوروبية من "كونراد" مثلا، والذي أثر بشكل كبير في "لورنس"، له نظريه مشابهة تماما، البطل عند "كونراد" عادة استعماري وتشخيص "كونراد" أن البطل استعماري وأنه يمكن أن يؤلف ويخلق وينهي شعبا. ولورنس ينتمي الى نفس هذه المدرسة.

● عندي ثلاث ملاحظات: هل مشكلتنا هي بالأساس أن نعرف الغرب بماهية قضيتنا وأنها قضية عادلة أم أن المسألة حضارية وذات أبعاد أخرى؟

د. إدوارد سعيد : القضية حضارية وليست إعلامية، أنا لا أهتم كثيرا بالإعلام بحد ذاته، ولا أريد فقط أن يشعر العالم أننا ظلمنا لنثير تعاطف العالم معنا، وأننا بحاجة الى حل عادل لقضيتنا.

Digitized by Birzeit University Library

● هل يمكن أن يحدث هذا دون أن نكون قد خلقنا قضيتنا بأيدينا، وأن تكون لنا قضية واضحة المعالم والالتزام بها شامل - مع اجتهادات مختلفة - ثم نقوم بتسويتها إعلاميا، أما الاتصال مع الحكومة الأمريكية فهذا يأتي كنتيجة للقضية المطروحة وليس لخلق القضية. لدي ملاحظتان أخريان تتعلقان بالوضع في إسرائيل. هناك كثيرون يسألون : كيف نتعامل معهم؟ هناك معلق إسرائيلي معروف "زئيف شيف" أتى بنظرية، وهذه النظرية تقول : إنّ الأمريكيين يستطيعون إدارة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب ككل بالشكل التالي: يمكن للعرب أن يقبلوا بما هو "رمزي" والاسرائيليون يقبلون بما هو "مادي". فإذا أعطيت العرب ما هو رمزي والإسرائيليين ما هو مادي فهكذا تقفل الحلقة. والمثل على ذلك هو مشاركة الأخ "فيصل الحسيني" في المفاوضات. العرب عدّو القدس موجودة بوجود "فيصل" والاسرائيليون كان موقفهم أنه لا مانع من مشاركة "فيصل الحسيني" ولكن بالمقابل يأخذون القدس. القضية الثانية المطروحة اليوم، هي أن نصف الحكومة الإسرائيلية تطالب بالحوار مع م.ت.ف، ويجب أن نفهم معنى ذلك. إذا كان هناك أعضاء في الحكومة يريدون السلام وهم نصف الحكومة، ويريدون التفاوض مع م.ت.ف ، إذن لماذا لا يتفاوضون، أي لماذا لا يطرحون الموضوع على الحكومة ويتخذون قرارا بذلك؟ إذن ما الذي يحصل؟. إنهم يريدون مشاركة الفلسطينيين في الجولة الحادية عشرة، وهذا الموقف قد يخلق أملا لدى الفلسطينيين بأنه من الممكن وبعد عدة جولات أن يبدأ الأمريكيون بمفاوضات غير مباشرة مع م.ت.ف، وقد يؤدي ذلك الى مفاوضات بين الإسرائيليين و م.ت.ف، وقد يعترف الإسرائيليون بالمنظمة. "شولاميت ألوني" أعطت "لرابين" فترة سنة ليقوم بالتفاوض مع م.ت.ف، وإلا فسيتخذ "ميرتس" موقفا من الحكومة، ولكن "رابين" ليس بحاجة الى أكثر من ستة اشهر لينفذ مخططاته التي تختلف جذريا عما يتم الإعلان عنه حاليا. يجب علينا أن نفهم في تعاملنا مع الأحداث، ماذا يريد لنا الآخرون وكيف يفكرون وماذا يخططون على الأقل.

● د. إدوارد يذكر في كتابه "الاستشراق" أن هناك هجمة إعلامية غربية ضد الإسلام والعالم الإسلامي وللأسف فبعض الأنظمة العربية تقول للغرب : بأنه إذا لم تحل قضية الشرق الأوسط فالتطرف الإسلامي سيزيد، هل هذا الموقف سيشجع الأمريكيين على السعي من أجل إيجاد حل عادل؟ أم سيشجع الأمريكيين على القيام بحملة شرسة ضد الإسلام لحماية الأنظمة والمنطقة من التطرف الإسلامي؟

د. إدوارد سعيد : أنت سألت وأجبت عن السؤال. الإجابة هي الخيار الثاني. هناك قصة معينة تدل على التفكير الاستراتيجي الأمريكي. لقد دعيت منذ شهرين لزيارة القيادة المركزية الأمريكية (Central Command) والموجود مقرها في "فلوريدا". انتهزت الفرصة وأعطيتهم أفكاري المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة. ولكن المهم، هو أنهم شرحوا لي سياسة أمريكا الاستراتيجية. أمريكا تقسم العالم الى قيادات منفصلة (Commands)؛ مثل الإمبراطورية الرومانية، وكأنها تملك العالم. فمثلا؛ القيادة المركزية الموجودة في الشاطيء الغربي لولاية "فلوريدا" مسؤولة عن الدفاع عن - أنا أستعمل كلماتهم - مصر وكل شرق

Digitized by Birzeit University Library

أفريقيا، التي تمتد من مصر شرقا، والخليج، وباكستان، وإيران ، والأردن، وتركيا، والآن، ينظرون الى "آسيا الوسطى" (Central Asia). وهناك حلف شمال الأطلسي (Nato) وهو مسؤول عن الدفاع عن أوروبا، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا. وهناك أيضا، قيادة المحيط الهادي (Pacific Command) التي تهتم بالمنطقة من الشاطيء الغربي للولايات المتحدة وحتى الصين، وهناك أيضا، قيادة قاعدة "غوانتانامو" في كوبا التي تهتم بأمريكا اللاتينية. وحسب ما أوضحوا لي، أن حلفاءهم في القيادة المركزية (Central Command) هم مصر والسعودية وعمان والبحرين وباكستان، وهذا لا يمكن أن يتعارض مع تحالفهم مع إسرائيل فهي ضمن قيادة أخرى(Nato). وللقيادة المركزية اربعة اهداف هي :

١- أمن الخليج.
٢- الإسلام السياسي.
٣- إيران .
٤- انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما إذا تحدثت معهم عن الصراع العربي - الإسرائيلي، فهذا يقع ضمن اهتماماتهم. إنهم يعدّون الإسلام السياسي هدفا رئيسيا للاستراتيجية الأمريكية، سواء للقضاء عليه او لاحتوائه. وهناك تواطؤ بين حكام المنطقة والأمريكيين على مواجهة التهديد الممكن من الإسلام. ويوجد بينهم مصالح مشتركة والعسكريون هناك يتفهمون وضعنا ويوافقون على كل ما طرحته بخصوص عدالة القضية الفلسطينية، ولكنهم يوضحون أن هذا ليس من اختصاصهم. وعندما كنت هناك شعرت أنني أمام مسرحية كوميدية. هل يمكن لأشخاص يجلسون في فلوريدا أن يحكموا كل العالم؟ الجواب هو لا. والمهم، ملاحظة أين فشلوا. ما الذي أنجزوه في الخليج؟ لقد دمروا العراق ولكن صدام لا يزال موجودا. والتركيبة السياسية في العالم العربي لم تتغير. وفيتنام أيضا دمروها، ولكنها عادت وبنت نفسها. هذا الغرور والطمع سيؤدي بأمريكا الى الهزيمة. هذا درس التاريخ، الإمبراطوريات تهزم في النهاية، فالقمع والطغيان يهزم أمام إرادة الإنسان. لب الموضوع هو الإرادة. إذا أردنا أن نتحرر فمن الممكن أن نجد حلا وننتحرر، لهذا أنا متفائل. ولكن هذا لا يعني تبسيط الأمور. نحن بحاجة إلى التزام وتحليل واقعي، بحيث يسمح للإنسان أن يقوم بدور فعّال ولا يبقى متفرجاً، يجب أن يحس الإنسان أنه يصنع قراره بنفسه ويصنع ذاته.

● كل الحديث السابق يركز على أننا فلسطينيون، ورأيي أننا جزء من الأمة العربية وجزء من الأمة الإسلامية، وأشمل من ذلك أننا جزء من الجنوب. أما دورنا في تعميق الهزائم وتزايد نوعيتها، فهو ليس راجعا إلى إخفاق القيادة السياسة. فإسرائيل، هي نتاج للحرب العالمية الأولى والثانية، وما تلى ذلك من حروب. القضية أننا متخلفون، نحن جزء من العالم المتخلف اقتصاديا وعلميا وفيما يتعلق بنمط التفكير. كل هذا، يؤدي الى وجود قابلية للاستعمار لدينا. المسألة ليست فقط، في أن الولايات المتحدة تسيطر علينا وتقوم باستعمارنا، بل أيضا تقع مسؤولية محددة علينا، إن لدينا قابلية للاستعمار؛ لأننا نعتقد أن وجود زعيم أو قائد بصفات معينة قد يغير احوالنا، وهذا غير صحيح، خصوصا، إذا اعتقدنا أننا فلسطينيون فقط أو عرب

Digitized by Birzeit University Library

فقط. إننا جزء من العالم المتخلف هذه هي القضية. وإلا لماذا لا يقوم الأمريكيون باستعمار "السويد" أو "فنلندا"؟ لماذا تشكل ألمانيا واليابان الآن قوى اقتصادية منافسة لأمريكا، وهي التي استسلمت ودمرت في الحرب العالمية الثانية. إننا، ومنذ فترة الحاج أمين الحسيني وحتى القيادة الحالية، غيرنا كل الأمور المتعلقة بمسيرتنا كأمة عربية، ولكننا لم نغير إتجاه المسيرة. نحن نسير في الاتجاه الخاطيء منذ العام ١٩١٨ وحتى الآن.

● سأنقل النقاش الى ميدان الأدب. لفت نظري تعبير استعملته عن "جوزيف كونراد" وهو أن بطل "كونرارد" هو بطل استعماري. هل تعتبر جوزيف كونراد مفكرا استعماريا؟

د. إدوارد سعيد : الإجابة معقدة. "كونراد" متأثر كثيرا بالاستعمار، وعاش في فترة الاستعمار. ويمكن أن أعُدّه مفكرا استعماريا لأنه لم يستطع أن يرى بديلا للاستعمار أو خيارا آخر. كان "كونراد" ضد الاستعمار من ناحية، خصوصا في روايته "قلب الظلام" (Heart of Darkness)، ولكن، كان مصير أفريقيا بالنسبة له أن تكون مستعمرة ومحكومة من الشمال. فرغم معارضته للاستعمار، إلا أنه مثل فكرة الاستعمار؛ وهي أن مصير الأجناس الملونة أن تخضع للغرب، هكذا يلخص تفكيره.

● سأعود للمفكر الايطالي "فيكو" في القرن ١٨، الذي يقول : إنّ الإنسان يصنع تاريخه، وإنّه ليس للتأثيرات الإلهية أو الطبيعية دخل في هذا. وهذا يلغي، في رأيي، دور الوراثة ودور ظروف الإنسان. وفي أمريكا، الجهاز الصهيوني يهيمن، ولا يمكن لأي أمريكي أن يطمح بالحصول على منصب مرموق، بدون أن يكون حائزا على رضا اليهود. ولا يمكن لأي أمريكي الاحتفاظ بمنصب مرموق على المستوى السياسي، دون حصوله على رضا اليهود. هناك أمور تجري في الخفاء تؤكد ذلك، مثلا، اليهود الأمريكيون الذين يتبرعون للمستوطنات في الضفة الغربية تبرعاتهم معفاة من ضريبة الدخل، ستبحث قضية فلسطين في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الخريف القادم، وهناك تنسيق من الآن بين الإدارة الأمريكية وزعماء اليهود الأمريكيين حول إحباط أي مشروع قد يدعم الموقف الفلسطيني عند نقاش القضية أمام الأمم المتحدة. المفروض، أن لا نكون قساة على أنفسنا لهذه الدرجة، هناك ظروف قاهرة تحيط بنا لم تجابه أي شعب آخر، وقد لا نستطيع التصدي لها وإفشالها. وهناك موضوع آخر، إن فكرة الإعلام لوحدها غير كافية، ويجب أن يقابل هذا مجهود، والانتفاضة، كانت تمثل هذا المجهود. نحن قد نكون غير قادرين على تفسير مجرى التاريخ، ويجب أن لا نقسى على أنفسنا لهذا السبب. شعب جنوب أفريقيا لم يواجه ظروفا شبيهة بظروفنا، لان اليهود الأمريكيين لا فنحن نجابه تحالفات وظروفا صعبة ومختلفة.

د. إدوارد سعيد : هذا لا يعني أن نتوقف ونندب حظنا، نحن أمامنا خياران: إما أن نوقف محاولاتنا، أو أن نستمر بهذه المحاولات ونجد حلا مرضيا بالنسبة لنا. أما بالنسبة ل "فيكو"

Digitized by Birzeit University Library

فقد لخصت فلسفته بشكل سريع، وهو شخص عبقري لا يمكن أن يقول إنّه لا يوجد دور للوراثة أو للتاريخ أو حتى للطبيعة. ولكن "فيكو" يقصد أن التاريخ الإنساني هو تاريخ إنساني وليس تاريخا طبيعيا ولا إلهيا. بالنسبة للإعلام فأنا لا أقصد (Public Relations) ولا تسويقا بالمعنى التجاري، بل أقصد امتدادا حركيا للانتفاضة. الصعوبات التي ذكرتها صحيحة ولا أحد ينكرها، ولكن، بالنسبة لليهود في أمريكا يجب أن نفهم أنهم ليسوا كتلة واحدة متجانسة. وهناك إمكانية لايجاد تحليل يعطي تفاؤلا وأملا وخطط عمل، أو تحليل يعطينا أوهاما أو تحليل يعطينا عجزا. والمطلوب هو تحليل وسطي يدرك أن اليهود ليسوا موحدين وهم يرتكبون أخطاء كبيرة في عملهم، ولا يسيطرون على كل شيء. إنهم موجودون بالإعلام والأدب والسياسة، ولكن هناك مجموعات أخرى كالسود مثلا أيضا موجودة وفاعلة، وهناك مجالات للعمل، أنا لا أعني أن نقوم بتسويق القضية وكأننا نقوم بحملة إعلامية لأول مرة.

● هناك ظاهرة جديدة حصلت في القرن العشرين ولأول مرة في التاريخ وهي ظاهرة التطور العلمي الذي لا عودة عنه، من اكتشاف الذرة والتكنولوجيا الحديثة في الكمبيوترات وغيرها، وهذا يعني أن الوجود الآن للدول الكبيرة، والأوروبيون في طريق توحيد دولهم الأربعة عشرة لإدراكهم أن المستقبل هو للدول الكبيرة، وأمريكا الشمالية، تسير في نفس الطريق، كما يظهر أنه لا معنى لتشبيه الفترة الحديثة بالفترات التاريخية السابقة، كأن نقول إنّ إمبراطوريات عديدة قامت ثم انهارت.

د. **إدوارد سعيد** : ولكن هناك تناقضات، مثلا القوى والطاقات الأمريكية الموجودة الآن هي عسكرية فقط، أما الاقتصاد الأمريكي فهو في حالة انهيار، في حرب الخليج اعتمدوا على تمويل الكويت والسعودية للحرب. أمريكا لا تملك قدرات اقتصادية وتجارية لتحارب اليابان مثلا. القضية ليست إمبراطورية واحدة مسيطرة ومهيمنة على كل العالم، بل هناك تناقضات وفوضى في الترتيب الحالي للعالم. أنت تتحدث عن الدول العظمى والكبيرة مثل أمريكا وألمانيا واليابان، ولكن أمريكا حاليا في مأزق أو أزمة داخلية حضارية. التساؤل الأساسي في أمريكا الآن هو : ما هي أمريكا؟. تصور أمريكا كدولة البيض "والأنجلو ساكسون" هذا التصور انهار أمامنا، لم تعد أمريكا هي دولة "بوسطن" و "نيويورك" و "كاليفورنيا". أمريكا الآن، هي دولة اللاتين (القادمون من أمريكا اللاتينية) والسود والحركة النسائية والشاذين جنسيا (Gays). إن الأسس والترابط داخل هذه الحضارة يتفكك الآن، هناك أزمة حقيقية هي أزمة الهوية الأمريكية. إذن، بالإمكان الحديث عن مجتمع آخذ بالانهيار. وهذا ينطبق أيضا على فرنسا، حيث الحملة الأساسية في الدعاية الانتخابية تدور حول ما هي فرنسا، إذ أصبح عشر الفرنسيين مسلمين. هناك أمور وعوامل تعارض الشمولية التي صورتها. وأنا، كفلسطيني، مطلوب مني أن أحلل هذه العوامل وأستفيد منها.

● أريد أن أؤكد على ضرورة فهم المجتمع الأمريكي، فالولايات المتحدة، مليئة بتناقضات

Digitized by Birzeit University Library

حادة ترجع اسبابها أساسا لوجود الأقليات العرقية. فحسب الإحصائيات في عام ٢٠٨٠، سيصبح أكثر من نصف الأمريكيين من الملونين. وسيكون لذلك تأثيرات اقتصادية واجتماعية. ومن ناحية اقتصادية، فإن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي أقل بكثير من مثيله في اليابان وألمانيا. المهم في نظري، هو المنهج العلمي في تحليل هذا المجتمع وفهمه. وهذا يقودني للملاحظة الآتية، إن دور الأكاديميين الفلسطينيين هو مختلف عما كان، فهناك محاولات جدية لتطوير أساليب وطريقة العمل. إن لقاءات ومؤتمرات كهذه، ووجود مراكز بحث علمي حقيقية ودراسات تبين أننا أدركنا ضرورة البحث العلمي وأهميته، وسيكون هناك تطور كبير إذا نجحنا في تطبيق هذا الأسلوب.

● لدي ملاحظة تتعلق بالخطاب السياسي والحضاري الفلسطيني بالأساس، إذ إنّ وجود فلسطين كأرض عربية ووجود الشعب الفلسطيني وحقه التاريخي في وطنه هي حقائق لم نخترعها نحن، وستستمر في الحياة حتى لو فشل المشروع الوطني الحالي، أو كما ذكرت حتى لو لم نطور الرواية الفلسطينية حاليا الى رواية تحرير وانتصار. سؤال يتعلق بالديمقراطية او بالأحرى بغياب الديمقراطية، أنا أعتقد أن النجاحات الأولية التي حققتها الانتفاضة، كان جزء منها نتيجة لتعرف العالم لأول مرة الى القضية الفلسطينية كما هي حقيقة وبرواية فلسطينية، وليس بتأثيرات متحيزة ومعادية للحق الفلسطيني من قبل وسائل الإعلام أو الدعاية الصهيونية. أما الجزء الآخر، فهو وجود قواعد ديمقراطية للعمل الوطني، أي وجود خطاب سياسي غير مكتوب وقواعد ديمقراطية يضمنها وجود جسم مرن موحد قادر على استيعاب الجماهير والتعبير عن طموحاتها الديمقراطية بطريقة تكفل لكل فلسطيني في الداخل أو الخارج دوره في العملية الوطنية. هذه القواعد الديمقراطية، اختفت مع الوقت في فترة سيطرة القوانين التنظيمية والحزبية الجامدة. وهذا أدى إلى غياب الجماهير عن ساحة المواجهة، سواء في الداخل أو الخارج. فهل المشكلة التي نواجهها هي عدم فهم العالم للخطاب الفلسطيني أم في طبيعة هذا الخطاب نفسه؟

د. إدوارد سعيد : أنا أعتقد أن المشكلة هي في الخطاب نفسه، ان انطباعي هو أنه كان هناك شيء فوضوي في الانتفاضة. اما التحرير هو ليس الفكر فقط وإنما التعبير أيضا، وهو ايضاً الخطاب غير المكتوب كما ذكرت. هذه ظاهرة مهمة جدا وهي ظاهرة يمكن وصفها بأنها شعرية أو فنية، ولكن هذه الظاهرة، لا يمكن أن تستمر. فبعد المرحلة الأولى والتي هي مرحلة انفعال ومشاركة، يأتي النظام والفكر التنظيمي والهرمية (Hierarchy). ويمكن القول إنّ هذا هو أساس المجتمع، أي الصراع بين الفوضوي والتنظيمي. ولأن هذا الصراع مستمر ويعتمد على قواعد مكتوبة، فالرؤية التنظيمية سوف تنتصر. يجب علينا إذن، أن نحيي هذا النشاط أو الطاقة ونكسر الحوائز التنظيمية التي تعيقها ولكن لا نستطيع ضمان استمرارها للأبد.

● في الفترة الأخيرة، تنازلنا عن جزء من استراتيجيتنا ودخلنا في المفاوضات. والآن، المفاوضات في مأزق كما ذكرت، وهنا يطرح السؤال نفسه، هل هناك إمكانية للخروج من هذا

Digitized by Birzeit University Library

المأزق، وبالتالي الاستمرار في المفاوضات، وأين هي هذه الإمكانية؟

د. **إدوارد سعيد** : لا يمكن أن يحدث اختراق في المفاوضات لصالحنا؛ لأن المصالح الأمريكية لا تأخذنا بعين الاعتبار ولا تتوافق مع المطلب الفلسطيني الأساسي بحق تقرير المصير. ولم يذكر أي مسؤول أمريكي حق تقرير المصير على لسانه. هناك كتاب كتبه مؤرخ أمريكي عن الرؤية الأمريكية للخارج يقول فيه أولاً، إنّ أمريكا، ولأنها كانت مبنية على ثورة، ضد كل الثورات الأخرى التي أتت بعدها. ثانيا، انه توجد هناك هرمية (Hierarchy) في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشعوب، أي انه لا يمكن أن تجد إدارة أمريكية تعادي بريطانيا أو إسكندنافية، ولكن هناك صراع دائم بين أمريكا والشعوب الملونة. ثالثا إنّ أمريكا تحدد لنفسها دوراً خاصاً ومصيرياً مبنياً على الاستثنائية لأمريكا. أي أن أمريكا لها دور فريد من نوعه في العالم ولا يمكن لأحد غيرها أن يقوم به.

هذه هي أسس السياسة الخارجية الأمريكية بشكل ملخص. وإذا درست التاريخ السياسي الأمريكي، خصوصا بالنسبة لثورات العالم الثالث، لا يمكن لإدارة أمريكية أن تعترف بدولة جديدة أو ثورة، مثلا ثورة السود في "هاييتي" التي انتصرت على "نابليون" في آخر القرن الثامن عشر اعترفت بها أمريكا بعد ٧٠ سنة كدولة مستقلة. إذن، لا يمكن أن يحصل هناك اختلاف حقيقي في السياسة الأمريكية والنظرة الأمريكية للعالم. ولكن، يجب أن نذكر أن أمريكا هزمت عدة مرات ولا تحقق دائما كل ما تريده.

أدار الحوار مع د. إدوارد سعيد الدكتور زياد أبو عمرو عن مجلة **السياسة الفلسطينية**، وشارك في اللقاء: سعيد كنعان، فؤاد الطاهر، فدوى طوقان، خليل الشقاقي، محمد مبماري، عدنان عوده، نادر سعيد، سمير عوض، زهير النبيه، أحمد حرب، كمال رشيد، سليمان خليل وآخرون.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع هشام شرابي

"الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي : نهاية مرحلة أم نهاية صراع ؟ "

عقد هذا اللقاء مع البروفيسور هشام شرابي، أحد أعلام الفكر الفلسطيني الحديث، أستاذ تاريخ الثقافة الاوروبية في جامعة جورج - تاون الاميركية ومؤلف العديد من الكتب والدراسات الفكرية وحول القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط. عقد هذا اللقاء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٦ في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وتحدث فيه د. هشام شرابي عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي والتحديات الجديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني.

د. هشام شرابي : ما أريد قوله بصدد الاتفاقية والنقاط الأساسية التي يدور حولها البحث سهل وبسيط. لقد كنت قبل أسبوع في يافا. وعندما رأيتها لأول مرة منذ عام ١٩٤٧، انتابني شعور بَدَهِيّ حينما وجدت نفسي في بلدي يافا مرة ثانية. كانت يافا مدينة عامرة وتُعدُّ عاصمة لفلسطين اقتصاديا وثقافيا ورياضيا وحتى فنيا. كنت وأنا في العقد الثاني من عمري أحس بهذا الزخم الهائل، أي أنني كنت أفكر أنه لو بقي المجتمع قائما منذ خمسين عاما، فأين نكون اليوم؟ كان من الممكن أن نكون قد حققنا كلّ الآمال أو معظمها التي نرنو اليها الآن. وكان من الممكن أن نقيم أو نحقق مجتمعا طليعيا. مجتمعاً لديه القدرات لكي يعيش ويبني ويصبح نموذجا للعالم العربي وكان من الممكن، أن نغير التاريخ لمنطقتنا العربية. الآن، لدينا الفرصة لإعادة البناء بعد أن تمزق مجتمعنا مثلما تمزقت مدينة "هيروشيما" اليابانية، التي ألقيت عليها قنبلة ذرية، حطمت البنيان والوضع المادي للمدينة وأذابت الشعب. لقد رأيت يافا كمدينة أعيد بناؤها، ولكن الأطلال بقيت وبقايا المباني، ولم يبق من السكان إلا فئات قليلة ومهمشة. أعيد بناء يافا من قبل مجتمع آخر، أزاح المجتمع الأول . وما نقوم بعمله الآن، ونحن على أبواب مرحلة جديدة، هو بناء مجتمع جديد، خارج المجتمع الذي حطمته القنبلة الذرية عام ١٩٤٨ . والعنف الإسرائيلي الذي وجه إلينا، والذي ظل يمزقنا طيلة الخمسين عاما الماضية. الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي فرض علينا، فنحن نعيش في مجتمع متخلف، مجتمع أبوي، السلطة فيه بيد أناس قلائل، يتصرفون بمصيرنا وكأننا أبناء جهلة، لا يعتدّون الكفاءات ولا يحترمون شيئاً إسمه رأي عام، يتكلمون عن الشعب ولا يتكلمون اليه، يستخدمونه كوسيلة وليس كغاية، يظنون بطبيعة تفكيرهم بأنهم لا يخطئون، وهذا نظام

Digitized by Birzeit University Library

أسميته في كتاب أصدرته منذ مدة "النظام الأبوي"، أي (Neopatriarchy)، وهو نظام قائم على القمع والسلطة، لا يعرف المساواة أو الديمقراطية، وعلى رأس من يقمع هو المرأة والأولاد وهم صغار ويظل النظام الأبوي في معاملتهم كأولاد حتى بعد أن يكبروا وينضجوا. إن الاتفاق يعكس كل هذه الصفات، في أسلوب الوصول إليه.

لقد التقيت الدكتور عبد الشافي ونبيل شعث في واشنطن عقب توقيع الاتفاق، وقلت لهما: إنْ أقل ما يمكن عمله أن يشارك ياسر عرفات شعبه، بأن يخبرهم بما تم عمله فيما يتعلق بالاتفاق، وأنه أضطر إلى القيام بهذا الاتفاق بطرق سرية لأسباب معينة، وأن يوضح هذه الأسباب. ولا يجوز ألا يُحسب حسابٌ لشعبنا.

إنني أشبه الوضع السائد، بشخص يقف على حافة صخرة، فيأتي شخص آخر ليدفع به إلى الماء. وهذا ما حصل لنا مع هذا الاتفاق، فإما أن نسبح أو أن نغرق. يتبين من ذلك أننا أقحمنا بهذه الاتفاقية، وهذا لا يعني أن المعارضين والمؤيدين راضون عن هذا الاتفاق، ولا يعني أن المناصرين كليا للاتفاق راضون، لأن الاتفاق يعكس موضوعيا ما حصل لنا منذ خمسين عاما: التشرد العربي، والفشل المستمر، وعدم تمكننا من الخروج من مجتمع تقليدي، مجتمع تنقصه الحداثة بالمعنى الصحيح. فأنا، من وجهة نظري وبتحليلي للوضع القائم، وخلال قراءتي الدقيقة لما يقدمه إعلان المبادىء (Decleration of Principles) ، أرى أنه بالإمكان التوصل إلى الحد الأقصى (Maximum) في كل القضايا المهمة من تقرير المصير، والحدود القريبة إلى حدود عام ١٩٦٧ ، مع تعديلات طفيفة، وقضية المستوطنات، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وقضية اللاجئين. هذه هي القضايا الصعبة ولكننا نستطيع أن ننال الحد الأقصى. إن مجمل صيغة الاتفاق لا تشكل عدالة كاملة، وإنما تشكل الحد الأقصى التي ممكن أن نطالب به واقعيا. الشيء الذي أود أن أذكره هو أن الخطر الأكبر هو ذاتي، أي هل نستطيع نحن، ليس بمؤهلاتنا كشعب فلسطيني، بل بنظامنا الحاضر أن نواجهه للتحدي التاريخي من النافذة التي فتحت أمامنا الآن، وكذلك تحقيق الحد الأقصى مما يمكن تحقيقه أم سنعجز عن ذلك؟ أنا أرى أن هذا هو الخطر الأساسي في المرحلة القادمة. لأننا علينا أن نفعل شيئين في هذه المرحلة وهما: بناء مجتمع جديد وبناء دولة، لأنه بدون مجتمع وبدون دولة، لا يمكن لمجتمع أن يستمر في القرن العشرين أو الحادي والعشرين. فالدولة، هي التي تحفظ مقومات المجتمع، وهي التي تحميه وتمثله وتعبر عن إرادته، وهي التي توفر الوسائل لتأمين حاجاته. إن المجتمع، منفردا، لا يستطيع أن يعيش، لذلك نحن لا نستطيع أن نتنازل عن حق تقرير المصير وإقامة الدولة. هذا ليس موضوعا جانبيا ولا يمكن التلاعب به لفظيا، لأنه إذا لم نبن دولة، سوف نفقد شخصيتنا وماهيتنا وهويتنا من ناحية رمزية ومعنوية، ومن ناحية فعلية وسياسية، ولن نستطيع تدبر أمرنا. نحتاج بكل اختصار إلى إنجازات في المدى القصير، والمدى القصير يتناول تحقيق الأهداف التي تحدد معنى المجتمع الحديث العادل الحر. أي أننا؛ يجب أن نخرج من نوع المجتمع الحالي، إلى مجتمع من نوع آخر، في ظرف ضيق جدا. يجب القيام بخلق مجتمع ديمقراطي تسوده الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، مجتمع تسود فيه القيم التي تجسد حقوق الإنسان، وتدخل في حيز التنفيذ ولا تبقى

Digitized by Birzeit University Library

شعارات وكلام نتداوله. والذي يساعدنا في ذلك، أننا في مرحلة تاريخية انتقالية، ففي المراحل الانتقالية من حياة الشعوب والأمم، تسير عجلة التاريخ بسرعة أكثر، إذا توفر الوعي الصحيح لما يريده هذا المجتمع من أهداف وعلاقات وقيم. ما أقوله هو : إنّ شعبنا يجب أن يعلن أنه يحتاج إلى علاقات أخرى وقيم أخرى، وأهداف أخرى عدا تلك القيم والعلاقات والأهداف الأبوية التقليدية التي تمنعنا كشعب وكمجتمع من أن نتحرك نحو تحقيق أهدافنا لعيش حر وكريم ومتساو، وهذا هو ما أقصده.

إن تغيير مجتمعنا هو شيء أساسي من المسيرة التي نعيشها حاليا. فإذا بقينا كما بقيت الدول والمجتمعات العربية الأخرى، فهذا يعني فشلا وخسارة كبرى، وضياع فرصة تاريخية لشعب عانى وضحى طوال خمسين عاما. لذلك، يجب أن تكون الانتخابات عادلة، وعليه يجب أن نرفض التبعية الداخلية، والوسائل التي لا تجري إلا في المجتمع القطيعي، فنحن لسنا قطعاناً، ونرفض أن نكون كذلك. إننا في عصر يُعدّ الإنسان فيه الهدف الأخير. إن أهم قيمة في الوجود هو الإنسان، وكل المعتقدات والأساطير من النتاج الغيبي أو الفني أو الفلسفي أو الأيديولوجي يجب أن يكون في خدمة الإنسان وسعادته. وهذه أشياء بدهية ولكنها تظهر وكأنها أسرار في مجتمعنا. يجب أن نبدأ بهذه المعطيات بحيث تصبح الإطار، وعليه، يجب أن لا نسمح لأحد بأن يسيرنا. نريد دائما أن تكون جميع حقائقنا وقناعاتنا وقراراتنا قائمة على التداول والنقاش والاتفاق، خلال العائلة والمدرسة والصف وخلال الدولة. فإذا لم نستطع الدخول بلغة تحمل هذه المعاني والقيم التي نستطيع أن نتكلم ونتعامل بها، فإننا سوف نفشل.

أخيرا، من الضروري بمكان، أن لا تكون الانتخابات القادمة صحيحة وحرة فحسب، بل يجب أن تشارك المرأة فيها مشاركة فعالة وكبيرة رمزا وفعلا، حتى نواجه أنفسنا ونظهر للعالم بأننا قررنا التغيير، لأنه لا يوجد هناك إشارة أو رسالة أخرى أهم، يمكن أن نرسلها إلى أعداء الحداثة وأعداء التغيير وأعداء المرأة، أو إلى الدول الأخرى من الأشقاء العرب وإلى العالم أجمع، بأننا نحن الشعب الفلسطيني الذي ضحى وعانى، قد قرر أن يخطط لمستقبل جديد. إن البرهان أن تكون المرأة في هذا المجلس. أنا أعرف هذا المجتمع وأعي عقلية الرجل وأدرك تقاعس الشبان، وأعرف كم هي متدهورة المعنويات لدى الشبان تجاه الآبوات والمجتمع القائم الذي يعيشون في ظله. ولكن نحن في مرحلة تاريخية يمكن اجتيازه، وإذا تخلصنا من الرواسب الأبوية في أنفسنا، واستطعنا أن نجد طرق التعاون ومنع الاستمرار في السلطة الأبوية وانتقالها من تونس إلى هنا، واستطعنا أن نتعامل ونتعاون مع القيادة الموجودة والتي لا يمكن أن يكون لها بديل الآن؛ لأنها أصبحت تمثل بالفعل الوضع الفلسطيني والشرعية الفلسطينية دوليا، من أجل إقناعها ومساعدتها أو إجبارها في السير تجاه مجتمع جديد، ديمقراطي يكون للإنسان فيه القيمة الأخيرة وتكون المرأة فيه متساوية مع الرجل، نكون قد بدأنا في السير في الاتجاه الصحيح.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة ومداخلات من المشاركين في اللقاء :

● أود أن أعود إلى عنوان الاتفاقية وهو "هل هي نهاية صراع أم نهاية مرحلة من المراحل؟" الحقيقة، برأيي أنا، أنه من الضروري التركيز على أطراف الصراع، حتى نرى كيف يرى كل طرف الاتفاقية أو ينظر إليها، لأن لكل طرف أهدافه القومية، وبالتالي فهو يطمح لتحقيق هذه الأهداف. وهذا الاتفاق هو خطوة من خطوات. فمثلا، أنا أرى بالنسبة للعلمانية العربية، وعلى رأسها علمانيتنا نحن الفلسطينين، أعتقد، أننا ومنذ البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤ وحتى الآن نعتقد بأن هذا الاتفاق هو خطوة أولى لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن الطبيعي، بل ومن المأمول به الآن أن يتوج هذا الاتفاق او ينتهي بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. لكن الاتفاق في جميع الحالات هو نهاية للصراع مع الصهيونية العالمية. أنا أعتقد أن الصهيونية العالمية ترى بهذا الاتفاق بداية مرحلة جديدة، وقد لا تكون بداية مرحلة بالنسبة لهم. لكنها منعطف لمرحلة جديدة لتحقيق أهداف الصراع القديم. فلديهم أهداف لصراعهم القديم، ونحن نعتقد أن صراعهم عقائدي ومعروف عنه أنه عقائدي. ففي هذه الاتفاقية هم يصبون لتحقيق أهداف الصراع القديم، خلال المرحلة الجديدة والاتفاقية الجديدة. وقد يكونوا قد تنبهوا إلى أن الاحتلال العسكري لا يجدي وأن دولة إسرائيل سيكون لها دور كبير في النظام العربي الحالي والتأثير في المنطقة سياسيا واجتماعيا قبل التأثير الاقتصادي. وقد انتصرت إسرائيل عندما استطاعت تفتيت الأعداء التقليديين وتجزأتهم إلى صديق أو محايد، وهو الذي وقع الاتفاق معهم. والفريق الثاني، يمكن أن نحاول أن تجعل منه عدوا للطرفين. فإذا نجحت بخلق عدو للطرفين، تكون في هذه الحالة قد حققت أهدافا كبيرة جدا. والعدو الذي سوف تجعل منه عدوا للطرفين، هو الحركات الإسلامية بكاملها وعلى صعيد عالمي، وليس حماس فقط. . بالنسبة للإسلاميين، أعتقد أنهم يؤمنون أنه شرعا لا يجوز إنهاء الصراع مع إسرائيل طالما أنها تحتل به بقعة من يافا أو تل أبيب أو أريحا أو غزة. فما دامت إسرائيل هي دولة موجودة، إذن فإن الصراع قائم، وهذا لا يمكن أن ينتهي. وبالتالي سوف تكون الاتفاقية بمثابة نقطة أو حاجز أو عائق أو عقبة أمام الأهداف الإسلامية العامة. بالنسبة لبناء المجتمع الحديث الذي أشار اليه الدكتور هشام، أنا أعتقد أنه لا أحد منا سوف يعارض هذا الرأي وضرورة بناء هذا المجتمع، وبناء العلاقات الجديدة، ولكن ليس بالضرورة أن نركز على الانفصال عن القيم القديمة، فبالرغم من أنه مجتمع أبوي يمكن أن يكون فيه سلطة، ويمكن تحسين هذا المجتمع دون أن ينفصل تماما عن القيم القديمة، إلا أنه عند الحديث عما نتوقع مستقبلا، هل ستنتقل السلطوية من تونس إلى أرض الواقع؟ فأنا حقيقة، وبكل أسف، أعتقد أنها ستنتقل إن لم يكن بصورة أكثر سوادا من الصورة التي رسمها الدكتور هشام. أي أن السلطة سوف تكون سلطوية قمعية كباقي السلطات العربية أو الأنظمة العربية التي تدعي أنها ديمقراطية، أي ديمقراطية على الطراز المرضي عنه من قبل الغرب. والعمل سوف يكون فئويا وتتأكد الفئوية والحزبية السياسية بصورة أساسية في العمل والتعامل مع المؤسسات ومع المعارضة إلى حد كبير.

Digitized by Birzeit University Library

● أود أن أطرح نقطتين للنقاش، النقطة الأولى تؤكد على النقطة التي أشار اليها الدكتور هشام، وهي الفرز بين المجتمع وبين الدولة. الدولة هي إفراز مع حراك اجتماعي وتغيرات اجتماعية. والسؤال المطروح، هل من الممكن في الواقع الموضوعي الموجود في المجتمع الفلسطيني من حيث علاقات الانتاج، ومن حيث المبنى الاقتصادي، ومن حيث تركيبة المجتمع وعلاقاته بين أرياف ومدن، حيث أن ٧٠٪ من هذا المجتمع يتشكل من الأرياف ، بالإضافة إلى موروث يزيد عمره عن ٤٠٠، سنة خلقت نوع الشخصية التي نتحدث عنها، هل يمكن بسهولة تغيير تركيبة هذا المجتمع، مفاهيمه ومنطلقاته بحيث نخلق نوعا من دولة حاولت أن تصف مقوماتها. النقطة الثانية : وهي تتعلق بالعرب داخل إسرائيل. لقد وصفت بإحساس عميق الهزة التي حدثت سنة ١٩٤٨ ، ولكن بقي في داخل أراضي عام ١٩٤٨ أشلاء من مجتمع غير متجانس، عديم الشخصية، يسكن الأطراف الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبدأ يشكل نوعا من الهوية عندما أخذ بالتزايد من ١٥٦ ألف إلى حوالي ٨٧٠ ألف عربي فلسطيني داخل إسرائيل. واليوم، تطرح أسئلة مبطنة كثيرة، نحو : ما هو المصير ؟ كيف يجب التعامل معه ؟ هل نستطيع تحقيق حكم ذاتي مستقبلا ووجودنا لا يزال متركزا جغرافيا في مناطق معينة؟ وكيف يتعامل المجتمع الفلسطيني المستقبلي أو الدولة الفلسطينية داخل الجزء الذي ستقام فيه مع متطلبات المجتمع الفلسطيني الآخر (في إسرائيل)، ومع هويته، آخذين بعين الاعتبار عدم التغيير في ماهية دولة إسرائيل ضمن تعريفها كدولة الشعب اليهودي حيثما كان ؟

● أعتقد أنك أثرت عددا من الاشكاليات التي هي بحاجة إلى مزيد من النقاش، وبحاجة إلى التوصل إلى تصور مشترك بشأنها، حتى على مستوى جلسة من هذا النوع. لأنه بلا صياغات مشتركة على مستوى الشعب والأمة نفسها، لا يمكن أن نخطو باتجاه البناء الجديد. وأنا سأشير بشكل عابر إلى هذه الاشكاليات التي هي بحاجة إلى نقاش واتفاق. الإشكالية الأولى هي ما أسميتها (Maximum) أو الحد الأقصى فيما يتعلق بقضايا جذرية وحساسة مثل قضية اللاجئين، حق تقرير المصير، والأرض، والدولة والمستوطنات. أنا أعتقد أن ما قد يكون هذا المعنى بالنسبة لشخص ما، قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر. نحن إذن، بحاجة لإجماع وطني أو لتعريف حد أدنى لما هو "حد أقصى وطني" يمكن أن يجمعنا على أرضية وبرنامج مشترك. الإشكالية الثانية تتعلق بمجموعة القيم الجديدة التي تقترحها والتي تحتاج إلى وقت طويل لتبلورها. أنا أخشى أنه إن لم تبدأ مجموعة القيم الجديدة هذه في التبلور في الاتفاق النهائي، وليس في مجرد التكون ، قد نكون فقدنا فرصة تاريخية، فإذا كنا لا نعدُّ هو كيف يمكن استغلال هذا الاتفاق في غياب مجموعة ضرورية من القيم الجديدة، ونستفيد من ظرف آني، من فرصة آنية مطروحة أمامنا؟ الإشكالية الثالثة تتعلق بالسلطة الأبوية. هناك تناقض فيما هو مطروح. فنحن نشكو من هذه السلطة الأبوية، وفي نفس الوقت، نقول : بأنه ليس لنا خيار آخر. فكيف نتعامل مع سلطة من المفترض أنها تعيق حركتنا إلى الأمام وتقمعنا، وفي نفس الوقت مطلوب منا أن نتعايش ونتكيف معها؟ وفي أفضل الأحوال، فإن هناك دعوة

Digitized by Birzeit University Library

لإصلاح هذه السلطة الأبوية. كيف نقوم بإصلاحها في حين، هي مسيطرة علينا؟ هذا هو واقع الأمر. أنا أعتقد أنه في هذه المرحلة هناك ضرورة لتقويم العلاقة بين السلطة الأبوية وبين نزعاتها للاستقواء على المجتمع المدني الفلسطيني، والتجربة التاريخية، هذا إذا افترضنا أننا نتفق معا، فكيف يتسنى لنا أن نقدم إسهاما في سبيل إصلاح هذه السلطة الأبوية؟ أنا لا أدعو إلى قلبها والثورة عليها، فليس هناك إمكانية. السلطة الأبوية بحاجة إلى ثراء وغنى مجتمعنا المدني الفلسطيني، هي سلطة ضعيفة عاشت في الشتات، غريبة عن مجتمع مدني فلسطيني. أساليب تفكيرها وطرق عملها سوف تتعارض مع آلية وحركة مجتمعنا الفلسطيني. وهنا تبرز مشكلة، فأنا أتوقع أن يحصل خلاف وصدام بيننا كمجتمع مدني وبين هذه السلطة، بيننا وبين هذا التوجه القادم من الشتات. وهذا الصدام، قد يؤدي إلى عودة هذه السلطة الأبوية إلى طبيعتها السلطوية، وبالتالي، قمع محاولاتنا لإصلاحها، وهذه إشكالية كبيرة جدا. وأنا حائر معها، وينتابني القلق الذي ينتابك، ولكن، نحن بحاجة إلى صياغات، فلغاية الآن لم نبذل أي جهد عملي يحاول أن يصف لنا هذه الإشكالية أو يقترح علينا آليات وطرقا للتعامل مع الوضع الجديد. فنحن نعيش في الظلام، فكيف نستطيع أن نسهم ونشترك في تصحيح هذه العلاقة على حين نحن مستثنون أساسا؟ الإشكالية الرابعة والأخيرة لها علاقة بالبعد الثقافي والنظري والفكري، وهي الفجوة الكبرى بين الطرح الفكري والممارسة. إن ممارساتنا تختلف مع أطروحاتنا الفكرية على صعيد الفرد والجماعة والمجتمع والسلطة الخ. هل قضية جسر الفجوة أو الهوة بين الطرح الفكري والممارسة هي قضية بلورة وعي وتعميمه؟ أم أن هناك مقتضيات أخرى؟ هل نحن بحاجة إلى سياق مادي وموضوعي وتاريخي يمكننا من جسر الفجوة. بالإضافة إلى ذلك، هناك عقبات خارجية، فهذه الإشكالية ليست ذاتية، إذ إنّ هناك أطرافاً تفرض إرادتها علينا وعلى السلطة الأبوية وعلى مجتمعنا. فالسؤال هنا كيف يتسنى لنا أن نتعامل مع هذه الإشكالية أو غيرها؟

● أنا أرى أن الاتفاق قد بني على موازين قوى، يمثل الطرف الفلسطيني الطرف الضعيف، والطرف الإسرائيلي هو الطرف القوي. إن الاتفاق هو حقا البداية، ولكن هو عمليا واقع صنع من ناحية سياسية. والسؤال هنا هو: ما هو دور المستوى السياسي في صقل المستوى الاجتماعي للدولة المستقبلية او للمجتمع الحالي؟ يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن المجتمع الفلسطيني مكون من فئات متعددة. فهناك فئة تعيش في الخارج (فئة عام ١٩٦٧ وعام ١٩٤٨). وعندما نتكلم عن شعب فلسطيني واحد، نتكلم في نفس الوقت عن فئات تختلف في عدة أمور أو مقومات كالنواحي الحضارية. فإذا اجتمعت هذه الفئات مستقبلا في ظل دولة واحدة أو مجتمع واحد، فأين جهاز الدولة الذي خلاله يمكن أن تصهر هذه الفئات وتصبح في نفس المستوى الحضاري أو المقومات الحضارية حتى تشارك في العلاقة الديناميكية مع الدولة. مجمل الحديث هو : أن الدولة تدعم المجتمع والمجتمع بدوره يدعم الدولة.

Digitized by Birzeit University Library

● لاشك أن الاتفاقية هي بداية مرحلة سواء كانت سلبية أم إيجابية، وإن كنت أرى أن سلبياتها أكثر من إيجابياتها. إلا أن هذه المرحلة لا تستطيع أن توقف قضية الشرعية، وهي قضية الجهاد الذي هو ماض إلى الأبد. فإذا كانت هذه المرحلة قائمة على حساب إيقاف الجهاد لإعادة الحقوق لأصحابها، فهذه الحقوق لا يكابر بها إنسان. وإذا كانت هذه الاتفاقية لا تولي هذا الحق اعتباره، فهذه المرحلة لن تكون إيجابية قطعا، ولن تنهي صراعا بشأن حقنا في هذه الأرض. الأمر الثاني الذي أكدت عليه كثيرا وهو المجتمع الأبوي أو السلطة الأبوية، تجدر الإشارة هنا، إلى أن أي مجتمع من المجتمعات لابد أن يكون لديه سلطة، سواء كانت هذه سلطة أبوية أو فكرية أو سلطة الحاكم أو ما شابه ذلك. فهذه هي طبيعة الحياة والمجتمع، أن يكون هناك إنسان في موقع السلطة وآخرون في موقع دون ذلك. إن مآخذنا على السلطة الأبوية أو على ما هو موروث وقديم بهذا الشكل، خصوصا أننا على أبواب مرحلة جديدة وأنه ينبغي أن نضع حجرا على كل الماضي، هي قضية معروفة وهي قضية "الصراع بين القديم والحديث". ولكن، ليس كل ما هو قديم مرفوض، وليس كل ما هو حديث مقبول. قد يكون للقديم ايجابياته، فلا ضير أن نأخذ بها، وقد يكون أيضا للحديث سلبياته، فلماذا ، اخذ بهذا التعميم؟ أنا أخشى أنه بعد أن نحارب السلطة الأبوية أن نقع فيما هو أكثر سوءا منها. أنا أخشى أن يأتي يوم نهرب فيه من هذه السلطة، لنقع تحت براثن سلطة أخرى أكثر سوءا منها. أما بخصوص ما ذكرته بشأن قيم وعلاقات وأهداف جديدة، فحبذا لو تعطينا صورة أكثر وضوحا لهذه القيم والأهداف كما تتصورها أنت. هل هي نفس القيم في أوروبا أو في المجتمع الأمريكي، أم أن لها مواصفات معينة؟ فقد رأينا الازدواجية في هذه القيم - فالأمم المتحدة وأمريكا دخلتا الصومال وكأنهما ملائكة رحمة، لكنهما ما لبثتا أن تحولتا إلى وحوش ضارية تمارس البطش والإرهاب . فما هو تصورك للقيم النموذجية التي يجب أن ندفع مجتمعنا للوصول إليها؟.

● بالنسبة للاتفاق فإن هناك، بلا شك، فهما فلسطينيا - إسرائيليا ينطلق من نقطة أن هناك إيجابية يجب أن تتوفر لدينا القدرة على تدعيمها والارتقاء بها، وهي كوننا شعب. فهذا الصراع هو تصادم بين حلمين، الحلم الفلسطيني والحلم الإسرائيلي. قال "عاموس عوز" الاتفاقية في صحيفة الجروسليم بوست أن الحلم الصهيوني (حلم إسرائيل الكبرى أو (Greater Israel) قد انتهى، وبالنسبة لنا، كنا نريد كل فلسطين، وحاولنا لكننا اصطدمنا بالصخرة الصهيونية إلى أن وصلنا إلى هذه الظروف القاحلة والقاتلة التي شخصها د. هشام شرابي في كتابيه "مقدمات في دراسة المجتمع العربي عام ١٩٦٨" وكتاب "المجتمع الأبوي". فبالرغم من جدية هذه الدراسات وحاجتنا الماسة إليها، إلا أن الأسباب التي ذكرها د. شرابي ما زالت موجودة ونعاني منها كقضية المرأة التي نمارس القمع ضدها. فمن هنا، أعتقد أنه يجب الارتقاء بهذا الاتفاق وأن نعمل على أن تكون لنا دولتنا وقيمنا الجديدة. ولكن هناك صعوبة في أن تكون لنا قيمنا المختلفة؛ وذلك بسبب الظروف المحيطة بنا. إن د. شرابي لم يشخص المجتمع الفلسطيني، بل شخص المجتمع العربي المحيط بنا، لكن بإمكاننا أن نقتبس من عدونا "إسرائيل".

Digitized by Birzeit University Library

● لقد تحدث د. هشام عن قضية الانتخابات وكأنها ستكون انتخابات حقيقية. أود هنا أن أشير إلى أن البند الأول من مبادىء الاتفاق يشير إلى أن الانتخابات ستكون شكلية. سواء شاركنا بها أم لم نشارك، وهذا ما تبين لي من قراءتي للنص العربي من الاتفاقية. النقطة الثانية تتعلق بردود فعل الشعب الفلسطيني على الاتفاق. هذه الردود جاءت مذهلة ومخيبة للآمال، ومدعاة لفقدان الثقة بالشعب الفلسطيني. لقد بدا الشعب الفلسطيني بعد توقيع الاتفاقية وكأنه قطيع تحرك بقرار من ياسر عرفات الذي حول فلسطين إلى فتح وفتح إلى ياسر عرفات، كما حول اليسار الفلسطيني إلى الجبهة الشعبية والديمقراطية وحول الجبهة الشعبية والديمقراطية إلى ياسر عبد ربه، ونايف حواتمة وجورج حبش. بمعنى آخر، مسخت فلسطين إلى تنظيم، ومسخ التنظيم إلى فرد، فباتت كل التنظيمات الفلسطينية تمارس سلطتها الأبوية بحيث انعدم التفكير عند الفرد كليا يسارا أو يمينا. ولهذا كله، لا أدري كيف يمكن أن نقوم بإجراء انتخابات مختلفة تؤدي إلى مجتمع حر ديمقراطي في ظل غياب الوعي. حتى التيارات اليسارية التي كانت تركز على ضرورورة وجود الوعي عند أفرادها، بدأت في المرحلة الأخيرة تضم إليها أفرادا دون أي اعتبار. فهذه الظروف، جعلتنا مسيرين لهذا الفصيل أو ذاك. وعليه، فأنا أعتقد أن الانتخابات ستكون مخيبة للآمال.

● أود أن أبدأ من مثل الصخرة، فأنا أعتقد أن السباح لم يكن ماهرا، وعديم المقدرة على اكتشاف مقوماته ومقدرته على الوصول إلى هذه الصخرة أم لا. لا يعقل أن يكون فرد مكسور الأرجل وظهره غير آمن، ويعلم أن الصخرة ذات ملمس ناعم، ولكن لديه الإصرار للصعود إليها. أنا أعتقد أن البداية كانت خاطئة، فالصعود إلى تلك الصخرة والسماح لغيره أن يدفع به إلى الهاوية، هو مثال حي وفي صميم الواقع. فنحن دخلنا "مدريد" ونحن نعلم أننا مهزومون، وأقررنا بأنها كانت هزيمة. فإسرائيل حاليا تجني ثمار هزيمة العرب في حرب الخليج. تصوري للحل هو أنه ليس سياسيا، ولن يحقق للشعب الفلسطيني أدنى درجات العدالة، حتى الاقتصادية منها. إني أرى أن هذا الحل هو حل اقتصادي وليس حلا سياسيا، بدليل أن أول مؤتمر عقد لخمس وأربعين دولة في واشنطن هو مؤتمر للتسول وجمع المال من أجل دعم الحكم الذاتي. ولم نر بعدها مؤتمرا واحدا عقد من أجل مناقشة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة. فعقب انعقاد المؤتمر مباشرة، توالى سقوط الشهداء حتى بلغ اربعة عشر شهيداً، أمس، سقط شهيدان آخران ليصل العدد إلى ستة عشر شهيدا في الضفة الغربية. لهذا السبب، أقول بأن هذا الحل هو حل اقتصادي يحقق لإسرائيل حلمها الكبير اقتصاديا، بأن تصبح إسرائيل الكبرى اقتصاديا، بحيث أنها تملك الوطن العربي اقتصاديا، وتغزو بضائعها السوق العربية، وهي حاليا تغزو السوق العربية في الخليج قبل فتح العلاقات معها بصورة رسمية ومباشرة. الأمر الثاني هو أن الحل الذي قام بتوقيعه جزء من الشعب الفلسطيني، أو جزء من التنظيمات الفلسطينية هو تنازل عن الأطروحات العديدة التي اندلعت من أجلها الانتفاضة، وتبنتها كل بيانات القيادة الوطنية الموحدة، وبيانات التيار الإسلامي، والحرية والاستقلال، والحماية الدولية، وتحقيق مبادىء الشرعية الدولية على أرض فلسطين، كما حققت في عدة مناطق من

Digitized by Birzeit University Library

هذا العالم. إن هناك تباعدا بين ما انطلقت من أجله الانتفاضة والأهداف التي تناولها التوقيع على الاتفاق.

● في عام ١٩٤٨ كما أشرت، دكتور هشام شرابي، حين غادرت يافا، لم يكن يخطر ببالك حينئذ أن البلاد سوف تقع فريسة للصهيونية. ولكن ألم يخطر ببالك حين غادرت لبنان في منتصف السبعينيات أن القطر العربي بأسره سوف يقع فريسة للصهيونية ولحلفائها ؟ سؤالي هو أن الذين بسطوا نفوذهم على العالم العربي عام ١٩٤٨، يخططون اليوم، وربما من تلك اللحظة، لنقل المعركة لساحة الوطن العربي وقلاعه. صحيح أن هذا الوطن العربي هو الذي ينبذ المثقفين كما قلت، فقد أجبروك على مغادرة لبنان، ولكن منذ متى كان المثقفون يهربون من ساحة المعركة؟ هل تعتقد أن مثقفينا أو على الأقل بعضهم يعتقدون أن المعركة ليست بداخل الوطن العربي ولكن هي خارج الوطن العربي وتحارب بطريقة فكرية؟ وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فأجمل فقرات مذكراتك تقول إنّك عندما كنت في يافا لم يدر في خلدك أن هناك ثمة علاقة بين ثرائنا وفقر الفقراء. أفلا تعتقد أن استنكاف المثقفين عن خوض غمار المعركة له أية علاقة بهزائمنا؟ هل يمكن أن نغير الشعوب بدون مثقفين؟ وهناك مقولة قالها السادات والجميع الآن يرددونها أنه من الممكن إقناع أمريكا أننا (نحن العرب) أعظم فائدة لها. وخلال إقناعهم بهذا، نستطيع أن نصبح حلفاء لها وأن نكون أقرب لها من إسرائيل. فما مدى صحة هذه المقولة بالنسبة لك؟

● هناك إشكالية وهي أنه في الدولة الديمقراطية إذا عارضت، فأنت تعيق السلطة من أن تفعل شيئا. لكن هنا إذا عارضت فأنت تدفع السلطة بالإسراع في عمل هذا الشيء. فكيف تريد أن تعارض بحيث لا تخرب؟ والاستنتاج هو أنه إذا أردت أن تعارض فلا تعارض. إن هذا شيء لا أستطيع أن أستوعبه. فنحن منذ زمن، كنا نتندر عندما يسيء إلينا العرب، بالقول حبذا لو اتفقنا نحن واليهود ضد العرب. أنا لست ضد الاتفاق كليا، ولو كنت مكان عرفات لقمت بنفس الفعل، ولكن أحد مخاطر هذا الاتفاق أننا اتفقنا نحن والإسرائيليون إذا وافقوا أن نكون ضد العرب للنهاية بمعنى اقتصادي أكثر منه سياسياً. أنا أؤيدك في التحليل، ولكنني لا أشك في ذلك، فنحن مثل أية دولة عربية متخلفة طبعا، وأكبر دليل على هذا الوضع، بأنه حين تم توقيع الاتفاق، وهو اتفاق إستسلام بلا شك، انتشر الناس بطريقة جنونية للاحتفال به حتى أن حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب اللبناني السابق قال "لأول مرة يحتفل الشعب باستسلام".

● في الحقيقة، أود أن أشير إلى شيء معروف لدى الجميع وهو من باب التذكير، وهو أن الهدف الأساسي لصراع الشعب الفلسطيني طوال السنوات هو التحرير والاستقلال. والشعب الفلسطيني كباقي الشعوب من حقه أن يناضل من أجل استعادة هذه الحقوق ومن حقه تقرير المصير، وإقامة دولة أسوة بأي شعب آخر. والشعب الفلسطيني، بلا شك وبشهادة الشعوب

Digitized by Birzeit University Library

العربية والأجنبية، لديه المقومات التي يمتاز بها حتى من عدد كبير من شعوب المنطقة ومنهم الشعوب العربية. لديه المثقفون والخريجون والكفاءات وطبعا من الممكن أن تكون متناثرة في أماكن كثيرة من العالم. ولو نظرنا اليوم إلى الدول القائمة، نجد أن عددا كبيرا من الدول المستقلة أعضاء في الأمم المتحدة، لكن لو نظرنا إلى عدد سكانها نجدها أقل من مليون. فالإحصائيات تدل على أن تسعا وثلاثين دولة في العالم سكانها أقل من المليون. وهناك عدد كبير من الدول الأعضاء المستقلة تقل أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن مستوى أوضاع الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال منذ زمن طويل، وهو يناضل ويقاتل منذ زمن بعيد، ولم يعط الفرصة في يوم من الأيام أن يكون مجتمعا مستقلا أو أن يكون في ظل دولة مستقلة. فأنا قصدت أن ألفت الانتباه لحقيقة مسلم بها، وهي أننا ما زلنا في مرحلة صراع ومن الممكن أن تكون هذه المرحلة انتقلت إلى مرحلة صراع سياسي. لكن الاتفاق الذي تم التوصل إليه ليس بمعاهدة سلام، هو مجرد تحويل للصراع إلى صراع سياسي حتى نستطيع أن نصل إلى حقوقنا. إن النقطة التي أود أن أشير إليها هي أننا لا زلنا نسعى إلى تحقيق هذه الحقوق وإقامة الدولة. أما الحديث من الآن عن أنه هل بإمكان الشعب الفلسطيني إنشاء هذه الدولة أو ليس بإمكانه ذلك، وما هي طبيعة هذه الدولة، وهل لدينا المقومات، فهذا ليس الهدف الإستراتيجي في المرحلة الحالية. من حقنا أن يكون لنا دولة، ونحن لا نسعى لإقامة دولة على مستوى الولايات المتحدة وبريطانيا أو فرنسا. إذن هذا ما تسعى إليه إسرائيل في المرحلة الحالية وهو أن تثبت بأن الشعب الفلسطيني ليس لديه المقومات وغير قادر، ومن ثم تبقى على هذه المرحلة الانتقالية إلى أجل غير مسمى. ما أريد قوله : إنّ الخطوة الكبيرة التي تواجهنا في المرحلة الحالية هي أن نسعى إلى تحديد الهدف، وهو التحرير والاستقلال. فالمشكلة لا تنحصر في تحديد الامكانات والقدرات في قيام الدولة، وليس في نوعية الدولة، بل في التخلص من الاحتلال. إننا على يقين بأن لدينا القدرات والامكانات لأن نكون أفضل بكثير من الدول الأخرى.

● لدي إحساس من خلال هذه الجلسة بوجود عدم رضا عن الاتفاق أو تشاؤم شديد من الاتفاق، أو عتاب ولوم على الاتفاق، وكأننا كنا في وضع أحسن من الوضع الذي سيقدمه الاتفاق. وهذا برأيي شيء غريب. فأنتم تعلمون وجميعكم يعيشون هنا وقد تحدثنا في كل المؤتمرات والمجلات والجرائد عدة مرات بأن التربية والتعليم تتقهقر. فأبناء الصف الرابع والخامس لا يعرفون أن يكتبوا أسماءهم، تلميذ الصف السادس الابتدائي لا يعرف جدول الضرب، طلاب الجامعات لا يعرفون أن يكتبوا جملة مفيدة. فنحن نقوم بإعادة صياغتهم من البداية. الوضع الصحي مزري للغاية، فأنتم ترون القمامات تنتشر في كل مكان، والمستشفيات تفتقر إلى النظافة، بل هي كالاسطبلات. الوضع الاقتصادي متدهور ولا داع للتحدث عنه. وأن قمة التناقض أن نطالب الآن وبشدة عودة العمال العرب لعملهم في إسرائيل، على حين، كنا نعارض وبشدّ عام ١٩٧٢ عملهم في إسرائيل. العائلة الفلسطينية نفسها متفككة، ليس فقط بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، فالابن مسجون والأب لا حول له ولا قوة، والابنة مشردة، ولكن، أيضا بفعل الصراع في داخل العائلة نفسها حيث نجد أن هذا الفرد من العائلة

Digitized by Birzeit University Library

ينتمي إلى حماس وآخر إلى الجبهة الشعبية وثالث إلى الديمقراطية. نحن نجد الصراع والتفكك داخل العائلةنفسها. إني لا أستطيع القول بأنني أوافقكم فيما تقولونه، لأنني لا أحس بأن هناك صدقاً. حينما دعيت إلى المشاركة في مسيرة في نابلس، رأيت نساءً من جميع المستويات وقد تدفق عدد غفير من نساء البلدة القديمة اللواتي ذقن الأمرين وهؤلاء يؤيدن الاتفاق، لا لشيء وإنما من أجل الخلاص، لا يوجد بديل لذلك وكنت أتمنى لو أنه تم التوصل إلى هذا الاتفاق منذ مدة.

● اود أن أشير إلى نقطة جوهرية كانت موضوعا للبحث والنقاش الحالي. كيف سيتعامل المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج مع ما يجري ؟ ربما يكون هناك إجماع لدى الجميع حتى في هذه العينة الصغيرة الموجودة هنا، بغض النظر عن أن هناك تباينا في الخلفيات الأيديولوجية، إلا أنه تقريبا يوجد إجماع على أهمية الحوار الديمقراطي بالنسبة لموضوع الاتفاق. فإذا تعمقنا فيما نقرأه بالصحف وما سمعنا عنه حاليا وفيما نرى، نجد أن هنالك مؤشرات مقلقة حول المستقبل فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات، موضوع إمكانية الحوار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني بالنسبة لهذا الموضوع والموضوعات الأخرى. لقد أشرت إلى أن البداية لم تكن مشجعة من هذه الناحية، إنّ الخيار لم يتم منذ البداية بشكل ديمقراطي وإن الشعب كان مغيبا. الأمل كان وما زال أن تكون تلك غطلة، ولكن، سوف يتم تصويب الوضع فيما بعد من هذه الناحية بالذات، لأننا نرنو إلى مجتمع ديمقراطي. سؤالي هو : هل حقا أن نهج القيادة الفلسطينية في تونس، وأقصد النهج الحالي، هو فعلا قادر على أن يتغلب على نفسه وأن يتبع الفكر الديمقراطي وأن يمارس الديمقراطية فعلا هنا، حينما يصبح سلطة على الأرض؟ هذا سؤال في ذهن كل فلسطيني. كان الجواب في الداخل، وهو الى حد ما جواب أمين. نعم. من جديد ومنذ شهر تعززت عندنا التيارات السلبية من هذه الناحية، ونعتقد بما يقال "من شب على شيء شاب عليه". وأغلب الظن أن المزيد من التسلط سيسود في المستقبل. إنيّ أعي مخاطر السلطة الأبوية وأفضل إيجاد تعبير أقل احتراما من "أبوية"، فمثلا نستطيع تسميتها "الفوقية" او "التسلطية". وإن سلطة تونس، هي في الواقع موجودة فيما بيننا، وممكن أن توجد بصورة أبشع. أي أن الكلام الذي قاله حسين الحسيني بأنه أول مرة يشعر باحتفال شعب باستسلامه"، فهذا كلام ردي، وهو إهانة، وصادر عن إنسان دكتاتور يعتقد بأن الشعب لا يعرف مصلحته، هذا الإنسان ليس أكثر من تاجر مخدرات يعيش في لبنان الذي يسوده وضع سيء. كان بإمكانه أن يحل مشاكله، فهو لم يعان معاناة شعبنا. فنحن أرقى من الوصف الذي نعتنا به. هذا تيار والتيار الآخر تيار اليسار، فهناك خوف شديد من الحركات اليسارية الفلسطينية التي تدعو إلى الديمقراطية وتشكو من الفوقيةوالأبوية، ويمكن أن تتحول إلى سلطة تقمع الشعب وتهينه. أخيرا أود أن أثير سؤالا مهما بشأن الحركات الإسلامية وطرق تعاملها مع هذا الموضوع. يبدو أن هناك إجماعا فيما بيننا أننا جميعا نعتقد أن ما بين أيدينا، والذي طرح على طاولة المباحثات ليس بالشيء المغري، فكيف نتعامل معه؟ وكيف يمكن للحركات الإسلامية أن تتعامل مع الآخرين؟ هل نقبل بأصول اللعبة؟ سوف نجد في نهاية الأمر ضرورة الانصياع لرأي الشعب أي أن نأخذ بالاستفتاء. نحن في مرحلة نحتاج إلى أجوبة واضحة، أي

Digitized by Birzeit University Library

إعلان الموقف وكيفية التعامل مع هذه القضية وإلا سنكون مدعاة للسخرية.

● ألمس من كلام الدكتور هشام، بأن هناك حلولا جبرية أو قهرية فرضت على الإنسان الفلسطيني وضعته في ظروف غامضة، فإما أن يستطيع السباحة ضد التيار أو لا. الشعب الفلسطيني تعرض للضيم والظلم لمدة قرن تقريبا. هو شعب يفتقد الهوية، وجاءت الاتفاقية الأخيرة تحمل عدة اصطلاحات تمثل حقيقة هذا الواقع والتي طرحناها على المنابر وفي الساحات، لكن المرحلة الأخيرة كانت بمثابة صدمة للشارع الفلسطيني، جعلت الإنسان الفلسطيني في حالة لا وعي بحيث اختلفت ردود الفعل من أثر الصدمة وتباينت ما بين فرحة وصرخة. فالاحتفالات التي كانت تعم الشارع الفلسطيني حينما أعدت إلى نابلس مقيد الأيدي (كمبعد عائد) كانت مدعاة للسخرية. وهناك أمر آخر، وهو أن الاتفاق عمل على تمزيق فلسطين إلى مواقع جغرافية (غزة ، أريحا، فلسطين عام ١٩٤٨ ، الضفة الغربية وما وراء النهر) مما عزز التفرقة في المجتمع الفلسطيني. وهنا تكمن الجريمة التي يجب أن نعمل على وقفها. أما بالنسبة لما ذكره الدكتور هشام من أننا إذا استطعنا أن نجيد السباحة في خضم هذا التيار والوصول إلى شاطيء الأمان، فإننا سنبني دولة وإنسانا فلسطينيا جديدا. أنا باعتباري مسلما أعيش في تاريخي وفي حضارتي القديمة فكرا وأسلوبا، ولم أتعايش مع الحضارة الغربية، أنا أجد نفسي في صراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية (الغربية). الحركات الإسلامية تحاول أن تنقذ هذا الإنسان بإعطائه إنسانية جديدة ضمن مفهوم اسمه الإسلام. ولكن الإنسان الذي تربى في الغرب أصابه الانبهار عندما اصطدم بتوجهات جديدة وألفاظ جميلة مثل الديمقراطية والحرية. لقد رأينا هذه الديمقراطية في المغرب والجزائر. لا أظن أن عرفات، يختلف عن غيره في الجزائر أو مصر أو غيرها. كلنا تهيمن علينا العقلية العربية التي قامت على السلطة الأبوية، والتي ذكرها الأستاذ هشام شرابي. أنا هنا أرى أن كلمة الأبوية لا تنطبق على هذه السلطة، فالأبوية تعني الحنان والرأفة وهذا ما تفتقره هذه السلطة. إن المرحلة القادمة هي مرحلة ضبابية تنعدم فيها الرؤيا، مما يتطلب منا التريث لنتجنب الوقوع في منحدر أو مركز ألغام. هذا يتطلب أن تكون هنالك دراسات أو على الأقل جلسات على مستوى أوسع مع طرح أمثلة أكثر حتى نستطيع فعلا أن نتخطى هذه المرحلة وقد فرضت علينا. أما وقد فرضت، فيجب علينا أن نبقى ندافع ونجاهد؛ كي ننقذ أنفسنا من هذا المأزق ومن هذه المخاوف.

● أود أن أشير إلى نقطة جوهرية وهي النقطة التي تستخدم لتسويق الاتفاق في صفوف الشعب الفلسطيني وهي الأوضاع الراهنة. نحن، كاقتصاديين، نعلم تماما، أن عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ كانا أفضل السنوات اقتصاديا. فالتربية والتعليم لن تكونا أفضل مما كانا عليه قبل الانتفاضة. أما الصحة، فمن الممكن أن لا تكون أفضل مما هي عليه قبل الانتفاضة. إذن، أين أهدافنا القومية؟ أين الهدف البعيد الذي نحاول أن نتوصل إليه إذا كنا نريد تحسين الأوضاع المعيشية؟ لقد رفضنا الفكرة التي أعلنها شولتز وريغان من تحسين للأوضاع المعيشية تحت الاحتلال. فهل لنا أن نقبل اليوم ببضعة مليارات وأن نتنازل عن حقوقنا كلها مقابل ذلك؟

Digitized by Birzeit University Library

إجابة د. هشام شرابي :

إنني أتفق مع بعض الملاحظات التي طرحت، ولا أتفق مع بعضها الآخر. فالمهم هنا، ليس موافقتي أو عدمها، وإنما أن نستطيع أن نتعايش ونستمر بالحوار، رغم تغير الآراء والمواقف. فأنا أريد أن أفرض حقيقتي بقوة إقناعي، بل أنني أحب أن أكون قادرا على التعايش والاستمرار كمثقف في حوار يكون له نتائج على المدى الطويل. فالوعي لدى المجتمع لا يتغير بالوحي، لأن الوحي إيمان. والحديث هنا عن العقل، ونحن نحتاج إلى العقلانية في مجابهة مشاكلنا والعالم الذي نعيش فيه. وأنه من غير الممكن أن تستمر حياتنا لمجرد إيمان نشعر به شعورا فقط. إن الإيمان وحد ليجمعنا ويشد من أزرنا، أما العقل، فيهدينا إلى الطريق العملية البرغمانية لتحقيق الهدف. فمشكلة مثقفينا، أنهم يحاولون أن يثبتوا بأن وجهة نظرهم هي الصحيحة، وهذا تقليد يجب التخلص منه. والخطر الأكبر، لدى هؤلاء المثقفين، أنهم يتبادلون وجهات النظر فيما بينهم فقط. وهنا تكمن المسؤولية، إذ إنّ هذا الحديث المتداول فيما بينهم، يجب أن يأخذ طريقه إلى الشارع الفلسطيني وإلى الوعي العام. بمعنى آخر، يجب علينا أن نتحمل مسؤولية حديثنا في الصحف والمجلات والندوات والاجتماعات والخطب، وإلا نكون في هذه الحالة نلهو ونعبث من أجل إظهار الذات فقط. فممارسة المثقف تكمن في المشاركة في مسيرة أو مظاهرة؛ لأنها وسيلة للتعبير عن رأي أو وجهة نظر. فمسؤوليتنا هنا أن نعطي الحقيقة للآخرين؛ لأن الحقيقة ليست ملكا لفئة محدودة من الناس وإنما لمجتمع كامل.

ما أريد قوله : هو أننا على أعتاب الانتخابات والسلطة القادمة. ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لإعلان آرائنا وانتقاد هذه السلطة إذا دعى الأمر، بل وأن نتبنى الأساليب العملية وليس فقط النظرية لتحقيق ما نصبو إليه ونؤمن به. فما هي الأهداف العلمانية؟ يجب أن تكون الأهداف مستمدة من النظرة لتاريخنا وتفكيرنا وتراثنا بحيث لا نتخلى عن كل ذلك، وفي نفس الوقت ليس من الضروري أن نتخلص من السلطة الأبوية، ولكن، يجب التركيز على مقومات الحرية والديمقراطية والمساواة، فهي مقومات أساسية إذا فقدها الإنسان يكون فاقدا لإنسانيته. أنا رجل علماني وأمخذي الأكبر على المتدينين الذين هم أخوتي في الدين، أنهم يستعملون كلمة الله في مهاجمتي، وهذا أسلوب مرفوض. فإذا أردتم التعامل معي يجب أن يكون هذا التعامل من منطلق عقلاني أي بالعقل وأن يكون الايمان بقلوبنا.

أدار اللقاء الدكتور خليل الشقاقي عن مجلة السياسة الفلسطينية وشارك في اللقاء : عمر عبد الرازق، راسم خمايسي، زياد أبو عمرو، خليل الريناوي، خضر سوندك، أسعد أبو شرخ، عادل الأسطه، ياسر عوض، أحمد الحاج علي .

Digitized by Birzeit University Library

مقالة مراجعة :

دراسة الفافو المسحية للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع

Marianne Heiberg and Geir Ovensen, *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jarusalem: a Survey of Living Conditions* (Oslo: FAFO, 1993), pp 419.

د. ايليا زريق

أجرى هذه الدراسة كل من : ماريان هيبرج، جيرا أوفنسون، هيلج برونبورج، ريتا جقمان، ريما حمامي، نيل هوكينز، حسن أبو لبده، كاميلا ستولتنبرج، سليم تماري، ستاينر تامسطوس أوليه أوجلاند، ولارس وايزت، إضافة إلى المشرف الخاص كنود كنودسن، أوسلو، النرويج، المعهد النرويجي للعلوم الاجتماعية التطبيقية ٨-٢-٧٤٢٢-١٠٥-٢١ SBN, pps, 925pp, 1993

المقدمة

ليس ثمة نقص في الدراسات المتعلقة بالفلسطينيين، وخاصة أولئك الذي ما زالوا يقطنون فلسطين التاريخية سواء كانوا مواطنين في إسرائيل، ويقارب تعدادهم ٨٥٠,٠٠٠ نسمة، أو أولئك الذين يقطنون الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس العربية، وهي تلك المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، ويبلغ تعدادهم حوالي مليون نسمة. وهؤلاء الفلسطينيون مجتمعون معا، يشكلون تقديرا ما نسبته ٤٢٪ من الفلسطينيين كافة، إضافة إلى ثلاثة ملايين فلسطيني مقيمين فيما يسميه الفلسطينيون (الغربه). تضيف هذه الدراسة بعداً مهماً إلى المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن الشعب الفلسطيني. إنها الدراسة الأولى من نوعها التي ترسم بطريقة شمولية مظاهر اقتصادية، واجتماعية سيكلوجية لأوجه الحياة في الضفة الغربية المحتلة، وقطاع غزة، والقدس العربية. وتقوم هذه الدراسة بتغطية الجوانب التالية: الخلفية التاريخية للانتفاضة والآثار التي أحدثتها والاحتلال الإسرائيلي بشكل عام، والتوزيع الحالي للسكان إضافة للمشاريع المستقبلية، والاسكان، والصحة، والتعليم، والدخل والثروة، والتوظيف، والطبقات الاجتماعية، والاتجاهات السياسية، والماضي والمستقبل، وأخيرا، دور المرأة في المجتمع الفلسطيني. إن حجم المعلومات التي تم جمعها، تقدم معلما مهما للدراسات المستقبلية عن المجتمع الفلسطيني.

وتشتمل العينة على ٢٥٠٠ أسرة، تم اختيارها عشوائيا؛ بهدف تمثيل المناطق الثلاثة التي تغطيها هذه الدراسة مقسمة على النحو التالي : ١٠٠٠ أسرة من غزة، و ١٠٠٠ أسرة من الضفة

Digitized by Birzeit University Library

الغربية، وإضافة إلى ٥٠٠ أسرة من القدس العربية، وتم ذلك بمساعدة ١٠٠ فلسطيني مدرب تدريبا خاصا من المناطق المحتلة، وقد جمعت المعلومات في صيف ١٩٩٢ بوساطة مقابلات شخصية أجريت مع أرباب الأسر، ومع أفراد تمت مقابلتهم من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكبر. وخلاصة القول فإن هذه الدراسة تتكون من ثلاث دراسات مسحية، تعتمد كل واحدة منها على استبيان منفصل على النحو التالي: استبيان لأرباب الأسر، والثاني لأفراد تمت مقابلتهم عشوائيا، والثالث وزع على نساء تتراوح أعمارهن من ١٥ عاما فأعلى، ولقد قسمت العينة بالتساوي بين الرجال والنساء.

لقد صنف ٥٩٪ من المجموع الكلي للعينة التي تم استجوابها باعتبارهم غير لاجئين، و ٢٤٪ باعتبارهم لاجئين لا يسكنون المخيمات، و ١٤٪ باعتبارهم لاجئين في مخيمات تابعة للمدينة، وأما ٤٪ المتبقية، فهم قاطنون في مخيمات تابعة للريف. وأما بالنسبة للذين تمت استجوابهم من قطاع غزة، فهم على النحو التالي:

٣٨٪ ليسوا لاجئين، وأما الباقون وتبلغ نسبتهم ٦٢٪ فهم لاجئون يقطن منهم ٢٧٪ داخل المخيمات، وخارجها ٣٢٪. أما بالنسبة للضفة الغربية، فهم على النحو التالي:

٧٤٪ ليسوا لاجئين، ١٧٪ لاجئون لا يقطنون في المخيمات، ٩٪ ريفيون، ٤٪ مدنيون، و ٥٪ من سكان المخيمات. وقد تبين أن حوالي ٦٠٪ من عينة العرب القاطنين في القدس هم غير لاجئين، وأن ما يقارب ٤٠٪ هم لاجئون، في حين، أن التصنيف الإجمالي للعينة إلى لاجئين مقابل غير لاجئين تقارب التوزيع السكاني للمناطق المحتلة، في حين، أن عينة قطاع غزة تميل إلى ما نسبته ١:٢ لصالح فئة غير اللاجئين.

إن إجراء دراسة في أوضاع مشابهة للحرب، لهي مهمة مثبطة للهمم، وبخاصة عندما تعالج موضوعات التحقيق قضايا حساسة مثل : الموضوعات التي تعالجها هذه الدراسة، علاوة على الحقائق الموضوعية التي تحيط بحياة الأفراد اليومية على خلفية الانتفاضة التي مضى على اندلاعها خمس سنوات حين أجريت هذه المقابلات.

وثمة صعوبة تبرز في رسم الحقيقة الذاتية مشروطة بالتجربة والذاكرة التاريخيتين، والتي وصفها السير هنري جيرني عام ١٩٤٧ ، الذي كان، آنذاك، السكرتير الأول في فلسطين، بذكاء على النحو التالي:

"إن فلسطين، كما تعلمون، تزخر بالأمور المشكوك فيها. وإن أول شيء يجب عليك عمله، هنا في القدس، هو أن تكتشف في أي قرن بالتحديد يعيش الأشخاص الآخرون، ثمة أناس لا يزالون يعتقدون أنهم يعيشون في العصور الوسطى ويدعون أنهم ما زالوا يسكنون نفس الدار منذ ١٧٠٠ سنة، بالنسبة لنا، فالقرن هو العشرون والعام هو ١٩٤٧، ولكن اليهود يعتقدون أنهم يعيشون في عام ٥٧٠٧، على حين يعتقد العرب أنه عام ١٣٦٦ (ورد خطأ ١٣٠٦).

Digitized by Birzeit University Library

ومن ناحية أخرى، فهناك أشخاص عديدون يعيشون في القرن التالي، أو أبعد من ذلك بكثير، وهؤلاء أمثال السياسيين والمراسلين الصحفيين. وهكذا، فقد تخلينا عن الاكتراث بموضوع معرفة أية سنة هي.

وعلى أي حال، فإن كثيرا من الأمور التي تحدث في فلسطين قد تكون غير مألوفة، في أي وقت" (ص، ٣٥١).

ومثل هذا الوصف المناسب للتعقيدات المتعلقة بخلفية الدراسة، فإن قدرا عظيما من التخيل الاجتماعي يلزم لاستيعاب الفارق الدقيق للمكان ولسكانه.

إن فريق الدراسة، ليس فقط مزدوج الجنسية، على سبيل المثال: - فلسطينيين ونرويجيين - وإنما هو انضباطي صارم يتكون من علماء اجتماع وإحصائيين وديموغرافيين واقتصاديين ومتخصصي صحة، حريص على عدم التوصل إلى استنتاجات متسرعة أو استخدام ميكانيكي لمناهج بحث غير ملائمة للمهمة المطلوب إنجازها.

مفهوم الأحوال المعيشية

إن حجر الأساس في الدراسة يتمثل في مفهوم "الأحوال المعيشية" وكيف بالإمكان تفعيلها بطريقة يمكن معها أن تزودنا بتقييم واقعي لرفاهية معيشة الفلسطينيين في ظل الاحتلال، هذا من ناحية، وأما الناحية الأخرى، فهي كيفية تجنبها توظيف المعايير الاقتصادية التقليدية مثل الدخل القومي الإجمالي GNP، والدخل الشخصي اللذين يشيران أكثر على ما يجري تحت عنوان لدراسات التطوير في العالم الثالث. هناك مؤشران يمكن اقتراحهما كبديلين للمقاييس المعروفة للتنمية الاقتصادية وهما: المساواة والحصول على الموارد الاجتماعية مثل الجماعات الأخرى في المجتمع، إضافة إلى نماذج من التحرك الاجتماعي ظاهرة إلى المدى الذي يشعر عنده الناس أنهم يقيمون حسب مقياس جدارتهم وقدرتهم أكثر من أصلهم الاجتماعي.

وبالاعتماد على كتابات المحلل السياسي البريطاني "رتشارد تتموس"، فإن المؤلفين يضعون خطوطا تحت المظاهر الذاتية والموضوعية للأحوال المعيشية: السيطرة على الموارد المادية، بالإضافة إلى الأبعاد المعرفية، والسيكولوجية والإنتاجية. إن تعريف رفاهية الفرد، يمكن صياغتها بتفصيل كالتالي :

"باختصار، لا يعرف مستوى الفرد المعيشي عموما بوساطة ما يمتلكه الأفراد، سواء كانوا ذكورا أم إناثا، ولكن بوساطة قدرة الفرد على ممارسة الاختيار والتأثير في حياته أو حياتها الخاصة" (ص. ١٥). وبالإضافة إلى هذه العقبة المنهجية، فإن المؤلفين قد ووجهوا بمعلومات متنافسة من المصادر الإسرائيلية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والباحثين الفلسطينيين وذلك فيما يتعلق بالأحوال الديموغرافية والظروف الصحية ومستويات البطالة، والدخل، ألخ. إن المؤلفين، دون استثناء، يدركون في ظل الظروف السائدة في المناطق المحتلة أنهم من المحتمل أن لا يحصلوا على معلومات دقيقة. إن هذه الدراسة لها مضامين سياسية واضحة، "باديء ذي بدء، مساعدة الفلسطينيين في عمليات التخطيط وقياس تطورهم الاجتماعي والاقتصادي" (ص. ١٧). إننا

Digitized by Birzeit University Library

نحاول أن نجد جوابا لهذا السؤال ضمن الجزء الخاص بتقييم هذه الدراسة.

خلفية الدراسة

ولدى الاستعداد لتحليل المعلومات، فإن الفصل الخاص بعملية التحول للمجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يبين قيودا أجبر الفلسطينيون على العيش في كنفها منذ عام ١٩٦٧ ، ويتمثل ذلك بفقدان الأرض، وعدم توفر إمكانية لاستغلال مصادر المياه، واعتماد المناطق المحتلة على مصادر المياه وشبكات الطرق والكهرباء الإسرائيلية، وتزويد الاقتصاد الإسرائيلي بقوى عاملة رخيصة وغير ماهرة، واستغلال المناطق المحتلة كمنطقة استهلاك غير خاضعة للتعرفة الجمركية، وذلك عن طريق منح المنتجات الإسرائيلية أحقية احتكار الأسواق الفلسطينية. وعلاوة على هذه القيود، هناك الثمن الإنساني الذي يدفعه الفلسطينيون للاحتلال، وخاصة، خلال الانتفاضة، ويتمثل في عمليات القتل والإصابات ، والاعتقالات الإدارية، والإبعاد، وتدمير البيوت، ومصادرة الأراضي.

الأحوال الديموغرافية (السكانية) :

إن ٣٠٪ من أرباب الأسر، في العينة، أقاموا في المناطق المحتلة نتيجة لعمليات التهجير التي نجمت عن حرب عام ١٩٤٨ . لقد استوعبت غزة أكثر من نصيبها من المهاجرين الفلسطينيين نتيجة الهجرة والإبعاد في عام ١٩٤٨ . إنّ ٦٠٪ من هؤلاء الذين أدرجوا في عينة غزة، قد نشأوا في مدن وقرى داخل إسرائيل. ولدى تحليل الأحوال السكانية، انبثقت صورة مألوفة على النحو التالي: اكتظاظ سكاني في غزة (٣٦٪ من سكان المناطق)، في الوقت الذي شكلت فيه مساحتها ما نسبته ٦٪ من المناطق المحتلة. أما الضفة الغربية، والتي تقدر ب ٩٣٪ من مساحة المناطق المحتلة، فيسكنها ٥٥٪ من السكان، وأما القدس العربية فتقدر مساحتها ب ١٪ من مساحة المناطق المحتلة. وتضم ٨٪ من سكان هذه المناطق المحتلة. يعيش أقل من نصف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تابعة لمنظمة وكالة الغوث الدولية، والأغلبية الساحقة من هؤلاء السكان هم مسلمون ويشكلون ٩٦٪ . كما أن أقل من نصف السكان هم دون سن الرابعة عشرة. وهم بذلك يماثلون بلدان العالم الثالث في الشرق الأوسط. وأما في غزة فتبلغ النسبة ٥١٪، وتقدر هذه الدراسة أن معدل عدد أفراد الأسرة هو ٧,٥ أشخاص في المناطق المحتلة مقابل ٣,٤ للأسرة لدى الإسرائيليين اليهود و ٥,٦ للفلسطينيين في إسرائيل. وعلى عكس التوقعات، فإن الأسرة اللاجئة تتكون من أفراد أقل عددا من تلك الأسرة غير اللاجئة، ويحتمل أن يعزى ذلك، إلى الهجرة إلى الدول العربية المجاورة بحثا عن العمل والتعليم. وعموما، فإن اللاجئين وسلالاتهم يشكلون ما نسبته ٤٠٪ من المجموع الكلي للسكان في المناطق المحتلة.

تحدد المعلومات الإسرائيلية الرسمية نسبة وفيات الأطفال في الضفة الغربية وغزة بحوالي ٢٥ في الألف، على حين، يحددها الباحثون الفلسطينيون بما يتجاوز نسبة ٧٠ في الألف، في الوقت الذي تحددها الدراسة التي تمولها التروبج بما نسبته ٥٠ في الألف للأطفال الذين هم دون سن العام

Digitized by Birzeit University Library

الواحد. كما أن هذه الدراسة تشير إلى أن معدلات وفيات الأطفال الفلسطينيين أعلى من تلك التي سجلت في الأردن، وأقل بقليل من مثيلاتها في سوريا، وذلك بالرغم من أن الإحصائيات السورية صادرة عام ١٩٨٦، على حين، مثيلتها التي اعتمدتها الدراسة النرويجية وفقا للتقديرات الفلسطينية الصادرة عام ١٩٩٠ . ولدى مقارنتها مع وفيات الأطفال الإسرائيليين اليهود، فإن نسبة وفيات الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة هي أعلى بنسبة خمسة إلى ستة أضعاف. كما أن الدراسة تشير إلى أن وفيات الأطفال الفلسطينيين سوف تنخفض إلى ما يقارب ٢٠ في الألف خلال العقدين القادمين، وفي نفس الوقت تشير الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية للسكان إلى أن معدل الولادة في الضفة الغربية هو ٤٦,٥ ولادة لكل ألف من السكان، وأما في غزة فتبلغ ٥٦,١ لكل ألف من السكان. وتعطي الدراسة تقديرات غير ثابتة تفيد أن معدل الولادة سوف ينخفض خلال العقدين القادمين إلى ٣٠,٩ لكل ألف. إن مشروعات التخطيط السكاني قد أعيقت بسبب عدم إجراء إحصاءات سكانية منتظمة في المناطق المحتلة. فالإحصاء السكاني الوحيد تم إجراؤه في عام ١٩٦٧ . لقد بلغت تقديرات الدراسة لحجم السكان في المناطق المحتلة والقدس العربية لعام ١٩٩٢ ، ١٨٨٥,٠٧٠ نسمة. وهذا الرقم يزيد بمقدار ربع مليون نسمة تقريبا عن التقديرات الرسمية الإسرائيلية. تستخدم الدراسة افتراضات وتقديرات عديدة فيما يتعلق بالهجرة السكانية من الضفة الغربية واليها، وتتراوح هذه التقديرات، ما بين صفر لكل ألف و +/-٩ لكل ألف سنويا. وقد توصل الباحثون إلى نتيجة مفادها : أن عدد السكان في المناطق سيتضاعف خلال عقدين، ليزيد على ٣,٦ مليون نسمة وذلك بناء على أقل تقديرات معدل الزيادة السكانية الطبيعية، وأعلى معدلات الهجرة للخارج (٩ لكل ألف سنويا). وقد يصل إلى ٤,٦ مليونا بناء على أعلى معدلات الزيادة الطبيعية (٦,١٩) والهجرة إلى الداخل بمعدل ٩ لكل ألف سنويا. ودون تقديم تفسير واضح، فإن الدراسة تفترض أن ٣٠٪ من المهاجرين هم من النساء.

الإسكان والحياة العائلية

حددت المميزات الثقافية الفلسطينية شكل النقاش الدائر حول الإسكان.

ويذكر القاريء، بأن نسق تصميم القرى في فلسطين يعكس مجموعات أبوية (Partrilineal descent groups) حيث أن الحاملولة ومعها العائلة الممتدة يفرضان موقعا سكنيا في نطاق القرية. "إن أفراد كل حاملولة يعيشون ضمن مجموعة من البيوت المتجاورة والمتجمعة حول واحدة أو أكثر من المساحات المرتبطة ببعضها. وإلى حد معين، فإن العلاقة الخاصة بين البيوت، كانت دلالة على علاقة النسب أو القرابة بين الأسر، فكلما كانت علاقة النسب أو القرابة بعيدة، كانت البيوت بعيدة ومنفصلة" (ص. ٨٤). وتاريخيا، فإن المدينة العربية تتميز بالتأكيد على الاستغلال الخاص للحيز، والتي تتمثل بوجود الأسوار التي تحيط بالمساكن الخاصة. إن الخصوصية العائلية في الأراضي المحتلة أكيدة، وذلك يعزى إلى بيئة الشارع شبه القاسية، إذا لم تكن صراحة خطيرة، وبخاصة خلال سنوات الانتفاضة والاحتلال الإسرائيلي بشكل عام. لذا فإن البيت أصبح ملجأ بالمعنى الحرفي، كما أنه مكان مركزي للتسلية والتجمعات.

Digitized by Birzeit University Library

هناك خاصية أخرى للتوزيع المكاني للبيوت، والتي تخص الأمكنة التي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون، تكمن في محاولة النقل الظاهري للقرى القديمة للموقع الجديد، حيث أن الحارات في مخيمات اللاجئين تعطى أسماء قرى كان اللاجئون يعيشون فيها قبل الهجرة من فلسطين.

تجد الدراسة، أن هناك تحولات ذات مغزى تحدث في بنية الأسرة، على سبيل المثال : نشوء العائلة النووية كعنصر أساسي للتركيبة الاجتماعية ينعكس على التأكيد على الخصوصية والإسكان الأقل كثافة نسبيا. ويجدر أن نضع نصب الأعين، أن ثلاثة أشخاص أو أكثر لكل غرفة، يشكلون اكتظاظاً حسب المقاييس العالمية. إن الأرقام الخاصة بكل المناطق، ترى أن حوالي ٢٨٪ يعيش فيها ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة. على حين يصل الاكتظاظ إلى حوالي ٤٠٪ في مخيمات اللاجئين والمدن والقرى في غزة. ويصل إلى ٢٠٪ في القدس العربية. وعندما تستعمل الأمتار المربعة لكل شخص كمقياس للكثافة الإسكانية، فإننا نحصل على نفس الصورة.

ويجدر الإشارة الى أن خدمات البنية التحتية، التي قيمت بوساطة مؤشر ذي ثلاث درجات، (trichotomous) يشتمل على بيانات تتعلق بالمياه الصالحة للشرب، ومياه الأنابيب والكهرباء والهواتف ، والمجاري.

إن النتائج تزودنا بصورة شاملة تبدو منطقية لأولئك الذين ليسوا على اطلاع على أوضاع المناطق: فـ ٧٠٪ من الناس يعيشون في منازل مزودة في المتوسط بأسباب الراحة، ١٨٪ من الناس يتمتعون بخدمات بنية تحتية ضئيلة. أما الباقون، وهم ١٢٪، فإنهم ينعمون بأوضاع فوق المتوسط، وعلى عكس التوقعات، إن المواقع الأكثر فقرا في معايير هذا المؤشر هي مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حيث ٥٤٪ منها صنفت بأنها ذات نوعية بنية تحتية فقيرة وليس قطاع غزة، حيث ما بين ٧٥٪ و ٨٥٪ من المواقع قد صنفت بأنها تشتمل في المتوسط على أسباب الراحة من البنية التحتية. ،في رأيي، أن هذا المؤشر آلي صرف ويضخم معدل مؤشر البنية التحتية. فهو، وكما اعترف الباحثون، لا يأخذ بعين الاعتبار "الخدمات الحيوية التي تقدمها البلديات مثل الخدمات الصحية، والتخلص من النفايات، والطرق" (ص. ٨٩)، ولا يأخذ أيضا بعين الاعتبار أن هناك ٥٠٪ من الأسر في المناطق الريفية في الضفة الغربية لديها كهرباء على مدار الساعة وفي الضفة الغربية عموما فإن ثلثي البيوت تدخلها الكهرباء على مدار ال ٢٤ ساعة. كذلك، فعند اعتبار المؤشر، فإن الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار خدمة توفير المياه التي، كما يشير الباحثون، تتصف بنوعيتها السيئة في غزة. ومع ذلك، فإن الدراسة تلاحظ بشكل جريء "أن خدمات البنية التحتية تعتبر جيدة جدا بالنسبة للدول النامية بشكل عام" (ص. ٨٩).

إن الوضع النسبي للمناطق المختلفة فيما يسمى "مؤشر الرفاهية الداخلي" هو مماثل لمؤشر البيت، مثل توفر الحمامات، ودورات المياه الصحية، والمطابخ اللائقة، والتدفئة. على حين تصنف مخيمات لاجئي الضفة الغربية والمناطق الريفية بأدنى الرتب. إن امتلاك السلع المستديمة

Digitized by Birzeit University Library

"Durable Goods" مثل الراديو والتلفاز والفيديو والمسجلات والفريزرات والغسالات والسيارات، تدل على أن القدس العربية تندرج في المرتبة الأولى في امتلاك البضائع الاستهلاكية سواء كانت جديدة أو مستعملة. وتليها الضفة الغربية (باستثناء المخيمات) ثم غزة، وأخيرا المخيمات. تختلف ملكية المنازل من منطقة إلى أخرى، فقد تبيّن أن ٧٢٪ من سكان غزة يميلون إلى استئجار بيوتهم من وكالة غوث اللاجئين (UNRWA)، في حين أن ١٣٪ يملكون بيوتا خاصة، و ١٢٪ يدعون الاشتراك في الملكية مع أفراد آخرين من العائلة الممتدة. ويختلف الوضع في مخيمات الضفة الغربية. فإن ما يقارب الثلث يتمتعون بملكية خاصة لبيوتهم. والثلث الآخر يستأجرون بيوتهم من وكالة غوث اللاجئين، وفي مدينة غزة ٥٨٪ من البيوت مملوكة بشكل فردي، و ٢٨٪ يدعون ملكية جماعية مع أعضاء آخرين من العائلة الممتدة. بالنسبة للمناطق المحتلة عموما، فإن ٥٦٪ من البيوت مملوكة بصورة فردية، و١٩٪ مملوكة بصورة جماعية، و١٢٪ مستأجرة من مالكين للعقارات، إضافة إلى ١٢٪ مستأجرة من وكالة غوث اللاجئين. ويعزى اللجوء إلى الاستدانة، في المقام الأول، إلى الاستهلاك اليومي من الحاجيات الأساسية، وفي المقام الثاني إلى إنشاء المساكن. إن الكثافة المرتفعة للبيوت، متلازمة بشكل مباشر مع سلامة الأطفال. فـ ٢٢٪ من البيوت ذات الكثافة المرتفعة تعاني من إصابات بين الأطفال، في مقابل ١٣٪ من الذين يعيشون في بيوت ذات كثافة منخفضة. "إن الفقر، بالرغم من عدم تعريفه بشكل مباشر في هذه الدراسة، وليس الازدحام داخل المنزل الواحد، هو السبب الرئيسي في الإصابات التي تحدث للأطفال، فحوادث الأطفال داخل البيت تبدو مرتبطة بشكل وثيق بالفقر. وعموما، فإن ثلث الأسر الفلسطينية الأكثر فقرا تتعرض لحوادث إصابات الأطفال ما نسبته ضعف ما يتعرض له أطفال الثلث الأكثر غنى، سواء داخل البيت أو خارجه. إن معدلات الحوادث داخل البيت، هي أعلى ٧٠٪ ضمن الثلث الأكثر فقرا من الأسر الفلسطينية بالمقارنة الى الثلث الأكثر غنى" (ص. ٩٧).

الصحة الجسدية

تقدم هذه الدراسة تفصيلا موضوعيا حول تكرار الإصابات والحالات المرضية، وطول فترة المرض، وطبيعة الإعاقات وأنواع الأمراض الجسدية والنفسية، والخدمات الصحية المقدمة وتأثير المشاكل الصحية والعقلية في سير الأعمال اليومية للسكان. هذا على الرغم من صعوبة الاعتماد على التقارير الشخصية في التأكد من الوضع الصحي والنفسي للمواطنين، وكذلك يجب الانتباه إلى أن الفوارق الثقافية والحضارية، تجعل من إجراء مقارنات، على مستوى عالمي في التقارير الشخصية عن المرض والإصابة، أمرا بالغ الصعوبة.

تظهر الدراسة أن الأراضي المحتلة تُعدُّ في مرتبة أعلى من النرويج، وأعلى بكثير من باكستان وتايلاند في معدل الإصابات/شخص/سنة وذلك للرجال والنساء معا. فقد أفاد ٢٥٪ من أفراد العينة أنهم، وخلال الشهر الذي سبق الدراسة، قد تعرضوا للمرض، و ١٪ تعرضوا للإصابات، في حين أفاد ما يزيد على ثلث السكان ممن هم في أدنى السلم الاجتماعي بأنهم قد تعرضوا لإصابات مرضية حادة بالمقارنة الى ٢١٪ ممن هم في أعلى السلم الاجتماعي. وبين جميع الذين أفادوا بتعرضهم للإصابة أو المرض، فإن ثلاثة أرباعهم لم يكن باستطاعتهم القيام بواجباتهم المعتادة. إن

Digitized by Birzeit University Library

المخيمات الريفية ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، أظهرت مستوى أعلى من غيرها في التعرض للأمراض والإصابات الحادة. وبشكل عام فإن ٣٠٪ ممن أجريت معهم مقابلات في هذه الدراسة أشاروا إلى تعرضهم لحالات مرضية أو إصابات لفترة طويلة. وهذه النسبة، هي أقل من مثيلتها في النرويج، مما يدفع المؤلفين للاعتقاد "أن هذه النتيجة تدل على أن مفهوم المرض هو أوسع وأشمل في النرويج منه في الأراضي المحتلة" (ص. ١٠٥-١٠٦).

إن الاكتئاب مرتبط إيجابيا بالأمراض والإصابات الحادة أو تلك التي تستمر لفترة طويلة، وبالتقاطع مع الفئة العمرية، فإن الاكتئاب يبقى مرتبطابشكل كبير بالحالات المرضية المزمنة. فاليهود الاسرائيليون يزورون الطبيب بمعدل عشر مرات سنويا، مقارنة بثلاث مرات في السنة بالنسبة للعرب في إسرائيل، وستة مرات سنويا بالنسبة لسكان المناطق المحتلة. في الواقع، فإن الدراسة تشير إلى وجود توافق بين هذه المعدلات في المناطق المحتلة مع مثيلاتها في أوروبا. ومع ذلك، فهم يحذرون من أن "معدلات التشغيل (الاستفادة) لا تعكس بالضرورة الوضع الصحي للسكان، ولا تفيد كثيرا في معرفة نوعية أو ملاءمة أو فعالية الخدمات الصحية المقدمة". (ص. ١٤) كما تعطي الدراسة "للأنروا" حقها من التقدير لتقديمها الخدمات للفقراء ولسكان المخيمات.

هناك توزيع غير متساو للمصادر الصحية، خصوصا في الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال، إن ثلثي سكان منطقة القدس تتوفر لهم خدمات رعاية ما قبل الولادة. ومقارنة بالثلث في مناطق جنين وطولكرم و ٢٠٪ فقط من سكان الخليل. على حين تتكفل عيادات "الأنروا" الطبية بتقديم خدماتها لسكان قطاع غزة.

تشكل النساء تحت سن الخمسين ممن لديهن ولد واحد على الأقل ٥٦٪ من النساء في العينة. من وجهة نظر "المدرسة التحديثية" (Modernization) تظهر الدراسة أن غالبية من النساء، تتراوح ما بين الثلثين و ٨٠٪، فمن بزيارة للطبيب أو العيادات الطبية مرة واحدة على الأقل في أثناء فترة الحمل. وهذه النسبة، ترتفع على وجه الخصوص بين النساء من سكان المخيمات (٧٩٪) والنساء المتعلمات (٧١٪). بلغت معدلات تغطية التأمين الصحي حسب نتائج الدراسة ٣٠٪ تقريبا بالنسبة لمجموع السكان (للرجال أقل من النساء) مقارنة ب ٥٠٪ حسب المعطيات الرسمية الإسرائيلية. عند نسبة ٢٣٪ من التغطية يصل التأمين الصحي إلى أعلى معدلاته بين من هم فوق الستين وأدنى معدلاته بين الجيل الشاب. وتتمتع القدس العربية بأفضل خدمات التأمين الصحي، حيث ذكر أنّ ٥٠٪ تلقوا تغطية من التأمين الصحي . وهناك تشابه في هذا المجال بين ردود سكان المخيمات والمجموعات الأخرى. وأولئك المصنّفون في الثلث الأعلى من السلم الاقتصادي يحصلون على تغطية أفضل من الثلث الأخير في الترتيب (٢٥:٣٧٪). كذلك فإن ما يزيد عن٤٠٪ من العاملين هم مؤمنون صحيا، مقابل ١٩٪ من العاطلين عن العمل.

Digitized by Birzeit University Library

الصحة العقلية

نتيجة لاستحداث دليل (مؤشر) للاكتئاب مبنى على تقارير ذاتية، فقد اكتشفت هذه الدراسة أن ٣٠٪ يعانون من مستوى عال من الاكتئاب وأن ٥٠٪ يعانون من مستوى متوسط منه، وأما النسبة الباقية والمقدرة ب ٢٠٪ فليس لديها أية أعراض اكتئاب. إن مؤشر الاكتئاب هذا (Distress Index)مبني على تقارير ذات علاقة باضطرابات النوم، وسرعة التهيج والانفعال، والنرفزة، وتشتت التركيز والصداع، وضعف الذاكرة، والاكتئاب، والإرهاق العام. وبالمقارنة الى النرويج، فإن نسبة الاكتئاب في نطاق الأعراض القابلة للمقارنة هي (١:٢) في حالة اضطرابات النوم والصداع، و (١:٣) في حالة الكآبة وسرعة التهيج والانفعال، والإرهاق العام. وهناك رجال متقدمون في السن يعانون من مستوى اكتئاب عال يقارب ضعف العدد من الشبان (٢٢٪:٤٢٪) والنساء المتقدمات في السن اللواتي يشكين من نسبة عالية من الاكتئاب أكثر من ضعف النساء الشابات (٢٢٪:٥٥٪).

وأما بالنسبة للتوزيع الجغرافي، فإن غزة تسجل نسبة في مؤشر الاكتئاب أدنى من القدس العربية والضفة الغربية. إن سكان المخيمات في الضفة الغربية يسجلون أعلى مستوى في مؤشر الاكتئاب (٥٨٪ وهي نسبة عالية)، وتليها القدس العربية (٣٧٪)، فقرى الضفة الغربية ومدنها (٣٠٪ - ٣٥٪). ويمكن تفسير الأسباب الكامنة وراء هذا الخروج عن القاعدة على النحو التالي:

"إن الظروف المعيشية في غزة، عموما، هي أسوأ من مثيلتها في الضفة الغربية، إذن، فلماذا يسجلون أقل نسبة من أعراض الاكتئاب؟ إن أحد التفسيرات المحتملة، يمكن أن يكون في واقع الأمر عائدا إلى أن الناس في غزة يملكون حسا جماعيا ظاهرا للعيان، وهدفا مشتركا. إن شعورا قويا بالتماسك، ونشأة في بنية أسرية تقليدية، يمكن أن يُسهما أيضا كعامل واق ضد الاكتئاب ، ومرة أخرى، إن التفسير الأنسب لهذا الأمر يمكن أن يكون عائدا إلى أن سكان غزة، أقل نزوعا لتمييز أعراض الاكتئاب السيكلوجية والتعبير عنها". (ص. ١٢٦). ويبدو أن الإدراك الجيد للصراع الاجتماعي، الذي هو بارز في أوساط سكان القدس العربية، حيث الظروف المعيشية أفضل من أي مكان آخر، مرتبط بنسبة عالية من الاكتئاب والضغوطات.

وكما هو متوقع، فإن مستوى الاكتئاب متلازم مع عمليات الاعتقال أو/و الأذى الذي يلحق بأفراد العائلة، وبخاصة الأطفال. إن ٣٠٪ من عينة الدراسة تشير إلى أن فردا واحدا من العائلة قد اعتقل على أيدي السلطات الإسرائيلية. وفي أوساط الرجال الذين مرّوا أنفُسهم بتجربة اعتقالية، أو أن أفرادا آخرين من عائلاتهم قد مروا بنفس التجربة، فقد أظهروا مستوى من الاكتئاب أعلى من مستوى نساء يعشن في ظروف مماثلة. وفي أوساط نساء لحق أذى بأطفالهن، فإن ٤٤٪ أبدين مستوى مرتفعا من الاكتئاب، وأما بين أوساط الرجال، فبلغت النسبة ٣٥٪. وإن ما ينيف عن ثلاثة أرباع الإصابات قد حدثت داخل البيوت، و١٣٪ خارجها.

Digitized by Birzeit University Library

التعليم

إن التاريخ الفلسطيني الحديث مبني على تجربة الشتات. ولقد لجأ الفلسطينيون إلى التعليم على اعتبار أنه سلعة قابلة للتنقل، جديرة المردود، وذلك بهدف تقليص شعورهم بفقدان الأمن والاتكالية على العالم الخارجي. إن الظروف في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد وضعت أمام الفلسطينيين عوائق خطيرة حالت دون تحقيقهم لتطلعاتهم التعليمية. فتمزيق العملية التعليمية، وإغلاق المدارس على كل المستويات (من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية) قد أصبح ظاهرة حياتية مألوفة تحت ظلال الاحتلال الإسرائيلي وبخاصة في أثناء الانتفاضة. وعلاوة على هذه المعيقات، فإن غياب السلطة الفلسطينية الوطنية المفوضة في إحداث تخطيط تعليمي، كان يعني إخلالا في التوازن القطري للخدمات التعليمية، ونوعية هابطة من التعليم، وعدم التوافق بين الحاجات الاجتماعية ومخرجات النظام التعليمي. وبالإضافة إلى كل هذا، هناك إصرار القيم التقليدية، على اعتبار التعليم حقا مقصورا على الذكور في المقام الأول.

وتظهر هذه الدراسة، والتي هي قيد المراجعة والتمحيص، أن معدلات الأمية تختلف من منطقة إلى أخرى. ففي غزة، هناك اختلافات طفيفة (بين الذكور ٢٢٪، والإناث (٢٧٪)، والذين لا يستطيعون القراءة والكتابة. وتظهر في أوساط الإناث في الضفة الغربية أعلى معدلات الأمية حيث تصل إلى الثلث، وعموما فإن أقل الجماعات أمية هم الفلسطينيون من الضفة الغربية والذين تبلغ معدلات أميتهم ٨٪. ومن الجدير بالذكر ، رغم ذلك، أنه عند تحليل عوامل الجنس والسن، فإن الفئة العمرية النسوية ١٥-١٩ عاما تسجل أخفض معدل للأمية من بين إجمالي عينة الدراسة. وهو ما يقارب نسبة الذكور من الفئة العمرية التالية ٢٠-٢٩ عاما. إن معدلات الأمية المرتفعة سائدة في أوساط النساء المتقدمات في السن، ٤٠ عاما فأكثر. إن أولئك اللواتي يجدن الكتابة قد استكملن ما معدله ١٠,٣ سنوات من التعليم المدرسي، مقابل ما معدله ٥,٨ سنوات من التعليم المدرسي للواتي يقرأن بصعوبة، أما اللواتي يكدن يقرأن ويكتبن بشق الأنفس فمعدل تعليمهن يصل إلى ١,٣ سنة.

إن اللاجئين الذين أنهوا تعليمهم في المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين (UNRWA)، حاصلون على مستوى تحصيل أفضل من مستوى تحصيل غير اللاجئين (٨,٣ سنوات مقابل ٧,٨ سنوات)، وعموما، فإن ٤٥٪ من مجموع اللاجئين قد أتم، على أقل تقدير، ١٠ سنوات من التعليم في مقابل ٣٦٪ من بقية عينة الدراسة. إن ٢١٪ من سكان المخيمات في الضفة الغربية قد استكملوا تعليما أعلى من المستوى الثانوي، وهي النسبة الأعلى من بين كل المناطق، بما فيها القدس العربية. ولدى مقارنة المدارس التي تديرها الحكومة الإسرائيلية في المناطق، تصل معدلات معرفة القراءة والكتابة في أوساط الأطفال المتعلمين التابعين لوكالة غوث اللاجئين (UNRWA) إلى ٨٧٪ في مقابل ٨٣٪ في أوساط المدارس التي تديرها الحكومة. ويبلغ معدل سنوات التعليم ١٠,٢ في مدارس (الأنروا) مقارنة ب ٩,٧ منه في مدارس الحكومة. وبالرغم من أنه في المجموعات العمرية الشابة (١٥-١٩ عاما) تتفوق النساء أكثر من الرجال في ميدان التعليم، إلا أن عددا من النساء أكبر من الرجال (٣٧٪:٢٢٪) يتسربن من المدارس بعد تحصيل علمي معدله ٩ سنوات أو

Digitized by Birzeit University Library

أقل. وفي أوساط الفئة العمرية (٢٠-٢٩ عاما) فإن نسبة التسرب لنفس العدد من السنوات الدراسية هو ٥١٪ للنساء و ٣٧٪ للرجال. وتعود الأسباب وراء ترك النساء الشابات مقاعد الدراسة، بصورة أساسية إلى الزواج، والتقييم الذاتي للمقدرة، تليها المساعدة في الأعمال المنزلية، والافتقار إلى المال، والانتفاضة. وفي أوساط الشبان، فإن نصف أولئك الذين يتسربون في وقت مبكر يعزون ذلك إلى عدم المقدرة (العجز) علاوة على الافتقار إلى المال.

ولدى استثناء غير المتزوجين الذين هم في سن تتراوح ما بين ٢٠-٢٩ سنة، والذين يسكنون بيوت آبائهم، فقد اكتشفت هذه الدراسة معامل ارتباط قويا بين مستوى تعليم الأب وذريته. إن ٨٨٪ من الأطفال الذين جاءوا من بيوت حيث الأب قد استكمل ١٠ سنوات من التعليم، قد أكملوا علمهم إلى ما بعد الصف العاشر، مقابل ٥٠٪ من الأطفال الذين جاءوا من بيوت حيث الأب قد استكمل ٩ سنوات من التعليم أو أقل.

إن معامل الارتباط بين الثروة والتحصيل التعليمي، ليس قاطعا طبعا، ويمكن أن ينحرف عما قد يتوقعه المرء من التجربة الغربية. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من ٢٠٪ من أولئك الحاصلين على ١٣ سنة من التعليم أو أكثر، هم في الثلث الأدنى من سلم الثروة، في حين أن بين الأميين يوجد ٢٠٪ ممن هم في أعلى سلم الثروة. ويفسر المؤلفون هذه النتائج، وفقاً لارتباط الثروة في المجتمع الفلسطيني، بالوضع العائلي وبنية القرابة والمنطقة. ومما هو جدير بالأهمية، أن الكثير من أرباب أسر المخيمات الذين قد استكملوا ١٣ سنة من التعليم أو أكثر، يندرجون في أدنى فئات الثروة (٣٤٪)، مقابل ١٣٪ من غير اللاجئين الحاصلين على مستوى تعليمي مماثل، و ٦٠٪ من اللاجئين غير المتعلمين الذين يندرجون في أدنى فئات الثروة، و ٣٧٪ من غير اللاجئين، وفي أوساط غير اللاجئين الذين قد استكملوا ١٣ سنة من التعليم أو أكثر ٥٨٪ يندرجون في أعلى الفئات، مقابل ٣٢٪ من اللاجئين الحاصلين على تعليم مماثل.

التمسك بالتقاليد والتدين

إن الوضع الفلسطيني يؤكد حقيقة ما نعرفه عن التدين والتعليم من بلدان شرق أوسطية أخرى. ففي حين أن ما يقارب ثلث الرجال يحضرون حلقات الدروس الدينية، فإن الرقم يرتفع إلى ٤٥٪ بين الحاصلين على ١٢ من التعليم فأكثر. على حين لا تتغير النسبة في أوساط النساء، وبالرغم من أن الرجال يشاركون في حلقات الدروس الدينية بحرية أكثر ، إلا أن نسبة التدين مرتفعة بشكل خاص بين أوساط النساء الأقل والأكثر تعليما. "إن للرجال تأثيرا أكثر من النساء على العائلة، والمجتمع، والجوار، وبخاصة أولئك الذين هم في منتصف العمر، بالمقارنة الى المتقدمين في السن والشبان. وباختصار، ففي المجتمع الفلسطيني، يبدو أن التعليم كان له دور ضئيل في تقليل دور المنزلة الاجتماعية على أنها العامل الحاسم في السلطة" (ص. ١٤٧). ومع ذلك، فإن كل الرجال والنساء يوافقون بأغلبية ساحقة، وبغض النظر عن الخلفية التعليمية (للمجيب في هذه العينة) على أنّ إنجازات المرء في الحياة تعتمد على الدعم العائلي وإحساسه بالتضامن، أكثر من اعتمادها على الخلفية الاجتماعية في حد ذاتها. ويناقش المؤلفون كون هذا يعكس ضعف التأثير

Digitized by Birzeit University Library

الذي يعزى إلى المنزلة الاجتماعية على التحصيل العلمي. وبوضع مماثل، فإن كثيرا من المجيبين المتعلمين سواء من الرجال أو النساء، ولكن الأكثرية في أوساط النساء، تميل إلى رفض الفكرة القائلة بأن مصير المرء مقدر سلفا. إن القدرة على فهم الصراع داخل المجتمع، على سبيل المثال الصراع بين الشبان كبار السن، والإدارة في مواجهة العمال، هو صراع أقوى بين أوساط المتعلمين بالمقارنة الى أوساط غير المتعلمين.

إن حرية التحرك بين أوساط النساء يحددها، على الأغلب، السن وليس التعليم. وفي حقيقة الأمر، فإن العلاقة بين تعليم النساء والمقدرة على التحرك وفقا له، هي علاقة عكسية، باستثناء النساء الحاصلات على ١٣ سنة من التعليم فأكثر. ففي حين أن ازدياد التعليم في أوساط النساء والرجال مرتبط بحق النساء في العمل خارج البيوت، فإن ذلك يشير أن ٥٧٪ من مجموع الرجال لا يعتقدون أنه من المقبول للنساء أن يعملن خارج البيوت. وبقدر مماثل، فإن تقبل ارتداء النساء الفلسطينيات للزي الغربي قد عارضه ما يقارب ٨٠٪ من الرجال من عينة الدراسة، حتى في أوساط أولئك الحاصلين على تعليم أعلى من التعليم الثانوي (٧٠٪ رفضوا فكرة الزي الغربي للنساء). وكلما ارتفع مستوى التعليم في أوساط النساء، فإن إمكانية زواجهن تنخفض على الأرجح. إن ٨٠٪ من النساء الحاصلات على ١٠-١٢ سنة من التعليم هن متزوجات، بالمقارنة الى ٥٨٪ من الحاصلات على تعليم بعد المرحلة الثانوية. إن النساء يؤيّدن بأغلبية ساحقة حقهن في اختيار أزواجهن، وتتراوح النسبة بين ٧١٪ من النساء غير المتعلمات و ٩٣٪ من النساء المتعلمات. وفي أوساط الرجال، هناك أيضا علاقة بين الزيادة في مستوى التعليم والاتجاه نحو أحقية النساء في اختيار أزواجهن باستثناء أقلية كبيرة تشكل ٣١٪ من الذكور المتعلمين الذين لا يزالون يعتقدون أن النساء ليس لهن الحق في اختيار شركائهن في الزواج. تنقسم عينة الرجال تقريبا بالتساوي بين أولئك الذين يؤيدون أخذ النساء لقرارات مستقلة تتعلق بموضوع الزواج، وأولئك الذين لا يؤيدون ذلك. "إن استنتاجا يمكن استنباطه من هذه البيانات، يمكن أن يكون مفاده أن المعايير المؤثرة في تصحيح أوضاع النساء، والاتجاهات نحوهن، يجب أن توجه بشكل أساسي نحو الرجال" (ص. ١٥٦). إن عامل السن، وليس التعليم، هو الذي يمنح النساء الحق في حرية الوصول إلى موارد الأسرة والعائلة الممتدة.

الثروة والدخل:

يبدأ المؤلفون نقاشهم لموضوع الدخل والثروة بالإشارة إلى الطابع الجماعي، وليس الفردي، للقرارات المتعلقة بالاستهلاك والثروة والدخل داخل الأسر الفلسطينية. على حين توفر العائلات الفلسطينية الممتدة الحدود لهذه البيئة الاقتصادية الجماعية، فإن علاقات السلطة داخل العائلة هي علاقات أبوية. فصغار السن، ومن تخطو سنا معينة من كبار السن والنساء لا يسهمون في القرار الاقتصادي بقدر اسهامهم باقتصاد العائلة.

وهذا التركيب الاجتماعي، أملى "تركيزا على المؤشرات المتعلقة بالمصادر الاقتصادية للأسرة أو العائلة وليس للأفراد" (ص. ١٥٨). "تم اختيار ثروة الأسرة بدلا من دخل الأسرة كموضوع

Digitized by Birzeit University Library

قياس رئيسي وذلك لسببين: أولا، أن معظم البنود التي تشكل مؤشر الثروة هي مواضيع يمكن التحقق منها، وهذا يقلل من مشكلة إخفاء المعلومات. ثانيا، وبسبب الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، فإن الثروة تشكل مقياسا مفضلا لاقتصاد الأسرة مقارنة بمصادر الدخل المختلفة والمتغيرة". (ص. ١٥٩). وتعرف الثروة على أنها الموجودات الكلية (السلع الرأسمالية، والسلع المعمرة من ناحية، وصافي الموازنة في وقت محدد الديون والمدخرات المالية.

وهكذا، توفر الثروة مقياسا موثوقا به لاقتصاد الأسرة في ظل ظروف غير ثابتة، كتلك الموجودة في الأراضي المحتلة. ومن الجدير، اقتباس التعريف المطول للثروة كما ورد في الدراسة:

"لقد تم تقسم أفراد الأسرة في الأراضي المحتلة من حيث الثراء إلى ثلاث مجموعات متساوية: دنيا، وعليا، ومتوسطة. ويمكن تصنيف مجموعة ما أو منطقة ما بأنها "محرومة" بالنسبة للأراضي المحتلة، إذا كان نصيب أفرادها من مجموع الثروة العليا أقل من الثلث، ونصيبهم من مجموع الثروة الدنيا أكثر من الثلث. ورغم أن مؤشر الثروة يسمح بقياس مستوى الأسرة بالنسبة للثروة، فليس بمقدوره الدلالة على المستوى الاقتصادي والمطلق للاسرة من حيث الحرمان الاقتصادي أو الموارد الاقتصادية في أي منطقة أو مجموعة اجتماعية اقتصادية." (ص. ١٦٠)

يرتكز مؤشر الثروة على:

١- السلع الاستمثارية (الرأسمالية) المولدة للدخل.
٢- السلع الاستهلاكية المستديمة . ولدى هذا النوع من السلع إمكانية للكشف عن الوضع الاقتصادي للأسرة، لأنها تستخدم عادة في القسم "العام" من البيت.
٣- السلع الاستهلاكية المستديمة، والتي تتعلق بتخفيف الأعباء المنزلية عن ربات البيوت . وهذه السلع، لا تستخدم للكشف عن الوضع الاقتصادي للأسرة لأنها تستخدم في القسم "الخاص" من البيت.
٤- تخمين تقريبي لقيمة بيت الأسرة.
٥- وأخيرا، الموازنة الصافية بين الديون والمدخرات للأسرة (ص. ١٨١) بين اللاجئين واللاجئين، أسوأ المجموعات حالا بالنسبة للثروة هي سكان المخيمات. أما اللاجئون الذين يعيشون خارج نطاق المخيمات، فهم أفضل حالا (يعيش أكثر من ٦٠٪ من اللاجئين المسجلين لدى "UNRWA" خارج المخيمات)، بالنسبة للسكان خارج المخيمات، تتمتع القدس العربية وضواحي رام الله وبيت لحم، بحصة كبيرة من الثلث الأعلى في سلم الثروة أكثر من أية منطقة أخرى.

هناك ملاحظة أخرى تتعلق بالانحراف عن الدراسات القياسية في الدول النامية. إن التقسيم الريفي - الحضري للفلسطينيين في الدراسة لم ينتج عن النسبة الكبيرة التي يشكلها السكان "الحضريون" من الفلسطينيين، وخصوصا في غزة، والتقارب الكبير بين المناطق الريفية والحضرية. وكذلك، يمكن إضافة سبب آخر، وهو فقدان الفلسطينيين لأرضهم والطبيعة المشتتة للمجتمع الريفي والناجمة عن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العمل في إسرائيل. "وإجمالا، هناك تزايد

Digitized by Birzeit University Library

قليل في دخل الأسرة مرتبط بتزايد مساحة مسكن الأسرة. وفيما يتعلق بالبعد العائلي، لا دليل على أن العائلات (الأسر) الكبيرة هي أفقر حالا". (ص. ١٦٥). إن الأسر التي تديرها النساء (١٠٪ من الأسر في المسح) هي أسوأ حالا من أي مجموعة أخرى من الأسر. على حين تجد الدراسة ترابطا كبيرا بين التعليم وثروة الأسرة في كل المناطق، فإن هذا الارتباط أكثر وضوحا في القدس العربية حيث تتواجد فرص عمل كبيرة نسبيا مقارنة بباقي المناطق. إن احدى النتائج المهمة، التي لم يتم الإسهاب في شرحها في هذه الدراسة، هي أن مردود التعليم هو أعلى بالنسبة لمن حصلوا على تعليم خارج المنطقة، أكثر منها بالنسبة للذين حصلوا على تعليمهم في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من أن الدراسة من الناحية المنهجية قد استخدمت الثروة كمقياس للرفاه بدلا من الدخل، وذلك لأسباب سبق ذكرها، فإن الدراسة تحاول التطرق إلى مسألة الدخل بشكل نسبي وغير مطلق، وذلك لمعالجة مسألة المقارنات المرتبطة بالزمن. حيث أن ثروة الأسرة ثابتة نسبيا في ارتباطها مع الزمن. على حين يتغير الدخل بالنسبة للزمن. ولهذا، فإن الباحثين في محاولتهم لمراقبة أشكال مختلفة من الدخل، ومراقبة حصول تغير فيها بالنسبة للزمن، كتراجع الدخل بسبب الانتفاضة، والإغلاق المتكرر، والإضرابات، وحرب الخليج بشكل خاص، ومدى تأثير كل ذلك على المناطق المختلفة التي تغطيها الدراسة.

اعتمادا على التقارير الشخصية، وجدت الدراسة أن المجموعات الأكثر تعرضا للحرمان، كمخيمات قطاع غزة، وقطاع غزة بشكل عام، عانت بشكل كبير من تراجع في قيمة التحويلات من الخارج نتيجة لحرب الخليج. على حين كانت القدس العربية هي المنطقة الأقل تأثرا نتيجة لعدم اعتمادها على التحويلات من الخليج.

معظم الأسر (٥٥٪ تقريبا) تحصل على نوع واحد من الدخل، و (٣٠٪) تحصل على نوعين من الدخل، و (١٠٪) تحصل على ثلاث أنواع من الدخل ، على حين الـ ١٤٪ الباقية تحصل على أربعة أنواع من الدخل. وأقل من ١٪ من الأسر، لا يحصلون على أي دخل على الإطلاق. أكثر نوع معروف من الدخل هو الأجور العمالية التي تغطي ٦٠٪ من مدخولات الأسر في العينة. وتقع المدخولات من وكالة الغوث وملكية الأعمال الخاصة وزراعة الأرض وتربية الحيوانات في المرتبة الثانية من حيث توليد الدخل. وكان ملفتا للنظر أن زراعة الأرض تُسهم بـ ٢٠٪ فقط من الدخل الكلي. ولكن هذا النوع من الدخل، هو أكثرها ثباتا وبمثابة حماية دائمة من الفقر. وتشير الإحصائيات المتعلقة بغزة (سواء مخيمات أو مناطق أخرى) أن الدخل الكلي من الوظائف يُسهم بأقل نسبة من الدخل الكلي (٥٪) وهذا يفسر كون الموظفين الذين يشغلون وظائف دائمة هم أقل نسبة من العاملين، (٥٪) فقط. وفي المناطق الجنوبية في قطاع غزة، يهبط الرقم إلى ٣٪ فقط. وبأخذ المخيمات بعين الاعتبار أيضا، يصبح معدل التشغيل الدائم حوالي ٧٪.

Digitized by Birzeit University Library

إن الدخل الناتج عن العمل تم تقديره بالنسبة ل ٧٠٪ من أولئك الأفراد الذين عملوا لشهر واحد على الأقل في السنة السابقة لإجراء الدراسة. على حين اعتبر ال ٣٠٪ الآخرون والذين عملوا لأقل من شهر واحد خلال السنة "غير عاملين". بالنظر إلى الجدول "٩" في الملحق رقم ٦، حيث تم تقسيم الدخل العمالي للأسرة إلى ثلاثة أجزاء. ٣١٪ من سكان غزة العاملين هم الجزء الأدنى من مؤشر الدخل، حيث يقاسمهم هذا الجزء العاطلين عن العمل. أما في القدس العربية، في الوقت الذي تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الثلث الادنى من السلم مماثلة للنسبة في غزة، فبين العاملين (١٠٪ فقط) ينتمون للجزء الأدنى من سلم الدخل. بالنسبة لسكان المخيمات، فإن ٣٧٪ لا يعملون. وبالنسبة لمن عملوا في السنة السابقة منهم، فنسبة الثلث تنتمي إلى أدنى أجزاء السلم، وبين أرباب الأسر من النساء، فإن ٧٦٪ منهن يعملن و ١٢٪ منهن ينتمين إلى الجزء الأدنى من سلم الدخل و ٨٪ ينتمين إلى الجزء الأوسط. ولا توجد أي منهن في الجزء الأعلى من سلم الدخل. يظهر تأثير التعليم واضحا في دخل العمل بالنسبة لأرباب الأسر. ١١٪ فقط ممن أنهوا ١٢ سنة دراسية أو أكثر لا يعملون، وبين العاملين منهم ما نسبته ١٠٪ ممن ينتمون للجزء الأدنى من السلم، و ٢٤٪ ينتمون للجزء الأوسط، على حين ينتمي الباقون (٥٥٪) إلى الثلث الأعلى من السلم. (لست على قناعة بالارتباط ٠,٢٧ بين الثروة ومقياس الدخل (٤٪ من التباين) والذي يمتلك أهمية معينة خصوصا عند النظر إلى العدد الكبير من الحالات تحت الدراسة). وبين أرباب الأسر المنتمين إلى الثلث الأعلى من سلم الدخل، ينتمي ثلثهم فقط إلى الجزء الأعلى من مؤشر الثروة، وثلثهم يتوزعون بين غير العاملين والواقعين في أدنى مراتب سلم الثروة. على حين ينتمي ٢٨٪ منهم إلى الجزء الأوسط من سلم الثروة.

إن الأنواع الأخرى من الدخل، (إضافة إلى دخل العمل) تتضمن التحويلات من الخارج، والعائدات الاجتماعية كمخصصات التقاعد. ويشكل الدخل الناتج عن العمل، أعلى نسبة مشاركة بين الأنواع المختلفة من الدخل. وبين المناطق المستفيدة من العائدات الاجتماعية والإيجارات وغيرها، تبرز القدس العربية باعتبارها المستفيد الأول. وتشير الدراسة إلى تقديرات مفادها : أن ثلث الدخل القابل للإنفاق يتوفر نتيجة للتحويلات من الخارج خصوصا بالنسبة لأرباب الأسر من النساء. أما الوضع المتدني في السلم، فيعني أن ثلث الدخل المتوفر للأسرة يرجع إلى الثلث الأخير من سلم الثروة، وأقل من ثلث الدخل يرجع إلى الثلث الأعلى من سلم الثروة. (ص. ١٧٧-١٧٨). وفيما يتعلق بنوعية الدخل بالنسبة "للأسر المعتمدة على دخل العمل، "فإن المجموعة المتدنية تقع غالبا بين من يتلقون إعانات من وكالة الغوث وجميعهم من اللاجئين. ومن الناحية الأخرى، فأولئك الذين يعتمدون على فلاحة الأرض والمشاريع الخاصة وتربة الحيوانات، هم أقل المجموعات معاناة. وبين المجموعة التي تعتمد على الدخل الناتج عن العمل، فإن متلقي الإعانات يتواجدون بين أدنى مجموعات سلم الدخل. وعلى العكس ممن يتلقون التحويلات من الخارج، حيث ٣٥٪ منهم هم في الثلث الأعلى من سلم الثروة.

Digitized by Birzeit University Library

اسهام القوى العاملة

ولدى فحص أنماط التشغيل وانخفاض معدل التشغيل، فإن المؤلفين قد حادوا عن الطرق التقليدية لقياس اسهام القوى العاملة، كتلك التي تتبعها منظمة العمل الدولية وهيئات دولية أخرى وإسرائيل. إن الإطار المستخدم في هذه الدراسة، يفترض أن العمل "لا ينحصر في العمل بأجر أو العمل خارج البيت، كما يعتقد في العادة، بل يتضمن أيضا النشاطات خارج السوق كالعمل دون أجر في مزرعة العائلة والشغل العائلي وأنواع عديدة من الإنتاج المنزلي." (ص. ١٨٥). مع ذلك، فإن الدراسة تلائم النهج الغربي الرئيسي الذي يستثني العمل المنزلي من مفهوم العمل. وهناك عيب لهذه الدراسة عن الأحوال المعيشية يبعدها عن مناهج الاقتصاد الكلي؛ وهي أن المسح الميداني للأحوال المعيشية "يجب أن يعنى بغير العاملين بنفس المقدار، لأن البطالة اللاإرادية تشكل مشكلة خطيرة للرفاه، فيجب أن يبحث السبب المحتمل لانعدام الفاعلية. (ص. ١٨٥)

يركز تعريف القوى العاملة في هذه الدراسة الميدانية، على الأشخاص من عمر (١٥) سنة والأكبر سنا وكذلك المستخدمين وغير المستخدمين. ويشمل المستخدمون ثلاث فئات: عامل كامل: كل من اشتغل (٧-٨- أسابيع خلال الشهرين السابقين، وعامل جزئي : كل من اشتغل (١-٦) أسابيع خلال الشهرين الأخيرين، وعامل مغيب مؤقتا : ويشمل الباحثين عن العمل من غير العاملين. أما العاطلون عن العمل فهم غير المستخدمين وغير الباحثين بفاعلية عن العمل في فترة محددة. وتظهر المعطيات الإحصائية (جدول ١ ، ملحق ٧ ، ص. ٣٩٥) بالنسبة لفئات الذكور من عمر (١٥) سنة فأكثر أن ٨٠٪ من الذكور، هم من القوى العاملة مقارنة الى ٦١٪ للذكور اليهود في إسرائيل و ٦٨٪ للذكور العرب في إسرائيل. وسبب النسبة المرتفعة للفلسطينيين من المناطق المحتلة، هو استبعاد نسبة عالية من ذوي الأعمار (١٥) سنة فأقل، وهم يشكلون ٤٥٪ من السكان وكذلك ترك المدرسة (غير مدرجة من قبل المؤلفين ضمن الإحصائيات) والتبكير في الانضمام للقوى العاملة. وبالنسبة للإناث (١٥ سنة) فأكثر، فإن ١٤٪ منهن ضمن القوى العاملة مقارنة مع ١٢٪ بالنسبة للفلسطينيات في إسرائيل و ٤٦٪ لليهوديات في إسرائيل.

وتوجد فروق واضحة بالنسبة للمناطق من حيث المشاركة في القوى العاملة في ضوء البنى الديموغرافية للأراضي المحتلة. فحسب التعريف المستخدم هنا، فإن المشاركين في القوى العاملة من الضفة الغربية والقدس العربية، يزيدون بنسبة ٥٠٪ عنهم في غزة وذلك لزيادة من هم دون الخامسة عشرة في غزة. وعند ضبط العمر وحساب المشاركة في القوى العاملة على أساس (١٥) عاما فأكثر، فإن الاختلافات بين المناطق الرئيسية الثلاث تعزى إلى الفروق في سوق العمل والاحتلال الإسرائيلي :

"لذا، فمن المعقول أن تعزى الفروق الإجمالية حول اسهام الذكور في القوى العاملة فيما بين المناطق والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية إلى عوامل اقتصادية وسياسية، وليس فئات العمر ومشاكل القياس وعوامل الثقافة (خاصة بالنسبة للمرأة). وتعتبر فرص العمل في القدس العربية وأواسط الضفة الغربية، جيدة نسبيا (خارج المخيمات). ويبدو أن الاقتصاد المحلي قادر على استيعاب معظم طالبي العمل. ويستشف أن أسباب انعدام النشاط بين

Digitized by Birzeit University Library

الذكور هي تعليمية؛ حيث يصعب توفر العمل الذي يتلاءم ومستوى تدريب الفرد، وكذلك المرض والشيخوخة، والفاعلية متدنية في غزة ومخيمات اللاجئين؛ حيث تتأثر الأجواء بحدة بالاحتلال الإسرائيلي". (ص. ١٨٩).

وقد سجلت هذ الدراسة معدل بطالة إجمالية ٧٪ في الأراضي المحتلة، وهي نسبة منخفضة مع اعتبار الظروف الصعبة التي يعيش في ظلها الناس. ما سبب هذا؟ إن فهما كاملا لظاهرة البطالة في أقاليم العالم الثالث يتطلب مؤشرات أخرى مثل مدى العمل الجزئي وطبيعة البطالة اللاإرادية. وهكذا، وحسب التعريفات المقننة، فإن الشخص المصنف كعاطل عن العمل يعني انعدام الاستخدام كليا. إن مقياس الاستخدام لا يأخذ بعين الاعتبار النشاطات لتلبية حاجات الأسرة. وفي توطئة (ص ٢١٧، رقم ٩)، يوضح المؤلفون سبب ميل المعطيات الإحصائية الاقتصادية لتضخيم معدلات الاستخدام (العمالة) وتجاهل قلة الاستخدام للقوى العاملة بالقول. يتوفر في الشخص المصنف كعاطل عن العمل ضمن إطار القوى العاملة ثلاث معايير:

١) يجب أن يكون بلا عمل (لم يعمل حتى ولا ساعة واحدة في الأسبوع المنصرم).
٢) يبحث عن عمل.
٣) أن يكون جاهزا للعمل عند عرض عمل عليه.

وهكذا، فإننا نجد قلة استخدام للقوى العاملة ضمن المجموعات المصنفة كعاملين (عمل كامل أو عمل جزئي أو غائب مؤقتا).

إذن، فالبطالة الواضحة تعني أن أناسا يبحثون جديا عن عمل ولكنهم لا ينجزون نشاطا عمليا. والبطالة المقنعة تعني : أن أناسا يرغبون في العمل ولا يأملون في الحصول عليه وبالتالي، فهم يعزفون عن البحث عن عمل بفاعلية. وقلة الاستخدام أو التشغيل هي مظهر آخر من معالم بلدان العالم الثالث، حيث يمكن أن تكون ظاهرة أو مقنعة. فقلة التشغيل الظاهرة يقصد بها البحث عن عمل إضافي ولو بساعات عمل أقل من المعتاد، وتقدر بمقارنة العمل الكامل بالعمل الجزئي. ويعدُّ العمل الكامل في غزة ومخيمات اللاجئين بصفة عامة منخفضا، "ويعزى في الأساس إلى سوق العمل الصعب في غزة أكثر منه نتيجة لقرارات الفرد الحرة" (ص. ١٩٥). وتزداد فرص العمل الكامل بازدياد التحصيل العلمي. وقلة معدلات التشغيل، تتضح في حقيقة "أن العاملين الذين لديهم أكثر من (١٣) سنة من التعليم ويعملون في الأعمال المهنية والأعمال التي لا تتطلب مهارات يشكلون ٣٪ من القوى العاملة في الأراضي المحتلة، و ٤٪ في غزة و ٢٪ في الضفة الغربية" (ص. ٢١٨ ملاحظة رقم ٣٢).

"ويبدو أن هناك تشابها أكثر في تركيبة القوى العاملة بين عرب الأراضي المحتلة والعرب في إسرائيل منها بين الأخيرة واليهود في قوى العمل الإسرائيلية" (ص. ١٩٧) وهذا رد على ادعاءات إسرائيل بأن الظروف الاقتصادية للعرب الإسرائيليين أعلى منها للفلسطينيين خارج إسرائيل وفي العالم العربي بصفة عامة.

Digitized by Birzeit University Library

والدراسة تتفهم بحساسية للمعوقات التي يعمل الفلسطينيون في ظلها على شكل قالب يشمل من جهة أسواق العمل الخمسة المتاحة (تتراوح ما بين ملاك الأراضي والعمال الزراعيين وعمال الخدمة المدنية في المناطق والعمل الريفي والنهاري في المدن الإسرائيلية والعمل شبه الدائم لذوي المهارات) ومن جهة أخرى أربع أنواع لمميزات العمل توازي أسواق العمل الخمسة وتشمل المميزات الدخول لسوق العمل بدءاً من الصلات العائلية إلى التعاقد ومن كيفية تحديد الرتب (الدفع من الناتج مثلا أو التذبذب في الأجور حسب السوق أو المرتبات العالية في المدن) إلى المنافع الهامشية، وأخيراً مدى ثبات الأجور في أسواق العمل الخمسة ومحصلة ذلك : هو خلق سوق عمل مجزأ ذي حركة منخفضة. وهذا يؤكد استمرار الأجور التفاضلية بين قوى العمل الفلسطينية. ومن خصائص القوى العاملة ارتفاع نسبة الثبات في العمل مقاسا على أساس عدد فرص العمل المشغولة، ولكن، انخفاض ثبات العمل بالنسبة لساعات العمل الفعلي. إن أكثر من ٨٠٪ من العمال قد حصلوا على عمل في السنة السابقة ولكنهم عملوا فقط (٤) أسابيع أو أقل في الشهرين السابقين. وبالنسبة لعدد فرص العمل وساعات العمل تعتبر غزة أقل ثباتا من أي منطقة أخرى شملتها الدراسة. وكدلالة على عدم مواءمة الوظيفة أو العمل للتحصيل العلمي يستخلص المؤلفون أنه على حين حصل ٥٠٪ من القوى العاملة على تعليم للصف العاشر فأكثر، فإن ٢٠٪ فقط منهم مستخدمون في أعمال متوسطة وعالية للتخصص.

إن الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي يحدد عوامل الدفع والسحب المؤثرة في قوى العمل الفلسطينية. فهناك عزل قوى العمل الفلسطينية القابلة للعمل في الأسواق العربية المجاورة، والسيطرة الإسرائيلية على سوق الاستهلاك الفلسطيني خلال المنافسة الإسرائيلية غير المحددة والقيود القانونية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ومصادرة الأراضي والموارد المائية. ويتحدد عامل الجذب عن طريق الطلب بالنسبة للأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات في إسرائيل؛ حيث الرواتب رغم تدنيها عن تلك التي يتقاضاها العمال اليهود فهي أعلى من الرواتب في الأراضي المحتلة. فهناك نظام محكم لأذونات العمل وبطاقات الهوية التي تصدرها السلطات العسكرية لمراقبة العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. إن ٣٦ من القوى العاملة الفلسطينية الإجمالية تعمل في إسرائيل منها ٣٨٪ من غزة و ٢٥٪ من الضفة الغربية و ٢٠٪ من القدس العربية. والعمال من الريف الفلسطيني يعملون بأعداد كبيرة، منهم في المواقع الأخرى وقد تم الإشارة لذلك سابقا وفسرت على أساس خسارة الأراضي ومحدودية استخدام المياه في المناطق.إن معدلات اسهام الفلسطينيين من المخيمات أقل من نسبة العمال الآخرين العاملين في إسرائيل. وهكذا، فإن تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل، يرتبط إيجابيا مع الفقر وخسارة الأراضي؛ ومرتبط علميا مع التعليم العالي والسكني في المدن وحالات الاحتراف المهني والعمل الماهر. كما أن للعمر دوراً أيضا، فكبار السن من العمال أقل رغبة من صغار السن في البحث عن عمل في إسرائيل. وعلى حين يشكل عمال المناطق المحتلة العاملين في إسرائيل ٧٪ من مجموع الأشخاص العاملين في إسرائيل فإن ثلثي عمال المناطق المحتلة يعملون في أعمال البناء والزراعة داخل إسرائيل مقارنة مع ٧٪ من العمال اليهود. إن استقرار العمل من حيث عدد الوظائف المشغولة وساعات العمل هي أقل في حالة عمال المناطق العاملين في إسرائيل منها للعمال الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

العاملين في المناطق.

والاستنتاج، هو أن العاملين الفلسطينيين في إسرائيل هم أكثر عرضة للتذبذبات الاقتصادية والسياسية فهم "آخر من يوظفون وأول من يفصلون" ويترتب على هذا الوضع الهش عواقب اجتماعية خطيرة نظرا لغياب نظام تأمين شامل وارتفاع عدد المعالين لكل مستخدم. ويبدو أن دوافع الفلسطينيين للبحث عن العمل في إسرائيل تتمثل في الأجور المرتفعة نسبيا بالمقارنة الى فرص التشغيل النسبي في أماكن سكناهم حتى مع انخفاض معدلات الأجور التي يتقاضونها بصفة عامة عن تلك التي يتقاضاها العمال اليهود لنفس الأعمال. ويبدو أن هناك ميلا لتفضيل العمل في الأراضي المحتلة إلى حد إمكانية الاختيار لدى العمال. ويبرز العمل في إسرائيل، باعتباره الخيار ما قبل الأخير والمفضل على البطالة التامة (ص. ٢٠٩) .

إن معدل الاسهام للمرأة (في القوى العاملة) هو ١٤٪ مع اختلافات ثقافية وإقليمية مهمة. ويوصف تشغيل المرأة، إما كعمل داخل العائلة (المزرعة، والأعمال الحرة العائلية، والأشغال المنزلية) أو العمل الخارجي كما في التعليم والإدارة والرعاية الصحية والأشغال التي تتطلب مهارات أو شبه مهارات بما في ذلك الزراعة. وباستثناء النسوة المتخصصات مهنيا، فإن اللواتي يعملن خارج البيت يربطن ما بين الوضع المتدني والأشغال المتدنية.

ويختتم المؤلفون الفصل بالإشارة إلى الحاجة إلى توفير (١٠٠٠٠) فرصة عمل في المناطق قبل نهاية القرن؛ لمجابهة آثار فقد الفلسطينيين لأعمالهم (في إسرائيل) نتيجة الهجرة الروسية لإسرائيل. ورغم انخفاض معدلات الاسهام الرسمية للمرأة، وحسب الدراسة، فإن النساء يقضين ما معدله ٦٠ ساعة أسبوعيا ما بين العمل البيتي والأعمال المولدة للدخل. مما يعني أن لدى غالبية النساء ما يزيد عن "عمل وظيفة كاملة" غير مدفوعة الأجر. (٢١٥) لم تتطرق هذه الدراسة إلى عمل الأطفال. وكما يوضح أحد المؤلفين، فإن "عمل السجناء والأطفال والمستوطنين لم يؤخذ بعين الاعتبار، حتى وإن تم القيام بهذه الأعمال في المناطق المحتلة، إن حذف هذه الظاهرة الدراسة من خلال تحديد ١٥ عاما كحد أدنى لأفراد العينة قد أقر بسبب الكلفة الكبيرة لقياس عمل الأطفال بدقة تتناسب مع متطلبات الدراسة. ولم تجر العادة في المسوحات على تغطية عمل الأطفال، الذي يتم عادة في مشاريع تابعة للعائلة، وهناك حاجة لمسوحات مصممة خصيصا لتتناسب مع قياس ظاهرة كهذه. وخلافا للمقاييس الغربية في مسوحات القوى العاملة، فلم تضع هذه الدراسة حدا أعلى لسن الأفراد، وذلك لانخفاض نسبة كبار السن في المجتمع" (ملاحظة ٣ ص. ٢١٦). واعتمدت الدراسة في تصنيف العمل على العمل الذي كان يقوم به الشخص خلال الأسبوع الذي تمت به المقابلة (ما يعرف بالأسبوع المحدد)، ولم تعتمد على تعريف الشخص نفسه لطبيعة عمله.

البنية الطبقية - وعدم المساواة

لتفادي مشكلة الطبقية المعقدة التي تجابه الباحثين في دراسات مجتمعات الشرق الأوسط، فإن المؤلفين يرفضون المفهوم "الكفاحي الجيهوي" للطبقة، لذا، فهم يلجأون إلى تعريف للطبقية مبني على الوضع الاجتماعي (التعليم والمهنة) والثروة بمفهومها الاقتصادي (ظروف السكن وامتلاك السلع والعقارات). يضاف إلى ذلك قناعات رؤساء العائلات ونظرتهم فيما يتعلق بنفوذهم في

Digitized by Birzeit University Library

المجتمع وتوجهاتهم حول (عدم التكافؤ) الاجتماعي الاقتصادي. يتكون مؤشر الطبقية من فروق طبقية (مستوى مرتفع، وفوق المتوسط، ودون المتوسط، ومتدني). وبتطبيق ارتباط (Pearson-r) على المؤشرات الأربع والحصول على علاقة ارتباط إحصائية ذات مغزى يتوصل المؤلفون إلى وجود "حالة ثبات" في المؤشرات المختارة. والتحليل حول فصل الطبقية مبني على (٨١٣) حالة من أرباب العائلات المنتخبين عشوائيا. ويتكون المؤشر من علامات إضافية (من ١-٤ لكل مؤشر) بحيث يحصل الشخص الذي تجري مقابلته على درجة قصوى (١٦) إلى درجة دنيا (٤). نذكر أننا أوضحنا سابقا أن التعليم والمهنة ليسا مرتبطين، كما هو متوقع، وخاصة في غزة والمخيمات. وهذا الارتباط أعلى حجم العينات مختلف (N's.) وفي الواقع، فهم يعترفون بهذا (ص. ٢٣٧) : "وفي الجدول (٨-٢) نلاحظ تشتتا أقل Covariation بين المهنة والثراء الاقتصادي عما هو عليه بين التعليم والثراء الاقتصادي. ويطرح السؤال ما إذا كان التعليم أقل أهمية مما يعتقد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجوب تحول التعليم إلى مهنة لكي يصبح مفيدا في النمو الاقتصادي".

يوجد انحراف في توزيع مؤشر الطبقية "كثير من أرباب الأسر يمرون بحالة من الحرمان النسبي ونسبة أقل من ذلك تمر بأوضاع مميزة، كما أن القليل جدا يمرون بحالات من الحرمان المطلق أو الأوضاع المميزة المطلقة". (ص ٢٣٠). وفي هذا السياق، طبقا للمؤلفين، فإن الطبقية الفلسطينية تختلف عن الطبقية في أقاليم العالم الثالث. ومن خصائص هذه الطبقية : خلوها من قطاع بيروقراطي جماهيري ، وخلوها من طبقة فلاحين من مالكي الأراضي (غالبا نتيجة لخسارة الأرض)، ولهجرة نخبة من رجال الأعمال نتيجة حرب ١٩٤٨ . على حين تُعدُّ هذه الخصائص مقبولة من التركيب الطبقي الفلسطيني فلست أرى كيف تنعكس في مؤشر التوزيع الاجتماعي الاقتصادي كما هي موصوفة في جدول (١-٨، ص. ٢٢٩). "وهكذا، فإن التوزيع الذي نلاحظه قد يظهر احتمالات التحرك الاقتصادي خلال العقد الماضي، والذي أدى إلى النمط الاجتماعي الاقتصادي المتماثل الحالي وخاصة فئات الأوضاع المتدنية والمتوسطة الدنيا" (ص ٢٣٠). ومن المهم، أن مجموعات الطبقة الدنيا توجد بشكل ثنائي في أصغر مجموعات أرباب الأسر (٢٠-٢٩ عاما) وفي مجموعات الأعمال ٥٠ سنة فما فوق. إن ٥٩٪ من ربات الأسر هن ضمن فئات الطبقات الدنيا ولا يوجد واحدة منهن في الطبقات العليا وذلك بالمقارنة الى الذكور حيث ١٥٪ منهم ضمن الفئات الدنيا و ١٢٪ ضمن الفئات العليا. وتندرج المناطق الثلاث بشكل مألوف بالنسبة للمؤشر الاجتماعي الاقتصادي، حيث يوجد بغزة أعلى نسبة من فئات الطبقات الدنيا وأقل نسبة من الفئات العليا، على حين ينعكس ذلك بالنسبة للقدس العربية، وأما الضفة الغربية فبينهما. وحتى عند المقارنة بالمواقع، فإن مدينة غزة ومخيماتها وقراها أسوأ من نظيراتها في الضفة الغربية. إن ثمانية من كل عشرة أسر في غزة تقع ضمن فئات الطبقات الدنيا على حين (٧) من بين (١٠) أسر في القدس العربية والضفة الغربية تقع ضمن أعلى مجموعات الطبقتين العلويتين، ورغم هذه الفروق، يتحدث المؤلفون عن التجانس بين المناطق استنادا إلى أن نصف الأسر في مخيمات غزة والقدس العربية تقع ضمن فئات الأوضاع المتوسطة. ومن الشائق أن نعرف كيف أجرى المؤلفون تعدادا متكررا. في الأعلى أدرجت الفئة المتوسطة الدنيا مع أدنى مجموعات المؤشر وخرجوا بأن (٨) من (١٠) تقع ضمن فئات الأوضاع الدنيا على حين هنا

Digitized by Birzeit University Library

أضيفت الفئة المتوسطة الدنيا إلى الفئة المتوسطة العليا والخروج بالتجانس والتوازن للتركيب الطبقي.

مع هذا، فهم يشيرون إلى توازن التركيب الطبقي (ص. ٢٣٦) رغم قولهم سابقا أن الطبقية هي قضية تصادمية أو كفاحية في دراسات الشرق الأوسط وتفضيلهم استخدام كلمة أوضاع، وفي أحد الأماكن القليلة التي يجرون فيها (Multivariate Analysis) باستخدام تحليل التصنيف المتعدد (Multiple Classification Analysis)، فهم يقارنون اسهام المخلفيات المتغيرة لأرباب الأسر (كالعمر والجنس والمنطقة والتعليم والمهنة لتفسير الثروة الاقتصادية المقصورة على المؤشر الدائم للمستهلك). وجدوا أن المنطقة تسبب أكبر اسهام في تفسير مجمل الفروقات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ($R^2 = .33$) أي أن ٣٣٪ محسوبة وأن ٦٧٪ غير مفسرة. والمنطقة تشكل ٦٠٪ من (R^2 ص. ٢٤٨) . يؤثر كل من التعليم والمهنة كل في انفراد بقوة على الثروة الاقتصادية، ولكنهما معا لا يزيدان التشتت والاختلاف (Variance) بسبب التطابق الخطي المتعدد (Multicolinearity) الناتج عن ارتباط ذي مغزى بين اثنين من المتغيرات المستقلة (Independent Variables) التعليم والمهنة. وهكذا، فالتحرك جغرافيا هو وساطة نقل للتحرك الاجتماعي، ونظرا لعدم إمكانية الانتقال من غزة للعيش في القدس العربية، فإن التحرك الاجتماعي في المناطق يبقى محدودا بصفة عامة.

من الممكن استكمال الخريطة السابقة بفحص عناصر الطبقية مثل "تضامن مجتمع، والسلوك التفاضلي نحو كبار العائلة، وفئات أعمال كل من الذكور والإناث". إن جدولا بالمؤشر الاجتماعي الاقتصادي لفهم المواقف نحو التأثير في مستوى القرية والجيران لا يعطي نتائج مريعة. فالكثير من الناس، بغض النظر عن موقعهم الاجتماعي الاقتصادي، يشعرون أن بإمكانهم التأثير في مستوى الجيران وليس في مستوى القرية. وإذا ما استثنيت النسوة من التحليلات الإحصائية، فإن نسبة أولئك الذين يشعرون أن بإمكانهم التأثير من بين مجموعات الطبقة الدنيا على مستوى القرية تزداد من ٩٪ إلى ٣٢٪، مما يجعلها في نفس مدى التأثير كبقية مجموعات الفئات الطبقية في المؤشر. إن كبر السن المرتبط عادة بفروقات غير مرتبطة، كما يبدو، مع قناعات القدرة على التأثير فيما عدا هؤلاء من أعمار (٤٠-٥٩) سنة.

وقد أجريت عملية تحليل إحصائي مماثلة، حول العلاقة بين مؤشر الطبقية الاجتماعي الاقتصادي، والخلفية العائلية وتضامن الأسرة في إنجازات الفرد الحياتية. ومن هذه التحليلات يظهر أن نواحي خصوصيات خلفية حياة العائلة ومنشئها لا ينظر إليها بنفس الأهمية مثل دعم الأسرة وتضامنها (٣٤٪:٨٨٪) مع استثناء واحد أو استثنائين. الكثيرون من مجموعات الفئات الراقية يعتقدون أن للخلفية العائلية تأثيراً في إنجازات الفرد بالمقارنة مع بقية المجموعات، على حين القليل من مجموعة الطبقة الراقية (٧٤٪) يعطون دورا كهذا للتضامن العائلي.

Digitized by Birzeit University Library

وقد تم تقييم الوعي نحو النزاعات على أساس أربعة مؤشرات :

الإدارة إزاء (ضد) العمال، والأغنياء إزاء الفقراء، وما يسمى بالبعد "الرأسي" والمستخدمون إزاء غير المستخدمين، والريفي مقابل المدني أي البعد "الأفقي". وفي عينة لأكثر من (٨٠٠) أسرة يعتقد ٥٠٪-٥٤٪ أن النزاع الرأسي ظاهر بين العامل والإدارة وبين الغني والفقير، وأقل من الثلث يرون النزاع بين العاملين والعاطلين عن العمل، و ١٥٪ للنزاع بين المدنية والقرية.

وأعد مؤشر شامل لمجموعة التوجهات المذكورة أعلاه. وأعطي المؤشر الناتج منحنى على شكل جرس ينحرف نحو ذوي المواقف المعتدلة إزاء القضايا المعروضة. إن أربعة من كل عشرة من الذين تجرى مقابلتهم يمكن تصنيفهم توافقيين، وأن خمسة من عشرة هم معتدلون، وواحداً من كل عشرة ذا خلفية نزاعية. ومن بين متغيرات الخلفية فإن الموقع هو الأكثر أهمية في التعبير عن التوجهات نحو النزاع. فهي الأعلى في القدس العربية والأكثر انخفاضا في غزة، أما الضفة الغربية فتقع بينهما في مكان ما. وتفسير هذه النتائج على ثلاثة مستويات، أولا، نقص الحركة الاقتصادية التي يصاحبها في الغرب ضعف في التكيف العقائدي أقل علاقة في المجتمع الفلسطيني، فالناس مشدودون لمواقعهم التي تملي منحنيات تصرفاتهم العقائدية. ثانيا، النزاع بين الفلسطينيين، يعبر عنه نحو عدو كالاحتلال مثلا. وهذا قد يفسر لماذا تبدو القدس العربية أكثر مناطق النزاعات حيث تكون الطبقية أكثر نموا منه في المنطقتين الآخريين، وفي حالة غزة، وهي الأقل ارتباطا بالنزاعات، فهي خروج عن المألوف. فلماذا تتبنى المنطقة الأكثر حرمانا مواقف معتدلة نحو النزاعات الاجتماعية وعدم التكافؤ؟ يعدُّ المؤلفون المجتمع الغزي مجتمعا مصغرا ومترابطا (Gemeinschaft Community) يسوده شعور من التضامن بين الأفراد. إن الإحساس بالحرمان "يمنحهم شعورا بأنهم يواجهون مصيرا مشتركا. ويعزز هذا الشعور فرض العقوبات الجماعية عليهم ومنع التجول على أحياء بكاملها مما أدى إلى شعور بالتضامن الاجتماعي لا مثيل له في مجتمعات الضفة الغربية أو القدس". (ص. ٢٤٤). هناك بالنتيجة قوى متعارضة تؤثر في المجتمع الفلسطيني: التجانس والتمايز. ويعتقد المؤلفون أن التجانس يتأثر إيجابيا بالمرونة الاجتماعية التي يغذيها التعليم والتحصيل الوظيفي. وهذا يؤدي إلى وضع غالبية الأسر في المستوى المتوسط من الهيكل الاجتماعي. إن البنية الطبقية الفلسطينية ذات التركيب العنبي الهندسي (دقيق في القمة والقاعدة وعريض في الوسط) قد تعززت بسبب التحولات في المجتمعات الريفية عند دخولها في مرحلة الاقتصاد المالي (النقدي) والبروليتاريا الفلاحية. إن هذه القوى -كما توضح الدراسة- لم يكن بمقدورها إزالة التقسيمات بناء على المنطقة والوضع الاجتماعي. وتزداد أهمية ذلك عند التنبه إلى الصعوبات المفروضة على الفلسطينيين.

الدين وانعدام القدرة على التأثير:

كما ذكر في مطلع هذه المراجعة، فإن أحد أبرز مكونات مفهوم "الأحوال المعيشية" هو الرفاه الشخصي والنفسي للناس. وكما هو مذكور في مقدمة الفصل "التوجهات والآراء"، "فإن الأحوال المعيشية لا تحدد فقط بالتقييم الموضوعي لمستويات المعيشة. إذ لابد أيضا من تقييمها متزامنة مع التقييم الشخصي للأوضاع الحياتية" (ص. ٢٥١). والصيغة العملية لذلك هي الانطلاق

Digitized by Birzeit University Library

نحو تقييم مدى شعور الأفراد بقدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم وتحقيق كرامتهم وذاتيتهم. وعلى حين تتوفر لهذا الدراسة المعلومات بحقائق الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال والتي تتميز "بالإحساس بالتخبط الاجتماعي وعدم الاستقرار وعدم التيقن"، فمن الجلي "أنها لا تحاول استكشاف ردود أفعال الفلسطينيين لسلطة حكم الاحتلال التي تتناولها الدراسة". (ص. ٢٥٢) وتشمل، دور المرأة في المجتمع، والتوجهات الدينية والسياسية، والطموحات المستقبلية، والتباين بين الماضي والمستقبل. وعلى حين يلتقي الرجل والمرأة حول ملاءمة ارتداء النسوة للملابس الغربية، فإن الغالبية الساحقة للنساء تقر العمل خارج المنزل والزواج حسب اختيارهن. كما تفوقن على الرجال بنسبة ١:٢ في وضع أولادهن في الرعاية النهارية. ومع استمرار وجود هذه الفروقات إلا أنه عند تجزئتها لكل منطقة فإن أكبر قدر من الفروقات في توجهات الرجال والنساء تظهر في غزة، وأما في القدس العربية فالفروقات متقاربة. ويمكن تفسير الحالة في غزة بسبب عزلتها والتأثير الإسلامي. فالشباب من ذوي الأعمار (١٥-١٩ سنة) هم الأقل تسامحا في اتجاهاتهم نحو المرأة. أما الرجال الأكثر تسامحا فهم ذوو الأعمار (٥٠-٥٩ سنة) ومن المثير أن نعلم أن أصغر مجموعات النساء سنا (١٥-١٩ سنة) في غزة هن أكثر محافظة من مجموعة السن (٢٠-٢٩ سنة) بالنسبة لعمل المرأة خارج المنزل وإرسال الأطفال لمراكز الرعاية في النهار (٦٨٪:٤٣٪). وبالمثل، فإن الشباب من أعمار (١٥-١٩ سنة) في الضفة الغربية هم أقل تسامحا نحو ارتداء النساء للملابس الغربية، ٣١٪ بين مجموعة الشباب (٢٠-٢٩ سنة) بالمقارنة مع ١٧٪ بين مجموعة الشباب (١٥-١٩ سنة).

وبالمقارنة مع التجمعات الأخرى، فإن النزاع المنظور في المجتمع الفلسطيني مرتفع.

ومن الشائق أن قناعة المرأة وتصورها للنزاع أعلى منه لدى الرجل. وأعتقد أن هذا هو عكس ما هو معروف عن المجتمعات الغربية. وبشكل خاص، فإن عددا مضاعفا من النساء بالنسبة للرجال يعتقدن بوجود بعد "لجنس الفرد ، ذكور ضد إناث" في النزاع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني : (٢٦:٤٢). لا يبدو أن التعليم يؤثر في توجهات الرجال نحو النزاع، على حين يؤثر العمر بشكل طفيف. وبالنسبة للنساء، يبدو أن كلا من العمر والتعليم يلعبان دورا مهماً في تبني نظرة نزاعية للمجتمع. ويبدو، أن النساء المسنات وكذلك اللواتي حصلن على تعليم ثانوي وما بعد الثانوي، يتبنين نظرة خصامية أكثر من النساء الأخريات في العينة. إن غياب أي أثر للثروة الشخصية حول النزاع لكل من الرجل والمرأة يشير إلى أن التوجهات الطبقية والانتماءات تبقى غير متطورة في المجتمع الفلسطيني - ربما بسبب استمرار أولوية الروابط العائلية وعلاقات الزبائن الرأسية.

تم تصميم مؤشر للتدين يميز بين العلمانيين والمتدينين والناشطين ممن تجري معاينتهم. وكانت النتيجة المفاجئة أن النشاط الإسلامي أقوى في الضفة الغربية منه في غزة. وفي الواقع، فإن مخيمات غزة والقدس العربية أكثر علمانية من بلدان ومخيمات الضفة الغربية. فهل هذه النتيجة مصطنعة من المعطيات؟ أم أنها انعكاس للتوجهات الفعلية. الوضع العام للاجئين ليس مرتبطا بشكل خاص بالنشاط الإسلامي، فالنساء أكثر ميلا للعلمانية من الرجال، كما يوجد عدد مضاعف

Digitized by Birzeit University Library

من الرجال النشطاء دينيا بالنسبة للنساء (٢٤٪:١٢٪). ومن غير المفاجيء، تلك النتائج التي تربط بين النشاط الديني والوضع الاقتصادي المتوسط. فهنا أيضا فإن أصغر مجموعات العمر (١٥-١٩ سنة) لديها مستوى عالٍ من النشاط الديني. ويعزى المؤلفون هذا إلى الانغماس في الانتفاضة التي عكست الميل للعلمانية بين الشباب. وبالمثل، يعبر ذوو الأعمار (٥٠-٥٩ سنة) عن نشاط ديني. هؤلاء هم "مجموعات الأعمار الذين خبروا حرب سنة ١٩٤٨ والنزوح الجماعي الواسع للفلسطينيين في سن مبكرة مثيرة للانطباع" (ص. ٢٦٣) والملاحظة الأخيرة تنطبق أيضا على النساء.

وكما هو متوقع، فإن النشاط الديني بين الرجال مرتبط إيجابيا مع التوجه بعدم عمل المرأة خارج المنزل وأن لا تعهد بأولادها لمراكز الرعاية النهارية. وهناك مظهر مماثل في وجهات نظر الرجال بالنسبة لاختيار الزوجات للأزواج. فالنساء العلمانيات والمتدينات لا يختلفن كثيرا حول نفس القضية. والغالبية منهن تتبنى وجهة نظر حق المرأة للعمل خارج المنزل والاستفادة من مراكز الرعاية النهارية.

ويبدو أن النساء العلمانيات وغير العلمانيات متقاربات حول هذه المواضيع، والغالبية العظمى منهن يعبرن عن وجهة نظرهن بأن من حق الإبنة اختيار شريكها في الزواج.

وتظهر نتائج جيدة عند اختيار المرأة للملابس أو الزي الشعبي. ونسبة أكبر من الرجال العلمانيين منها لدى النشطاء دينيا يخافون من عواقب عدم ارتداء المرأة للحجاب. وعكس هذا النمط موجود لدى النساء حيث أن الكثيرات من النشيطات يخشين من قضية الحجاب من زميلاتهن العلمانيات. وهكذا وطبقا للمؤلفين فإن "عامل الخوف" يلعب دورا في ذلك. ومن بين اللواتي يلبسن الحجاب فإن ثلثهن يخشين العواقب إن لم يفعلن ذلك.

وكمفارقة عن الرجال، فإن النشاط الديني لدى النساء له تأثير ليبرالي. وكمثال على ذلك، ذلك، فإن النساء المتدينات يشعرن بقدرتهن على التأثير في الجوار والمجتمع. يضاف إلى ذلك أن القدرية لدى النساء العلمانيات أكبر منها لدى المتدينات. فلماذا؟

"تستطيع المرأة، رغم القيود الاجتماعية، المناورة وزيادة نفوذها عن طريق تقبل أيديولوجية وخصائص الورع والطاعة. وتمكن المرأة من الانتقال والتحرك علنا بين الجمهور مثلا يعدُّ أقل تهديدا لعائلتها لأنها محمية بلباسها المحتشم. وزيادة على ذلك، فالكثير من النساء النشيطات يحضرن حاليا حلقات دراسية دينية وهذا خروج كبير عن الممارسات السابقة. وتاريخيا، فقد حرمت المرأة حقها في مناقشة وقراءة الكتب الدينية. وباختصار، فإن النشاط الديني لدى النساء يساعدهن في مجالات الحياة التي يسيطر عليها الرجال". (ص. ٢٦٧)

Digitized by Birzeit University Library

القيم السياسية

يخصص المؤلفون فصلا مهما من الدراسة للحديث عن العالم السياسي للرجال والنساء، الذي قامت الدراسة بتغطيته. وقبل البدء بعرض هذا الجزء، يجب الإشارة إلى بعض الخصائص لهذه الدراسة، أولا : وبسبب الطبيعة غير الثابتة للمناخ السياسي في المناطق المحتلة، لم يتم التطرق إلى أسئلة تتعلق بالتعاطف السياسي أو الفئوي، كما لم تعالج الدراسة بشكل مباشر تأثير الانتفاضة والاحتلال في التوجهات السياسية والاجتماعية للفلسطينيين. فمثلا، كان من المفيد جدا من ناحية التأثيرات السياسية في البناء المجتمعي أنْ تتفحص الدراسة دور اللجان الشعبية التي شكلت في المرحلة الأولى من الانتفاضة، في تعزيز الإحساس المجتمعي والممارسات الديمقراطية بين الفلسطينيين. وتتعامل الدراسة مع التطلعات السياسية المستقبلية للفلسطينيين، وملامح الدولة الفلسطينية التي يريدونها، والدولة النموذجية التي يتعاطف الفلسطينيون مع حكومتها، والعوامل المؤثرة في ولائهم السياسي. وكالمعتاد، فقد تم استكشاف هذه التوجهات خلال متغيرات أولية، كالاختيار بين الإسلام، والديمقراطية، والعروبة، والاشتراكية، كقيم سياسية. وقد اختار الأفراد في العينة الإسلام بأغلبية كبيرة وبلغت نسبة من اختاروا الإسلام ثلاثة أضعاف نسبة من اختاروا الديمقراطية، وصوتت النساء لصالح الإسلام بنسبة أعلى من الرجال، وتفسير ذلك، حسب مؤلفي الدراسة، هو أن الإسلام أكثر قربا كمفهوم سياسي بالنسبة للنساء من مفهوم الديمقراطية المرتبط، وهذا أدى إلى المبادرة باختياره. ومن الممكن أيضا أنه بالنسبة للبعض، فإن تفسير الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، ولهذا، فبالنسبة لبعض المسلمين، هم يعتقدون أنه باختيارهم الإسلام قد اختاروا نمطا إسلاميا من الحكم الديمقراطي. وهذه القضية لا يمكن التطرق إليها إلا من خلال مقابلات متعمقة.

ترى الدراسة أن "التعليم يساعد على تعزيز الأفضليات الديمقراطية أكثر من أي موضوع آخر". (ص. ٢٦٩). فبين المتعلمين تعليما عاليا، تزداد الميول لاختيار الديمقراطية ثلاثة أضعاف ذوي التعليم المحدود. على حين يقلل التعليم من القيمة المعطاة للإسلام كاعتقاد ديني، يقوم في الوقت نفسه، بتقديم تفسير آخر للإسلام. ولا يقوم مؤلفو الدراسة بتحليل لصورتين مختلفتين عن علاقة التعليم بالإسلام. فمن ناحية، يعزز التعليم من تقدير الجيب للقيم الديمقراطية، وفي الوقت ذاته يلاحظ زيادة النشاط الديني مع ازدياد التعليم، ويمكن تحليل ذلك، بأن المتعلمين لديهم قدرة أكبر على تفسير الإسلام والديمقراطية بشكل متوافق. يجب القيام بعملية بحث متأنية لمناقشة هذه القضية النظرية.

رغم أن ٩٪ فقط من أفراد العينة أشاروا إلى اختيارهم "للعروبة" كنموذج لبناء سياسي، فقد جاء معظم التأييد لهذه الفكرة من كبار السن، خصوصا أولئك الذين حصلوا على ١٠ سنوات فأكثر من التعليم، وممن يصنفون في الثلث الأعلى من سلم الثروة. إن الطبقة الوسطى هي التي تقدم الأرضية الخصبة للتوجهات الإسلامية بين الفلسطينيين. وهنا أيضا تبدو التوجهات الإسلامية أقوى في الضفة الغربية منها في غزة.

Digitized by Birzeit University Library

وباستثناء موضوع العروبة، الذي يبدي فيه غير اللاجئين التزاما أعلى من اللاجئين، فلا يوجد أي فرق ملحوظ بين توجهات اللاجئين وغير اللاجئين تجاه الإسلام والديمقراطية والاشتراكية. والنتيجة المفاجئة لهذا المسح، كانت عدم وجود ارتباط بين تعرض أفراد من الأسرة للاعتقال وبين التوجهات السياسية. وبالنظر إلى أن أكثر من ثلث الأسر في العينة قد مرت بتجارب اعتقال لأحد أعضائها. وهذه النتيجة ،التي لم تقدم لها الدراسة تفسيرا، لا تتعارض مع نتيجة أخرى في صفحات لاحقة من الدراسة مفادها "إن تعرض أحد أفراد الأسرة للاعتقال خلال فترة الانتفاضة، كان له تأثير على تسييس الأسرة باتجاه معين وهو الولاء الفلسطيني، على حين لم يحمل تأثيرا يذكر في الموقف من الإسلام". (ص. ٢٧٨)

عند الطلب من الأشخاص المقابلين اختيار الدولة التي يتعاطفون معها، فإن أكثر من الثلثين بقليل أجابوا بأنهم "لا يعرفون". وتمتعت الأردن بأفضل مكانة بين من أجابوا بشكل محدد (ما بين ١٢٪-١٥٪). على حين البلدان الأخرى، ومن بينها فرنسا، الولايات المتحدة، ليبيا، إيران، وكوبا، تلقت تعاطفا تراوح من ١٪-٦٪. ولم يغير التعليم كثيرا في المجموعة التي أجابت "لا أعرف"، سوى أن فرنسا تبدو للمتعلمين مفضلة كنظام سياسي (١٥٪) وليس الأردن الذي حظي بقبول ٥٪ من الأشخاص المتعلمين في العينة.

وعن السؤال "لمن تقدم أغلى التضحيات" دلت الإجابات على أن "العائلة" تحظى بالموقع الأول، تلاها "الشعب الفلسطيني"، ومن ثم "الأمة الإسلامية"، وأخيرا "الأمة العربية". ومع ذلك، فإن الالتصاق بالعائلة ضعيف بين الأصغر سنا مقارنة بالفئة العمرية المتوسطة. ما يقارب ٤٥٪ من النساء من الفئة الأصغر سنا أعربن عن ولائهن للشعب الفلسطيني مقارنة بما نسبته ثلث المجموعة، واللواتي وضعن "العائلة كمحور الولاء الأول. وخلافا للآراء الشائعة، فإن هذه المقارنة توضح أن "الروح الإسلامية الجهادية" مردها ليس إلى الحرمان الاقتصادي بل إن "الإسلاميين الجهاديين" هم من بين أبناء الطبقات العليا. وبخاصة المتوسطة في السلم الاقتصادي الفلسطيني. وفي هذا المجال، يتشابه الإسلاميون مع النشطاء الوطنيين الذين يقاربونهم بنيويا ووطنيا" فمثلها مثل "الوطني" لا تنبع هذه الحركة الإسلامية من اليأس والحرمان، بل من الإحباط الذي يصيب الطبقة الوسطى، وخصوصا الإحباط لدى الأجيال الأصغر سنا، والمتعلمين بدرجة معقولة ولا يستطيعون في الوقت ذاته الصعود إلى أعلى السلم الاجتماعي" . (ص. ٢٧٧)

التباين بين الأجيال

يدل التباين الكبير في إجابات أفراد من أجيال مختلفة حول فرص الحياة للمجيبين، وفرص حياة آبائهم، إلى أن الناس ينظرون إلى فرصهم على أنها أفضل من تلك التي للذين يكبرونهم بالسن. والاستثناء الوحيد هم المجيبون الذين هم فوق سن الخمسين. فأغلبية قليلة منهم يقولون إن ٤٩ عاما أن فرص حياتهم أسوأ من فرص حياة آبائهم، ويعتقد الثلث من الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-محدودة "Sizeable" مقدارها ١٤٪ لم تستطع أن تجيب عن السؤال، وحوالي ٤٠٪ من أولئك

Digitized by Birzeit University Library

الذين قضوا سني حياتهم المؤثرة في تكوينهم تحت ظلال الاحتلال والذين تتراوح أعمارهما بين ١٥-٢٩ عاما، يشعرون أن فرصهم أفضل من فرص آبائهم . أما البقية فتتملكهم مشاعر اليأس، ويشعرون أن حياتهم راكدة. أما الفئة الأكثر حرمانا نسبيا بالمقارنة الى الأجيال السابقة فهم الرجال من المخيمات، حيث أن ٥٣٪ قد صنفوا فرصهم بأنها أسوأ، و١٠٪ آخرين أدرجوها في نفس المعدل أسوة بآبائهم. إن الوضع ليس بمختلف بالنسبة للاجئين خارج المخيمات. وبغض النظر عن أماكن سكنهم، فقد أبدى الرجال إحباطا ويأسا كبيرين مقارنة بالنساء، فبين سكان المخيمات، يرى عدد من الرجال، يقارب ضعف عدد النساء، أن فرصهم في الحياة ستكون أسوأ من فرص والديهم.

إن ٩٧٪ من الرجال من جيل ١٩٤٨ يعتقدون أن فرصهم في الحياة هي أسوأ أو مساوية لفرص والديهم. وبالمقابل، فإن جيل الانتفاضة من نساء المخيمات أظهرن أعلى نسبة من التفاؤل (٦٠٪). ومع ذلك، فإنهن يشعرن أن ظروفهن المعيشية ليست آخذة في التحسن حاليا. وذلك بنسبة أكبر من الأجيال الأخرى من النساء.

لا تأثير للتدين أو للتوجهات السياسية في التباين ما بين الأجيال، ومن ناحية أخرى فقد وجدت الدراسة علاقة بين الواقع الاقتصادي للفرد والإجابة بأن فرص الحياة أفضل للجيل الحالي منها للأجيال السابقة. ويبدي الرجال في قطاع غزة أعلى نسبة من التشاؤم من المستقبل مقارنة بمواقع السكن الأخرى. على حين تصف النساء عموما، وضمنهن النساء من غزة ظروفهن بشكل أكثر تفاؤلا.

إن هذا التباين بالآراء بين الجنسين، يظهر أيضا عند السؤال عن الفرص المستقبلية، إذ إنّ النساء ينظرن إلى المستقبل بتفاؤل أكثر، كما وأن جيل الانتفاضة وجيل العام ١٩٦٧ من الرجال هم متفائلون بالمستقبل أكثر من جيل العام ١٩٤٨، ومن بينهم، فإن المتعلمين هم الذين يبدون تشاؤما أكبر. وفي الحقيقة، فإن المتعلمين هم الأكثر تشاؤما بين أفراد العينة كلها. فلا المعتقدات الدينية والسياسية ولا الثروة يبدو أنها تؤثر في تكهنات المرء عن المستقبل. وبالمصطلح المحلي، فإن الذكور من الضفة الغربية يليهم ذكور غزة يشعرون أن المستقبل كئيب ويشوبه الركود (٢٤٪ و ٢٢٪).

ولدى تلخيص نتائجهم في هذا الفصل فإن الباحثين يقولون:

"إن البيانات تتخيل مجتمعا يمكن أن يتحرك في اتجاهين في آن واحد.
فمن ناحية، فهو يتحرك نحو اتجاهات متحررة فيما يتعلق بوضع المرأة في المجتمع، ونحو درجة كبيرة من العلمانية، والتأكيد المدعم على قيمة الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فهو ينطلق، وبخاصة، بوساطة فئات من الأجيال الشابة الساخطة المتحررة والمحبطة نحو إعادة حالة المحافظة الاجتماعية والابتعاد عن قبول التعددية" (ص. ٢٨٤).

Digitized by Birzeit University Library

عالم المرأة

تركز هذه الدراسة في الفصل الأخير منها بشكل خاص، على قضايا ذات تأثير في حياة النساء. إن عينة هذه الدراسة، تركز على نساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ عاما فما فوق. إن عدد النساء، اللواتي إما أنهن متزوجات، أو أنهن كن متزوجات، يشكل ٦٩٪ من هذه العينة الجزئية والمكونة من ١٢٢٢٠ مجيبا.

وفي أوساط الفئة العمرية الشابة، ١٥-١٩ عاما، هناك ٨١٪ غير متزوجات، و ١٩٪ متزوجات، وهناك على الأقل ٢٧٪ من الفئة العمرية ٢٠-٢٩ عاما غير متزوجات، والفئة العمرية التي تليها ٣٠-٣٩ عاما، هناك ١٧٪ غير متزوجات. ولدى مقارنة هذا الى الفئات المتبقية، تصبح نسبة النساء غير المتزوجات أقل من ٧٪. وبملاحظة المعايير السائدة في المجتمع الفلسطيني الذي يؤكد على ضرورة زواج النساء في سن مبكرة، يعزو المؤلف التحول المرتفع في سن زواج النساء إلى الفرض والاختيار، وفي كل حالة، يبدو أن هناك ميلا نحو قبول الزواج في سن متأخرة، وبخاصة في أوساط النساء المتعلمات، أو اللواتي يعملن خارج البيت ولا يزال حوالي ثلث النساء المتزوجات هن دون سن ١٧ عاما.

ليس هناك اختلافات محلية، فثلث ال ٨٣٢ امرأة متزوجة من عينة الدراسة، قد تزوجن في سن ١٨ عاما. إن التحول في سن الزواج جلي لدى مقارنة متوسط السن عند الزواج وفقا لسنة الولادة. بالنسبة لجميع النساء، فإن المتوسط هو ١٩,٥ عاما والذي هو نفسه بالنسبة للواتي ولدن في عام ١٩٦٥ وبعده. وأما متوسط سن الزواج بالنسبة للنساء المتقدمات في العمر، فيتراوح ما بين ١٦,٣ عاما للواتي ولدن قبل عام ١٩٢٩ ، إلى ١٧,٦ عاما للواتي ولدن في أواخر سنوات الأربعينيات. إن سن الزواج بالنسبة للنساء الغزيات، مصنفا حسب المجموعات العمرية، يظهر أدنى من مثيله في الضفة الغربية، وعندما طلب من كل عينة من النساء أن يجبن أي الفئات العمرية الأربع الممكنة المفضلة لديهن، فإن ٣٪ منهن فضلن أن تتزوج فتياتهن قبل سن ١٥ عاما، ٣٩٪ بين ١٥-١٨ عاما، و ٧٩٪ بين ١٩-٢٥ عاما، و ٢٧٪ فضلن أن تتزوج بناتهن بعد سن ٢٥ عاما. وكلما تزوجت المرأة في سن متقدمة، فعلى الأرجح أنها سوف تفضل أن تتزوج ابنتها في سن متقدمة. إن ما يقارب ٧٠٪ من أولئك النسوة اللواتي تزوجن بعد سن ٢٠ عاما يوافقن على فكرة تزويج بناتهن في سن متأخرة عن السن التي تزوجن فيها، ومع ذلك ففي أوساط أولئك اللواتي تزوجن دون سن ١٩ عاما، فإن ٦٥٪ :٧٧٪ منهن أردن لبناتهن أن يتزوجن في سن متقدمة عن السن التي تزوجن فيها.

يجب أن يكون واضحا من هذه الدراسة، وخلال معدلات المشاركة المتدنية في القوى العاملة والسلطة الأبوية والأسرية الخانقة، أن النساء في المجتمع الفلسطيني لسن في الطريق إلى الاستقلال الاقتصادي.

Digitized by Birzeit University Library

وعندما سئلن : هل لديكن أي شيء تمتلكنه، يمكنكن بيعه أو رهنه بهدف الحصول على المال؟ أجابت ٤٨٪ "نعم" بالنسبة للحلي، و١٢٪ أشرن إلى الآلات التجارية، و١٥٪ ملابس شخصية فاخرة، و١٥٪ ذكرن أعمالا مصرفية، وتوفيرات نقدية، و ٩٪ إمتلاك بيوت (عقارات)، و ٨٪ أراض. إن هذه الموجودات موزعة أيضا توزيعا محليا، على سبيل المثال، فإن ملكية الأراضي والبضائع المستديمة والعقار، سائد في أوساط النساء الريفيات المتقدمات في السن في الضفة الغربية أكثر من بين أوساط نساء من غزة. إن الحلي الذهبية تشكل أكثر الوسائل أمنا بالنسبة للنساء في مواجهة الضائقات الاقتصادية. وحتى هنا، فإن هذه الموجودات سوف تكون متوفرة على الأرجح أساسا للنساء المتزوجات. ووفقا للموقع، فإن ٧١٪ من النساء المقدسيات المتزوجات يقلن أنهن يملكن حليا ذهبية قابلة للبيع، بالمقارنة مع أكثر من نصف النساء بقليل من الضفة الغربية، وحوالي الثلث من النساء من غزة.

إن الاعتماد على العائلة الممتدة قد كان المصدر الأساس والتقليدي في المجتمع الفلسطيني. لقد اكتشفت هذه الدراسة : أنه عندما يكون المقصود النساء المتزوجات، فإن الزوج (٨٥٪) هو الذي تلجأ إليه الزوجة في أوقات الحاجة الاقتصادية، وليس الأب أو أي عضو آخر ضمن العائلة الممتدة. وهذه علامة على أن الأسرة الصغرى "Nuclear" تحل محل العائلة الممتدة كمصدر أولي للدعم. وبالنسبة للنساء غير المتزوجات، فإن الدعم من الأقارب يبقى الوسيلة الأساسية لتقديم العون (٨٥٪). إن الدعم الاقتصادي من خارج نطاق البيت متوفر ل ١٥٪ من النساء غير المتزوجات، و٢٢٪ من النساء المتزوجات، وهو رقم مقارب لذلك الرقم الذي يعزى إلى عون الأصدقاء (١٨٪) بالنسبة لجميع عينات النساء الفرعية. وعموما، فإن الدراسة تستنتج أنه في حين أن النساء يعتمدن على الرجال اقتصاديا، فإن النساء غير المتزوجات يملكن مصادر أقل من النساء المتزوجات من الدعم الخارجي.

بينما سادت فترة الستينيات الى منتصف الثمانينيات توجهات لتحرير المرأة في الشرق الاوسط الاسلامي، فان السنوات الاخيرة وقعت تحت تأثير توجهات مضادة بتأثير التمرد الاسلامي في المنطقة. وتؤكد نتائج الدراسة هذه الملاحظة، حيث ٥٠٪ فقط من النساء اجبن بانهن يمتلكن حرية الحركة، بين فئة ١٥-١٩ ٢٠٪ اجبن بانهن يمتلكن هذه الحرية. وبين النساء من الفئات العمرية الاكبر فان ٥٠-٧٥٪ اجبن بانهن يمتلكن الحرية. وضمن ذلك فان النساء المتزوجات يمتلكن هذه الحرية اكثر بكثير من غير المتزوجات (٣٢٪ : ٤٥٪). وتشعر النساء الغزيات بقيود اكبر من غيرهن، رغم ان نساء مخيمات غزة اجبن بما نسبته ٧٠٪ انهن يمتلكن حرية الحركة. ولا تفسر الدراسة هذه النسبة.

ثلاثة ارباع النساء المستجوبات يؤيدن حق المرأة بالعمل خارج البيت. ومع ذلك، فعند نقاش نوع العمل، فان الخيار الاول كان الوظائف المتخصصة، ثم العمل التجاري. وتؤيد النساء المتزوجات اكثر من غير المتزوجات وجود رعاية للاطفال خارج البيت، وهي احدى متطلبات عمل المرأة الاساسية. ومن الملفت للنظر ان النساء الاصغر سناً (١٥-١٩ عاماً) هن اكثر النساء

Digitized by Birzeit University Library

"محافظة" في هذه القضية. وهنا ايضاً فان النساء الغزيات من هذه الفئة العمرية هن محافظات اكثر من مثيلاتهن في الضفة الغربية. وبشكل عام يرى الباحثون ان "النساء في العشرينات من العمر توفرت لديهن فرص افضل في التعليم. وتعرضن لضغوط اجتماعية اقل من اي مجموعة اخرى، وبهذا يبدين اكثر الاراء الاجتماعية لبيرالية في مختلف قضايا المرأة التي ناقشتها الدراسة" (ص. ٣١٤).

التقييم

ليس هناك شك بأن هذا المسح يشكل قاعدة مهمة للبحوث المستقبلية حول الفلسطينيين بشكل عام، وهؤلاء المقيمين في الأراضي المحتلة بشكل خاص. وبرغم أن الدراسة أظهرت حساسية عالية للظروف المحلية، وذلك بسبب تواجد فلسطينيين في فريق البحث، إلا أنها عانت من مجموعة من المآخذ :

أولا: لقد شعرت بأن الدراسة تظهر الحياة في الأراضي، وكأنها أفضل مما هي عليه في الحقيقة. حيث ورد في الجزء المتعلق بالبنية الطبقية (Stratification) أن ٧٠٪ من الأسر الفلسطينية تنتمي للجزء الأوسط من السلم الاقتصادي الاجتماعي، وأن٢٠٪ فقط ينتمون للجزء الأدنى من السلم. وهذا يجعل المجتمع الفلسطيني يبدو وكأنه مجتمع الطبقة الوسطى. ومع ذلك، تظهر الدراسة أن ثمانية من كل عشرة أسر فلسطينية في قطاع غزة تنتمي إلى المجموعتين الدنيتين في السلم الاقتصادي الاجتماعي. على حين تنتمي ٧ أسر من كل عشرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أعلى مجموعتين في السلم. ولكن وبرغم هذه الاختلافات، فإن المؤلفين يستشفون "تجانسا" ما بين المناطق، ويدللون على ذلك بغياب الفقر المدقع والحرمان خلال إظهار الغالبية من السكان متركزين في المجموعات الوسطى من السلم الاقتصادي الاجتماعي.

ثانيا : تتضاعف المشكلة بسبب استخدام مقياس نسبي للثروة قائم على المتبقى الصافي ما بين التوفيرات والديون من جانب، وعلى ملكية رأس المال وملكية السلع المستديمة. كل ما يستطيع القاريء أن يستدل عليه من التقسيم الثلاثي لسلم الثروة، هو الوضع النسبي لكل مجموعة في العينة، وبناء على ذلك، فإن هذه الدراسة لا تعطينا تعريفا للفقر يعتمد عليه، ونستطيع خلاله أن نقيم الرفاه في المجتمع.

ثالثا : لقد كان واضحا أن الدراسة لم تتناول بشكل مباشر تأثير الانتفاضة والاحتلال العسكري في المفاهيم السياسية والاجتماعية للفلسطينيين، وهذا لسوء الحظ، إذ إنّ فائدة كبيرة قد تعود على القاريء، خاصة من نواحي التأثيرات في السياسة وبناء المجتمع، كدراسة دور اللجان الشعبية التي أنشئت في بداية الانتفاضة في تعميق الإحساس المجتمعي والممارسات الديمقراطية ما بين الفلسطينيين.

رابعا : إن سؤالا بمنتهى الأهمية يتعلق بأحد الأركان الأساسية للدراسة وهو اللاجئون، لم يسأل، وهو : " ما هو عدد اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى موطنهم الأصلي؟" ورغم أن هذا

Digitized by Birzeit University Library

السؤال هو سياسي بالدرجة الأولى، إلا أنه سؤال مهم جدا وذو علاقة كبيرة بالموضوع، ولم يجد إجابة حتى الآن.

خامسا : من الناحية المنهجية، فإن هذه الدراسة مقترنة بالدراسات الاجتماعية اليقينية (Positivist Social Science) بكل ما يترافق مع ذلك من إشكالات، فمن أجل تحويل المعلومات إلى مستوى يمكن ضبطه، فإن الدراسة استخدمت ما لا يقل عن سبعة مؤشرات منفصلة (القياس الثروة، والدخل، والإجهاد (Distreess) وخدمات البنية التحتية والتدين والارتياح). ولا شك، بأن دراسة بهذا الحجم قد تضطر للتضحية بتفاصيل مهمة. مثلا، عند محاولة قياس عدم التكافؤ الاقتصادي الاجتماعي. وكذلك فإن تحويل المعلومات المجموعة إلى بيانات كمية هو أمر حيوي لهذه الدراسة.

ولكن السؤال المهم، هو حول ما هية ونوعية هذه المعلومات وكيفية استخدامها بعد جمعها. وفي دراسة تسعى، ولو بشكل مبطن، لمساعدة الفلسطينيين على بناء مجتمعهم، فقد كان من الضروري إعداد الاستبانة وتحليل المعلومات من أجل خدمة هذا الغرض. فهناك حاجة لمعرفة ما إذا كان النظام التعليمي قادرا على إعداد فلسطينيين مؤهلين لسد حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما هي العلاقة بين المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية، من جهة، وحاجات المجتمع الديمقراطي من جهة أخرى؟ قامت الدراسة بالإجابة عن هذه بتزويد معلومات مهمة حول التدين، ودور النساء في العائلة والمجتمع، ولكن الدراسة، أهملت دور المدرسة والعائلة كوسيلة نقل للمبادىء الديمقراطية للصغار في المجتمع. وبسبب إجراء الدراسة على الفئات العمرية التي تزيد على ١٥ عاما، فلم تكن هناك إمكانية للتعامل مع التجارب الاجتماعية المبكرة المتأثرة بالقيم والمفاهيم السياسية.

هناك ملاحظة إضافية تتعلق بالمنهجية، وهي تلك المتعلقة بغياب أي نقاش حول العدد الهائل من الدراسات المتعلقة باللاجئين، كنتيجة لذلك، فإن الدراسة تترك القارىء في حيرة حول العالم الاجتماعي الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون وكيف يختلف عالمهم عن العالم المحيط بهم. وما هي الآليات التي طورها عبر السنين من أجل الوصول إلى فهم لواقعهم والتعامل معه؟ إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تتطلب منهجية مختلفة، أو مكملة على الأقل، تعتمد على مقابلات مكثفة وجمع ملاحظات، والأمر الذي لم يكن ممكنا خلال الدراسة باستخدام المنهجية الحالية.

سادسا : فيما يتعلق بمؤسسة "فافو" كمؤسسة بحثية من جهة، وكوسيط للسلام من جهة أخرى، فإنه ينبغي الإشارة إلى نقطتين مهمتين أولا : لقد بدأت فترة الدراسة، وتم جمع المعلومات وتحليلها قبل بدء "المحادثات السرية" التي رعتها وزارة الخارجية النرويجية بفترة طويلة. ثانيا، إضافة إلى ما ذكر، فإنه يجب القول بأن الارتباط الواضح لمدير المؤسسة التي أجرت الدراسة في محاولات الوساطة، أدت إلى أن تبدو هذه المؤسسة وكأنها أداة تعمل من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية النرويجية، بغض النظر عن حسن النوايا التي تقف خلف هذه السياسة. وقد

Digitized by Birzeit University Library

يكون مجديا أن تقوم مؤسسة "فافو" بتوضيح التزامها المستمر بالموضوعية العلمية في البحث خلال تصريح واضح غير قابل للطعن، مما يمكن هذه المؤسسة من المحافظة على سمعتها العلمية

وأخيرا : فإنه من المبكر أن نتوقع مدى تأثير هذه الدراسة في قدرة الفلسطينيين "على تخطيط وقياس طرقهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" حسب عبارات الدراسة نفسها. وبذلك، فإن هذه الدراسة ستشكل معلما أكاديميا مهما ومصدرا غنيا لإجراء تحليلات إضافية ومقارنات بين التوجهات الحالية والمستقبلية في البنية الاجتماعية والفلسطينية، خصوصا، وأن سكان المناطق المحتلة يقفون على عتبة ممارسة سلطتهم على مستقبلهم ومصيرهم.

Digitized by Birzeit University Library

ثم تحدث د. زياد عسلي نائب رئيس رابطة الخريجين العرب في أمريكا، حيث أبدى إعجابه بمدى تمسك الشعب الفلسطيني بالوطن والتعليم، وأشار إلى أن رابطة الخريجين العرب قد عانت من التشرذم والانقسامات العربية، خاصة، بعد حرب الخليج وأبدى أسفه لعدم تمكن الشعوب العربية من ممارسة دورها في تقرير قضاياها المصيرية، وتحدث عن دور رابطة الخريجين العرب الأمريكيين في مقاومة الأفكار العنصرية والمعادية للعرب ومقاومة تشويه القضايا العربية في الإعلام الأمريكي.

وكان د. عسلي قد قدم رسالة من رئيسة الرابطة د. هالة مقصود، التي منعتها السلطات الإسرائيلية من دخول البلاد بسبب جنسيتها اللبنانية حيث انتقدت جهود المسيرة السلمية الحالية وعدم تحركها تجاه إحقاق الحقوق العربية ودعت إلى توحيد الجهود العربية ومد الجسور ما بين العرب الأمريكيين والعالم العربي والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في سعيه المتواصل لنيل حقوقه الوطنية.

تخلل الافتتاح، حفل تكريمي للدكتور أدوارد سعيد، حيث وقف مئات الحاضرين تكريما له بمناسبة منحه شهادة الدكتوراه الفخرية في الإنسانيات من جامعة بيرزيت، تقديرا لدوره الأكاديمي المتميز واسهاماته الرفيعة في الأدب والنقد، وجهوده في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

بدأ المؤتمر أعماله رسميا بكلمة د. سعيد التي أدان فيها نفاق ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وأثنى على نضال الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله وصموده أمام كل محاولات تصفية قضيته وتشويهها. وأشار إلى أن قوتنا هي في الحق الفلسطيني وأن الحقيقة هي دائما في صالحنا، وأكد على ضرورة توجيه الخطاب السياسي الفلسطيني بقوة وبشكل واع ومنظم إلى الشعب الأمريكي خارج أسوار وزارة الخارجية والبيت الأبيض وخلال إعادةالقوة والوضوح إلى الخطاب السياسي الفلسطيني وتجديد الدعم والاتفاق العالمي حوله. وكما طالب د. سعيد المشاركين كافّة بتقديم دعمهم ومساندتهم للجامعات وللحركة العلمية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني.

ثم تحدث اللورد غيلمور وزير الخارجية البريطاني الأسبق وعضو مجلس اللوردات البريطاني، وهو من أبرز الشخصيات المؤيدة للقضية الفلسطينية في بريطانيا، قدم محاضرته الرئيسية بعنوان "منظورات نقدية للنظام الدولي الناشيء".

ثم بدأت **الجلسة الأولى** للمؤتمر والتي أدارها د. جمال نصار من جامعة ولاية النوي وكانت بعنوان "إعادة بناء النظام القديم: إشكالات في تحديد السياسة العامة والخارجية"، قدم المتحدثون فيها أوراقا حول علاقات الشمال والجنوب والهيمنة الأمريكية والأوروبية وتفكك الدولة وبلقنة شرق المتوسط.

Digitized by Birzeit University Library

وأدارت د. ليلى فيضي من جامعة بيرزيت **الجلسة الثانية** وكانت بعنوان "الهيمنة الثقافية في عالم متحول" وقد دارت حول الهيمنة الثقافية في الأدب، والصراع الثقافي العالمي والموقف العربي. وانتهت بهذه الجلسة أعمال اليوم الأول للمؤتمر.

في اليوم الثاني ١٩٩٣/٧/٦، انتقل المؤتمر إلى جامعة النجاح الوطنية/نابلس حيث كانت من بعض فعالياته جولة على الأقدام في مدينة نابلس.

وقد عقدت جلستان رئيسيتان (**الثالثة والرابعة**) في هذا اليوم، أدار الجلسة الثالثة للمؤتمر د. أحمد حرب/جامعة بيرزيت وكانت بعنوان "فلسطين وإسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي في ظل نظام ناشيء: التفاوض، وحسم الصراع، والإندماج" وقد دارت حول المفاوضات السلمية: اللغة والدعاية وحسم الصراع من منظور مقارن". ثم استضافت جامعة النجاح الوطنية ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية/نابلس المؤتمرين على وجبة غداء. بعد ذلك بدأت أعمال الجلسة الرابعة للمؤتمر والتي أدارها د. عبد الستار قاسم/جامعة النجاح وكانت بعنوان "العرقية، والأمن والهيمنة" حيث ناقشت قضايا العرقية والقومية والأمن والهيمنة بين إسرائيل وفلسطين والسياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط.

في اليوم الثالث للمؤتمر ١٩٩٣/٧/٧، دارت جلساته في جامعة بيرزيت، حيث ترأس الدكتور جميل جريسات من جامعة ساوث فلوريدا **الجلسة الخامسة** بعنوان "الخطاب السياسي في نظام عربي متأزم" ناقشت شؤون الديموقراطية والخطاب السياسي الإسلامي كنظام بديل.

وتلتها **الجلسة السادسة** للمؤتمر بعنوان "منظورات نسائية حول مستقبل المجتمع الفلسطيني" حيث ترأست هذه الجلسة د. نهلة عبده من جامعة كارلتون. وناقشت هذه الجلسة قضايا المرأة والديموقراطية والدولية المستقبلية.

أما **الجلسة السابعة**، وهي بعنوان "الأخلاق والسياسة في ظل السيطرة الأمريكية" والتي ترأسها د. هشام أحمد - جامعة نورث داكوتا. فقد دارت حول السياسة الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة.

في اليوم الرابع للمؤتمر تم عقد ثلاث جلسات :

الجلسة الثامنة - فلسطين والفلسطينيون: اندماج أم تهميش: حيث دارت حول اللجئين والعيش بلا دوله، ومحاولات استقطاب الكفاءات الفلسطينية - الشتات وتهميش فلسطين (أدارها د. صالح عبد الجواد/جامع بيرزيت).

الجلسة التاسعة - الاقتصاد السياسي والتنمية: الفلسطينيون والإسرائيليون / تبعية أم اعتماد متبادل. ودارت حول القضايا الاقتصادية ومستقبل العلاقات الفلسطينية في المرحلة

Digitized by Birzeit University Library

القادمة. (أدارها د. محمد طربوش/خبير إستثمار/جنيف).

الجلسة العاشرة - السلام ومعضلات بناء الدولة. وترأس هذه الجلسة د. زياد أبو عمرو، حيث دارت حول السلام والمفاوضات، وبها اختتمت أعمال المؤتمر الرسمية.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر العربي للتراث الاسلامي - المسيحي

القدس - ١٩٩٣/٨/٢٧

افتتحت الدورة الحادية عشر لمؤتمر التراث العربي للمسيحيين والمسلمين في الأراضي المحتلة في مركز النوتردام في القدس، ونظم المؤتمر مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية تحت شعار "رؤية مسيحية وإسلامية للنظام العالمي الجديد".

اشترك في هذا المؤتمر كل من د. سري نسيبة، و د. جريس خوري، والمحامي محمد ميعاري. ألقى د. نسيبة محاضرة بعنوان : "النظام العالمي الجديد في الميزان" أكد خلالها على أن هذا النظام الذي تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب فرضه على الدول الضعيفة في الشرق الأوسط، هو في حقيقة الأمر نظام قائم على التمايز في التعامل ويستند إلى القوة والمصلحة من أجل تحقيق أهداف هذا النظام. وأضاف : إنّ هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار المباديء والقيم التي تتصف بها الإنسانية.

أما د. جريس خوري، فقال في محاضرته: "عندما نتكلم عن نظام عالمي جديد، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو من صاحب هذه الفكرة، ومن أطلق عليها الاسم؟ وبين أن صاحب هذه الفكرة هو أمريكا التي كانت بدايتها في تطبيق سياسة "البروسترويكا" في الاتحاد السوفياتي وما آلت إليه هذه السياسة من تحويل العالم إلى عالم تحكمه قوة عظمى واحدة هي أمريكا.

ثم تحدث المحامي محمد ميعاري مجملا ثلاث أزمات يمر بها الوطن العربي وهي :
- غياب السلطة الوطنية، الأمر الذي يحول دون اتخاذ قرار بما يتعلق بالعالم العربي وعلى مستوى عالمي.
- أزمة الهوية الثقافية والحضارية.
- الصعوبات التي تواجه دخول العالم العربي إلى ساحة العصر الذي نعيش فيه.

Digitized by Birzeit University Library

وأصدر المؤتمر بيانا ختاميا، أكد فيه المشاركون في المؤتمر على مناشدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج الالتفاف حول قيادتهم (م.ت.ف.) التي وضعها النظام العالمي الجديد بين المطرقة والسندان. وطالبوا المنظمة ألا تتهاون في الثوابت الفلسطينية الراسخة وألا تقبل بالحلول المرحلية، بل يجب أن يتكاثف الجميع في هذه القيادة في التأكيد على حق تقرير المصير لشعبنا وحقه في إقامة دولته المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديموقراطية

بيرزيت - ٢-١٩٩٣/٩/٤

عقد هذا المؤتمر في جامعة بيرزيت برعاية المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة (بانوراما)، وقد حضر حفل افتتاح المؤتمر مندوبون عن مختلف المؤسسات والشخصيات والأطر الجماهيرية المحلية، بالإضافة إلى سفراء الدول الأجنبية وقناصلها وممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي المحتلة.

وشارك في المؤتمر نحو أربعين متحدثا فلسطينيا وأجنبيا، من أجل التوصل إلى رؤية شبه موحدة قدر الإمكان لتحديد مقومات الديموقراطية الفلسطينية والبرامج العملية المطلوب اعتمادها، وإدخال المفهوم الديموقراطي في الحياة الفلسطينية

اليوم الأول : الخميس٢/ ١٩٩٣/٩

تحدث في حفل الافتتاح د. حنا ناصر رئيس جامعة بيرزيت الذي دعا إلى تشكيل مرجعية وطنية تتكون من حكام وفلاسفة لا ينظرون إلى القضايا العامة إلا بمنظار واسع، مشيرا إلى أن مثل هذه المرجعية تلزم القيادات السياسية وتساعدها في اتخاذ قراراتها الديموقراطية المصيرية، بمثابة صمام أمان للديموقراطية الفلسطينية، فإنه يمكن اعتبار تلك المرجعية الديموقراطية في جميع مراحل حياتنا الاجتماعية، فإنه من الصعب جدا أن نمارسها في حياتنا السياسية، وركز في حديثه حول الديموقراطية السياسية التي وصفها بأنها امتداد للديموقراطية الفردية والعائلية والمجتمعية والمدرسية والجامعية، مشيرا إلى أن الديموقراطية السياسية هي السبيل الأسلم للتعامل مع القضايا العامة والمصيرية. وحول المؤسسات الفلسطينية، قال: "بالنسبة لنا كفلسطينيين، يتم في كثير من الأحيان انتقاد مؤسساساتنا الفلسطينية ووصفها بأنها غير ديموقراطية"، وأضاف: "إن الوصف الأصح، هو أن مؤسساتنا السياسية تسودها بعض الفوضى، وهو أمر غير مستبعد في ظل الشتات الذي نعيشه".

Digitized by Birzeit University Library

تحدث في حفل الافتتاح إلياس رشماوي من المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، مؤكدا أن الحديث عن الديموقراطية ليس خدمة لإطار سياسي ولا نوع من الترف الفكري، وإنما يأتي ضمن المحاولة الجادة لترسيخ الفكر والنهج الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني، وقال: "إن الديموقراطية لا تأتي بقرار سياسي ولا بأمر رآسي، بل هي نتاج لعملية بناء تبدأ من الحلقة الأولى للمجتمع في المنزل، وتستمر لتشمل جميع نواحيه، وأضاف: " أنها نتاج لثقافة وتربية وحضارة تتفاعل ضمن شعارات إنسانية مؤكدا على كرامة الإنسان وحريته".

ثم تحدث د. رياض المالكي، مدير بانوراما، فأعرب عن أمله في إدخال المفهوم الديموقراطي في الحياة الفلسطينية، الذي يمكن أن يعطي ثماره لمصلحة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات التي أخذت تبرز بشكل منهجي وكثيف في الآونة الأخيرة.

ثم تحدث فيصل الحسيني قائلا: "إن ما نواجهه الآن، هو مفترق طرق وعلينا أن نحدد الطريق لرحلتنا الفلسطينية الطويلة، حتى نستطيع أن نحدد الطريق لمثل هذه الرحلة كي نحافظ على وجودنا ، لأنه في تاريخ ومواقع شعوب العالم، هناك نوعان من الاستراتيجيات، استراتيجيات عليا، واستراتيجيات سياسية. وأضاف: "إن ما هو معروض علينا، يتوجب أن يوضع أمام المؤسسات الديموقراطية التي شكلت، فإن حصل على الموافقة، فعلينا أن نباشر بتنفيذ هذه الاتفاقية فإما أن تنجح وإما أن لا تنجح. فإن لم تنجح في تحقيق الديموقراطية، عندها علينا أن نعود إلى الشعب". وتابع قائلا: "إن ما هو مطروح يتحدث، باختصار، عن البدء بتطبيق المرحلة الانتقالية بوضع معين بحيث يكون فيها سمات من المرحلة النهائية، أي؛ أن يكون هناك تطبيقٌ تدريجيٌ للمرحلة الانتقالية في كل مكان مع إنسحاب كامل من غزة وأريحا، بحيث تنتشر سلطة في هذه المنطقة التي يتم فيها الى الإنسحاب الكامل تكون لها سلطات على كل مناطق الضفة الغربية بما فيها القطاع وأريحا".

اليوم الثاني : الجمعة ١٩٩٣/٩/٣

قدم د. زياد أبو عمرو من جامعة بيرزيت، ورقة حول موقف الإسلاميين الفلسطينيين من موضوع الديموقراطية، أوجز فيها الفهم الإسلامي الفلسطيني لموضوع الديموقراطية، حيث يعتقد الإسلاميون أن الديموقراطية هي بدعة غربية وأنه لا حلول دون الرجوع إلى نظام الشورى في الإسلام، وأشار إلى أن بعض الإسلاميين قد يقبلون بالدموقراطية كمرحلة انتقالية كما حصل في بعض الدول العربية كتونس والسودان والأردن، وتساءل أبو عمرو : "إذا تسلم المسلمون الفلسطينيون نظام الحكم في فلسطين المحتلة، هل سيقبلون التعددية؟" ويجيب: "أعتقد أنهم سيقبلون في ظل الاحتلال"، وانتهى إلى القول : إنّ موقف الشيخ أحمد ياسين من الديموقراطية مقتبس من قوله: "سيحترم اختيار الشعب الفلسطيني حتى لو فاز الشيوعيون."

ثم تحدث د.جريس خوري مدير مركز اللقاء فقال: "لا أرغب في التحدث عن الديموقراطية بشكل عام؛ لأن لها أنماطا وقيما مرتبطة بواقع وحضارة ولها تاريخ، ونحن بحاجة إلى التربية على

Digitized by Birzeit University Library

الديموقراطية". وأضاف: "إن الكنيسة تعارض الظلم والاستبداد من قبل الحاكم، وتقف في وجهه وإن هناك "صهاينة مسيحيين" في الغرب يكرسون جهدهم وعملهم لصالح إسرائيل ويعدّون الانسحاب من الأراضي المحتلة عارا، وأشار إلى أن هناك بعض الطوائف المسيحية الصغيرة، أصولية مسيحية لا تؤمن بالديموقراطية".

ثم تحدث د.خضر سوندك، عميد كلية الشريعة بجامعة النجاح في ورقة حول "الدين والديموقراطية" فقال: "بأنه من الخطأ مقارنة الديموقراطية بالدين، إذ أن الديموقراطية إفراز أو جزء من النظام السياسي العالمي وليست عقيدة توازي الإسلام أو نظام حياة، وبالتالي لا يجوز مقارنة جزئية مقابل قضية كلية، وأضاف: "أن النظام الإسلامي بحاجة إلى نظام مستقل ومتميز لاختلافه في أصوله عن الأنظمة الأخرى وفي بواعثه ودواعيه عن النظم الأرضية وفي تطبيقاته، حيث إنّ الأنظمة كلها تلتحم لتقيم الحياة المتكاملة والشاملة"، وأشار إلى أن الإسلام يرفض الوصاية على الشعوب الفقيرة كما تفعل أمريكا والعالم الغربي، خلال حملات استعمارية تحمل شعارات إنسانية بحجة تطبيق الديموقراطية والشفقة على الفقراء كما فعلت في الصومال. وخلص إلى القول :"وبالتالي، فالديموقراطية ليست هي النموذج الأمثل، لا من حيث قواعدها وأسسها، ولا من حيث ممارساتها وتطبيقاتها".

بالإضافة إلى ذلك، قدمت عدد من الأوراق حول المرأة الفلسطينية والديموقراطية، حيث قدمت مجموعة محاضرات متخصصة في شؤون المرأة الفلسطينية.

اليوم الثالث : السبت : ١٩٩٣/٩/٤

تحدث خلال المؤتمر في يومه الثالث د. سري نسيبه وقال إن رحلة الشعب الفلسطيني التاريخية في الانتقال إلى شاطيء تحقيق الذات أو إعادة صياغة الواقع قد أوشكت على الإنتهاء، وأضاف:" إنّ بدء المرحلة الانتقالية لا يعني تسوية نهائية بل ستكون بداية النهاية"، مشيرا إلى أن ذلك يجسد دخول م.ت.ف. أرض فلسطين. وبالنسبة للمستقبل السياسي الفلسطيني والديموقراطية، قال د. نسيبة : إن المرحلة الانتقالية تتطلب نضالا جماعيا هادفا لتطوير الكيان الانتقالي إلى دولة فلسطينية وتطوير شكل الشرعية إلى الديموقراطية التي نريدها، وحذر نسيبة من تجاهل حيوية المبدأ الإنساني الأساسي في الديموقراطية وهو المساواة، موضحا أنه بدون احترام الآخر، والمبادىء، ربما لن نتمكن من إرساء قواعد الديموقراطية إلا بشكل جوهري يكون فارغا وذا نمط زائف.

وحول المستقبل السياسي الفلسطيني أكد د. نسيبة أن فهما صحيحا لأسس الثورة وتواصلا معها سوف يضمن لنا مستقبلا ديموقراطيا، وقال: "إن النظام الديموقراطي مستقبلا هو : الامتداد الطبيعي والمنطقي للثورة بمفهومها الصحيح، وإن تطلب ذلك تجسيد هذا الامتداد نضالا متواصلا على صعيد الوعي والممارسة". وأكد أن الديموقراطية الفلسفية في المستقبل القريب ستكون

Digitized by Birzeit University Library

مهلهلة ولن تختلف عن الديموقراطيات الموجودة في الدول العربية. ورفض في مداخلته، اللجوء لأسلوب العنف، وطالب في هذه الظروف الصعبة بالذات بحوار مسؤول بين السلطة والمعارضة لوضع أسس التعامل بين أفراد الشعب الفلسطيني، وأشار إلى ضرورة التزام القيادة السياسية باستفتاء الشعب في كل قضية من قضاياه، مع وجود تعددية صحيحة وليست شكلية والسماح بحرية الصحافة والكتابة وسعة الصدر للنقد وتطبيق العدل والمساواة، وأعرب عن أمله أن لا تعارض التشريعات القادمة مع الشريعة الاسلامية بأي حال من الاحوال وقال : "نأمل ان لا تتجاهل السلطة امتداد شعبنا بأمته العربية والاسلامية ولا تحصرها باطار ضيق".

ثم تحدث د. رياض المالكي فأعرب عن اعتقاده بأن المستقبل السياسي، بغض النظر عن شكل ذلك السمتقبل، لن يختلف كثيرا عن اسلوب المعالجة الحالية الرسمية، وتناول المالكي السيناريوهات المحتملة للمستقبل السياسي ومدى امكانية تواجد الديمقراطية ضمن هذه الإمكانات وهي الحكم الذاتي والدولة والفدرالية مع الاردن، واكد المالكي ان القمع سيكون عنوان المرحلة القادمة بغض النظر عن اسلوب تعامل المعارضة الفلسطينية مع السلطة القادمة وقال: "إن من يتأمل ان الديمقراطية ستكون اولى القرارات للسلطة القادمة فهو واهم، حيث ستعمل السلطة على حماية ذاتها واستمراريتها وتفوقها حتى على المعارضين لها". واختتم المالكي مداخلته بقوله : "قد تعتقدون أن تشاؤما يحكم رؤيتي بخصوص منظور المستقبل السياسي الفلسطيني، ولكني أردت أن أكون واقعيا وأطرح الأمور بشكل واضح".

اليوم الرابع : الأحد ١٩٩٣/٩/٥

استكمل المؤتمر يومه الرابع في مدينة غزة، حيث استهل بكلمة للدكتور حفص السقا مدير مركز رشاد الشوا الثقافي، فتحدث عن أهمية الديموقراطية للشعب الفلسطيني في ظل أجواء التشرذم والانقسام ووصف الشعب الفلسطيني بأنه أحوج الشعوب للسلام وأكثرها تقبلا للنهج الديموقراطي.

ثم تحدث المحامي يونس الجرو، نائب رئيس نقابة المحامين سابقا، الذي كشف عن خطورة اتفاقية غزة/أريحا التي تعبث بنضال الشعب الفلسطيني ومستقبله الديموقراطي. وأضاف، بأن الشعب الفلسطيني يتعرض لأخطر عمليات الابتزاز السياسي لإجباره على القبول بأقل من أهدافه الوطنية الثابتة، وهاجم بشدة القرار مشروع غزة/أريحا وَعَدّه بمثابة مخطط يهدف إلى نسف نضال وتضحية الشعب الفلسطيني، وناشد القيادة الفلسطينية التريث في اتخاذ القرارات المصيرية، وفتح باب الحوار الوطني الشامل للقوى السياسية كافة في الداخل والخارج.

وبعد ذلك تحدث د. فواز أبو ستة، أستاذ مساعد بجامعة الأزهر بغزة، عن "الديموقراطية ومؤسسات الإقراض التنموي في قطاع غزة" وقال: " إن ما تشهده الساحتان الفلسطينية والعربية من تغيرات، تبرز دور الديموقراطية كصمام أمان لجميع المجالات والفروع لفتح مجال التطوير التنموي خلال مؤسسات الإقراض والتنمية المختلفة. وطالب د. أبو ستة الجماهير بضرورة اشتراكها

Digitized by Birzeit University Library

وإشرافها على خطط عمل هذه المؤسسات والبحث سويا عن أفضل الطرق للاستفادة من خبرات المقترضين والمستثمرين وأضاف: "إن التنمية الحقيقية هي ذات النتائج المادية الملموسة لا النتائج النظرية الفرضية".

ثم قدم عزت عبد الهادي، مدير مركز بيسان للبحوث والإنماء، ورقة عمل حول "البناء المؤسساتي" من أجل الاعتماد على الذات، التنمية المطردة الديموقراطية"، تحدث فيها عن مصطلح التنمية من أجل الصمود والمقاومة الذي تبلور عام ١٩٨٣، وهو يعني تحويل الفلسطيني من مستقبل سلبي للمساعدات إلى إنسان إيجابي عبر إنشاء مشاريع تنموية مدرة للدخل ، وتبلور فهم تنموي حقيقي. وقد استمرت هذه المرحلة التنموية حتى إعلان الاستقلال الوطني، وأضاف بأن بناء بنية تحتية تنموية برز بعد فك الارتباط مع الأردن، كما تحدث عن مصطلح الحداثة والمجتمع المدني الفلسطيني وبناء مؤسسات فلسطينية غير حكومية تعمل ضمن إطار سياسي عام. وأشار إلى استراتيجية التنمية الحقيقية التي تعني : تنمية الناس وتحدد احتياجاتهم وتسمى "التنمية المجتمعية" فلا تنمية لشعب دون إرادة هذا الشعب في التنمية وحاجته إلى التطوير .

ثم تلاه محمد آل رضوان، مدير فرع الملتقى الفكري العربي في غزة، فتحدث عن التنمية والمشاركة الديموقراطية، حيث أشار إلى أن الضفة الغربية كانت لها أسبقية تنموية عن قطاع غزة لظروف وأسباب عدة ولاختلاف طبيعة التنمية في الضفة عنها في القطاع. وتساءل آل رضوان عن موقعنا من التنمية ومن الديموقراطية وقال: "إن التنمية العربية تتم بقرار أمريكي وفق محددات البرنامج الأمريكي. كما استعرض الظروف والعوامل التي ظهر خلالها النشاط التنموي في المناطق المحتلة وأبرز ملامحه.

ثم تحدث المحامي راجي الصوراني الذي أدار جلسة المؤتمر، عن كيفية وآلية ممارسة الديموقراطية وقال: "إن الديموقراطية والاحتلال أمران متناقضان كلية ولا يمكن أن يجتمعا، وإن الأوامر العسكرية والأمنية تكبل حياة الناس وتجعل ممارسة الديموقراطية للسكان مسألة مستحيلة". كما أشار إلى التمايز الحاصل بين حقوق الإنسان والحقوق المدنية للمواطنين، وطالب بعمل مراكز حقوق الإنسان، وحذر من خطورة المرحلة المقبلة وما ستجره من ويلات وخسائر إن لم يحتكم الشعب للديموقراطية.

ثم قدمت د. جان أبو شقره، مديرة مركز المعلومات الفلسطينية لحقوق الإنسان ورقة عمل باللغة الإنجليزية عن "الديموقراطية وحقوق الإنسان" اعتبرت فيها ضحايا الإنسانية والبشرية هم ضحايا لسلطات غير ديموقراطية. وأضافت: "بأن الإنسان قد يستخدم الأساليب غير الديموقراطية في بيته ضد زوجته أو أولاده" ، وطالبت بتطبيق الديموقراطية وحقوق الإنسان وضرورة ممارستها تحت أي ظرف وأي سلطة قائمة واستدركت بقولها : "إنه لا يمكن حماية حقوق الإنسان إلا في ظل وجود مجتمع ديموقراطي يشارك أفراده في صنع القرار". واستعرضت اتجاهات ثلاثة يجب تحاشيها، وهي : الاتجاه السلطوي، والنموذج المسيس ثم حكم الأغلبية.

Digitized by Birzeit University Library

هذا، وتخلل فقرات المؤتمر العديد من المناقشات والحوارات الهادفة التي قدمها العديد من المشاركين من مختلف المؤسسات والفعاليات الوطنية من الضفة الغربية وغزة والقدس.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الفلسطيني الاستثماري

القدس - ١٠/١١/١٩٩٣

أقيمت ورشة عمل في القدس، بقاعة فندق الأقواس السبعة، تحضيرا لمؤتمر الاستثمار الفلسطيني المنوي عقده في ربيع عام ١٩٩٤ بتنظيم من مكتب الوفد الفلسطيني في القدس.

وأكد مستثمرون فلسطينيون من الداخل والخارج، يسعون إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء بنيته التحتية، خاصة وأن العديد منهم يملك الخبرات والكفاءات العالية وأسهم في بناء البنية التحتية للعديد من الدول العربية والأجنبية، أكدوا أن الاستثمار السليم سيعود بالنفع والخير على الجميع، ويُسهم في بناء الدولة الفلسطينية.

وقال فيصل الحسيني في جلسة الافتتاح : إنّ الفلسطينيين أمامهم اليوم فرصة بناء الدولة، مؤكدا على أن المستثمرين منهم لهم دور كبير في بنائها، وهذا يعتمد على قدر اسهاماتهم في المؤسسات الفلسطينية، فإما أن نجعل منها مثالا لدولة نامية متطورة، وإما أن تقودنا إلى متاهات.

ودعا الحسيني الفلسطينيين لاستغلال هذه الفرصة التاريخية؛ من أجل أن يبنوا لأنفسهم بينا كما بنوا في السابق للآخرين.

وتطرق الحسيني في كلمته إلى الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، مؤكدا على أنه لا يتحدث فقط عن حكم ذاتي محدود، وإنما يؤدي في نهايته إلى إقامة الدولة. وألقى د. حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، كلمة عبر فيها عن سعادته بعودة مستثمرين فلسطينيين إلى الأراضي المحتلة، مؤكدا على أن عودتهم هذه من شأنها أن تخفف الألم وتبعث على الأمل، وقال: "إن قدوم المستثمرين الفلسطينيين من الخارج إنما ينبع ليس من دوافع ذاتية بل رغبة في الإسهام ومعاونة هذا الشعب على بلوغ أهدافه المنشودة.

Digitized by Birzeit University Library

وحذر د. عبد الشافي من أن يبادر الفلسطينيون إلى تنفيذ المشاريع الاقتصادية الممولة من قبل جهات أجنبية قبل أن يتم إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية.

وأكد أن بناء الدولة الفلسطينية يتطلب تنظيم البيت الفلسطيني، وقال : إنّ المؤتمر المنوي عقده في ربيع عام ١٩٩٤ يسعى إلى ما يلي :

- حشد أكبر عدد ممكن من رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في المنفى إلى القدس.
- دعوة العديد من رجال الأعمال الآخرين المهتمين بلقاء نظرائهم أبناء الشعب الفلسطيني للمشاركة في هذا المؤتمر وتقديم ما لديهم من خبرات وإمكانات.
- إتاحة المجال أمام رجال الأعمال الفلسطينيين للاطلاع، عن كثب، على الصعوبات الحياتية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الداخل ومعاناتهم اليومية وإطلاعهم على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بصورة عامة، وعلى أوضاع القطاعات الاقتصادية بصورة خاصة، وذلك بتنظيم سلسلة من المحاضرات والزيارات الميدانية.
- تشجيع المشاركين في المؤتمر على الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد أصدرت ورشة العمل القرارات التالية :

١- التحضير لعقد المؤتمر الاستثماري الفلسطيني خلال الربيع القادم في القدس.
٢- يقوم مستثمرون فلسطينيون من الداخل والخارج بالمشاركة في هذا المؤتمر وتمويله.
٣- إعداد الترتيبات الإدارية المتعلقة بانعقاد المؤتمر، وتفويض اللجنة الإدارية لكل ما يتعلق بأعمال المؤتمر.
٤- تأكيد إشراف القيادة الفلسطينية على أعمال المؤتمر الاستثماري الفلسطيني، ووضع جدول أعماله وتقرير كل ما من شأنه المساعدة على إقامة البنية الاقتصادية الفلسطينية بطريقة سليمة تضمن تحقيق التطلعات والآمال والطموحات المستقبلية.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الفلسطيني للرؤية المستقبلية للمناهج التعليمية في المرحلة الثانوية

القدس - ٢٧-١٩٩٣/١١/٣٠

برعاية مجلس التعليم العالي الفلسطيني ومنظمة اليونسكو، وبحضور عشرات الخبراء التربويين الفلسطينيين والعرب الأجانب، عقد هذا المؤتمر في قاعة الفندق الوطني في القدس.

وفيه، دعا الخبراء التربيون الفلسطينيون إلى إعداد الإنسان الفلسطيني من منظور الثقافة والحضارة الإسلامية العربية، مع الانفتاح على الحضارات العالمية لانتقاء ما يتناسب مع حاجات المجتمع الفلسطيني وتطلعاته.

وأوصى المشاركون في المؤتمر، وهم من بلدان أجنبية مختلفة، بتحديد منهاج عام للمرحلة الثانوية يضم موضوعات مشتركة إجبارية، ومن ثم منهاجا عاما يختار منه المتعلم ما يتلاءم مع ميوله وقدراته وحاجات مجتمعه.

كما أوصوا بالعمل على البدء بالمركزية في التعليم كمرحلة انتقالية والعمل خلالها على تطوير المهارات والمعرفة اللازمة للانتقال إلى المرحلة اللامركزية.

طالبوا كذلك بانتقاء برامج التعلم والتعليم المنتجة التي تلبي حاجات المتعلم ومجتمعه، معتمدة على التقنية لمواجهة تحديات العصر ولتنمي اقتصاد الدولة الفلسطينية.

كما أوصوا باعتماد المنهاج الشامل والانتقالي الذي يزود المجتمع الفلسطيني بالإنسان العامل الفني، وإعداد الإنسان الفلسطيني للتعليم العالي.

وطالب المشاركون في المؤتمر إنشاء معهد للتخطيط التربوي يهتم بمسائل التخطيط والمناهج والبحوث والتدريب.

Digitized by Birzeit University Library

ورأى المشاركون ضرورة ترسيخ التراث الثقافي الفلسطيني في منهاج فلسطيني الشتات.

وحول واقع التعليم الثانوي الفلسطيني، أكد أعضاء المؤتمر على تقسيم مرحلة التعليم العام إلى مرحلتين: مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ١٠ سنوات وهي إلزامية. ومرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان. وتسبق مرحلة التعليم الأساسي مرحلة ما قبل المدرسة ومدتها سنة واحدة، يلتحق بها الأطفال من سن خمس سنوات وتكون تحت إشراف السلطة التربوية الفلسطينية.

واقترح المشاركون إعطاء الطالب فرصة الاختيار خلال المسار الذي يلتحق فيه، وكذلك حرية الانتقال من مسار إلى آخر، إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك، وحرية مواصلة دراسته الجامعية، بالإضافة إلى تنويع التعليم الثانوي؛ بحيث يتضمن التعليم الثانوي الشامل بمساراته المختلفة : الأكاديمية، والعلمية، والأدبية، والمهنية (الصناعية والزراعية والتجارية).

وطالب المشاركون ضرورة تقديم الخدمات الإرشادية اللازمة للطلبة المتسربين من المرحلة الثانوية، أو الذين حالت ظروفهم دون مواصلة دراستهم، بالإضافة إلى إجراء تعديلات جزئية على المناهج القائمة وبخاصة المواد التالية: الدراسات الاجتماعية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية واللغة الإنجليزية، وإعداد مذكرات تتضمن هذه التعديلات.

وأوصى المشاركون في المؤتمر، العمل على استكمال النواقص في المدارس في مجالات المختبرات والمعامل والمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية والتربوية المهنية، والاهتمام بالأبنية المدرسية وإلغاء الفترتين الصباحية والمسائية، والعمل على نظام الفترة الدراسية الواحدة.

كما أوصَوا اعتماد مفهوم التقويم المستمر وتنويع أساليب التقويم وأدواته للمواد المدرسية كافة، وصفوف المرحلة الثانوية؛ بحيث لا تقتصر على الامتحانات، وإجراء دراسات مسحية للوقوف على حاجات المجتمع الفلسطيني الحاضرة والمستقبلية، وكذلك حاجات المتعلم الفلسطيني من أجل توجيه التعليم الثانوي بما يحقق حاجات المتعلم والمجتمع على حد سواء.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حقوق الإنسان الفلسطيني

رام الله - ٣/١٢/١٩٩٣

عقد هذا المؤتمر في رام الله، بدعوة من اللجنة الفلسطينية لتعليم حقوق الإنسان والمنبثقة عن مركز الدراسات والتطبيقات التربوية حول حقوق الإنسان الفلسطيني في المرحلة المقبلة، في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رحب غسان عبد الله، مدير مركز الدراسات والتطبيقات التربوية بالحضور، وبيّن الخلفية التاريخية لنشوء اللجنة ومهامها الحالية في الظروف السياسية الحساسة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

وافتتح المؤتمر المبعد العائد، عبد الجواد صالح، عضو المجلس المركزي الفلسطيني، فأشار إلى التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وما يجب علينا عمله من أجل تحقيق سلام عادل وشامل، وقال : إن الواقع المرير الذي سنواجهه عند تطبيق الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ينجم عن وجود مرجعيات عدة متناقضة الأهداف والمصالح؛ كالحكم العسكري والمستوطنين والنظام الفلسطيني، وعليه، فإن دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ستخضع لتعقيدات صعبة لابد من إيجاد حل لها.

وبعث د. حيدر عبد الشافي برسالة للمؤتمر قال فيها : إنّ قضية حقوق الإنسان الفلسطيني كانت، ولا تزال، إحدى القضايا الساخنة التي تلقي بظلالها الساخرة من بلادة الضمير العالمي وتقاعسه عن نصرة مباديء القانون والحق، الأمر الذي يقوض كل الآمال في سلام عالمي يرتكز على اعتبارات القانون وحقوق الإنسان ومباديء الأمم المتحدة.

وأشار د. عمر خلف من دائرة التربية في م.ت.ف.، والسيدة سلوى أبو خضرة عضو المجلس الثوري لحركة فتح، بأهمية هذا النشاط متمنين دوام المواصلة.

Digitized by Birzeit University Library

الجلسة الأولى

ترأس الجلسة الأولى المحامي إبراهيم أبو دقة، عضو اللجنة الفلسطينية لتعليم حقوق الإنسان بورقة عمل حول "حقوق الإنسان الفلسطيني بين النظرية والتطبيق".

ثم تحدث د. موسى دويك، أستاذ القانون الدولي العام وحقوق الإنسان المساعد بجامعة الخليل، حيث ربط بين الواقع وإمكانية تطبيق حقوق الإنسان.

ثم تحدث د. عبد الله أبو عيد من جامعة النجاح، حول الرؤيا المستقبلية لضمان حقوق الإنسان الفلسطيني في المرحلة المقبلة.

وفي نهاية الجلسة، تحدث الباحث خالد البطراوي من مؤسسة الحق، عن أهمية نشر الوعي المعرفي وتناول أمثلة حية من الواقع الفلسطيني وأكد على أهمية البدء بنشر الوعي المعرفي لحقوق الإنسان.

الجلسة الثانية

ترأسها د. فياض فياض، عضو اللجنة الفلسطينية لتعليم حقوق الإنسان، حيث قدم د. وائل القاضي ورقة عمل تحدث فيها عن دور التربية والتعليم في خدمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأكد على ضرورة أن تكون الديمقراطية أسلوب حياة يرتكز على حرية العقيدة والرأي.

وتحدث د. علي قليبو عن الديمقراطية؛ ماهيتها وأهميتها وماذا نريد منها، وركز على دور المناهج المدرسية في تنشئة جيل قادر على الحوار وتبادل الآراء والتعايش مع العالم.

وفي ختام الجلسة الثانية، قدم المحامي إبراهيم أبو دقة، نائب نقيب المحامين وعضو اللجنة الفلسطينية، ورقة لتعليم حقوق الإنسان تحدث فيها عن الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان الفلسطيني، وعرض الديمقراطية بأنها نظام حكم يتساوى فيه المواطنون وتتخذ القرارات السياسية بالأغلبية مع الحفاظ على حقوق الأقليات.

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الإسلامي الأول
مؤتمر حول إسلامية المعرفه

نابلس - (٤-٥/١٢/١٩٩٣)

تم افتتاح هذا المؤتمر على أرض جامعة النجاح بنابلس وعلى مدار يومين، وهو المؤتمر الأول من نوعه في الأراضي المحتلة.

وتبرز أهمية المؤتمر خلال مواكبة التطورات التي يمر بها العالم حاليا، حيث يعاد بناء نظام دولي جديد يستثنى فيه المسلمون الذين يجدون أنفسهم أمام تحد جديد، ويطرحون تساؤلات عن الخطر الذي سيجابهونه بعد تسلم الحضارة المادية قيادة البشرية، والتي ستقوده إلى مزيد من المشكلات والظلم والاضطهاد والعنصرية.

ويأتي هذا المؤتمر؛ ليحدد دور الفكر الإسلامي في بناء المعارف من العلوم الخيرة لتكون بديلا عن العلوم التي زادت من المشكلات في الحياة الإنسانية، وخصوصا أن قيادة البشرية لابد أن تقوم على أساس فكري وعقائدي؛ الأمر الذي استطاعت عقيدة الإسلام الوصول إليه وبنت أمة وحضارة تحكمت في مصير الأمم وهدفت إلى تحقيق السعادة للإنسان.

ويقام المؤتمر تحت إشراف كلية الشريعة بجامعة النجاح والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، وعرضت فيه ثماني أوراق علمية تمت الموافقة عليها من بين حوالي ٢٠ ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر، حيث قامت لجان التحكيم العلمية المتخصصة باختيارها.

وتولى المعهد العالمي بواشنطن توزيع المؤلفات والمنشورات الصادرة عن المؤتمر من أجل تكريس الثقة في قدرة الإسلام على حل المشكلات الإنسانية وبناء الحضارة والإسهام في بيان ماهية المشروع الإسلامي وتوضيحه.

وقالت اللجنة الأكاديمية المشرفة على المؤتمر : بأن جلسات المؤتمر تدور على أربعة محاور؛ المحور الأول : مشروعية إسلامية المعرفة، وتشمل الإسلام وإسلامية المعرفة، والواقع التاريخي

Digitized by Birzeit University Library

وإسلامية المعرفة،والمشروع المعاصر وإسلامية المعرفة. أما المحور الثاني : فيدور حول أسباب الركود في الفكر والحضارة الإسلامية. والمحور الثالث : حول مراحل النهوض بالأمة الإسلامية، في حين يتحدث المحور الرابع عن إسلامية المعرفة من الفلسفة العامة والتطبيقات.

افتتاحية المؤتمر

افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية للجنة التحضيرية للمؤتمر، ألقاها عميد كلية الشريعة خضر سوندك وتلاوة من القرآن الكريم.

ثم ألقى رئيس الجامعة د. منذر صلاح كلمة افتتح بها المؤتمر رحب فيها بالمشاركين مبديا سروره لبدء عمله لمرحلة ثالثة في جامعة النجاح، بإلقاء كلمة الافتتاح لهذا المؤتمر الذي يحظى بأهمية على المستويين العربي والإسلامي.

ثم ألقى د. خضر سوندك كلمة رئاسة المؤتمر أشار فيها إلى الضوابط التي وضعها الإسلام على عملية التعليم والمعرفة بغية الوصول إلى آيات الله في الأنفس والآفاق، مؤكدا أن خلو المنجزات العلمية الغربية من تلك الضوابط قد أحال هذه المنجزات إلى أدوات للقتل والدمار.

ونيابة عن مدير معهد الفكر الإسلامي العالمي في واشنطن ألقى د. خليل الشقاقي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، كلمة أشار فيها إلى التعاون القائم بين المعهد وكلية الشريعة في الجامعة والجامعة الإسلامية في ماليزيا، على مستوى البحوث وتبادل الخبرات والبعثات التدريسية، وذلك بغية رؤيا إسلامية شاملة وإعادة صياغة مناهج التفكير عند المسلمين، وأوضح د. الشقاقي بأن أزمة الأمة الإسلامية ليست سوى انعكاس لأزمة فكرية نتجت عن الهيمنة الغربية المادية والفكرية على العالم الإسلامي.

الجلسة الاولى

ترأس الجلسة الأولى د. حلمي كامل عبد الهادي، وعرضت فيها دراستان حول الغزو الفكري، الأولى بعنوان "الغزو الفكري والتبعية الفكرية" ل د. أمير عبد العزيز أستاذ الفقه المقارن.

أما البحث الثاني فكان ل د. يحيى جبر، المدرس في قسم اللغة العربية، أشار فيه إلى نشاط المراكز الثقافية الغربية في العالم الإسلامي - العربي والهادف إلى تكريس التبعية والغزو الثقافي، ثم استعرض ما يتعرض له المسلمون في مختلف بقاع الأرض.

Digitized by Birzeit University Library

الجلسة الثانية

ترأس الجلسة د. محمد شريده، رئيس قسم الكتاب والسنة في الجامعة، وتضمنت ثلاثة بحوث.

البحث الأول : بعنوان "انحسار دور العقيدة وأثره في الغزو الفكري" قدمه د. محمد الصليبي، رئيس قسم الفقه والتشريع.

البحث الثاني : كان بعنوان "علم النفس الإنساني والتربية الإنسانية في ميزان الإسلام" قدمه د. أحمد فهيم جبر، أستاذ التربية في جامعة النجاح الوطنية.

أما البحث الثالث : فكان بعنوان "إقصاء التشريع الإسلامي وأثره في الركود" قدمه د. عبد المنعم أبو قاهوق، أستاذ الفقه والتشريع في جامعة النجاح.

الجلسة الثالثة

تضمنت الجلسة الثالثة عرض ومناقشة ثلاثة بحوث في موضوع عناصر المشروع الإسلامي المعاصر لإسلامية المعرفة.

البحث الأول بعنوان "التراث الإسلامي ودوره في نهوض الأمة" قدمه د. مروان القدومي، الأستاذ في كلية الشريعة/جامعة النجاح الوطنية.

ثم قدم د. محمد إبراهيم طه، رئيس مركز البحث العلمي في كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس، بحثا بعنوان "استيحاء الحقائق العلمية من القرآن الكريم".

أما البحث الثالث والأخير في الجلسة، فكان لرئيس قسم أساليب التدريس في كلية التربية بجامعة النجاح د. محمود الشخشير، وكان بعنوان "تدريس العلوم الاجتماعية من منظور إسلامي"

وفي ختام المؤتمر، صدر البيان النهائي الذي عبر عن شكر كلية الشريعة في جامعة النجاح لرئيس الجامعة د. منذر صلاح لافتتاحه المؤتمر وللقائمين على معهد الفكر الإسلامي العالمي بواشنطن، لتغطية نفقات المؤتمر وللباحثين والصحف المحلية كافة لإسهامهم في إنجاح المؤتمر.

كما دعا المؤتمر المسلمين إلى تطوير جهودهم، والاستفادة من الوسائل الحديثة في نشر الإسلام، ومواجهة الغزو الفكري المعاصر، والعمل على تحكيم الشرع في المجتمعات الإسلامية وحماية التراث والإفادة منه في معالجة المشكلات المعاصرة، كما دعا كليات الشريعة ومؤسسات التعليم العالي إلى الاهتمام بتدريس التراث الإسلامي وعلوم الدين.

Digitized by Birzeit University Library

كما دعا المسلمين إلى أسلمة الذات والمعارف، وطالب المؤسسات العلمية تعميم الرؤيا الإسلامية للعلوم جميعها، وذكر أن المشاكل التي يعانيها المسلمون اليوم ناتجة عن ضعف العقيدة بسبب التربية والتعليم، وأشاد البيان الختامي بعزم اللجنة التحضيرية للمؤتمر على إصدار كتاب يتضمن البحوث العلمية التي تليت في المؤتمر، كما دعا إلى عقد مؤتمرات مماثلة مستقبلا.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حقوق الإنسان في غزة

غزة - ٧-١٩٩٣/١٢/٨

عقد هذا المؤتمر في مركز رشاد الشوا الثقافي في غزة، بإشراف مؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة وبالتعاون مع برنامج المساعدة القانونية في وكالة الغوث -غزة بعنوان "حقوق الإنسان بين المثالية والواقع".

اليوم الأول - ١٩٩٣/١٢/٧

ضمن فعاليات اليوم الأول للمؤتمر، تحدث د. حفص السقا مدير المركز، عن أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان الفلسطيني في المرحلة المقبلة وبناء الدولة على أساس سليم يراعي حقوق الإنسان والمجتمع. وأكد على أهمية الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات عن الهيئات السياسية.

وقال السقا : إنّ إسرائيل حرصت على أن تتضمن اتفاقية السلام حق التدخل في التعليم وتوجيهه، وهذا خرق فاضح للحريات الأكاديمية.

ثم تحدث بعد ذلك ديفيد ميتشلز، المستشار القانوني لوكالة الغوث، عن أوضاع حقوق الإنسان واهتمام الأنروا الكبير بهذا الأمر ومراقبة أوضاع وانتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في الأراضي المحتلة.

وأشار د. حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ورئيس الوفد الفلسطيني إلى محادثات واشنطن، إلى أهمية التربية والتعليم. وأوضح عبد الشافي اهمية أن يتمتع كل إنسان بحقوقه المشروعة التي هي حق أصيل وليس مكتسبا. وتناول الحديث، كذلك أهمية الوعي بحقوق الإنسان وما يحدث لها من انتهاكات صارخة، وأشار إلى رفض إسرائيل المستمر للاتفاق الخاص باتفاقية جنيف الرابعة، وشدد عبد الشافي على أن الاحتلال الإسرائيلي هو الانتهاك الأول لحقوق الإنسان الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

وتحدث المحامي راجي الصوراني، مدير مركز غزة للحقوق والقانون، حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في المرحلة المقبلة، واستعرض انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقال: إنّه منذ عام ١٩٦٨، كان هناك مشرع وحيد اسمه القائد العسكري للمنطقة، ونحن أمام وضع قانوني جديد بعد سنوات طويلة من القوانين العسكرية.

وأضاف، بعد اتفاقية أوسلو، طرأ تحسن على أوضاع حقوق الإنسان ولكنه في مجالات محدودة؛ حيث سمح برفع العلم والتظاهرات وإطلاق سراح بعض المعتقلين، ولكن، في جوهر الأمر لم يتغير شيء والوقائع اليومية تؤكد ذلك.

وقال الصوراني: إنّ الاتفاقية لم تتحدث عن حق تقرير المصير الذي يعدّ المطلب الأساس للشعب الفلسطيني ولم تتحدث بأي مستوى حول حقوق الإنسان واحترام المؤسسات الحقوقية، وشدد على أن الشكل القانوني والاحتلال ما يزال قائما. ورأى الصوراني أن المجلس التشريعي المنتخب، الذي يدور الحديث عنه، يجب أن يضم خبراء في مجال القانون وحقوق الإنسان، وأكد أن مهمات مراكز حقوق الإنسان يجب أن تستمر في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتدخل حال وقوع انتهاكات مثل تلك التي يقوم بها الاحتلال.

وقال: إنّ منظمات حقوق الإنسان، بشكل عام، أظهرت نوعا من الاحترام والاستقلال في مواجهة الاحتلال، وشدد على بقاء هذه المنظمات مستقلة في المرحلة القادمة والعمل على بناء دولة فلسطينية تمارس الديمقراطية.

وألقى د. جوناثان كتاب محاضرة بالنيابة عن د. عزمي بشاره، الأستاذ في جامعة بيرزيت، لتغيبه وهي بعنوان "حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية والحرية السياسية" وقال: إن الفرص سانحة أمام الفلسطينيين لإقامة مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، وأضاف أن الدفاع عن حقوق الإنسان ليس مقصورا على فئة أو مؤسسة دون غيرها، فإن مطالبة كل مواطن بحقوقه الأساسية هي أساس مقومات الدولة الناجحة، ويرى بشارة أن عناصر الديمقراطية هي الدستورية ومبدأ سيادة القانون ومبدأ الثقافة والمحاسبة.

وتحدثت بعد ذلك السيدة مها الشماس، من مركز المرأة للإرشاد والاستشارة القانونية حول موضوع "المرأة والطفل وحقوق الإنسان" ودعت إلى ضرورة العمل على تطوير قوانين لحماية حقوق المرأة والطفل في المجتمع الفلسطيني؛ خلال تثقيف المرأة وبيان حقوقها وكيفية الدفاع عنها. ودعت إلى إيجاد الأطر النسوية التي تعمل على حماية حقوق المرأة وتأهيل كوادر نسوية لتوفير الحماية لها ولأطفالها مما لدعم الديمقراطية.

وفي نهاية اليوم الأول، كانت هناك ورشة عمل بعنوان "التعليم ونمو الوعي الجماهيري لحقوق الإنسان"، تحدث فيها د. عمر أبو عماره، عميد كلية الشريعة والقانون، حول حقوق الإنسان من

Digitized by Birzeit University Library

منظور قانوني، وأشار إلى أن الحقوق التي أكدها المجتمع هي حقوق كبيرة، ولكن الحق لا يكون حقا إلا إذا اعترفت به الدولة أو السلطة المهيمنة على المجتمع.

وتحدث د. موسى أبو ملوح، أستاذ الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، موضحا مجمل النقاط التي تتعلق بحقوق الإنسان، ومشيرا إلى أن حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا كليا بالمذهب الفردي وأن الديانات السماوية نادت بحرية الفرد.

وتحدث د. جوناثان كتاب عن مبدأ التعليم، وكيف يتم، مبيّناً أن مفهوم التعليم هو مفهوم جامد خلق في عصور سابقة ولا يلبي حاجات العصر الحالي.

واختتم الأستاذ عبد الرحمن نصر، منسق أعمال المؤتمر، اليوم الأول شاكرا الحضور وأصحاب أوراق العمل جميعا.

اليوم الثاني ١٩٩٣/١٢/٨

تحدث المحامي سمير ظاهر من مركز "محامون فلسطينيون من أجل حقوق الإنسان" في اليوم الثاني للمؤتمر، ودارت كلمته حول "حقوق العمال وحرية النقابات العمالية" فأوضح أنه رغم صراحة النصوص في حماية الحقوق والحريات النقابية، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ما زالت تمارس انتهاكات سافرة ويومية؛ مثل منع وتقييد انتشار نقابات جديدة، وعدم الاعتراف بالأحقية القانونية للنقابات، واعتقالها عدداً كبيراً من القادة النقابيين أو منعهم من السفر وفرض الإقامة الجبرية عليهم ومداهمة مقر النقابات وتفتيشها.

وطالب ظاهر، خلال هذا المؤتمر، الضغط على إسرائيل من أجل احترام حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وتطبيق الاتفاقيات والنصوص الدولية بشكل خاص.

وركز الباحث عصام يونس، من مؤسسة الحق برام الله، في كلمته عن "حقوق الإنسان بين قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين" على الوضع القانوني المستقبلي للأراضي المحتلة وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة ومواثيق حقوق الإنسان ولمن تعود المسؤولية في احترام تلك الحقوق.

وأضاف يونس، أنه منذ توقيع الاتفاقية، لم تتغير حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة؛ فما زالت تشريعات إطلاق النار قائمة، ولا زال الاستيطان في القدس يأخذ أبعادا خطيرة عن طريق تهويد الجزء الشرقي منها، وذلك ما يشكل خرقا لاتفاق جنيف الرابع.

وتحدث د. نادر سعيد، من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، عن "التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان" وطالب باستخدام الطرق الديمقراطية ومشاركة المؤسسات الشعبية في التنمية وأن يعترف مخططونا الاقتصاديون بالبعد "

Digitized by Birzeit University Library

وأكد فاتح عزام، في كلمته حول استقلال وسائل الإعلام وإلتزامها بالجماهير، على أن الحرية في التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، ولابد من استقلالية وسائل الإعلام عن السلطة الحاكمة حتى تؤدي رسالتها في تبادل المعلومات. وأضاف عزام، أن الرقابه الإسرائيلية لوسائل الإعلام المحلية أثرت بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني وطرح القضايا والأفكار على الرأي العام.

وعقدت ورشة عمل حول "حقوق الإنسان في المرحلة القادمة" أدارها عبد الرحمن أبو نصر، وشارك فيها المحامون : راجي الصوراني وإبراهيم السقا وسمير ظاهر وفتحي الوحيدي.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

المؤتمر الأول للعلوم الرياضية

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ : ١٩٩٣/٦/١٦
- الهيئة المنظمة : الجمعية الفلسطينية للعلوم الرياضية
- عنوان : "أوراق علمية في الرياضيات والإحصاء والكمبيوتر"
- الموضوع : "تم إلقاء محاضرات في عدة مواضيع مثل: تعريب برامج الكمبيوتر، والرياضيات التطبيقية، والرياضيات البحتة، وعلم الحاسوب واستخدامه في تعليم الرياضيات بالإضافة إلى الإحصاء".
- أبرز المشاركين : د. مروان عورتاني، ود. فواز أبو دياك، ود. جون ملنر، ود. ماري غراي، ود. ايفار ايكلاند، ود. كارميلا ارمانيوس، ود. ريمون جدعون، ود. وليد ديب، ود. حسين بدر، ود. جلال شطح، ود. إدريس التيتي.

المؤتمر الاقتصاد الفلسطيني

- مكان الانعقاد : القدس - تاريخ : ١٩٩٣/٧/١٧
- الهيئة المنظمة : المجلس الصناعي الأعلى + مؤسسة الجمهور للثقافة والتنمية.
- عنوان : "عرض خطة البرنامج الصناعي الفلسطيني الذي أعدته دائرة التخطيط والاقتصاد في م.ت.ف"
- الموضوع : "عرض الخطة مع طرح نقاشات لمواضيع مختلفة كالاستثمار الأجنبي في المناطق، بالإضافة إلى ملاحظات مثل : إهمال الخطة للخامات المحلية، وبالنهاية تم تقديم توصيات كالعمل على إقامة مؤتمر موسع لمناقشة الخطة"

Digitized by Birzeit University Library

ندوة سياسية حول الإضرابات

- مكان الانعقاد : مجمع النقابات المهنية/القدس - تاريخ : ١٩٩٣/٧/١٧
- الهيئة المنظمة : مجمع النقابات المهنية
- عنوان : "تأثير الإضرابات التجارية والشاملة في الحياة اليومية والاقتصادية للفلسطينيين"
- الموضوع : "الدعوة إلى وقف الإضرابات عن المدارس، اذ أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد، وتم نقد الاهتمام الكبير بالمفاوضات مع تجاهل المراحل الحقيقية التي أوصلت الشعب إلى ما هو عليه، والتأكيد على أهمية بناء المؤسسات الفلسطينية".
- أبرز المشاركين : د. إبراهيم أبو لغد، ود. رشيد الخالدي

ندوة حول التعددية السياسية في فلسطين

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ : ١٩٩٣/٧/٢٩
- الهيئة المنظمة : جامعة بيرزيت وجامعة النجاح.
- عنوان : "تطور الفكر والنظرية السياسية والتعددية".
- الموضوع : "تقديم شرح نظري عن فلسفة التعددية السياسية واعتبارها النتيجة الحتمية لتطور فكر ونظرية سياسية محددة، وأن الخريطة السياسية تتشكل من القوى السياسية والجماهير الشعبية"
- أبرز المشاركين : د. زياد أبو عمرو، ود. سعيد ديراني، ود. علي الجرباوي، ود. ناجي عبد الجبار.

ندوة سياسية حول العملية التفاوضية

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ ١٩٩٣/٨/٣
- الهيئة المنظمة : جامعة بيرزيت
- عنوان : "حول العملية التفاوضية"
- الموضوع : "التطرق للعوامل السلبية الناجمة عن العملية التفاوضية، والتأكيد على الولاية على الأرض قبل نقل السلطات".
- أبرز المشاركين : د. رياض المالكي، ود. صائب عريقات.

ندوة سياسية حول الوضع الراهن

- مكان الانعقاد : مكتب الوفد الفلسطيني/غزة - تاريخ ١٩٩٣/٨/١٩
- الهيئة المنظمة : لجنة التوجيه السياسي - قطاع غزة
- عنوان : " المأزق التفاوضي وموازين القوى في المفاوضات"
- الموضوع : "تناول الوضع السياسي وتطوراته والأسباب التي أدت إلى دخول الفلسطينيين العملية التفاوضية، والتركيز على قضية الحوار الوطني الشامل".

Digitized by Birzeit University Library

- أبرز المشاركين: د. زكريا الأغا، وفريح أبو مدين، وأسعد الصفطاوي.

ندوة المركز الايطالي للسلام في الشرق الأوسط

- مكان الانعقاد : القدس - تاريخ ١٩٩٣/٨/٢٠
- الهيئة المنظمة : المركز الايطالي للسلام في الشرق الأوسط
- عنوان : "مراجعة الموقف التفاوضي والبحث عن حلول للقضايا العالقة والمستعصية"
- الموضوع : "ركزت الندوة على مراجعة الموقف التفاوضي وخطورة إطاله مدة التفاوض، وأهمية إزالة الغموض عن معنى الاتفاق، وهو : إنهاء الاحتلال، بالإضافة إلى أهمية التعاون الاقتصادي" .

ندوة حول النظام العربي الجديد

- مكان الانعقاد : القدس - تاريخ ١٩٩٣/٨/٢٩
- الهيئة المنظمة : مكتب الوفد/القدس
- عنوان : "فلسطين في النظام العربي أو الشرق الأوسطي الجديد"
- الموضوع : "تم عرض آراء مختلفة بخصوص القضية الفلسطينية، وموضعها وتأثيرها في مجريات الساحة الشرق الأوسطية".
- أبرز المشاركين : المحامي فريح أبو مدين، ود. رياض المالكي.

المؤتمر حول خيار غزة - أريحا أولا

- مكان الانعقاد : النوتردام/القدس - تاريخ : ١٩٩٣/٩/١٤
- الهيئة المنظمة : المركز الفلسطيني الإسرائيلي للأبحاث.
- الموضوع : "أهمية الاتفاق من الناحية الاقتصادية والتشكيلة الأمنية، بالإضافة إلى ضرورة وحدة الصف الفلسطيني سياسيا، وأخيرا تناول مستقبل القدس كعاصمة مشتركة".
- أبرز المشاركين : د. خليل شقاقي، وزكريا القاق، ود. سمير عبد الله، ورضوان أبو عياش

المؤتمر حول مشروع البطالة في القطاع

- مكان الانعقاد : مقر رابطة الصحفيين العرب/غزة - تاريخ: ١٩٩٣/١٠/١١
- الهيئة المنظمة : اتحاد النقابات العمالية + جمعية المهنسين + مركز غزة لحقوق الإنسان
- عنوان : "نقاش مشروع الإدارة المدنية لحل مشكلة البطالة"
- موضوع: "فكرة إنشاء مشروع البطالة نظرا للوضع السيء كحل مؤقت، وتم التأكد على ضرورة الالتجاء إلى القيادة الفلسطينية لدعم المشروع، وخرج بالعديد من التوصيات أهمها : مطالبة السلطات الإسرائيلية بإيجاد حل للأزمة".

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول الوضع الراهن والتصورات المستقبلية للسلطة القادمة

- مكان الانعقاد : مركز الإغاثة الطبية/غزة - تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٢
- الهيئة المنظمة : مركز الإغاثة الطبية/غزة
- عنوان : " تأثير الاتفاق في الوضع الراهن والتصورات المستقبلية للسلطة الوطنية الفلسطينية"
- الموضوع : "تناولت ايجابيات اتفاقيات غزة/أريحا وسلبياته، وأهم إنجازات الاتفاق أيضا".

ندوة حول حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية

- مكان الانعقاد : كلية الآداب/جامعة النجاح - تاريخ : ١٩٩٣/١٠/١٤
- الهيئة المنظمة : مؤسسة الأفق للطفولة والتدريب
- عنوان : "الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية"
- الموضوع : "عرض سمات ومصادر وحقوق الإنسان وطرح مقومات الحفاظ عليها في المرحلة الانتقالية، مع الإشارة إلى ضرورة توعية الإنسان الفلسطيني بحقوقه، ثم الدعوة إلى عقد يوم عمل حول موضوع القضاء المستقل".

ندوة حول التنظيم القضائي الفلسطيني

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٢
- الهيئة المنظمة : مركز الحقوق/جامعة بيرزيت.
- عنوان : "التنظيم القضائي ومهنة المحاماة في الضفة الغربية وقطاع غزة"
- الموضوع : تم الخروج بعدة توصيات منها : تشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشاريع تحضيرية لتوحيد المحامين في إطار نقابي واحد، والحفاظ على الجهاز القضائي وصيانته".

ندوة حول قرار إخضاع الحرم الشريف للسيادة الإسرائيلية

- مكان الانعقاد : الفندق الوطني/القدس - تاريخ : ١٩٩٣/١٠/٢٨
- الهيئة المنظمة : المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات (بانوراما)
- عنوان : "التنديد بالقرار الإسرائيلي القاضي بوضع القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وما يشكله من خطر يهدد الانفراج في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والدعوة لوضع خطة لمواجهة المس بقدسية الأماكن المقدسة".

Digitized by Birzeit University Library

ندوة سياسية بمشاركة معظم الأطر الفلسطينية

- مكان الانعقاد : نابلس - تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨
- الهيئة المنظمة : لجنة الحوار الوطني الفلسطيني
- عنوان : "رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب"
- الموضوع : "تم طرح وجهات نظر كل من الأطراف السياسية بخصوص الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، وقد شارك كل من فدا، وحماس، وفتح".

ندوة سياسية حول الاتفاق الفلسطيني/الإسرائيلي

- مكان الانعقاد : مدرسة البخاري/السموع - تاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١
- الهيئة المنظمة : حركة الشبيبة للعمل الاجتماعي.
- عنوان : "آراء وتوصيات حول الاتفاق"
- الموضوع : "الاتفاق ما هو إلا جدول أعمال وكل نقطة فيه بحاجة إلى مفاوضات، مع إعطاء الأولوية للأهم مثل : تأكيد السيادة الجغرافية على الأرض الفلسطينية، كما تم التطرق إلى تحليل المعادلة السياسية الدولية"
- أبرز المشاركين : د. صائب عريقات.

المؤتمر حول حق مواطنة الفلسطينيين في القدس

- مكان الانعقاد : الفندق الوطني/القدس - تاريخ : ١٩٩٣/١١/١
- الهيئة المنظمة : مركز المعلومات البديلة
- عنوان : "مواطنة الفلسطينيين في القدس"
- الموضوع : "تناول المؤتمر المباديء التي اتفق عليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بشأن قضيتي اللاجئين وجمع الشمل، كما تم النقاش حول مشكلة تهويد القدس".
- أبرز المشاركين : د. سليم تماري.

ندوة حول اتفاق غزة/أريحا - الجوانب السياسية

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ ١٩٩٣/١١/٣
- الهيئة المنظمة : جامعة بيرزيت
- عنوان : "ترتيبات الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي حسب الاتفاق"
- الموضوع : "تم خلالها الحديث عن بنود اتفاقية المباديء الفلسطيني/الإسرائيلي؛ والتأكيد على أهمية المحافظة على الوحدة الإقليمية بين الضفة والقطاع في الفترة الانتقالية، وأهمية الديمقراطية في حياة الفلسطينيين".
- أبرز المشاركين : د. حيدر عبد الشافي.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر رجال الأعمال

- مكان الانعقاد : القدس - تاريخ : ١٩٩٣/١١/٨
- الهيئة المنظمة : معهد الإدارة الفلسطيني
- عنوان : "الوضع الاقتصادي في ظل الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي"
- الموضوع : "الخروج بتوصيات منها : وضع قواعد وأسس للتوزيع العادل لرؤوس الأموال؛ لدعم المشاريع المحلية في القطاع بالإضافة إلى العمل المنظم والجاد لخلق شخصية اقتصادية مميزة".

ندوة حول الديمقراطية

- مكان الانعقاد : الفندق الوطني القدس - تاريخ : ١٩٩٣/١١/٩
- الهيئة المنظمة : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- عنوان : "تصور فلسطيني عملي للديمقراطية"
- الموضوع : "استعراض الموقف الفلسطيني للديمقراطية، وطرح عدة محاور في النقاش حول الديمقراطية، والتأكيد على أن قضية الأمن تشكل أساس كل نظام سياسي وأنها ستكون قضية معقدة في المرحلة الانتقالية للفلسطينيين".
- أبرز المشاركين : د. إبراهيم أبو لغد، ود. جورج جقمان، ود. خليل شقاقي، ود. عزمي بشارة.

ندوة قانونية حول الاتفاق الفلسطيني/الإسرائيلي

- مكان الانعقاد : النوتردام/القدس - تاريخ : ١٩٩٣/١١/١٤
- الهيئة المنظمة : "المركز الإسرائيلي الفلسطيني للأبحاث والمعلومات".
- عنوان : "الخلفية القانونية للاتفاق"
- الموضوع : "دار البحث والنقاش حول الخلفية القانونية للاتفاق، وخصوصا ما يتعلق بالصفات التجارية والاستمثار الخارجي في هذه المناطق وأساليب تشجيعه".

ورشة عمل (محلية دولية) حول الرؤية المستقبلية لمناهج التعليم الثانوي

- مكان الانعقاد : فندق الوطني/القدس - تاريخ: ١٩٩٢/١١/٢٧
  الهيئة المنظمة : مجلس التعليم العالي + منظمة اليونيسكو
- الموضوع : "تبادل الخبرات بين التربويين الفلسطينيين والخبراء الدوليين، ومقارنة مناهج فلسطين بمناهج دول أخرى، بالإضافة إلى مناقشة أساليب التعليم وطرق القياس والتقويم للتعليم الثانوي المستقبلي".

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الفلسطيني الأول في الهندسة المدنية

- مكان الانعقاد : جامعة النجاح - تاريخ : ٦-١٩٩٣/١٢/٨
- الهيئة المنظمة : لجنة تحضيرية/كلية الهندسة/جامعة النجاح.
- عنوان : "القدرات الفلسطينية الذاتية في الهندسة".
- الموضوع : "تم عقد عدة محاضرات على مدى ثلاثة أيام، شارك بها وفود من دول عدة وقد أثمرت عن العديد من التوصيات الرامية إلى توسيع نطاق الهندسة المدنية وتطويرها".

يوم دراسي حول إعلان المبادىء

- مكان الانعقاد : جامعة بيرزيت - تاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٧
- الهيئة المنظمة : جامعة بيرزيت
- عنوان : "إعلان المبادىء الفلسطيني - الإسرائيلي: "آفاق الحاضر والمستقبل"
- الموضوع : "طبيعة الاتفاق وآثاره وإمكانية تجسيد الكيان الفلسطيني"
- أبرز المشاركين : د. إبراهيم أبو لغد، ود. علي الجرباوي، ود. رياض المالكي، ود. زياد أبو عمرو، ود. سليم تماري، والمهندس إبراهيم الدقاق، ود. عزمي بشارة، ود. نبيل قسيس.

ندوة حول المشاريع الاقتصادية المشتركة

- مكان الانعقاد : الغرفة التجارية/نابلس - تاريخ : ١٩٩٣/١٢/٢٣
- الهيئة المنظمة : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والغرفة التجارية في مدينة نابلس
- عنوان "المشاريع الاقتصادية المشتركة : هل حان وقتها؟"
- الموضوع : "تناول عدة جوانب واقتراحات تتعلق بمستقبل المشاريع المشتركة في ضوء الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي".
- أبرز المشاركين : د. هشام عورتاني، والمهندس إبراهيم الدقاق، ود. محمود أبو الرب والحاج معاذ النابلسي.

Digitized by Birzeit University Library

النص الكامل لاعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي

١٩٩٣/٩/١٣

إعلان مبادىء
حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

إن حكومة دولة إسرائيل، وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلا للشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في "ظل" تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تأريخية خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه، فإن الطرفين يتفقان على المباديء التالية:

* المادة (١) هدف المفاوضات :

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، "المجلس" للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس السنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

* المادة (٢) إطار الفترة الانتقالية :

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المباديء هذا.

* المادة (٣) الانتخابات :

١- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمباديء ديموقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس، تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، على حين تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها، وفقا للبروتوكول المرفق كملحق، بهدف

Digitized by Birzeit University Library

إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة الأشهر من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.
٣- هذه الانتخابات، ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

* المادة (٤) الولاية :

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعدُّ الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

*المادة رقم (٥) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم :

١- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.
٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.
٤- يتفق الطرفان، على أن لا تجحف أو تحمل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

* المادة (٦) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات :

١- فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا، سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.
٢- مباشرة بعد دخول إعلان المبادرة هذا إلى حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

*المادة (٧) الاتفاق الانتقالي :

١- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية، "الاتفاق الانتقالي"
٢- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس المحلي وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا، سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية، طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.
٣- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس - لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقا للمادة ٦ المذكورة أعلاه.
٤- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، وسلطة ميناء غزة البحري، وبنك فلسطيني للتنمية، ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، وسلطة فلسطينية للبيئة، وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.
٥- بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

*المادة (٨) النظام العام والأمن :

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشىء المجلس قوة شرطة قوية، على حين ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

* المادة (٩) القوانين والأوامر العسكرية :

١- سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.
٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

* المادة (١٠) لجنة الارتباطات المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية :

من أجل تأمين تطبيق هادىء لإعلان المبادىء هذا، ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك والمنازعات.

* المادة (١١) التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني في المجالات الاقتصادية :

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ باسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

* المادة (١٢) الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر :

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال Modalities للسماح للأشخاص المرحلين (displaced)* من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ ، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

* المادة (١٣) إعادة تموضع القوات الإسرائيلية :

١- بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤ .
٢- عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.
٣- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب (Commensurate) مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

---

* "displaced persons" المرحلون "النازحون" وتعني كل من اضطر أو أجبر على المغادرة نتيجة حرب أو نزاع يقصد بها في السياق الفلسطيني "النازحون" بالإضافة إلى كل من أبعد أو رحل أو منع من العودة إلى الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكان اسمه مسجلا في قيود سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٧ ... /المترجم/

Digitized by Birzeit University Library

***المادة (١٤) الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا :**

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

*** المادة (١٥) تسوية المنازعات :**

١- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا، أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة العاشرة أعلاه.

٢- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض، يمكن أن تتم تسويتها خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣- للأطراف أن تتفق على عرض ا لمنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، التي لا يمكن تسويتها خلال التوفيق على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستنشيء الأطراف لجنة تحكيم.

***المادة (١٦) التعاون الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية :**

يرى الطرفان أن مجموعات العمل المتعددة أداة ملائمة للنهوض "بخطة مارشال" وببرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

*** المادة(١٧) بنود متفرقة**

١- يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق عليه سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

أبرم في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ .

عن حكومة إسرائيل
شيمون بيريز

عن الوفد الفلسطيني
محمود عباس

الشاهدان

الولايات المتحدة
وارين كريستوفر

الفدرالية الروسية
أندريه كوزيريف

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١- فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢- وبالإضافة يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات القضايا التالية، من بين أمور أخرى :

أ- النظام الانتخابي.

ب- صيغة الإشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية، و

جـ- الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام، وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي

٣- لن يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) والذين كانوا مسجلين يوم ٤/ حزيران/١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

برتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١- سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا اثر الانسحاب الاسرائيلي.

٢- ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فورا مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا وينم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أخرى :

أ- ترتيبات لنقل هاديء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب- بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا : الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

جـ- ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د- حضور دولي أو أجنبي مؤقت، وفقا لما يتفق عليه.

هـ- إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و- برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي، يشمل إقامة صندوق طوارىء، لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي. وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الاطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف.

ز- ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤- الاتفاق أعلاه، سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر:

أ- غزة - مصر، و

ب- أريحا - الأردن.

Digitized by Birzeit University Library

٥- المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ، سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.
٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي، تركز من بين أمور أخرى، على التالي :

١- التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم باعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في ادارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد المرحلة الانتقالية.
٢- التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لانتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.
٣- التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خاصة في قطاع غزة والنقب، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الاخرى، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك، بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد انابيب لنقل النفط والغاز.
٤- التعاون في مجال التمويل، بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.
٥- التعاون في مجال النقل والاتصالات، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة، يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى، بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ....
٦- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة، بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين - الإقليمية، وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.
٧- التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي، الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية. وبضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج، والمنتجات الغذائية، والأدوية، والالكترونيات والماس، والصناعات القائمة الى الكمبيوتر والعلوم.
٨- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.
٩- خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها. تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة من إقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.
١٠- خطة لحماية البيئة تأخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.
١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.
١٢- أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

١- سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليها الدول السبع الكبار. ستطلب الأطراف من السبعة الكبار السعي لاشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢- سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية :

١- برنامج لاعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج للاسكان والبناء.

٢- خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣- برنامج لتنمية البنية التحتية. (المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، الخ ...)

٤- خطة للموارد البشرية.

٥- برامج أخرى.

ب- ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١- إقامة صندوق للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢- تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة، لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤- تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥- خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن مسعى إقليمي للوقاية من التسحر.

٦- ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.

٧- التعاون الإقليمي من اجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الاخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨- خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩- التعاون الإقليمي في مجالات اخرى.

٣- سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الاطراف، وسينسقان بهدف انجاحها. كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها، ضمن مجموعات العمل المتعددة الاطراف المختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

المحضر المتفق عليه لإعلان المبادىء
حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

أ- تفاهمات واتفاقات عامة :

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المباديء قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادىء المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب- تفاهمات واتفاقات محددة :

المادة الرابعة (٤)

من المفهوم أن :

١- ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم وهي، القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية والإسرائيليين.

٢- ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولةإليه المتفق عليها.

المادة السادسة (٢)

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي :

١- يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المباديء في المجالات التالية... التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها.

٢- من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر.

٣- ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية، وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين، وستأخذ هذه الترتيبات باعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤- فور تنفيذ إعلان المبادئ، سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة (٢)

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة السابعة (٥)

انسحاب الحكومة العسكرية، لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة الثامنة (٨)

من المفهوم، أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص، كما أنه من المتفق أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة مرحلة، كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

Digitized by Birzeit University Library

المادة العاشرة (١٠)

من المتفق أنه فور دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ، سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعنيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين، حسب الضرورة، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان أو أماكن عقد اجتماعاتها.

الملحق الثاني

من المفهوم، أنه لاحقا للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين.

ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الاسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن العاصمة، بتاريخ : ١٩٩٣/٩/١٣

عن حكومة إسرائيل
شيمون بيريز

عن الوفد الفلسطيني
محمود عباس

الشاهدان

الولايات المتحدة
وارين كريستوفر

الفدرالية الروسية
أندريه كوزيريسف

Digitized by Birzeit University Library

رسائل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير

رسالة عرفات الى رابين

٩ ايلول ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء،

ان توقيع اعلان المبادىء يعتبر بداية لعصر جديد في تاريخ الشرق الاوسط ومن منطلق ايماني بذلك، اود ان اؤكد الالتزامات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمن.
- منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ .
- منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بالعملية السلمية في الشرق الاوسط وبحل سلمي للنزاع بين الجانبين وتعلن ان جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالوضع الدائم سيتم تقريرها عبر المفاوضات.
- منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ان توقيع اعلان المبادىء يمثل حدثا تاريخيا ويبدأ عصرا جديدا من التعايش السلمي، خال من العنف وجميع الأعمال التي تهدد السلام والاستقرار، وعليه، فان المنظمة تشجب استخدام الارهاب وأعمال العنف الاخرى وستتولى المسؤولية على جميع عناصر المنظمة وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع خرق هذا التعهد ومعاقبة خارقيه.

وعلى ضوء الوعد ببدء عصر جديد وتوقيع اعلان المبادىء على القبول الفلسطيني لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، فان المنظمة تؤكد ان البنود الواردة في الميثاق الفلسطيني والتي تنكر حق اسرائيل بالوجود والفقرات التي تتمشى مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة اصبحت غير فعالة ولم تعد قائمة. وعليه، تتعهد منظمة التحرير بالحصول على موافقة المجلس الوطني الفلسطيني لادخال التعديلات الضرورية بهذا الخصوص في الميثاق الفلسطيني.

المخلص ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

رسالة رابين الى عرفات
٩ ايلول ١٩٩٣

السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية،

ردا على رسالتك المؤرخة في التاسع من أيلول ١٩٩٣ اود ان اوكد لك انه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتك قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع المنظمة ضمن العملية السلمية في الشرق الاوسط.

اسحق رابين
رئيس وزراء اسرائيل

رسالة عرفات الى هولست
٩ ايلول ١٩٩٣

السيد الوزير هولست،

اود ان اؤكد لك انه لدى توقيع اعلان المبادىء، سأضمن المواقف التالية في بياني العلني :

في ضوء العصر الجديد الذي بدأ بتوقيع اعلان المبادىء، تحث منظمة التحرير وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في الخطوات المؤدية الى تطبيع الحياة ورفض العنف والارهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بشكل فعال في وضع اسس اعادة البناء والتطوير والتعاون الاقتصادي.

المخلص ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

بيان سياسي عام صادر عن الفصائل الفلسطينية العشرة

١٩٩٣/١٠/٩

عقدت القيادات المركزية للفصائل العشرة، وبحضور الأمناء العامين وممثلين عن الهيئات القيادية الأولى دورة اجتماعات لها في الفترة ما بين ٧-٩-١٩٩٣/١٠/٩م. ناقشت خلالها آخر التطورات السياسية المتعلقة بقضية فلسطين والنتائج المترتبة على توقيع اتفاق عرفات-رابين الجنباني إلى اتفاق غزة-أريحا وبشقيه إعلان المبادىء وبوثيقة الاعتراف المتبادل، والذي يهدف لتصفية قضية فلسطين، وما يترتب عليه من مخاطر تهدد السير الوطني والقومي وأمتنا العربية الإسلامية، وتشكل طعنة لنضالها وتضحياتها وتنكرا لدماء شهدائها.

وانطلاقا من الأهداف الوطنية والقومية، وفي ضوء عملية الدراسة والتقييم التي أجرتها قيادات الفصائل العشرة خلال الأيام الماضية، وفي ضوء البحث الذي جرى مع مختلف الفصائل والقوى والفعاليات والتيارات والشخصيات الوطنية والإسلامية داخل الوطن المحتل وفي مخيمات وتجمعات شعبنا في الأقطار العربية وفي الشتات، حول الخطوات والمهام التاريخية على عاتق شعبنا وطلائعه الوطنية والديموقراطية والإسلامية. وانطلاقا وانسجاما مع حقوق شعبنا الوطنية والتاريخية وأهدافه في التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، فإن الفصائل العشرة قررت حشد وتكريس كل إمكاناتها وطاقاتها من أجل العمل لإسقاط اتفاق عرفات-رابين الجنباني، واستمرار النضال والجهاد ضد العدو الصهيوني لتحقيق كامل أهداف شعبنا الفلسطيني.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة والبحث المسؤول، اتخذت قيادات الفصائل العشرة سلسلة من القرارات والتوجهات التي تلتزم بها وتدعو إليها للعمل على إسقاط هذا الاتفاق ومواصلة الصراع مع العدو الصهيوني بمختلف أشكاله وتحشيد أوسع ائتلاف وطني عريض يضم القوى والفصائل والفعاليات والشخصيات الوطنية والإسلامية الفلسطينية المناهضة للاتفاق والملتزمة بالميثاق الوطني وبثوابت النضال الفلسطيني، ومن هذه القرارات والتوجيهات:

أولا : تشكيل القيادة الوطنية والإسلامية للانتفاضة الشعبية المجيدة في فلسطين ودعوة كل القوى والفصائل المناهضة للاتفاق والمتمسكة بخيار الانتفاضة إلى الانخراط في هذه القيادة. وصب كل الجهود والطاقات والإمكانات لإدامة واستمرار الانتفاضة الشعبية ودعمها وتصعيدها في مواجهة العدو الصهيوني ومواصلة الكفاح والجهاد لتحقيق أهداف شعبنا والتصدي للتعهدات التي قطعها عرفات وفريقه المستسلم لرابين ودولة الكيان الصهيوني بوقف الانتفاضة وفعالياتها.

ثانيا : تلتزم الفصائل العشرة بتكريس كل إمكاناتها لتعبئة جماهير شعبنا من أجل مجابهة الاتفاق وأدواته وأجهزته التنفيذية، والعمل على إسقاطه بكافة وسائل النضال واستمرار المجابهة مع العدو الصهيوني. وتتمسك الفصائل العشرة بحقها الكامل في مواصلة النضال ضد قوات وسلطات الاحتلال ومستوطنيه حيثما تواجدوا على أرضنا المحتلة. وسوف تتصدى كل محاولات إثارة الفتنة والاقتتال وإشعال الحرب، الحرب الأهلية المدمرة التي تلوح

Digitized by Birzeit University Library

نذرها في الأفق نتيجة لإلتزام عرفات وفريقه الموقع على الاتفاق لقمع القوى الوطنية والإسلامية المناهضة له والتزامه بالعمل لإجهاض الانتفاضة وملاحقة المناهضين والمجاهدين ضد الاحتلال.

وإن الفصائل العشرة سوف تجابه كل هذه المحاولات بقوة الشعب ووعيه الوطني وبالتصدي الحازم لأي إجراء يهدف إلى فرض الاتفاق بالقوة على شعبنا.

ثالثا : تعلن الفصائل العشرة مقاطعتها للأجهزة والمؤسسات السياسية والإدارية المسؤولة عن تنفيذ اتفاق الإدارة الذاتية واتفاق غزة-أريحا، وتدعو شعبنا وجميع الفعاليات والشخصيات الوطنية والإسلامية لمقاطعتها وتنظيم أوسع حملة جماهيرية لعزلها ونبذها وإسقاطها.

رابعا : تعلن الفصائل العشرة مقاطعتها لانتخابات مجلس الإدارة الذاتية المقرر إجراؤها بموجب الاتفاق، والبدء بتنظيم أوسع خطة تعبئة جماهيرية لمقاطعتها والعمل على إحباطها، وتعتبر الفصائل العشرة أن هذه الانتخابات تهدف لاختيار مجلس تنفيذي لاتفاق الإدارة الذاتية المفروض على شعبنا الفلسطيني، لذلك فهي انتخابات غير شرعية وباطلة ولاغية ولا تعكس الإرادة الحقيقية للشعب، وتهدف لتمرير الاتفاق فقط.

خامسا : إن الفصائل العشرة تعتبر شرطة الإدارة الذاتية التي يتم إنشاؤها بموجب الاتفاق الخياني قوة قمع معادية وهي أداة مسخرة لخدمة الاحتلال الصهيوني، لذلك فهي تعلن مقاطعتها وتدعو أبناء شعبنا لعدم الانخراط فيها والعمل على عزلها وتفكيكها.

سادسا : إنطلاقا من أن اتفاق عرفات-رابين يتناقض مع إرادة شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وأن شعبنا عبر عن رفضه لهذا الاتفاق، وأنه ليس ملزما ولا شرعية لمن وقع عليه، فإن الفصائل العشرة تطالب كافة الدول والقوى العربية والإسلامية والصديقة بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في رفضه لهذا الاتفاق ونضاله من أجل إسقاطه باعتباره غير ملزم ولا يعبر عن إرادته الوطنية.

سابعا : تعلن الفصائل العشرة مقاطعتها لكافة المؤسسات التي يقودها أو يشارك فيها عرفات، والتي تنتحل اسم م.ت.ف. وتسرق عنوانها، كما أنها تؤكد على رفض أي حوار رسمي مع الأطراف الموقعة على الاتفاق أو المنخرطة لدى تنفيذه باعتبارها خارجة عن إرادة شعبنا ومصالحه الوطنية والقومية.

ثامنا : تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لعقد مؤتمر وطني عام ولبحث وبلورة الصيغ المناسبة لاستمرار العمل الوطني الفلسطيني وفقا للتوجهات التالية:

أ- الدعوة لعقد مؤتمر وطني في الوطن المحتل يضم القوى والفصائل والتيارات والشخصيات الوطنية والإسلامية المناهضة لاتفاق عرفات-رابين وتشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي القوى والشخصيات للإعداد له، على أن ينبثق من هذا المؤتمر لجنة توجيه وطني لشعبنا في الداخل ويختار مندوبين عنه إلى المؤتمر الوطني العام.

ب- استكمال عقد المؤتمرات الوطنية والشعبية في مخيمات وتجمعات شعبنا في الشتات، والتي تختار مندوبين للمؤتمر الوطني العام.

جـ- يضم المؤتمر الوطني العام ممثلين عن القرى والفصائل والشخصيات الرافضة لاتفاق عرفات-رابين، ومندوبي المؤتمرات الوطنية والشعبية في الوطن والشتات للعمل من أجل إسقاط الاتفاق وصون وحدة شعبنا الفلسطيني واستمرار الانتفاضة ونزع الشرعية من عرفات وفريقه الموقع على الاتفاق وإقرار الصيغة المناسبة لاستمرار العمل الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

Digitized by Birzeit University Library

د- تعمل اللجنة التحضيرية، بالتشاور مع سائر القوى والفعاليات، من أجل وضع الآلية المناسبة لعقد المؤتمر الوطني العام بأسرع وقت ممكن وإعداد الوثائق اللازمة له ومواصلة البحث في بلورة الصيغ السياسية والتنظيمية التي تحمي مسيرة النضال الوطني الفلسطيني في المرحلة المقبلة.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني : يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية: في الوقت الذي يستمر فيه عرفات وفريقه المستسلم في الترويج لاتفاق الإذعان والخيانة، ويتابع اجتماعاته مع قادة العدو - ويشكل اللجان المشتركة معه للبدء بتشكيل الأدوات والأجهزة التنفيذية للإدارة الذاتية بديلا عن الخيار الوطني المتمسك بحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية، وطعنا لكل التضحيات التي قدمت عبر مراحل النضال المختلفة تجاوزا لكل الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية وطمسا للدور الوطني الذي اضطلعت به م.ت.ف. عبر مسيرة الثورة المعاصرة، فإن الفصائل العشرة تؤكد تمسكها بميثاق م.ت.ف. وبكامل حقوق شعبنا ومنجزاته الوطنية وستواصل حمل راية الكفاح والجهاد التي تخلى عنها عرفات وفريقه الموقع على الاتفاق وسوف تعمل بكل إمكاناتها وطاقاتها لاستمرار الصراع مع العدو الصهيوني، مؤكدة أن عرفات لا يمثل شعبنا ولا م.ت.ف. وليس مخولا بالنطق بلسانه، وستتعاون الفصائل العشرة مع سائر القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والإسلامية المناهضة للصهيونية والاحتلال وفق برنامج وخطة عمل موحدة لشعبنا وطاقاته وإمكاناته على طريق إسقاط هذا الاتفاق ومتابعة النضال لتنحقيق أهداف شعبنا في التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل.

الفصائل الفلسطينية العشرة ١٩٩٣/١٠/٩م

Digitized by Birzeit University Library

النص الكامل للاتفاق الاقتصادي الاردني - الفلسطيني

١٩٩٤/١/٧

في ما يلي النص الكامل للاتفاق الاقتصادي الأردني- الفلسطيني الذي وقع في عمان يوم الجمعة السابع من شهر كانون ثاني ١٩٩٤ .

إطلاقا من العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، القائمة على التلاحم والتكامل، وتأكيدا على أهمية التعاون في كافة المجالات وضرورة توفير المناخ المناسب لنمو العلاقات الثنائية بينهما وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى أن المستقبل المشترك يتطلب أقصى درجات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والتنظيمي على المستوى الرسمي والأهلي، كما يتطلب أعلى درجات التنسيق والمشاركة بين الجانبين وعلى شتى المستويات وفي المجالات كافة من مصارف وصناديق تنمية وشركات تامين ومؤسسات استثمار وإنتاج سلعي من صناعة وزراعة أو خدمات من سياحة وصحة وتعليم أو إعمار وكذلك من أعمال إنشائية وبنية تحتية من طرق وكهرباء وماء وطاقة واتصالات . . ألخ.

وتأكيدا على رغبة الجانبين في وضع القواعد والأسس الفعالة لتسهيل حرية انتقال الأموال والأيدي العاملة والسلع والمنتجات والخدمات، فقد بحث الجانبان مشروع اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية واتفقا على أن هذا الاتفاق يشكل الإطار المقبول للتعاون بين الجانبين.

وبشكل خاص اتفق الجانبان على ما يلي:

١- بعد اطلاع الجانبين على قرار اللجنة التنفيذية في اجتماعها يوم ١٩٩٤/١/٣ بالموافقة على إعادة فتح فروع البنوك الأردنية التي أغلقت إثر الاحتلال، وفي ضوء المباحثات التي جرت بينهما. فقد اتفق الجانبان على إعادة فتح فروع البنوك الأردنية التي أغلقت عام ١٩٦٧ وأن يكون البنك المركزي الأردني الجهة المعتمدة من قبلهما من أجل تنظيم إعادة فتح هذه الفروع والمراقبة على أعمالها والإشراف عليها حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية النافذة بالتعاون مع الهيئة الفلسطينية المختصة، والتي يجري تزويدها بتقارير عن سير أعمال هذه الفروع ويستمر العمل بموجب هذا الاتفاق إلى حين قيام السلطة النقدية الفلسطينية.

٢- إنشاء لجنة فنية مشتركة تجتمع بشكل منتظم، من أجل التعاون في رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية المصرفية والمحافظة على الاستقرار النقدي خلال المرحلة الانتقالية الفلسطينية وإلى حين قيام السلطة النقدية المركزية الفلسطينية.

٣- يستمر استخدام الدينار الأردني عملة التداول في فلسطين إلى حين إصدار النقد الفلسطيني، ويجري استخدام عملات عربية وعالمية أخرى خلال المرحلة الانتقالية في ضوء الحاجات الاقتصادية.

٤- التعاون في دراسة إنشاء بنوك متخصصة في المجالات التنموية المختلفة والمشاركة فيها وحسب ما تراه اللجنة مناسبا.

٥- إنشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية بين البلدين، واتخاذ

Digitized by Birzeit University Library

الإجراءات الضرورية لتحقيق ما يلي:

أ- رفع مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أقصى حد ممكن ويتم ذلك طبقا لاتفاق لاحق.

ب- إنشاء منطقة حرة مشتركة في وادي الأردن لأغراض تجارة الترانزيت والصناعة والاستثمارات المشتركة.

٦- يقوم الجانبان خلال المرحلة الانتقالية بتسهيل حركة التجارة الفلسطينية والنقل والتخزين والشحن لأغراض إعادة تصدير السلع الفلسطينية إلى الدول العربية وبقية أنحاء العالم.

٧- إعادة بناء جسر الأمير عبد الله بالتزامن مع توسيع وتطوير الجسور الأخرى. ويتم تشغيل الجسر المذكور بالاتفاق بين الجانبين الأردني والفلسطيني؛ وذلك لتسهيل استيعاب حركة عبور الأشخاص والسلع والمركبات. ويدرس الجانبان إمكانية إقامة جسور أخرى لتسهيل عمليات النقل والعبور.

٨- إنشاء مشروعات سياحية مشتركة في المناطق السياحية والتعاون في تنظيم الرحلات السياحة الجماعية، وتشجيع وتطوير الصناعات السياحية والترويج لها ودراسة إمكانية إنشاء شركة نقل سياحية مشتركة.

٩- وضع اتفاقية لتنظيم تبادل الأيدي العاملة وحقوق العمال في التعويضات والضمان الاجتماعي.

١٠- وضع اتفاق خاص لتشجيع الاستثمارات المشتركة وحمايتها وتقديم كل التسهيلات اللازمة لخلق الأجواء المحفزة للقطاع الخاص بما يمكن من إنشاء مشروعات استثمارية كبيرة ومتوسطة، وتشجيع رؤوس الأموال الأردنية والفلسطينية في الخارج للمساهمة في هذه المشروعات.

١١- تشجيع القطاع الخاص في البلدين للمشاركة والمساهمة في تصميم وتنفيذ المشاريع السكنية والإعمارية والبنى التحتية (كهرباء وطاقة، مياه، الاتصالات السلكية واللاسلكية) وتفعيل هذا النشاط.

١٢- تبادل الخبرات في مجال التنمية الزراعية من خلال تواصل البحوث العلمية الزراعية والخبرات الفنية والتوسع في إقامة مراكز البحث العلمي المشتركة.

١٣- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات مشتركة في المنطقة الحرة في وادي الأردن لتخزين وتبريد وتسويق المنتوجات الزراعية وتصنيعها (الخضار والفواكه، المنتوجات الحيوانية، الثروة السمكية).

١٤- التنسيق والتعاون الوثيق في مجال تدعيم البنى التحتية (الكهرباء والطاقة والمياه، الإتصالات السلكية واللاسلكية) تحقيقا للمصالح المشتركة وذلك من خلال الاجهزة المختصة في البلدين لوضع أفضل السبل الفنية لتحقيق ذلك.

١٥- التنسيق الكامل بينهما بما يحقق المصلحة المشتركة، ودعوة اللجان الست المنبثقة عن اللجنة العليا الأردنية-الفلسطينية المشتركة للاجتماع بأسرع وقت ممكن، وذلك للتباحث والتنسيق في قضايا القدس والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والأمن والحدود والتشريعات، على أن ترفع اللجان تقاريرها الدورية إلى اللجنة العليا الأردنية - الفلسطينية المشتركة.

١٦- التنسيق والتشاور المستمرين في إطار عملية السلام بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين الأردني والفلسطيني والطرف العربي في مساعيهما للوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل ويؤمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وقع في عمان يوم الجمعة في السابع من كانون الثاني ١٩٩٤

عن المملكة الأردنية الهاشمية :
نائب رئيس الوزراء - وزير التعليم العالي
الدكتور سعيد التل

عن منظمة التحرير الفلسطينية :
وزير خارجية فلسطين
رئيس هيئة المحافظين بالنيابة
فاروق القدومي

Digitized by Birzeit University Library

جدول أعمال المفاوضات الأردنية/الإسرائيلية

١٩٩٣/٩/١٤

في ما يلي ترجمة غير رسمية عن الإنكليزية لجدول أعمال المفاوضات الثنائية الأردنية/الإسرائيلية الذي وقع رسميا بين إسرائيل والأردن أمس في واشنطن.

أ- **الهدف :**
تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وبين إسرائيل منجهة ثانية، بما يتفق ودعوة مدريد.

ب- **مضمون مفاوضات السلام الأردنية/الإسرائيلية :**
١- البحث عن خطوات للوصول إلى حالة سلام قائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع جوانبهما.
٢- الأمن :
أ- تجنب أي أعمال أو أنشطة من جانب أي طرف قد تؤثر سلبا على أمن الطرف الآخر، أو قد تحكم مسبقا على النتائج النهائية للمفاوضات.
ب- الأخطار الأمنية الناجمة عن جميع أشكال الإرهاب.

ج : ١- الإلتزام المتبادل بعدم تهديد أي طرف للآخر باستخدام أي شكل من أشكال القوة وبعدم إستخدام أسلحة من جانب أي طرف ضد الطرف الآخر بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية.
٢- الإلتزام المتبادل، كمسألة لها أولية وفي اسرع وقت ممكن، بالعمل على جعلالشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية وغير التقليدية وينبغي تحقيق هذا الهدف في إطار سلام شامل ودائم ومستقر يتميز بالتخلي عن استخدام القوة وبالمصالحة والإنفتاح.
ملاحظة : ما ورد أعلاه (المادة ج ٢) يمكن أن يعدل وفقا للإتفاقات الخاصة بالموضوع التي يتم التوصل إليها داخل مجموعة العمل متعددة الأطراف حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

د- ترتيبات الأمن والإجراءات لبناء الثقة المتفق عليها.

Digitized by Birzeit University Library

٣- المياه :
أ- ضمان حصص المياه المحقة للجانبين
ب- البحث عن وسائل لتخفيف نقص المياه

٤- اللاجئون والنازحون :
تحقيق تسوية عادلة يوافق عليها الجانبان للأوجه الثنائية لمشكلة اللاجئين النازحين، بما يتفق والقانون الدولي.

٥- الحدود والمسائل المتعلقة بالأراضي :
تسوية المسائل المتعلقة بالأراضي وتحديد وترسيم متفق عليهما للحدودالدولية بين الأردن وإسرائيل مع إعتقاد تعيين الحدود تحت الإنتداب مرجعا دون إجحاف بوضع الأراضي التي أصبحت تحت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ . ويحترم الجانبان الحدود الدولية المشار إليها أنفا ويلتزمان بها.

٦- إستكشاف إحتمالات التفاوت الثنائي المستقبلي في إطار إقليمي متى كان ذلك مناسبا في المجالات الآتية:
أ- الموارد الطبيعية : المياه والطاقة والبيئة، تنمية الغور.
ب- الموارد البشرية : السكان، العمل، الصحة، التعليم، مكافحة المخدرات.
ج- البنية التحتية : النقل برا وبحرا، الإتصالات.
د- الإقتصاد بما في ذلك السياحة.

٧- تحديد مراحل النقاش والإتفاق والتنفيذ للبنود أعلاه بما في ذلك الآليات الملائمة للمفاوضات في المجالات المحددة.

٨- المباحثات في المسائل المتعلقة بالمسارين يقررها المساران بصورة مشتركة.

جـ- من المتوقع أن يسفر هذا المسعى المشار إليه أعلاه في النهاية، وبعد التوصل إلى حلول مرضية لعناصر جدول الأعمال، إلى معاهدة سلام.

Digitized by Birzeit University Library

النص الكامل لوثيقة اتفاق القاهرة

١٩٩٤/٢/٩

* فيما يلي ترجمة غير رسمية للنص الحرفي للوثيقة التي وقعها في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٩ الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس حول التدابير الأمنية في غزة وأريحا وأطلق عليها اسم "اتفاق القاهرة"

اتفاق القاهرة

العابر:
يتفق الجانبان على ضم الوثيقة التالية نصها إلى اتفاق غزة - أريحا

منطقة أريحا:

١- تحدد مساحة منطقة أريحا وفق الخريطة المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق.
٢- بالاضافة إلى ذلك ومع اعتبارها خارج نطاق منطقة أريحا . . .
أ- يوضع مقام النبي موسى تحت الإشراف الفلسطيني للغايات الدينية، إلى حين البدء بتنفيذ الاتفاق المرحلي.
ب- يحق للفلسطينيين زيارة المغطس تحت العلم الفلسطيني لمناسبة الاحتفالات الدينية التي تجري ثلاث مرات في السنة ولمناسبات خاصة أخرى يتم التنسيق بشأنها مع السلطات الإسرائيلية.
جـ- تحدد مواقع إقامة المشاريع الفلسطينية الخاصة والمشاريع المشتركة المنصوص عنها في إعلان المبادىء على ضفة البحر الميت كما ينص إعلان المبادىء.
د- تؤمن سلامة العبور للأسباب المذكورة الخاصة من منطقة أريحا إلى النبي موسى وفق ما ورد في الفقرة السابقة "ج" وستشكل تفاصيل التدابير الأمنية المتعلقة بسلامة العبور جزءا من اتفاق غزة وأريحا.

٣- توضع الطرقات الداخلية في مدينة أريحا تحت الإشراف الفلسطيني. ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية في الطرقات الرئيسية. وسيجري التفاوض في طابا حول موضوع العوجا وطرقاتها في القريب العاجل.

٤- توضع الشؤون الدينية في كنيس شالوم إلى إسرائيل في اريحا تحت إشراف السلطات الإسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

قطاع غزة

١- توضع تحت إشراف السلطات الإسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية ووفق ما نص عليه إعلان المبادىء مستوطنتا غوش قطيف وارتز والمستوطنات الأخرى في قطاع غزة بالإضافة إلى المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر المشار إليها في الخريطة المرفقة ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية على الشكل التالي:

تتولى السلطات الإسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية. وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة وأريحا. ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الأصفر في الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشؤون الأمنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقا. ويتم بحث أي تعديل محتمل للمناطق المشار إليها باللون الأصفر في جنوب المنطقة الأمنية في إطار مفاوضات طابا.

٢- وفقا لإعلان المبادىء ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية :

أ- تتولى إسرائيل المسؤوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير أمنية منفصلة بما في ذلك تسيير دوريات إسرائيلية على الطرقات الجانبية الثلاث التي تربط بين المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وبين إسرائيل أي طرقات كيسوفيم،غوش قطيف، وطرق سوفا/غوش قطيف وطريق ناحال عوز/نيزاريم كما على الأقسام التي يرتبط بها الأمن على هذه الطرقات.

ب- تسيير دوريات مشتركة فلسطينية/إسرائيلية على طول الطرقات وعلى جوانب هذه الطرقات المرتبطة بها سلامة العبور وتقود هذه الدوريات المركبات الإسرائيلية.

جـ- تعمل السلطات الإسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة في منظور تسليم الشرطة الفلسطينية في اسرع وقت مهمة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسؤوليات الفلسطينيين.

د- تقام جسور على تقاطعات الطرقات الجانبية والطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب.

هـ - تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني بعد عام من تاريخ إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.

٣- تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.

القضايا الأخرى

سيتم التفاوض بشأن اتفاق لنقل السلطة في طابا وبعد انتهاء صياغة اتفاقية غزة - أريحا وسوف يجري التفاوض حول الاتفاقية المرحلية - بما في ذلك نوعية الانتخابات وإعادة نشر القوات في الضفة الغربية - في واشنطن العاصمة، مقاطعة كولومبيا.

البند :

المعبر :

١- أحكام عامة :

أ- في الوقت الذي تبقى فيه إسرائيل مسؤولة خلال الفترة الانتقالية عن الأمن الخارجي بما في ذلك على طول الحدود مع مصر والخطوط مع الأردن فإن المعبر الحدودي سيتحدد مكانه وفقا للترتيبات الهادفة لإيجاد آلية تسهل دخول وخروج الأشخاص والبضائع وتعكس الحقيقة الجديدة التي أوجدها إعلان المبادىء الإسرائيلي الفلسطيني وتوفر في الوقت نفسه الأمن الكامل للطرفين.

Digitized by Birzeit University Library

ب- وسوف تنطبق الترتيبات الواردة في هذا البند على المعبرين الحدوديين :
١- معبر جسر اللنبي ٢- معبر رفح

ج- وتطبق نفس الترتيبات من قبل الطرفين، مع التعديلات اللازمة على الموانئ البحرية والمطارات وغيرها من المعابر الدولية مثل جسري عبد الله ودامية.

د- الطرفان مصممان على أن يبذلا قصارى جهدهما للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يجتازون المعابر. ولتحقيق هذه الغاية فإن الآلية التي تم إيجادها ستركز بشكل رئيسي على القيام بإجراءات سريعة ومتطورة.

هـ - سيقام في كل معبر حدودي محطة تتكون من جناحين: الأول مخصص للفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين/ وسيطلق عليه لاحقا "الجناح الفلسطيني/ والجناح الثاني مخصص للإسرائيليين وغيرهم/ ويدعى لاحقا "الجناح الإسرائيلي/. وستكون هناك منطقة تفتيش إسرائيلية مغلقة، ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة كما سيجري تفصيله أدناه.

و- وستطبق بخصوص الشخصيات الهامة جدا والتي تعبر الجناح الفلسطيني إجراءات خاصة وسيحدد مكتب الارتباط الذي سيتم إنشاؤه تنفيذا للفقرة "٥" الآتية، مدى وطبيعة تلك الإجراءات الخاصة.

٢- السيطرة على المعابر وإدارتها :

أ- لغايات هذا البند فإن "معبر" عرف على أنه يعني المنطقة من حاجز العبور على الحدود المصرية أو جسر اللنبي والذي يجتاز ويشمل المحطة، و :
١- بخصوص معبر جسر اللنبي من المحطة وصولا إلى منطقة أريحا. ٢- بخصوص معبر رفح من المحطة إلى الحد الخارجي للموقع العسكري الإسرائيلي المحاذي للحدود المصرية.

ب- ١- ستكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن داخل المعبر بما في ذلك المحطة.
٢- سيتولى مدير عام إسرائيلي المسؤولية عن إدارة وأمن المحطة.
٣- سيكون للمدير العام مساعدان يقدمان تقاريرهما إليه.
أ- مساعد إسرائيلي هو مدير الجناح الإسرائيلي وتتولى إسرائيل كامل المسؤولية عن إدارة الجناح الإسرائيلي و :
ب- مساعد فلسطيني تعينه السلطة الفلسطينية سيكون مديرا للجناح الفلسطيني.

٤- سيكون لكل مساعد نائب للأمن ونائب للإدارة وسيتم تحديد مهام النائبين الفلسطينيين لشؤون الأمن والإدارة من قبل الجانبين في طابا.
٥- سيكون هناك تنسيق على أعلى الدرجات بين الجانبين وسيحافظ الجانبان على استمرار التعاون والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.
٦- سيواصل المدير العام استخدام المتعهدين الفلسطينيين للقيام بتوفير خدمات الباصات والخدمات الإدارية واللوجستية الأخرى.
٧- سيكون رجال الشرطة الفلسطينية المتواجدين في المحطة مسلحين بالبنادق اليدوية وسيتم الاتفاق على أماكن تواجدهم في طابا. أما المسؤولون الفلسطينيون الآخرون في المحطة فسيظلون دون تسليح.
٨- سيجري التفاوض بشأن قضايا إدارة وأمن مكتب الارتباط في طابا.
٩- سيعمل الجانبان معا في طابا على إيجاد الوسائل لوضع ترتيبات إضافية في محطة رفح.
١٠- سيراجع الجانبان الإجراءات السابقة خلال عام واحد.

Digitized by Birzeit University Library

ج- باستثناء الترتيبات الواردة في هذا البند فإن الإجراءات الحالية والترتيبات المطبقة خارج المحطة سيتم تنفيذها داخل المعبر.

د- ١- بمجرد اجتياز المسافرين القادمين للمحطة فسيتوجهون إلى منطقة أريحا أو قطاع غزة بحسب ما يناسبهم دون أي تدخل من السلطات الإسرائيلية "مرور آمن".

٢- المسافرون المغادرون يمكنهم المرور بالمحطة دون أي تدخل من السلطات الإسرائيلية بعد تأكد الجانبين من أن هؤلاء المسافرون لديهم الوثائق اللازمة لمغادرة المنطقة إلى الأردن أو مصر، كما نصت عليه هذه الاتفاقية.

٣- ترتيبات الدخول من مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني :

أ- في مدخل الجناح الفلسطيني سيكون هناك شرطي فلسطيني وعلم فلسطيني مرفوع.

ب- قبل دخول الجناح الفلسطيني سيتعرف المسافرون على أمتعتهم الشخصية ثم ستوضع فوق حاجز متحرك. وسيكون ممكناً لكل جانب تفتيش تلك الأمتعة في منطقة التفتيش الخاصة به وباستخدام موظفيه وإذا دعت الضرورة فتح الأمتعة للتفتيش في وجود مالكها وشرطي فلسطيني.

ج- الأشخاص الذين يدخلون الجناح الفلسطيني سيمرون من خلال بوابة ممغنطة وسيكون هناك شرطي إسرائيلي وشرطي فلسطيني على كل جانب من البوابة. وفي حالة الإشتباه فإن كل جانب لديه الصلاحية لطلب تفتيش جسدي يتم داخل غرف تفتيش تقام بمحاذاة البوابة وسيتم تفتيش المسافرين من قبل شرطي فلسطيني بوجود شرطي إسرائيلي ويمكن تفتيش الممتلكات الشخصية المرافقة في هذه النقطة.

د- بعد إنهاء المرحلة السابقة سيمر الأشخاص الذين يدخلون الجناح الفلسطيني عبر واحد من ثلاثة ممرات بهدف التعرف على هوياتهم والتعامل مع وثائقهم، كما يلي :

١- الممر الأول : سيستخدم من قبل الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وهؤلاء المسافرون سيمرون عبر حاجز فلسطيني حيث ستفحص وثائقهم وهوياتهم وسيتم فحص وثائقهم من قبل ضابط إسرائيلي سيقوم أيضا بفحص هوياتهم بطريقة غير مرئية وغير مباشرة.

٢- الممر الثاني : سيخصص للفلسطينيين الآخرين المقيمين في الضفة الغربية ومر هؤلاء أولا عبر الحاجز الفلسطيني حيث تفحص وثائقهم وهوياتهم ثم يواصلون سيرهم عبر الحاجز الإسرائيلي حيث تفحص وثائقهم وهوياتهم وسيفصل بين الحاجزين بزجاج ملون وباب دوار.

٣- والممر الثالث : مخصص لزوار قطاع غزة والضفة الغربية وتنطبق عليهم إجراءات مماثلة لما ورد في الفقرة ٣-د "٢" باستثناء أن عليهم المرور أولا عبر الحاجز الإسرائيلي ثم يواصلون عبر الحاجز الفلسطيني.

هـ- في حالة الاشتباه بمسافر في أحد الممرات الثلاثة المذكورة في الفقرة "د" أعلاه يمكن لكل جانب استجواب هذا المسافر في منطقة التفتيش المغلقة. والاشتباه الذي يبرر الاستجواب في المنطقة المغلقة قد يكون واحدا من الآتية :

١- أن يكون المسافر قد تورط بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط إجرامي أو خطط لنشاط إجرامي أو نشاط إرهابي أو خطط لنشاط إرهابي ولا تنطبق عليه شروط العفو الواردة في هذه الاتفاقية.

٢- أن يخفي المسافر أسلحة أو متفجرات أو معدات لها علاقة بها.

٣- أن يحمل المسافر وثائق مزيفة أو غير سارية المفعول أو أن المعلومات الواردة في الوثائق لا

Digitized by Birzeit University Library

تتفق مع الواردة في سجلات السكان/في حالة المقيمين/ أو مركز المعلومات ،في حالة الزائر/ باستثناء توجيه الأسئلة حول هذا التناقض عند الحاجز. وسيتم استجواب المسافر في منطقة التفتيش المغلقة في حالة واحدة، وهي عدم تبديد الشبهة أو:

٤- إذا تصرف المسافر بطريقة تدعو إلى الاشتباه خلال عبوره للمحطة.وإذا لم يتم بعد انتهاء الاستجواب تبديد الشبهة فإن مثل هذا المسافر قد يعتقل وبعد إعلام الجانبين. وفي حالة اعتقال مشبوه فلسطيني من قبل الجانب الإسرائيلي فإن شرطيا فلسطينيا سيقابل المشبوه وبعد إعلام مكتب الارتباط فإن أي إجراءات إضافية قد تتخذ بحق الشخص المعتقل سيتم وفقا للملحق الثالث البوتوكول المتعلق بترتيبات القضايا الجنائية.

و- في الجناح الفلسطيني سيكون لكل الجانبين صلاحية حرمان أشخاص ليسوا من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول.

ولغايات هذه الاتفاقية، فإن "المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية" تعني الأشخاص الذين في تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ توجد أسماؤهم في سجلات السكان التي تحتفظ بها الحكومة العسكرية لقطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى الأشخاص الذين حصلوا على حق الإقامة الدائمة في هذه المناطق بموافقة إسرائيل كما نصت عليه هذه الاتفاقية.

ز- بعد الإنتهاء من الإجراءات السابقة سيأخذ المسافرون امتعتهم ويدخلون منطقة الجمارك/ سيتم الانتفاق على الإجراءات في باريس/.

ح- سيزود الجانب الفلسطيني المسافرين الذين ووفق على دخولهم بتأشيرة دخول تختم من قبل الجانب الفلسطيني وتلحق بوثائقهم وبعد انتهاء التفتيش المباشر وغير المباشر للوثائق والهويات الخاصة بالمسافرين الذين يستخدمون الممر الأول وختم/ بتأشيرة الدخول يقوم الضابط الفلسطيني بتزويد المسافر ببطاقة بيضاء ويصدرها الجانب الإسرائيلي وسيقوم موظف فلسطيني يقف خارج الجناح الفلسطيني بالتأكد من أن كل مسافر يحمل بطاقة بيضاء وسيجمع البطاقات بمراقبة إسرائيلية مباشرة وغير مباشرة.

وبالنسبة للأشخاص الذين يستخدمون الممرين الثاني والثالث فإن الضابط الإسرائيلي سيزود المسافرين ببطاقة زرقاء بعد التدقيق في وثائقهم وهوياتهم. وسيقوم موظفان إسرائيل وفلسطيني خارج الجناح الفلسطيني بالتأكد من البطاقات وجمعها ويجري تدقيق البطاقات البيضاء والزرقاء من قبل موظفين إسرائيليين وفلسطينيين.

وفي الحالات التي يقوم فيها أي من الجانبين بحظر دخول مسافر غير مقيم سيتم إصطحاب المسافر خارج المحطة وإعادته إلى الأردن أو مصر حسبما يكون ملائما، بعد إعلام الجانب الآخر.

٤- ترتيبات الخروج إلى مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني : المسافرون المغادرون إلى مصر أو الأردن عبر الجناح الفلسطيني سيدخلون المحطة دون أمتعتهم. مع ذلك يطبق عليهم الإجراءات الواردة في الفقرة ٣ فيما عدا أن ترتيب الخروج عبر الحاجزين الإسرائيلي والفلسطيني ستكون معكوسة.

٥- مكتب الإرتباط :

أ- سيقام مكتب إرتباط في كل نقطة عبور لمعالجة القضايا التي قد تنشأ بخصوص المسافرين المارين عبر الجناح الفلسطيني والمسائل التي تتطلب التنسيق والخلافات المتعلقة بتطبيق الترتيبات ودون التقليل من مسؤولية إسرائيل عن الأمن فإن المكتب سيعالج أيضا ما يستجد من أحداث.

ب- سيتألف المكتب من عدد متساو من المندوبين عن كل جانب وسيتحدد مكانه في موقع معين داخل كل محطة.

Digitized by Birzeit University Library

٦- أحكام متفرقة :

أ- سيجري الاتفاق على ترتيبات خاصة من قبل الجانبين فيما يتعلق بعبور البضائع والحاويات والشاحنات والعربات المملوكة لأفراد وبانتظار التوصل إلى ذلك يستمر تطبيق الترتيبات الحالية.

ب- ستحاول إسرائيل إكمال التغييرات الإنشائية في محطتي جسر اللنبي ورفح في موعد لا يتجاوز موعد انتهاء انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
وإذا لم تكتمل تلك التغييرات بحلول ذلك التاريخ فإن الإجراءات الواردة في هذا البند سيتم تطبيقها فيما عدا تلك التي لا يمكن تطبيقها قبل إجراء التغييرات.

ج- على سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا الراغبين في اجتياز نقاط العبور من وإلى المنطقتين استخدام الوثائق المنصوص عليها في /الملحق الذي توصلت إليه اللجنة المدنية /وفي انتظار دخول الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ فإن المقيمين الآخرين في الضفة الغربية سيواصلون استعمال الوثائق الحالية التي يصدرها الحكم العسكري وإدارته المدنية.

د- زوار قطاع غزة ومنطقة أريحا سيسمح لهم بالبقاء فيهما لفترة ثلاثة أشهر كحد أعلى تمنحها السلطة الفلسطينية وتوافق عليها إسرائيل، وقد تمدد السلطة الفلسطينية فترة الثلاثة أشهر لثلاثة أشهر إضافية على أن تعلم إسرائيل بهذا التمديد وأي تمديد آخر يتطلب موافقة إسرائيل وسيتم التفاوض في طابا حول طلب فلسطيني بفترة زيارة لأربعة أشهر إضافية.

هـ- ستضمن السلطة الفلسطينية أن لا يتجاوز الزوار المشار إليهم في الفقرة "د" أعلاه مدة الإقامة المسجلة على تأشيرة الدخول وفترات التمديد الإضافية.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 1. Numbers 1-2 Winter-spring 1994)

- Current Developments in the Occupied Territories — Ziad Abu-Amr
- Historical Roots of the "Gaza-Jericho Accords" — Ibrahim Abu Lu
- Deadlock on Palestinian - Israeli Negotiations — Rashid Khalidi
- Israeli Security Hegemony and the Peace Process — Khalil Shikaki
- Palestinian - Israeli Trade Relations — Hisham Awartan
- Planning Schemes and Local Development — Rasim Khamais
- Cultural Impact of the Declaration of Principles — Ahmad Harb

- **Interviews With :**

  Edward Said
  Hisham Sharabi

Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library